

قال عليه السلام نعم الرجل الفقيه في الدين

نحمد الله على طبع هذا الكتاب في فقه أهل الحديث عنه

المجلد الخامس

من الهدية الممنوعة

المشرب الوردي من الفقه المحمدي

للفاضل العلامة والعالم الفهامة

وحيد الزمان الحيدر آبادي

بحسن اهتمام العاجز محمد أبي القاسم بن المولوي محمد سعيد

المرحوم البنارسى

في مطبع سعيّد المطابع الواقع في بلدة بنارس

سنة ١٣٢٩ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصلوة

باب جامعة والجماعة الجماعة من كذا السنن وهي فرض كفاية وقيل عين وقيل هي سنة مؤكدة و
على الثاني قيل هي شرط في صحة الصلوة اعلم ان صلوة الجماعة من اعظم الشعائر الا سلامية وفضل
القرب الذي ينيية وقد اجمعوا على مشروعيةها وعلى ذلك دل الكتاب السنة لكنهم اختلفوا في
انها هل هي فرض عين ثم هل هي شرط لصحة الصلوة او هل هي فرض كفاية ام هي سنة مؤكدة وبكل
قول من هذا الاقوال قد قال طائفة من اصحابنا اهل الحديث وغيرهم ومنشأ
الخلاف تجاذب الاحاديث اطراف هذه المسئلة
فقد ورد بعضها بما يؤهم انها فرض عين لقوله صلى الله عليه وسلم لعلم لقد هممت ان آمر بالصلوة فتقام ثم امر رجالا
فيصلي بالليل ثم اطلقوا رجالا معهم ثم من خطب الى قوم لا يشهدون الصلوة فاحرقوا عليهم
بيوتهم بالنار فتنازعوا عليه وتدارى لا يشهدون العشاء في الجميع اى الجماعة وفي بعضها ينتهي حال
عن تركهم الجماعة او احرقوا بيوتهم وورد ان تركها من علامات النفاق ولذلك قال من قال
انها فرض على الاعيان واستدلوا ايضا بعدم اذنه صلعم للاعني في تركها لما سأل هل تسمع النداء
فقال نعم الحمد لله وروى عن مسلم والنسائي قالوا اذ لك وذهلوا عن وجوب الجمع بينها وبين ما يؤهم
معارضتها ومنها فتنها من الاحاديث الاخرى كقوله صلعم صلوة الجماعة تفضل على صلوة الفرد
بسبع وعشرين درجة وفي بعضها صلوة الرجل في جماعة تزيد على صلوته في بيته وصلوته
في سوقه بضعاً وعشرين درجة وهو متفق عليه الى غير ذلك من الاحاديث الكثيرة الدالة على

بركة صلوة من لم يأت الجماعة بل على منقروا واذهل اخرون وقالوا ان الصلوة في الجماعة سنة مؤكدة
 وروى الاحاديث الوعيدية والزجرية عن ترك الجماعة واني لهم بتقويم تاويل ما هم به صلعم من غير
 يوت المتأخرين عنها وقد بذلوا ما في دسعهم ولم يأتوا بما يخفون تكلف ومن نامل في اطراف
 هذه الاحاديث وما بها مع التاب عن التعصب دأى القول بانها فرض كفاية هو المختار الصحيح وبه
 نلتق الاحاديث ونلتق في نهج واحد ذلك بان يقال ان النبي صلعم اى قلة الناس فحاشا ان يتأدوا
 في التهاون بصلوة الجماعة حتى يفضى بهم ذلك الى تركها لا سيما اذا طال الزمن مع سكوت من اليه
 الامر ويؤيد ذلك ما في بعض روايات حديث صلعم بالخرق من انه صلعم اخرا العشاء ليلة فخرج فوجد
 الناس قليلا فغضب فلما ذكر الحديث ذكره في القم فاما كان قلتهم ولا على بعض تهاون منهم بخشي من
 تخلف الكل ولو في المستقبل كان في معناه انهم هم او يهصون على ترك الجماعة البتة فقابل ما هو
 منزل في منزلة الراقع بمثله وهو اخباره بانه هم ان يحرق بيوت المتخلفين بخرابهم وللحاضرين
 ايضا على يقينوا فيما وقع فيه المتخلفون وهذا التحريم مما يستقيم على فرض الكفاية اذ لا معنى لاحراق
 من تخلف عن سنة فان السنة سواء كانت مؤكدة او غير مؤكدة هي ما يثاب فاعلمها ولا يعاقب تاركها كما
 ساء في حديث الامر ابي هل على غير ما قاله الا ان تطرح فاجابه بانه لا يفعل غير الواجب فقال صلعم افلم الحدة
 فاذا عند القول بكونها فرض عين كما عرفت وكونها مطلق سنة تعين كونها فرض كفاية وقد عرفت ان
 دلالة الاحاديث عليه اولى من غيرها لا سيما ما روى ابو الدرداء عن رسول الله صلعم انه قال ما من ثلاث
 في قرية ولا بد ولا تقام فيهم الصلوة الا استحوذ عليهم الشيطان الحديث وقوله لا تقام بالبناء للجهرول اذ
 لا تقام فيهم الصلوة جماعة ولو لم يكن كذلك لما كان التخصيص الجهم بالذم حتى كان ترك نفس الصلوة
 يذم عليه الواحد كما يذم الجهم وانما جئ بهامه بسم فاعلمه ليدل على ان الفاعل متى وجد كفى ولو كان بعضا
 كما هي الحقيقة في تقدير المبني للجهرول فتفكر في ذلك فانه مما امر احد اذ كرهوا حسن ما يقال في هذه
 المسئلة التي اضطربت فيها الاقوال واستدل بعض الاخناف على كونها سنة مؤكدة بكلام يصح ولا يجرى
 مرفوعا فقال الجماعة سنة مؤكدة لقوله الجماعة من سنن الهدى لا يتخلف عنها الا منافق ولو كان
 ما ذكره حديثنا من رسول الله صلعم صحيحا لم يكن الاستدلال به على المنادى صوابا فتأمل قال ان يلقى مراد
 ابن ملحة عن ابن عباس مرفوعا من سمع النداء فلم يات به فلا صلوة له الا من عذر صحيحه الحاكم وبه اخذ

داؤد في ان الجماعة شرط والخباية في اليها فرض عين والا دلي ان يكون الامام من الخيار لا تقياء كذا في
الدرر قال في الروضة لحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلعم اجعلوا ائمتكم خياركم فانهم وفدكم
فيما بينكم وبين ربكم رواه الدارقطني واخرجه الحاكم في تروحيته مرشد الغنى عنه صلعم ان سلمكم ان تقبل
صلوكم فليؤمكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم والا ص بالشئ يقتضي التخي عن ضده فيستفاد
منه كراهة امامة الفاسق والمتوج الذي لم تبلغ بدعته الى الكفر واذا هم بالا امامة اقرا هم لكتاب
الله وقالت الاخناف الا ابا يوسف والشافعية في الاصح عندهم ادلى الناس بالا امامة اعلمهم بالسنة
وقولهم ان القراءة مفتقر اليها للركن واحد والعلم لسان الاكرام كان يرد له نضاد صراحة قوله صلعم في الحديث
فان كانوا في الة اداءه سواء فاعلمهم بالسنة لا التفقه في امور الصلوة لا يكون الا من السنة وقد جعل القاري
مقدما على العالم بالسنة وما ذكره من التقليل مردود فان القراءة محتاج اليها في الركن بالفعل العلم
ليس كذا لانه متى اتى بصورة الصلوة كاملة مع اعتقاد وجوبها اجمالا اجزائه ولو اخل بالقراءة فسل
صلوته وهو الا لزام صح على ما تقتضيه مذاهبيهم فتأمله واحفظه وفي النيل وقد اختلف في
المرادر قوله يؤمر القوم ان يؤمهم فقيل المراد احسنهم قراءة وان كان اقلهم حفظا قيل اكثرهم حفظا
للقرآن على ذلك (اعلى) على الاخير ما رواه الطبراني في الكبير ورجالهم رجال الصحيح عن عمر بن سلمة
قال نظفت مع ابي ابي النبي صلعم باسلام فمه فكان فيما اوصانا ليؤمكم اكثركم قرآنا فقلت اكثرهم قرآنا
فقد صوّى به... (اعلى) القاري واجود او دو الشافعي قلت لان اكثرهم قرآنا يمكنه ان يسمعهم القرآن الكثير
بعد الفاتحة: فحجدهم قراءة قرآن بعد قرآن غيره فيتعلمون منه القرآن ويستفيدون منه شيئا
شيئا اما من لم يحفظه قليلا فيؤمهم لا يقرأ الا به ولا يستفيدون منه الا ما يقرأ اكل يوم ويكره اما من
يغفل بالقراءة بما يفسد المعنى او يغفل به بان يقرأ بغير القرآن المعروفة فليس هو من قرأ القرآن
فضلا عن ان يكون اقرا القوم فانتبه لما عسى ان يبادر من سوء الفهم فان استوفوا فاعلمهم بالسنة
النبوية المتعلقة بتأدية الصلوة وقول بعضهم واقرأهم كان اعلمهم لانهم كانوا يتلقونه باحكامه
فقد في الحديث ولا كذا في زماننا فقد منا الا علم حجابهم ان هذا الحمد وهم لا يصح به معارضة السنة
الثابتة لان النبي صلعم قد اقرأ على الاطهر بالسنة وقد عرفت ذلك مما مضى نعم في قوله صلعم لاقرأ
والاعلم حقيقة الفعل التفضيل كذا لفظ ظاهرة في ان عند كل منهما قراءة وعلمه ذلك تقتضي بان

عنده قراءة بلا علم مطلقا لا يقدم ومن كان عنده علم بالقرادة مطلقا لا يقدم وليس احد منهما داخل
تحت ما يدل عليه الحديث وما توجه من قوله من عبارة الحديث اذ لو كان الاقراء في زمانه صلحهم هو الا
لا يستقيم قوله فان كانوا في القرادة سواء فالعلمهم بالستة لا يقتضوا الاستواء في القرادة الاستواء
في العلم فتأمل فان هذه سائغة لما ثبت عليه الاحد ثم لا سن اذا كان من الخيار لقوله صلحهم فان كانوا
في القرادة سواء فاقد منهم سنا ما كونه من الخيار فلما قدمنا من حديث ابن عباس من ان اعتبار الفضيلة
في الامام مستحب قبل كل صفة من الصفات التي يقدم بها هذا على هذا وسيأتي حكم الصلوة خلف
القائم وان كان هو الاقراء والاعلم ولما كان زمان القرادة المرادة في الحديث قد مضى وانقضى لم يبق له
اثرو قد قال صلحهم لا هجرة بعد الفتح لما اعتبرها في اولادهم كما قال النووي اولا ومن تقدمت هجرته اهل
من اولاد من تأخرت هجرته فليس في الحديث ما يدل عليه ذكره في النيل فان استواءه كان واحد يثنى
اسلام فاقد منهم اسلاما ليس و ذلك في بعض النسخ لفظ الحديث بدل سنا كما رواه ابن وهب ومسلم و قول بعضهم اولا
من تقدم اسلامه اولى من اولاد من تأخر اسلامه فليس يصحح ولا يدل عليه الحديث ولا يوم الرجل في
سلطانه ولا في منزله الا باذنه ومن زار قوما فلا يؤمهم الا باذنهم ايضا قال في الموضع لما ثبت
في الصحيحين من حديث ابي مسعود عقبة بن عمر ومروعا لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وفي لفظ
الا يؤمن الرجل الرجل في اهله ولا سلطانه وورد تفصيلا حوا ذلك بالاذن وفي لفظ لا يداؤد
لا يؤمر الرجل في بيته واخرج احمد وابوداؤد والترمذي والنسائي عن مالك بن الحويرث قال
سمعت رسول الله صلحهم من زار قوما فلا يؤمهم وليومهم رجل منهم قلت ويستفاد منه انه اذا كان للسيد
امام معين مأمور فلا يؤمر غيره الا باذنه اذا كان حاضرا ولا يؤمر الرجل قوما وهم له كارهون في الروضة
لحديث عبد الله بن عمر وان رسول الله صلحهم قال ثلاثة لا يقبل عنهم صلوة من تقدم قوما وهم له كارهون
ورجل الى الصلوة بأس او رجل اعتبل حمرة اخضرجه ابوداؤد وابن ماجه وفي اسناده من دعي بالضعف
واخرج الترمذي من حديث ابي امامة قال قال رسول الله صلحهم ثلاثة لا تجاوز صلواتهم اذا انهم
العبد الا بن حتى يراجع واخره با ت ورجعها عليها بساخط وامام قوم وهم له كارهون وقد حسنه الترمذي
وضعه البيهقي قال النووي في الخلاصة والاسراج قول الترمذي وفي الباب احواد بيت عن جماعة
من الصحابة يقول بعضهم بعضا انتهى ببعض نعت واول لينظر فيما اذا كان بعضهم كارهه وبعضهم

كبره والظاهر انه اذا اتى ان يؤمن لا يكرهه لا باس عليه لا تعاقب الجماعة بهم لكن لا يؤمن الا اولى ابن كلاب
 ليس من الوعيد يجمع ذلك كله واحكامه واجره في الترك يفضل اجرة في الفعل وذكر ابن غالب الكراهات
 في هذه الاثر متقدرا جهة المسباب فامدة واطال في ذلك واصاب ففسال الله العاقبة والسلامة بالجملة
 اذا وجد الرجل الذي يوتقى به كل واحد من المؤمنين فامامته اولى فاما اذا لم يوجد مثل ذلك فيوم من
 يرتضى به الاكثر واذا كانت الغريقتان متساويتين في العدد فليوم احدكما ولا يخطى في هذه النسخة ثم يجمع
 ويعمل خلفه النصف الاخر والا عصى والمولى كثيرة اذا اهل وكذلك العبد وكذا ذلك الاختاف ولم يرد
 بدليل على ذلك وما علوا به فينبغي ان لا ينكر دليلا على ذلك حديث اش ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن ام مكتوم
 على المدينة مرتين يصلي بهم وهو اعمى رواه احمد وابوداؤد قال في النيل اخبرني ابن حبان في صحيحه وابو يعلى
 والطبراني عن عائشة واخرجه ايضا الطبراني باسناد حسن عن ابن عباس عن محمود بن الربيع ان عتبات بن
 مالك كان يؤمر قومه وهو اعمى وانه قال يا رسول الله انما تكون الظلمة والسيل وانما رجل ضير البصر فصل
 يا رسول الله في بيتي مكانا اتخذت مصلى فاجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اين يحب ان اصلي فاشير
 الى مكان في البيت فضلي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه بهذا اللفظ البخاري والنسائي ذكر ابن عمر
 لما قدم المهاجرين والولون نزولوا العصابة موضعا بقاء قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤمهم سالم بن ابي
 حذيفة وكان اكثرهم قرانا وكان فيهم عمر بن الخطاب الوسملة بن عبد الاسد رواه البخاري وابوداؤد ومن الى
 مليكة انهم كانوا يأتون عائشة باعلى الوادي هو وعبيد بن عمير المسور بن مخزومة وناس كثير فومهم ابو عمر
 مولى عائشة وابو عمر غلامها حينئذ لم يهتق رواه الشافعي في مسنده وذكره البخاري معلقا قال الخافض
 ووصله ابوداؤد في كتاب المصاحف واطال في تحريجه فان شئت فارحم اليه ولا تكره امامة ولد النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا اهلوا الامامة خلا فاللخات ومن اقبحهم قول بعضهم ان الغالب على اهل البادية للجهل ليس
 في جملة لان العبرة بالامام المعين فاذا كان متاهلا لم يكنه اقر من غيره او اهل فلا تسقط مرتبة بالهجمته
 اذا كان الغالب فيهم للجهل كذلك يقال في غيره فالجواب عن الكل واحد لما عرفت ان العبرة بجمال الشخص المعين
 والنبي صلى الله عليه وسلم اما قال يؤم القوم اقرهم الى اخره ما تقدم فمن كان اقر من المسلمين فهو اولى بالامامة سواء كان
 اعمى او غير اعمى قال الامير المؤمنين في الحديث محمد بن اسماعيل البخاري في صحيحه باب امامة العبد والمولى كانت
 عائشة يؤمهم بعد هذا وكان من المصحف وولد النبي والا عمر ابي والظلام الذي لم يمتلم وتله وولد النبي

فيكون معطوف على قوله المولى لكن فصل بين المتعاطفين باثرها مشه كذا في الفقه اي وليس هو من
 بقية اثرها مشه والصبي المميز اي هو كغيره في صحة امامته ويكون بها على من غيره اذا كان اقرب ادا علم
 لما تقدم في ترتيب الاولوية بالامامة وقد صح ذلك في حديث آخر بن سلمة انه كان يوم ربيعة وهو ابن ست
 او سبع او ثمان سنين لما كان اكثرهم قرأ رواية البخاري وبخبره النساى وابوداؤد وقول القائل اذا كان ذلك
 في النوافل برادة سياق الحديث واما كونه يداون اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم فغير مسلم لان عمره كان في معية قومه
 الواكدين في النبي صلى الله عليه وسلم فلما قال له النبي صلى الله عليه وسلم فليؤذن لحدك وليرجمك اكثر ثم قرأ ان كان هذا الخطاب النبوي
 شاملا له وايضا ان ذلك كان حال نزول الوحي ولا يقع حينه التفرع لصلاته على الظواهر قد تفرس بان تفرس
 هو معاين صرعا وهو حجة فلا تعارضه آثار الموقوفة من الصحابة فيها يجوز او يحتل فيه الاجتهاد وقول
 الاختلاف لا يجوز للرجال ان يعتمدوا بما رواه وصبي فاسد في الصبي لما لا يراه في صلاة الذكر خلفها
 تفصيل سياى وقولهم ان الصبي منتقل فلا يجوز اقتداء المفتون به غيره مسلم ولا دليل عليه بل الدلائل
 يدل على خلافه فان معاد اكان يصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم ثم رآى قومه ويؤمنهم ومن العجب مبالغة بعضهم
 حتى قال المختار انه لا يجوز في الصلوات كلها (يعني ما يعم النقل المطلق) وعلى ذلك بان نقل الصبي
 دون نقل البالغ حيث لا يلزم القضاء بالافساد بالاجماع ولا يمتنى القوي على الضعيف كما نقول ان لزوم قضاء
 النقل بالافساد على البالغ يحتاج الى دليل بظاهرواين هو اذ لا يلزم من منع قطعها لزوم قضاءها ويقال بما معنى
 الضعف والقوة متى جعل الشارع الضعف والقوة من شرط صحة القدوة بل لم يعرف عند صلته اطلاق
 الضعف والقوة على شئ من الصلوات ثم ان افساد الصلوة افسادها في الصلوة التي وقع افسادها لما لا يفسد
 التي تسلم من ذلك فكيف يقال انها ضعيفة فاذا ذكره اعمامهم فمن وتقدير فان وافق الواقع اثره فلا ريب
 كل صلاة افسدت سواء كانت صلاة كبرى او صبي فلا توصف بالقوة لانها ليست بشئ ولا هي صلاة وسواء
 في ذلك قلنا فساد صلاة المقتدى بفساد صلاة امامه لا اذ لا فرق بين الصبي والكبير في ذلك بل
 متى فسد صلاة الامام كبرى كان او صبي فساد صلاة المقتدى كائنا من كان عند بعضهم وهذا
 القول وان كان عندنا من ابطال لباطل على اطلاقه الا انه يظهر به على كل تقدير فساد ما ذكره هذا الحنفى
 لانه لتبطل لا يعول عليه عند اهل العلم والمعرفة في مثل هذا الموضع ان يقال صلاة فلان اكمل من صلاة
 فلان وعليه فلا يخلت اثنان في ان صلاة بعض الصبيان قد تكون اكمل من صلاة بعض الكبار والصبي

قد يكون اقراء من الكبير كما تقدم في حديث عمر بن سلمة فهذا هو المعتد في التطوية للإمامية وإما صحة
 القدوة وعدمها فلا ينبغي على هذا أصلي ما ذكره وقول النبي صلى الله عليه وسلم هو المقدم على قول كل قائل وقد قال
 يؤمكم اقراءكم كتاب الله ولم يخصه بالبالغ وإنما قال صلوا خلف كل بر وقائم وسيأتي تعليقه اهـ
 كيف يفعلون اذ صلوا خلف أئمة الجور فما ذكره هذا الحنفى كما انه لم يخالف للحدیث هو فاسد بنفسه فان
 كان في الصلوة ما يوصف بالضعف والقوة فلتكن صلوة المجتهد في الماء والقبلة وكذلك الصلوة المصححة
 ونحوها ضعيفة وصلوة المتيقن في ذلك والمتوضئ قوية فلم يجوزتم اقتداء هذا بذلك وقوله في
 الاعتناء من هذا الايراد فاعتبر العارض عدما لقوله ان ذلك غير مسلم وادلى منه ان تقول ان
 اتساده الصلوة اى نعم اتسادهما يكون في غاية التدوير من الناس والشاخص من الناس والنادى في حكم
 المعدوم ما كان كذلك لا يصح ان يكون اساسا وقاعدة ترد اليه احكام الدين وتبني عليه وبين
 ان لا يشترط عليهم بالتطويل فان كان لا يشترط عليهم التطويل بان هو ذاب او عرف ذلك منهم بالقرائن
 سبب التطويل بل استحب له ذلك فان شارب كهم فيها من يشترط عليه ذلك خفف فيما بقي منها للحدیث
 امن من النبي صلى الله عليه وسلم قال الى كذا دخل في الصلوة وانا امر يداطها فاسمع بكاء الصبي فاجوز مني صلواتي هما
 اعلم من شدة وحيد امه من يكائه قال في المنتقى رواه الجماعة الا ابا داود والنسائي لكنه لهما من
 حديث ابي قتادة واذا كان ساءى من شق عليه التطويل موجود اقبل ان يشترط فلا ينبغي له ان يريد التطويل
 ولا ان يشترط في الصلوة به وهى ذلك يحمل قوله صلى الله عليه وسلم اذ صلى احدكم للناس فليخفف فان فيهم الضعيف
 والسقيم والكبير فاذا صلى لنفسه فليطول ما شاء قال في المنتقى رواه الجماعة الا ابن ماجه وفي رواية
 فان فيهم الضعيف والمرضى وذو الحاجة وحديث الش كان النبي صلى الله عليه وسلم يوجز الصلوة ويكملها وفي رواية
 ما صليت خلف امام قط اخف صلوة ولا اتم من النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليهما وينبغي ان يلاحظ في تخفيف
 الصلوة وتطويلها ما نقل من صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا هي لا تخفف صلوة الكسالى وتطويل المرائين
 من اهل هذا الزمان قلت وما نقل عن شيخنا ابن تيمية رحمه الله انه كان من اخف الناس صلوة محمود
 على الخفة النبوية وقول شيخنا الشوكاني في الدرر ويصلى بهم صلوة اخفهم فيها مساححة والعجب من
 السيد العلامة كيف لم يتعز له واما استدلال بعض الاخفاء بحديث من ام قوما فليصل بهم
 صلوة اخفهم فصلا لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكره احد من اهل الحديث ولا تكرر للنساء وحديث

الصلوة جماعة خلافا للاختلاف وقولهم ان صلواتهم وحدهم الجماعة لا تخلو عن ارتكاب محرم وهو قيا
 الامام وسط الصف فلكره كالعارة فيقال لا نسلم ذلك وما هذا الا مصادرة واستدلال بالامور الغير
 المسلمة على مثلها لا نقول ان قيام امامتهم وسط منتهن هو السنة في صلواتهم جماعة وحال النساء في تأدية
 الصلوة كثيرا ما يخالف حال الرجال كحال قيامها وسر كوعها وسجودها والحج وعدمه والتصفيق اذا
 نابها شئ في الصلوة الى غير ذلك والدليل على ما تقدم ان عائشة رضي الله عنها امت لسنة في المكتوبة فقامت
 بغيرهن وسطا اخرجه الحاكم باسناد فيه ليث بن ابي سليم وهو ضعيف لكن تابعه ابن ابي لمي عند ابن ابي
 شيبة واخرجه عبد الرزاق والدارقطني باسناد اصلي منه قال النووي في الخلاصة سند عبد الرزاق
 صحيح ورواه محمد بن الحسن في كتاب الكناز عن ابي حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن
 عائشة انها كانت تؤمر النساء في شهر رمضان فتقوم وسطا واخرجه الشافعي في عبد الرزاق وابن ابي شيبة
 عن امر سلمة بنحة واخرجه ابن ابي شيبة من وجه اخر عنها وقل بعضهم وحل فعلها الجماعة على ابتداء
 الاسلام يرد بما نقله بعضهم في حاشية الهداية حيث قال قال السرخسي فيه نظر فان النبي صلى الله عليه وسلم بعد
 النبوة ثلاث عشرة سنة كما رواه البخاري مسلم ثم تزوج بعائشة بالمدينة وبني بها وهي نبت تسع سنين وهي
 اما امتهم بعد ان بلغت ولم تبلغ الا بالمدنية ثم قال لكن يمكن ان يقال انه منسوخ فعلة حين تحضر النساء
 الجماعات انتهى قلت هذا السرخسي ليس باقل نكاهة من ابي زيد السرخسي صاحب المقامات ولم يران عائشة
 وامر سلمة امتا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم كما نقلته ربيعة الحنفية في مسند عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي و
 حمير بن بنت حصين ام الحسن في مسند عبد الرزاق وابن ابي شيبة وهن تابعيات مع ان النسخ لا يثبت
 بالاحتمال يقال له ايضا متى منعت النساء عن حضور الجماعات في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بل لم يزلن يحضرن الجمعة
 والجماعات والا عياد في عهد صلعم وفي عهد خلفاء الراشدين الى ان قبضهم الله تعالى وقد في النبي صلى الله عليه وسلم
 ازواجهن عن منعهن من المساجد وحضور الجماعات اذا استاذنهم فقال لا تمنعوا اماء الله مساجد الله و

يمثل هذا يعرف وقول بعض الاختلاف بالحديث والتاريخ ويوم الرجل للمرأة العكس لا العيد تؤمها سيدتها
 لان النبي صلى الله عليه وسلم قد بين من يصلح للامامة ولم يخاطب الا الرجال ولم يبين ان احد من النساء يصلح
 لامامة الرجال قد اخرجوا تفهمن في الصلوة خلف الاطفال وقد كان يمكن في موضعه بعد الصلوة لاجل انصاف
 من المسيح قبل الرجل فجعل المرأة امامة متقدمة في الموقف قد ام الرجال هو عكس ما يظهر من ارادة

عن
 هو من لان ابن
 النخعي لم يرد
 عائشة
 الله
 قال لا يلحقه
 هذا الجاهل ان
 حديث اخر
 من حديث
 في كتاب النبوة
 البيهقي وقد
 في الجدة
 ولا موقفا

النبي صلى الله عليه وسلم وحده على ابتعادهم عن الرجال أيضاً لم ينقل ان امرأة قد قامت في منصب الإمامة للرجال كما في
 عهد صلعم ولا بعد ذلك حتى اليوم وقد قال تعالى الرجال قوامون على النساء وقال صلعم لن يغفر لهم ولولا امرهم امرأة
 كما ثبت في الصحيحين وقال ابن مسعود اخبرهم من حيث اخبرهم الله ومن اقتدى بالمرأة فقد دكها امر
 صلوته كيف وان الإمامة الصغرى تدل على الإمامة الكبرى وفساد توليتها في امر الدين اشد منه في
 امر الدنيا واذا اجرت المرأة في الصلوة المحرمية ثم اقبلت بوجهها عليهم بعد الصلوة ففيه مخافة الفتنة
 للرجال امامتهم الغلامها واهل بيتها فلا لباس بها وتحصل لها ولهم فضيلة الجماعة لحديث ام ورقة ان
 النبي صلى الله عليه وسلم امرها ان تؤم اهل دارها وراه ابوداؤد وصححه وابن خزيمة واخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم قال
 في النيل اصل الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما غزا ابدرا قالت يا رسول الله انا اذن لي في الغز ومعدك
 فامرها ان تؤم اهل دارها وجعل يهاموذنا يؤذن لها وكان لها غلام وجارية دبر يهما فالظاهر انها كانت
 تقبل دياتم بهاموذنا وغلامها وبقية اهل دارها انتهى قال ابن خلدون فاناريت مرزها شيخنا كبير او في
 دواية الحكم وامرها ان تؤم اهل دارها في الفرائض من قال انما اذن لها ان تؤم نساء اهل دارها فقد خالف
 ظاهر الحديث ومن صلى مع واحد اقامه عن يمينه بالاجماع لحديث جابر بن عبد الله انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فجعل
 عن يمينه ثم جاء اخر فقام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فلخذ بايد يهما فذفعهما خلفه وهو في الصحيحين قام ابن
 عباس وهو غلام صغير عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فلخذ ياذنه وجعله عن يمينه وهذا ايضا في الصحيح وقوله فجعله عن
 يمينه ظاهر في موقف الواحد عن يمين الامام وقد ذهب اكثر الى ان ذلك واجب روى عن ابن المسيب ان
 ذلك عند رسول الله فقط كذا في النيل قلت وبالندب قلت الشافعية والاحتفاء هو الحق عندي لان ذلك بحكاية
 فعل هي كذا في النيل على الوجوب فما اخبار صلعم رانه لا صلوة لم يجزى واحد خلف الصف او كما قال ليس مما نحن فيه
 لا تارق الا بالصف انه خلف الامام ولا يتلوه عن الامام كذا في الهداية لان ظاهر الحديث يدل عليه
 وعن محمد وهو المعتبر عند الشافعية انه يضع اصابعه عند عقب الامام وهو ضعيف كقول النخعي ان الواحد
 يقف خلف الامام بياناً للتبعية فاذا ركع الامام قبل محمي ثالثاً اتصل به يمينه وعندنا ان فعل كذا
 فهو مسيء لا يخالف السنة لكنه لا يثم ولا تفسد صلوته لما عرفت من كونهم دبا والنخعي لم يبلغه
 الحديث فقال ما قال ان ام اثنين تقدم عليهما قوله في حديث جابر فخذ بايد يتابعهما حتى اقامنا خلفه
 ام مسلم وعن سموة بن حنبل قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كنا ثلاثة ان يتقدم احدنا وراه الترمذي و

ما نقل عن ابي حنيفة والي يوسف من انه يتوسطها فضعيف فنقل ذلك عن ابن مسعود من فروع الحق وقفه عليه قال النووي في الخلاصة ان ابن مسعود فعل ذلك ولم يقل هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل وكذا الذي قال ابن عبد البر قال لا يليح كانهما ذهلا فان مسلما اخرجه من ثلث طرق لم يرعه في الاولي يري في رعه في الثالثة النبي صلى الله عليه وسلم وقال فيه هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال جماعة من اهل العلم منهم الشافعي الحارثي في الناسخ والمنسوخ ان حديث ابن مسعود هذا منسوخ لانه اما تعلم هذه الصلوة من النبي صلى الله عليه وسلم فهو بمكة وفيها التطبيق في احكام اخر هي الا ان منزوعة وهذا الحكم من جملة ما قدما النبي صلى الله عليه وسلم المداينة تركه ولعل ابن مسعود ما يبلغه حديث انس فتمت الى حصير وقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت انا واليتيم وراة والحجر من رونا لنا اخرجه الجماعة الا ابن ملحة وقال بن سيرين لا اري ابن مسعود فعل ذلك الا لضعيق المسيح او لعدا رخص الا على انهم السنة اخرجه الطحاوي البيهقي قال الشوكاني على فرض عدم علم الترمذي حديث ابن مسعود لا

يستهض حجة لمحاورة الاحاديث الدالة على ما ذكرناه في هذا الباب يصغ الرجال ثم الصبيان ثم النساء لحديث ابي مالك الاشعري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجعل لرجال قدام الغلمان والغلمان خلفهم والنساء خلف الغلمان اخرجه احمد واخرج بعضه ابو داود وفي اسناده شهر بن حوشب يؤيده ما في الصحيحين من حديث انس انه قام هو واليتيم خلف النبي صلى الله عليه وسلم وام سليم خلفهم ومما يؤيده ايضا حديث ام سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم قاه النساء حين يقضى تسليبه وهو يمكث في مكانه ليسير اقبل ان يقوم قالت فاذرى والله اعلم ان ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل ان يدركن الرجال رواه احمد والبخاري ولولم يكن معتزلات عن الرجال لما كان في مكثه والرجال معه لاجل ان ينصرفن قبل الرجال فائدة وفي قولها قبل ان يدركن الرجال دلالة ظاهرة على اخرهن عن الرجال لانهن اذا كن في اخر المسجد اقرب الى باب صحن ان يقال ينصرفن قبل ان يدركن الرجال وكذا فاذ كن مخالطات لهم فلا يصح هذا التعبير فقامل قال بعض الاحناف فان حاذت المرأة الرجال هما مشتركان في صلوة واحدة فسدت صلوة ان نوى الامام امامتهما وان لم ينو امامتهما لم تضر ولا تجوز صلواتهما ثم قال من شر انطالمحاذاة ان تكون الصلوة مشتركة وان تكون مطلقة اي لهما كوجع وسجود وان تكون المرأة من اهل الشهوة وان لا يكون بينهما صاحبان استدلوا عليه بما لا يصح فذكر وان النبي صلى الله عليه وسلم قال اخرهن من حيث اخرهن الله وليس هو حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم والعجب زعمهم انه من المشاهير ثم ان الاستدلال به على ما ذكرناه عنهم من انهم الغائب الجائب واعزب منه زعمهم انه نص في جميع هذه المسائل

مع
فان قد ثبت من اهل
البيعة ان من المرأة
في الصلوة لا ينقض الصلوة
فكيف المحاذاة فمكة كذا
ان هذه القواعد من اشترك
الصلوة واطرافها الى غير
في من من ينشدوها
وايش دليلها من

وبالله كيف تترك الأحاديث الصحيحة في كثير من أحكام الدين بزعم أنها أحاد لا تقيد الفرضية ويفيد لها
 مثل ما ذكره هنا وهو ليس من الأحاديث النبوية في شيء لميت شعري أن لم يكن ذلك نقصا فلا
 أقل من أن يكون محلا لمصرط من قائله ومن كان هذا حاله فلا ينبغي أن يروى ويقتدى به في معرفة
 دين الله قال في النيل: الحديثان يعني حديث ابن عباس في صلواته مع النبي صلعم وصلوة عائشة خلفهما
 وحديث النضر أنه صلعم صلى به وبأبيه وأخا له الحديث يدل على أنه إذا حضر مع إمام المجاهدة رجل امرأة
 كان موقف الرجل عن يمينه وموقف المرأة خلفهما وإنيها لا تصف مع الرجال العادة في ذلك ما يخشى
 من الافتتان فلو كانت اجزأت صلواتها هذا الجمهور عند الحنفية تقبيل صلوة الرجل دون المرأة ولكن
 بقيود مخترعة من أنفسهم مذكرة من قبل قال في الفتح وهو عجيب في توجيهه تعسف حيث قال قائلهم
 قال ابن مسعود آخر وهو من حيث أخرهن الله وأمرهن للوجوب فإذا أحاذت الرجل فسدت صلوة الرجل
 لأنه ترك ما أمر به من تأخيرها وحكاية هذا تعني عن جوابه ومثل قولهم في الفساد ما حكاه في النيل عن
 اليهودية والله أعلم بفضل صلوة المرأة منفردة في قصر بيتها أما كونها منفردة فلا نه العمل إلا غلب
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن المفضلة من بعده وعليه العمل حتى الآن ولو كان في جملة
 الذين من الفضل الرجال في جليلتهم لشرع لهم محلات يجتمع فيها نعم لا يبعد أن يقال جماعة صابة
 البيت: من غير أن النساء أفضل من صلواتها فيه منفردة كما تقدم في حديث أم ورقة وغيرها
 أما كون مسوتها: فمن دينها أفضل منها في المسجد فآقره صلعم ويوتن خير لهم الحديث وقوا صلعم
 صلوة المرأة في بيتها أفضل من صلواتها في حجر بيتها وصلواتها في محلها أفضل من صلواتها في بيتها ولا يمنعن
 حضور الجماعات والمساجد إذا ربن تغلات غير متبرجات لطيف سميعة وله تعليق خوت فتنة وقالت
 الأحناف يكره حضورهن الجماعات ما سوى العجائز في الحج والمغرب والعشاء: استدلوهم على عمر بن الخطاب
 لما رأى من الفتنة قلنا إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رسول الله صلعم وعمر بن الخطاب رضي الله عنه
 الرسول صلعم لهم بالخروج لكنه رأى في زمانه أن النساء قد أكثرن من التزين وكان قد علم كثرته أن
 إذن النبي صلعم لهم مقيد بعدم ذلك وقد قال صلعم إيا امرأة أصابت بخور فلا تشهد معنا العشاء الآخرة
 رواه مسلم وقال إذا شهدت: أحد أكن المسيحي فلا تمس طيبا من أهله مسلم أيضا في عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 نشر يعياد أميا وأما هو حكيم الأئمة بصلوة أقضيتها زمانه وصدرت عليها دكلات السنة وما كان

لذلك فنحن لا نخالفهم اذ وجد في المكان والزمان مقتضيه واما ان نقول بكونه او يخرج النساء
 مطلقا الى المساجد في كل زمان وفي كل بلد ونفسهم من الخروج من غير خوف فتنه فمما لا يجسر عليه
 لما خلفه صريح السنة وعرض ما كان شارعا ولا كان امره شرعا سيما اذا خالف امر النبي صلى الله عليه وسلم
 خلافة مما لا يجاب به بل ما ايكراه المجتهدين يرد اذا خالف الحديث وقد مر اية ائمة المتبعين للسنة
 حيث مر عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا استاذنت امرأة احداكم الى المسجد فلا يمنعها استفق عليه وروى احمد
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع رجل اهله ان يأتوا المساجد فقال ابن لعبد الله بن عمر فانما تمنعهم
 فقال عبد الله احدنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول هذا قال فما اكلمه عبد الله حتى مات وهذا اجزاء
 من يارض الحديث برواي احدا او قياسه ولما حدث وكيع بالاشعار قال رجال يقول ابو خنيفة انه
 مثله فقال اجزاء ذلك ان عيسى بن مريم حتى توفي وروى مسلم ان ابا بن هذ كان بلال بن عبد الله قال له
 عبد الله اقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمنعهم ثم سبه سياما سمعته سب مثله قطع ان عمر بن
 لم يرسل النبي صلى الله عليه وسلم الى جميع العالمين بلدان ولا قال ان حضورهن المساجد محظور الى الاكابر يقول الاختلاف
 كما صاحب الهداية وغيرها بكون حضورهن الجماعات غلط صريح وقد مر الحديث المتفق عليه ان النساء
 كن يحضرن في صلاة الفجر مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينصرن متلفعات بمر وطهن ما يعرفن من الغلس العجيب ان
 الاختلاف بانفسهم يستدلون بقول ابن مسعود اخرهن من حيث اخرهن الله ويجعلونه بمجملهم من فروع
 ثم يخالفونه لان النساء اذا لم يحضرن الجماعة فاما عن الامم للرجال بتلخيرهن في الحديث متواترة كثيرة
 لا تخصي قولية وفعلية قد اعلوا جواز شهود النساء الجمعة والجماعات والحضور في المساجد المصلي بل
 ثبتت عند مسلم الامم بالخروج النساء حتى ذوات الحد ورواها العواتق والحبيص الى المصلي قال صلى الله عليه وسلم وليشهدن
 جماعة المسلمين في دعوتهم حتى امرانه اذا لم يكن عندهن امرأة حليبا فتلبيسها صاحبتهن من حليبا بها
 متفق عليه وروى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استاذنكم نساءكم بالليل الى المسجد فاذنوا لهن قال
 في المتفق روى الجماعة الا ابن ماجة وفي نسخة لا تمنعوا النساء ان يخرجن الى المساجد ويوترن خيرهن
 رواه احمد وابوداود وعن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا اماء الله مساجد الله ولا يخرجن من تغلات رواه احمد
 وابوداود وقد افادت هذه الاحاديث المتواترة اباحة خروجهن الى المساجد سيما في الليل بشرط ان
 يكن تغلات اي غير متطيبات بان يكن متغيرات الزيم وان لا يجوزن لاذوا جهن المنع والحالة هذه وهذا

بجفلات ما اطلقه الاحناف من المنع فلم يلتزم امرأة ذلك لم يجز لها الخروج لحديث ابى هريرة ايا امرأة
 اصابت بحجر، فلا تشهد معنا العشاء الاخرة وقد استدل من ذهب الى منعهن من المساجد مطلقا بما يروى
 عن عائشة رضي الله عنها قالت لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل ينهايها عن المساجد لما صنعت بنوا اسرائيل
 نساءها الى اخره متفق عليه قال في الليل فيه نظرا ذكرا يتربى على ذلك تغير الحكم لا يعلقته على شرط لم يوجد
 في زمنه صلعم بل قالت ذلك بناء على قرن ظنته فقالت لو راى المنع فيقال عليه لم يرو ولم يمنع وظنها
 ليس بحجة قلت وهذا القول من امر المؤمنين حجة على المانعين لا لهم لا يهاصل ان النبي ما منع النساء
 من الخروج الى المساجد والباقي سراى وتختل منها وهو لا يثبت حكما شرعيا ولا يغيره قال الشوكاني وقد
 حصل من الاحاديث المذكورة في هذا الباب ان الاذن للنساء من الرجال الى المساجد اذا لم يكن في خروجهن
 ما يدعوا الى الفتنة من طيب ادخل او زينة واجب على الرجال انه لا يجب مع ما يدعوا الى ذلك ولا يجوز
 ويحرم عليهن الخروج لقوله فلا تشهد معنا العشاء الاخرة وصلوتهن على كل حال في بيوتهن افضل من
 صلوتهن في المساجد **فائدة عظيمة** وقع في زماننا النزاع والمجدال في ان نساء المسلمين هل يجوز
 لهن الخروج للحوائج الى الاسواق واغيرها امر يجب حبسهن في البيوت كما هو المرسوم في بلاد الهند و
 ناس منهما استفتوني في ذلك فاجبت بان النساء في عهد النبي وخلفائه كن يخرجن لحوائجهن ويشترن
 ويبعن ويشهدن في مجالس القضاء ويكلمن الرجال يحضرن في المغازي والمعارك ويسقين المرضى و
 يعالجن الجرحى فهذا المرسوم من حبسهن في البيوت ليس بحكم شرعي لا امر الله به ولا رسوله نعم ينبغي
 للنساء ان يخرجن فجلا متسترات غير متبرجات بطيب منينة اذا احتجن الى ذلك وقد قال النبي
 صلعم ان الله اذن لكن ان تخرجن لحاجتكن في الله اعلم ولو صلى الطاهر خلف من هو في معنى المستحاضة
 لمن به سلس البول او البواسير او الطاهر خلف المستحاضة اجزا فلهما ولا فضل ان يختار للامامة
 من تقدم وقيل يجب بل تقدم من ان حكم المستحاضة حكم الطاهرة وان صلواتها تصح اذا عصيته وفعلت
 ما امرت به والاصل ان من صحت صلوته تصح القلادة به بمعنى ان من اقتدى به لا تنفس صلوته ومن
 ادعى غير ذلك فعليه البيان ويلزمه ان ياتي بالبرهان ولله الحديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلعم
 يصلون بكم فان اصابوا فلكم ولهم وان اخطا فلكم وعليهم اخرجه البخاري وغيره واخرجه ابن ماجة عن حديث
 سهل بن سعد نحوه واخرجه الشيخان ان النبي صلعم كان يحل امامة وهو امام وكان الحسن الحسين عليهما

السلام ينتهيان على ظهره وهو امام فتحصل انه لا يضر الماموم احتمال تلبس امامه بنجاسة ونحوها
وانه لا يبطل صلوة الماموم باختلال صلوة الامام وذلك صريح ما تقدم واما ما يروى عن ابي هريرة
قال قال رسول الله صلعم الامام ضامن المودن موثمن الحديث فهو ما يتبعه من الكلام لا يعارض ما في
الصحيحين قلت وهو حجة على من استدل به على ان صلوة المقتدى تفسد بفساد صلوة الامام لان
غايته ان الامام يضمن صلوة الماموم بمعنى انه يتحمل العقاب عن الماموم اذا وقع في الصلوة خلل بسببه
وذلك يفيد براءة ذمة الماموم ومن لازم ذلك ان لا يطالب بالاعادة ولو فسدت صلوته وطولب
بالاعادة لم يكن الامام ضامنا ومتحلا عنه كما يقولون ولا يبقى الضامن معنى حينئذ وما ذكرناه به
تتحقق الاحاديث في هذا الباب فان قوله صلعم في هذا الحديث الامام ضامن اذا كان الضامن هو الكفيل
كان مطابقا لقوله في الحديث المتفق عليه المتقدم ذكره حيث قال فان اصابوا فلكم ولهم وان اخطاؤا فلكم
وعليهم فان هذا هو ما يلزم الكفيل هذا هو الظاهر لم ار من سبقني اليه اما تاديل المادلين فلا نقبله كقول
بعضهم في قوله الامام ضامن معناه تتضمن صلوته صلوة المقتدى لا نأقول معنى الضامن غير معنى
المتضمن لغة ولو اريد التضمن فينبغي ان لا ياتي للمقتدى بشئ من الادكار بل بشئ من الامكان لكونه اعادة
وتكريرا من غير ضرورة مع انه قد ورد الامر الصريح بقرائة الفاتحة للمقتدى والتامين بخيرة وهل
يصح ان ياول حديث ضعيف على اضعف احتمالاته كاجل ان يناقض به ما هو اصح منه فليتأمل فان

المحل جدير به الله اعلم ويحرم عليه ان يقتدى من يعلم بطلان صلوته الاعذار فان تابه في مبطل
فسدت صلوته ايضا - اما اذا لم يتابع كما ان كلم الامام في الصلوة غير مخفي او سلم متعملا او اكل او شرب
ولم يفعل المقتدى فلا تفسد صلوته اما ابتداء فلا تتعقد القدوة لانها لا تنفقد الا لمصل من كان
متلبسا بمبطل للصلوة فلا يمكنه الدخول فيها الا بعد ازالة المانع وان طرأ على الامام ما يبطل صلوته
اشاءها لزم الامام ازالة الطارى ولزم الماموم تنبيهه الامام ولا تفسد صلوة الماموم وطريان النفس
كطريان النجاسة وقد ورد النص في الثاني كما تقدم لان النبي يخرج من الصلوة بعد ما كبر وأشار الى
الناس كما انتم وذهب اغتسل لما ذكرناه دخل الصلوة وهو جنب فدل على ان الامام يلزمه الخروج من
الصلوة لازالة المانع والماموم يلزمه تنبيهه على ذلك فان خاف ضررا ككون الامام من ائمة الجور
فلا بأس عليه اما كون متابعته في مبطل تبطل به صلوة المقتدى فذلك بالاجماع ولانه اذا فعل

المبطل وهو منفرد بتبطل صلواته فلا فرق بين المالتين وبه يظهر عدم صحة الاقتداء بالكافر لان الكفر مبطل للصلوة اجماعاً أما المكفر الذي اختلف في تكفيره فالمرجح فيه الى المقتدى ان ضده كافر فلا يجوز له الاقتداء به ولا يجوز كما سيجي وتصح خلف المفضل ومن لا يلزمه إعادة كافي وعارضي ومتيمم ومما

وقالوه ومضى صلح لفهم قارى ومكسسى متوضى وغاسل قائم ونحوه ويكره ذلك وكذا الكو خلف الفاسق المعلق المقتون المبتدع الذي لم يبلغ بهته الى الكفر اما الجوارن خلف الفاسق والمبتدع غير الكافر فلقوله تعالى اجيبوا دعائى الله وقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى لان ادنى الايمان يكفي لصحح النية وهو من المتقين اذا نوى بصلوته رحمة الله ولم يظهر الكفر البواح فلا ينافيه قوله تعالى انما يتقبل الله من المتقين مع ان الصحة قد تجامع عدم القبول للصلوة من ام قوما وهم له كارهون وصلوة القاطع والمهاجر والعبد الابن وغيرهم ويؤيد ما قلنا قائل جمهور الصحابة والتابعين حيث كانوا يصلون خلف ائمة الجور كما سياتى وقالت الاخناف والشافعية لا تصح قدوة القارى بالكافى ولا المكسسى بالعارضى قالوا لان خير المعدوس اقوى من المعدوس والشئ لا يتضمن ماهو فوقه قالوا ومعنى كون الامام ضامنا ان صلواته تتضمن صلوة المقتدى وقد عرفت فساداً والضامن من ضمن بالفهم معناه الكفيل التضمن هو تفعل معناه اشتمل عليه وصلوة الامام لم تشتمل صلوة المقتدى ولم يكتف بصلوة الامام عما تركه المقتدى من صلواته ولا يلزمهم القول بجواز صلوة المقتدى اذا ترك الركوع او السجود ولم يقولوا به وقولهم غير المعدوس اقوى من المعدوس والشئ لا يتضمن ماهو فوقه منقوض بامامة عمر وبن سلمة للبالغين منقوض بقولهم من صحة اقتداء المعتضى بالمتيمم والقائم بالحال استدل الشافعية بان الامام القادى يتجمل عن المقتدى القرابة فيما اذا وحده سالكاً بخلاف الامى هو استدلال مسائل المذهب فمن لا استل في القارى فضلاً عن التعليل به في الامى فهو من باب المصادرة اى الاستدلال بالمذهب على المذهب واذ كانت تصح خلف ائمة الجور المجملين الذي قد لا يصيبون بل يخطئون لجهلهم وظلمهم وقد يستهزئون بالدين كما فعل الوليد المريد حيث جامع ائمة ثم البسها لباسه وامرها ان تقبل بالناس وهي جنب في المعدوس من محبتها من باب ادلى وغاية ما في الباب ان يكون الامى يحل بقرابة الفاتحة وهي فرض مختلف فيه عندكم فان كان الاختلال يفرض للمعدوس ما نفا لصحة صلوة المقتدى به وللاقتداء فساداً نه يلزمكم مخالفة السنة الثابتة هذه صلعم بدون احتمال لشتم وذلك انه صلعم خرج الى المسجد

من موته فصل جالسوا الناس خلفه قيام اتقى معناه فانظر في الصحيح عن عائشة واذا كان للمعتد من مذهبه صحة
في فقد تناقضه ولزم صحة صلوة القاري خلفه الا في ذلك الملكتي خلف الداري اما المجتهدون في القبلة او في
بالمهارة قلت اكثر من صحة اقتداء بعضهم ببعض مما لا ارى للبحث عنه فائدة لانه لا يخط عا ذكرا ناه وقد تقدم لنا
يشير الى ذلك وان اختلفوا في الآنية انما يتأتى على مذهب من يحكم بنجاسة الماء بمجرد ملاقاته النجاسة وان لم
يبرأ ما على مذهبه فلا لانه اذا وجد متغيرا بتغيير نجاسة فلا يلحقها دواما فيدخل الى التيمم وان شك في تغييره
لحكم للشك وان احتاط في حالة الشك بان تؤخذ ثم تيمم في غير فعل قد اطال المشافعية في ذلك وفيه عوا على
الى مسائل كثيرة نحن في خلافها وما يعون الامر في ذلك انهم من شرائط الصلوة قبل الدخول فيها وقد تقدم
الاختلاف في صحة الصلوة بها و قول الاختلاف ولا يصل الى الذي يركع ويسجد خلف المرحى بضعيف والمعتد بالصحة تلافى
اما قولهم لان حال المتقدم اولى فيقال لا عبرة هنا بالقوة والضعف اذ لو اعتبر الماصح صلوة القائم خلف
لماس قد تقدم صحة في المعتد عندكم كما دلت على ذلك السنة الصحيحة بالحكمة بغير ههنا مسئلة اقتداء من يقول
من من الناس انكروا خروج الدم او الصديد او القيء مما لا القسم او المباشرة الفلحست تحدثت خلف من لا يقول بكونها
حدثا وعرض له شيء من ذلك ثم امر الناس بالصحيح لكونها من مظان الاختلاف والصحابة كانوا يصلون بعضهم
خلف بعضهم وجود هذا الاختلاف من غير تكبير ومن كرم مثل هذا الاقتداء اوله يجوز ان يخطأ خطأ فاحشا والله
اعلم والمنفترض خلف المتفعل العكس المصل قرنا خلف من يصل فرضا اخر خلافا للاختلاف حيث قالوا بعدم صحة
ذلك قالوا لان الاقتداء ببناء وشركة فلا بد من الاتحاد واردة الشافعية بعدم التسليم لجزان يكون الاقتداء
اداء على سبيل الموافقة واولان هذا التعليل مما يدل عليه دليل بل هو من عند ياتهم ولو سلمنا الشركة والبناء
لا يستلزم الاتحاد والمماثلة من جميع الوجوه اذ لو كان كذلك لما صح اقتداء المسبوق بركة وهم لم يقولوا به بل يجوزوا
اقتداء المنفعل بالمنفعل بالمفترض من قالوا بالحاجة في حق المتفعل الى اصل الصلوة وهو موجود بصلوة الامام فتحقق البناء وهذا
يمكن ان يقال في العكس الذي لا يقولون به فتناقضوا لان وصف الضرعية اذا صح عدم اعتبارها هنا فهذا هو مثله
والقريب بالقوة والضعف لا يجدى لكاس هذا ما نقوله مجازاة لهم الا فالحق ان صلوة الجماعة لم تشرع بهذه العلة
باعتبارها بل لفضائل اسرار كثيرة قد دل على بعضها التماسع ونبه فيها اظهار الشعارين منها ان اجتماع الامة او
نهيها اسرار باب نزول اربعة والقبول ومنها اثلاث القلوب بالاقتناع الذي ينتج عنه اتحاد الامة لغرض بني
ينكروا لا يقتضي بمرور الدهور لا ينتظم لمحدث ما وذلك من علم اسباب المحبة الذي هو من فضل الايمان اعني الحب

على القائل
فان قيل
الانما صح ما روي
في اقتداء السبع
بالسبع وقد قلنا
انما صح من فعل
هؤلاء الى السبع
لا يخرج

ان الله ومنها بحث هم الكسالى والقصارى ثم هو حتى لو تركوها مقتضية كامة ومنها ان تكون افضل العبادات من الهيئات
 ثابتة كالزفافات الضميرية للمشقة ومنها التشبهاً للملائكة كما قال صلى الله عليه وسلم لا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها
 منها القول القوي في قلوبنا اذ السلام ومنها ان صلوة الجماعة تعاون على البر وقد قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى بركان
 التعاون محسوسة معروفة وهي موجودة عند كل امة اما العقل البشرية اما عقلاً فلان التشابة المجاورة من اسباب العمل بها لانفعال
 بطرق مخصوصة واما البشرية فلما استفاض عن الصالحين بل كل احد يدرك من نفسه ان مجامع الذكر لها تاثير عجيب في القلوب
 ومنها التيسير والتسهيل فانها كبيرة الاعلى الخاشعين الاجتماع ليسهل المصاعب يهيم النشاط ومنها تعليم الجاهلين فان
 الجاهل باصول الصلوة قد يستفيد القراءة من قراءة الامام ولذا اشرع تقديم الاقرأ ثم الا فتد وقد يستفيد آداب
 الامكان من الامام والمأمومين فهذا البعض فوائد صلوة الجماعة وما شرعها له وما عند الله كثير واذا في الجملة ما ذكره
 ليس يحجر نعم متابعة الامام في غير محل محذور ولحجة مما يتعلق بأداب الصلوة وانكافا في التقدم عليه بافعال الصلوة
 بعيد شديد وكذا التاخر عنه لغيره من ردهل ذلك مبطل للصلوة ام لا فقد اختلفوا في ذلك والذي نراه عدم البطالان
 فان تقدم وشوش على المصلين زجر ادب بما رواه الامام اما كون صلوة المأموم تحصل في ضمن صلوة الامام اذ انها مبنية عليه
 كبناء على الجدار على اسفله والرفع على اصله او السقف على عمدة وحيطاته فافسد لما عرفنا ولا يقال صلوة مبنية
 على ما يقال صلوة جماعة والمقتضى يلزمه ان ياتي بواجبات صلوة ولا يكفينا تياتي الامام بها وقد تفسد الشركة بالنسبة
 الى شخص تصح في حق شركائه ولو كان مقتضى الشركة ان تفسد كلها اذا افسدت بالنسبة الى الشخص الواحد فيلزم عليه
 ههنا و صلوة الامام نفساً و صلوة احد المأمومين اذا سلم ان صلوة الجماعة صلوة شركة وهو في غاية البطالان لان
 الشركة او المشرك انما يتالف من اجزاء يجمعها الشركاء كل منهم ياتي بحجزه وغير ما ياتي به الاخر والبناء وضع شيء على
 شيء بحيث لا يتجدد ولا يستأنف الا سقط ليس كذلك صلوة المقتضى بالنسبة الى صلوة الامام اتفاقاً منا ومنكم و
 قال صلى الله عليه وسلم ما كنتم تفضلوا وما كنتم تفضلون الحديث واذا افسد تعليلاً لم يفلح على جوازه ما ذكرناه ما روى عن جابر بن عبد الله
 كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الاخرة ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم طاعت الصلوة متفق عليه سواء الشافعي والدارقطني
 وسواء في ذلك فخرج ولهم مكتوبة العشاء وجا بركان من يصلي خلف معاذ بن عمرو وهو ظاهر في المدا ولا نقول على تاويل
 المداولين كاجل او ههنا ائمة اوجيها القصور وما يورد هذا الحديث ما ثبت عند مسلم في صلوة الخوف انه كان يصلي بكل
 طائفة ركعتين في روايتي داود انه صلى بطائفة ركعتين سلم ثم صلى بطائفة ركعتين وحدثنا من نقل قطعاً
 كذا في الخبر ما صلوة المنتقل خلف خلفه فلما روى انه صلى قال للرجلين الذين لم يصلي لبعده اذ اصليتما في حالكما

ثم اتيتهم بمسجد جامعة فضليا معهم فاني لم اناقله اعرابه اصحاب العن من حديث يزيد بن الاسود ومحمد بن عزيمة وغيره
وانما اطلنا في هذا المقام لان صلوة الجماعة من عظم شعائر الدين من اقوى اسباب السعادة فيمن اوثق عمرى على عقاد الكرامة
واقتلاد شرائطها وموانع هو في بعض الاحيان باعث للوسواس سوء الظن بل العداوة بين المصلين هو يكون مغوتا
لهذا الاجتماع او مفرقا للمصلين احزابا متنافرة وشبا تملتنا كوة وهو على طرقت نقيص بل عرفت بالضرر وتقر من كون دين
الاسلام هو الساعي والداعي الى التآليف بين افراد معتقديها الى ان يكونوا اخوانا بل يكونوا كاليد الواحد على الاعمال او كما كانت
مخالفات اصل من اصول الدين كيف يصح ان يجعل اصلا تياول به النصوص التي يهتدوا بها العلم ومن على يقوم ثمر بان انه
حدث او جنب اعاد هولا من خلفه وناق للشانعية وخلافه للاختلاف زعم بعض الاخفاء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما اتم قوما
ثم ظهر انه كان محدثا او جنب اعاد صلوته واهادوا له ليسندوه الى كتاب هو باطل لفظا ومعنى ولا ادرى من اين جاء
بهذا القول ثم جعل حديثه فروعا بل طرحى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافة اعزجه الدار قطنى اذا صلى الامام يقوم وهو على
غيره وضوء اجزا تهم ويعيد قال الحافظ وادع منه في ذكر المنجب ايضا من حديث البراء وفيه جويز وهو من ترويه
وفي السند انقطاع ايضا وقد عرفت فساد تاويل الضامن بالتضمن فلا يصح استدلالهم هنا بمحدثيهم في ما مضى
ولنا ما مرى من حديث ابى بكرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل في صلوة الفجر فادعى بيده ان مكانكم ثم جاء فخطب اسه يعظم
فضلى بهم وفي الباب مويديت قال في النيل في رواية ترى لا في بكرة قال في اوله وكبر وقال في اخره فلما قضى الصلوة
قال بما انا بشركم ثم لاني كنت جنبا انتفى مما يروى من انه ذكر قبل ان يكبر كما في الصحيحين فلا يخالف هذا الحديث
لجواز تعدد الوقوع كما قال ذلك الحافظ ابن حبان ومثله لك ما اذا بانته عليه بخاتمة ولو بان الامام انشئ او كما فيها
فقال الشافعية ان كان هلا كفر وجبت الاعادة في الصحيح عندهم ولا كالا لكن من جملة المتأخرين تبعوا للتدوى في
منها بعد لزوم الاعادة مطلقا وهذه المسئلة كثيرا ما تقع في هذه الامانة من جواسيس الكفار في بعض بلاد
الاسلام فينبغي التفريق بين المعلن وغيره اما ان الصلوة خلف الكافر ومتابعه فيها لا تحجز فلقوله تروا ما يتقبل
الله من المتقين قوله تعالى ثم انك انك في الدنيا والاخرة وقوله تروا ما عاهد الكافرين الا في حلال
ولا نه ليس من اهله ولا امرنا بها لفتهم ومن جازع من هؤلاء فيهم فالصلوة خلف الكافر منهي عنه ضمن جملة ما كثر
والله اعلم بما ينبغي عن الفساد وعن المنكر وما نفي عنه فلما فيه من الفساد فيجب ان يقال ان الصلوة خلف الكافر فاسدة
يلزم اداؤها اما الصلوة خلف الفاسق والمبتدع ولو بلغت بدعة الى الكفر الاختلاف في الجملة في الغدنى والجبلى
والرافضى الخارجى فعدوا حتى بنا المناجاة لا يجوز وكذلك عند المالكية لقوله لا يؤمن فاسر مومنا فخرجه ابن حبان

والاصح انها جائزة مع كراهة لان الصحابة كانوا يصلون خلف ائمة الجور ويحكي عن النبي صلعم صلوا خلف كل بر وذاجر
وصلوا خلف من قال لا اله الا الله ومن اصحابنا من فرق بين حالة الخوف والاضطراب وحالة الايمان والاختيار
فصل فعل الصحابة على الحالة الاولى وضعف ما حكينا عن النبي صلعم قال ابن المدني وشيخنا عبد القادر الجيلاني لا يصلي
خلف من يقول بخلق القرآن وقال عبد الله بن ادراس لا يصلي خلف الجهمية وقال البخاري ما بالي صليت خلف
رافعي او جهمي ام صليت خلف يهودي او نصراني اما المبتدع الذي بلغت بدعته الى الكفر لا تقافي لكنكري المعاد
وصحرا الاجساد او منكري الصانع او واحدات العالم او منكري فريضة قطعية من فرائض الدين فلا يجوز الاقتداء به
اتفاقا لما ذكرنا او لا ولا وجه على هذا فيعيد صلواته سرا والمخالف فيه مخارق للاجماع بالجملة المسئلة اختلافية وكل من
الفرقة بين سنة ائمة وانه يجوز من المذاهب شيء من هذا الباب قال صاحب السبل فالمرجع فيه الى الاصل وهو ان كل من صحت
صلواته صححت امامته ما يد ذلك فعل الصحابة اخرج البخاري في التاريخ ادراس عشرة من اصحاب محمد صلعم يصلون
خلف ائمة الجور قال شيخنا ابن حزم روي عن طائفة الصحابة كلهم دون خلاف من احد منهم وهو جمهور اصحاب
الحديث وهو قول احمد والشافعي ابى حنيفة وداود وغيرهم الى جواز الصلوة خلف الفاسق الجمعة وغيرها وبهذا
نعول ونخالف هذا القول بدعة محدثة اقول خصص بعض الناس الجواز بالجمعة العيدين لا دليل عليه قول عثمان بن
الصلوة في يوم ما يصل الناس في الجس صل عليه عليه صلته لا على العموم وروي عن بعض الناس من اهل عصرنا يجوز الاقتداء
خلف المبتدع الذي طعن بدعته الى الكفر لا تقافي في هذا بخلاف للاجماع وقول محدث لم يسبقه اليه احد ثم هو الخائب
انه يفرق بين انتخابه للامامة وبين الاقتداء به هو يصلح جونا الثاني دون الاول له يد وان نفس الاقتداء به
في حالة الايمان والاختيار هو كما تنقبا للامامة لان له الخيار ان يصل خلفه او لا يصل فاما الاقتداء به من غير خوف او قبح
فقد اصطفاة للامامة ورواه قوله اعطوا ائمتكم خياركم فانهم وقدكم فيما بينكم وبينكم الكافر المتفق على كفره
لاخير فيه اما الكافر المختلف في كفره او الفاسق العلي فيه نوع من الخير كما وروى في الحديث خيرا او ايمان
وقول عثمان لا يصلي ان يكون متمسكا له لانه وروى في ناس بغاة وهم لم يكونوا كافرين ثم الكافر الاختلاف في انما يجوز ان
سبه لمن لا ينسبه الى الكفر اما من يكفر فلا يجوز له الاقتداء به كما يدل عليه قول ابن المدني البخاري الجيلاني
وعبد الله بن ادراس سليمان بن داود وسهل بن زمام وغيرهم من اصحابنا اهل الحديث وبه يرفع الخلاف بين
الاخوان روي ابو داود عن ربيع بن خالد حين سمع من المجاهد الرسول اكرم ام الخليفة قال الله على ان لا يصلي
خلفك صلوة ابد او اما قال الله ان لا تكفر المجاهد بهذا القول اما اطلاقنا في هذا المقام لانه ما زالت فيه الاقدام وكثر

فيه الحضام ومن صلى خلف الصف فذا وفيه سعة اعادوا كالأدواء فأكاهم والنخعي بخلاف الثلاثة وثلاث على ذلك حديث
على بن شيبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف فوقف حتى انصرف الرجل فقال له استقبل صوتك
فلا صلوة المنفر خلف الصف رواه احمد وابن ماجه وقبله حسنه الامام احمد وقال ابن سيد الناس رحمه الله انه ثقات معروفون
ويشهد احمد بن حنبل بن ابي ثوبان بن معبد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف فحده فامره ان يعيد صلواته قال في
المتنقي رواه الحنفية كالأشياء وفي رواية قال صلى الله عليه وسلم عن رجل صلى خلف الصف فحده فامره ان يعيد الصلوة
رواه احمد قال في الفتح وذكر حديث ابن ابي شيبة اخبرني اصحاب السنن وصححه احمد وابن خزيمة وغيرهما اتفقوا والمزجيه ايضا
الدارقطني وابن حبان حسنه الترمذي قول ابن عبد البر انه مضطرب الاستحالة يشبهه جماعة من اهل الحديث قد اجاب
عنه ابن سيد الناس بين ذلك في شرح الترمذي واطال اطاب فانذرع قول الملك الهيثمي في التحفة شرح المنهاج
ان تحسين الترمذي له وتصحیح ابن حبان معترض بقول ابن عبد البر انه مضطرب البيهقي انه ضعيف اتفق مع
ان البيهقي لم يضعفه واما الجواب عما يروى عن الشافعي من تضعيفه باننا حديث وابصة ثابت على اننا لم نذكره
هنا الا شاهد او اعاضد الحديث على بن شيبان كما عرفت وقد وافقنا بعض محدثي الشافعية كما قال في الفتح و
به قال الحسن بن صالح واسمى ابن حبان وابن ابي ليلى وكيع وقد اطال في ذلك شيخنا ابن القيم في كتاب الصلوة قال
في النيل في مسالك القائلين بالصحة بعد بث البركة قالوا لا نمانى ببعض الصلوة خلف الصف ولم يأمروا النبي صلى الله عليه وسلم بالاحادة
فصل الامر بالاعادة على جهة التدب مبالغة في المحافظة على الاولى وتمسكوا ايضا بحديث ابن عباس جابر اخبرنا احمد
منهما فوقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فماباه حدة فادار كل واحد منهما حتى جعله عن يمينه قالوا فقد صار
كل واحد منهما خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الادارة واجاب بعضهم عن هذا الاخير بان المدائن اليسار الى
اليمين لا يسمى مصلياً خلف الصف واما هو مصل عن اليمين ثم ادركه الله رحمه الله انه ليس هناك صف موجود تحول
عنه ابن عباس وجابر وصلى خلفه في الامير اذ ليس في محل مع ان فساد الصلوة فيما نحن فيه على خلاف القياس لو راو
انص فيقتصر على موثقة ولا يقاس عليه ما ليس منه وذكر اجوبة عن متمسكهم بحديث ابي البركة واحسنها ما نقله
عن ابن سبي الناس حديث قال وكاين حكم التراجع في الركوع خلف الصف استجبالا واضطرار احكم الصلوة كلها خلفه
فبذل الامام الاثمة احمد بن حنبل يرى ان صلوة المنفر خلف الصف باطالة ويرى ان الركوع دون الصف جائز
ثابت وفوق ذلك كله نقول ان لا يتم لهم الاستدلال بحديث ابي البركة مطلقا سيما على ما رجحتاه من عدم
الاعتداد بتلك الركعة لانه بعد دخوله الصف الى بالصلوة كاملة ولم يفعل بعضها خلف الصف وما اتى به خلف

وجعلهم فتسوية الصلوات سنة مؤكدة يجب الاقام لها وعليه علامة اهل العلم ان يقولوا الصلوة الاول ثم الذي
 يليه ثم كذلك المأمور في الاحاديث الصحيحة من امره صلعم با تمام الصلوة الاول ثم الذي يليه ثم كذلك فالسنة
 ان لا يقف الموقف في الصلوة الثاني وفي الصلوة الاول سعة ثم لا يقف في الصلوة الثالث وفي الصلوة الثاني سعة ثم
 كذلك وورج ايضا ان الوقوف بمئة الصلوة اولى افضل كذلك في الروضة ويكره ان يصفوا بين السوازي للحد يث
 عبد الحميد بن محمود قال صليت خلف امير من الامراء فاصطغرنا الناس فصلينا بين الساريتين فلما صلينا قال
 انس بن مالك كنا نتقي ذلك على عهد رسول الله صلعم قال في المنع من رداء الخمسة الا ان ملجأة ومن عادية
 بن قرة عن ابيه قال كنا نتقي ان نصف بين السوازي على عهد رسول الله صلعم ونطرح عنها طرحة رداء ابن ملجأة و
 يشهد لذلك ما اخرج الجليلي في صحيحه من حديث انس بلفظ كنا نتقي من الصلوة بين السوازي ونطرح عنها طرحة قال لا
 نصلوا بين الاساطين اتوا الصلوة وبه قال احمد واسحاق والبخاري في مسنده في سنده النخعي عن
 ذلك عن ابن مسعود وابن عباس بن حذيفة قال بن سيد الناس لا يعرف اليهم في الف في الصحابة وخص فيه ابو حنيفة
 وما لك الشافعي في ابن المنذر قياسا على الامام والمنع قالوا قد ثبت ان النبي صلعم صلى في الكعبة بين ساريتين
 قلت هو قياس في مقابلة الف هو فاسد في نفسه ايضا لوجود الفارق بين قيام الف امام او منفرد وبين الجماعة
 صفا اذا قامة الصلوة بين السوازي مفردة كاجزاء اوها ويشترط علم المقتدى بان نقلا كالات امامه ونفي بالعلم
 ما يشتمل الظن ليقمن من متابعتهم بان يراه او بعض صف او يسمعه مبلغا او العبرة في المبلغ ان يقع في نفسه
 صدقه ويبدون ما ذكرناه لا يمكن احدا الا قتلا او بغيره في صلوته ولا تقرا بعد المسافة حيثئذ حاله كين فذا وفي
 الصلوة سعة وذلك لعدم الدليل على المنع والامام انما جعل ليقنن به فاذا امكن الا قتلا او جاز من عدد
 بعد دون بعد اوضع مطلقا لم يات بدليل مع ذلك لا يضر الحائل الى بين الامام والمأمومين الحديث عائشة
 قالت كان لنا حصيرة بنسبها بالنهار ونمجي بها في الليل فصل فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فسمع المسلمون
 قرأه فصلوا بصلوته فلما كانت الليلة الثانية اثاروا فاطلح عليهم فقال اكفوا من الاعمال ما تطيقون فان الله
 لا يمل حتى تعلموا اياه احد وفي البخاري نحوه وذكرناه كان بينه وبينهم جد الرحمة وسواء في ذلك الفرض
 والنظر في المسجد وغيره من ابنية او فضاء لا تلهي ويدل على نظيره به الفرق بين هذه الاشياء نعم من جعل قوله صلعم
 الا صلوة بجوار المسجد الا في المسجد على نفي الصحة لا الكمال فينبغي ان لا يجيز ذلك لمن كان خارج المسجد بامام
 في المسجد الا بعذر كما مضى للمسلمين بالمصلين حيث لم يجد فيه سعة او مانع شرعي او شيئا في هذه المسئلة

كما كثرت التفصيلات ولم تثبت في كتاب الهداية إلا بدعي القصب التقليد والافق الحقيقة لا وزن لها ولا يكره
 ارتفاع الأمام على المأموم في المواقف كالحاجة كالنظيم وكان ضاق المحل حتى صلى بعضهم في محل انخفاض الأمام ارتفاع هو ان
 بتعين محل الأمام بالوقفة كذا في دسري ومنبر وشجرة فلا يضرهما ليشبه الأعداء إلا أنه لا يقصد غالباً الدخول للمقام
 وذلك لما روى إمام ان حذيفة أمان الناس بالدار التي على ادكان فاحذر ابو مسعود بقميصه فحذبه فلما فرغ من صلواته
 قال الم تعلم انهم كانوا يظهرون من ذلك قال بلى ذكرت حين مددتني راحة اليد واوردت وجهي ابن خزيمة وابن حبان
 الحاكم في رواية للحاكم النضر بن ربيعة عن ابن مسعود قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقوم الأمام فوق شئ والناس
 خلفه يعني اسفل منه رواية الدارقطني ودل على جواز الحاجة حديث سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر
 اول يوم وضع فابرو هو عليه ثم ركع ثم نزل القنبر في مسجد وسجد الناس معه ثم عاد حتى فرغ فلما انصرف قال
 ايها الناس انما فعلت هذا لتأتوا بي ولتقلوا اصولي تنفق عليه ولا يكره عليه الا لافساد ذلك ارتفاعا او كبرا اذ لم
 يدل دليل على المنع ولا يصح قياسا لمقتضى على الأمام لان هذا امتنع فهو مخطئ للكبر والماء من تابع فليس كذلك
 لا سيما وقد نقل ان كثير من الصحابة قد فعلوا كذلك كما روى ان ابا هريرة رضي الله عنه صلى على ظهر المسجد بصلوة الأمام من خارج
 الشافعي والبيهقي وذكره البخاري تعليقا كذا في النيل عن اسن انه كان يجمع في دار ابي نافع عن يمين المسجد في
 غرفة قدر رامة منها لها باب مشرف على المسجد بالبصرة فكان اسن يجمع فيه ياتم بالأمام رواية ابو سعيد في سفته
 وعند اصحابنا كاحاف عطاء والنخعي الحسن البصري كاحد بمقدار معين اذا علم بصلوة الأمام كما قد حاذ ذلك
 وكذا قال الأمام مالك الا انه خص الجواز بمعاذ الجمعة بناء على مذهبه من اشراط المسجد او سجا به المتصلة
 به لصحتها وعندنا لا يشترط ذلك وسيأتي الكلام على ذلك في باب صلوة الجمعة ان شاء الله فانظر هناك ودوا فقنا
 الشافعية فيما اذا جمعهما الى الأمام والمأموم مسجد او ملحقاته المتصلة به اما اذا كان بفضاء او بشيعة غير
 المسجد فشرط صحة القدوة عندهم ان لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع تقريبا والحدبة بأخر المسجد ان كان
 احدهما فيه ولم يتصل المصنوف وبآخر المصنوف في غير ذلك وشرطه عندهم ايضا في غير المسجد ان لا يحول سائل
 يمنع المأمومين المأموم والأمام ولو شاك لا يمنع الروية وباب مقفل محبذ او لا يضر عندهم توسط النذر المتأخر
 واذا امكن المأموم بلان اوسع ارض القبلة جازت القدوة عندهم وهذه الشرط عندهم اما بشرط فيمن يلي الأمام
 من المتقدمين وامام من في يمين الصف او يسارها او خلفه فلا يضرهم حيلولة ما ذكر بينهم وبين الأمام فصح
 يشترط ذلك كله فيما بينهم وبين من تقدمهم موقفا من الموقنين قالوا ولو وقف في علو وامسك في سفلى او عكسه في

الأولى في بعض صلوة الخوف تفارق الإمام من الألفه ارنى ذلك تطويل الإمام القراءة وغزها لما صح ان بعض المؤمنين
 بمبعض قطع القراءة لذلك ولم يتكوه عليه صلعم ودخل اخونا المعظم المولوى بدليح الزمان افاض الله عليه شبيب
 العفان مسجدا واقتدى في صلوة التراويح بمخاطبة القراء ان قد سمع قرائه وحده لا يستحيل في القراءة ولا
 يودى الحروف عن مخارجها ولا يقف على الاذقان الا لئلا يقطع القراءة وصاح قال الهيثمي في تحفته ورواه صلعم
 انه استأنف معارضة برواية احمد انه بنى على ان هذه الأخيرة شاذة وهي حجة لنا ايضا لانه اذا جاز ابطال الصلوة
 بعد رفا الجماعة اولى من الاعداء ترك اما سنة مقصودة متفقة عليها كترك الشهادتين الأولى فحده اما اذا التزم
 بقدر ما يكفي الجماعة الصلوة فلا يجوز ترك المتابعة وكذا لا يجوز فيما اختلف في سنة كقراءة القنوت في الوتر
 غوة ويمنع الشافعي اذا اقتدى بالحنفي ان يتبع امامه ويقرأ القنوت معه قبل الركوع وفي عكسه يترك القنوت
 او يصلي بعد الركوع واذا عرض بمبطل في صلوة امامه وجب قطع القراءة لانه ليس في صلوة صحيحة وقد تقدم انه
 لا يتابع في مبطل فمن ليس في صلوة اولى ولا نكلا يتصور القدوة بمن ليس في صلوة وانما ردنا بالمبطل المبطل الاتفاق
 كالكلام في الشرب الضحك فقهة والكلام والسلام عند من غير هذا ولا يرتادوا الكفر فلا يجوز ترك الا فتدوا
 بالمبطل الاحتلا في كسر الدم والصد بد ومن الذكرو التخنم واصابة الجراحة والقاء الجاسة وقيل يجوز
 لانه ليس في صلوة صحيحة في احتقاده ومن كان في صلوة جالسه ان يقتدى بمبطل غير وسواء في ذلك الامام
 والمنفرد والمؤتم بعد مفارقة الامام الاول ولو كان المؤتم يصلي لنفسه الذي اقتدى به يصلي لسنة او التطوع
 لان الصديق رضي الله عنه استأذنه ان كان اماما واقتدى بالنبي صلعم فانظر لفظه في الصحيحين وقد وقع له ذلك
 مرتين اما كون المنفرد يقتدى بغيره في اثناء صلوة فحديث ابي بكرة ان النبي صلعم استغفر الصلوة فله ثم ادعى
 اليهم ان مكلم ثم دخل ثم خرج ورأسه يقطن صلى بهم الحديث رواه احمد والبوداؤد وله طرق متعددة واختلف
 في ارساله وسرده وهو في الصحيحين مرسل وليس عندهما ذكر ان ذلك كان في الصلوة بل في بعضها التصريح
 بان ذلك كان قبل الصلوة والعدول الى الجمع اولى من الغاء بعض السنة لبعض الآخر منها اذا امكن اولى يقال
 في الجمع ما نقله القاضي عياض والقرطبي عن ابن حبان ان ذلك وقع مرتين وقال للمؤوى انه اذا ظهر انتهي
 لمخص من المنزل اذا قدوت الواقة فمن الضمري انه حين فارقه بعد التكبير اوى وهم في الصلوة لم يتبق
 القدوة فجدوده ثانيا حصل فقد امن كان في صلوة بمبطل اخر وهو ما اذا الاستدلال عليه اما كون المؤتم
 يصير مقتدى يا امام غير امامه الاول بعد مفارقه فقد حل عليه ايضا تلغى في الركوع اقتداءه بالنبي صلعم ثم

اقتداء المتقدمين به بعد مفارقة النبي صلى الله عليه وسلم وحديث سهل بن سعد في الصحيحين بعض في ذلك ودل نخل عمر بن
 يوسف بن علي بن الحسين وعنه علي بن جابر بن حماد بن الموثم اماماً اذا ترك الامامة وقطعها الامام الاول وقد قال الامام احمد بن
 حنبل رحمه الله ان استخلف الامام فقد استخلف عمر بن علي رضي الله عنهما وان صلوا وحدهما فقد صلوا معاوية وصلى
 الناس حداً انا من حيث صلوا اقوا صلوتهم اتقى قلت ومعاوية لعدم كماله وثباته لم يهتد الى الاستخلاف شغلته
 مصيبة نفسه عن صلوة المؤمنين به وذلك لضعف نفسه بخلاف الامامة الراشدين الذين قد وغيب النبي صلى الله
 عليه وسلم على القساق بسنتهم واماناً لم يدرك ذلك استدلالاً لا بفعل معاوية وانما استدلال بفعل المسلمين في حالة عدم
 الاستخلاف حيث صلوا وحدهم انا ولم يتقدم احد منهم اماماً فاما معاوية فليس قوله وفعله بحجة حيث صدرت
 منه اقول وافعال نخل بعد التروعد التي علم بن العاص ونزيلاً ومشيرة وقد خالف ما به كثير من الصحابة
 وتكلموا عليه بالملازمة في مسائل كثيرة لما بالك اذا تعارض فعله بافعال الخلفاء الراشدين كلهم رضي الله
 عنهما سيما اذا رفع احساسه وفقد امتياز جزمها باصحابه وما ادراك المسبوق هو اول صلوته فلو ادرك من
 المغرب ركعة مع الامام تشهد معه ولم يكتم به عن تشهد في الثانية صلوة نفسه فاذا صلى ركعة لنفسه فجلس
 وليشهد وقد اختلف العلماء في ذلك فقال ابو حنيفة ما يدركه الامام من ركعة الامام اول صلوته في التشهد
 والقعدات واخر صلوته في القراءة وهذا اجمع بين المتضادين تردد بين المتناقضين لا يقبله الطبع السليم بعيد
 عن شان ابي حنيفة ان يختار مثل هذا وقال مالك في المشهور عنه هو آخرها وعن الامام احمد روايتان في مقتضى
 قول مالك والي حنيفة في القراءة ان ما فعله المتقدم مع الامام لا يلزمه اعادة بعد مفارقة الامام فقول مالك
 واحد الروايتين عن احمد لا يمكن طرده لانه من لازم قولهم ان من فاتته الاولى من الرباعية لا يشهد بقول نسلهم
 لانه انما يلزمه قضاء الركعة الاولى وهي لا تشهد فيها وهم لم يقولوا بدو يلزم الاحتياط ان لا يجب عليه تكبير
 التحريم مع حوله لانه ليس محلها آخر الصلوة بل يفعلها اذا قام لقضاء اوله وهو فاسد ولم يقولوا به اما عند
 اصحابنا واما للشافعية في احد الروايتين عن احمد فما يدركه المسبوق هو اول صلوته ويجب له منها ما حسب
 له لو كان منفرداً وما سواه فاما يفعلها متابعاً لا اماماً لئلا يختلف عليه اذ هذا الاخير في حقته ولنا حديث ابي
 قتادة قال بينما نحن بصلح النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمع جلبة رجال فلما صلى قال ما شانكم قالوا استعجلنا الى الصلوة قال
 فلا تفعلوا اذا شئتم الى الصلوة فقلكم بالسكينة فما ادرىكم فصلوا وما فاتكم فاتوا متفقين فليعلموا في بعض
 الروايات بلفظ فاقضوا في ان كانت صحيحة فحديث ائمتنا الصم من ذلك الحفظ اذا كان محمد بن الحنفية في الحديث واحد

وتختلف في لفظة منه وأما من هذا الاختلاف إلى معنى واحد كان أولى وهذا كذلك انتهى فالأول أن الأقسام يتلزم سبق
 ابتداء قلنا هذا غير مسلم أما المراهن الأقسام اتمام ما شرع فيه الميسوق وأبدأ بقض ما سبقك قبل القضاء فيه
 على المعنى اللغوي بالضرورة لأنه لما مشهور ما ذكرنا متعين لا استحالة حقيقة القضاء الشرعية هنا ولا أن
 المخالف يلزم مقتضيهما من أنهما في بعضهما فلم يطرح قوله كما عرفت انما ويدخل في الصلوة على الحالة التي يجد الأقسام عليها قوله صلعم في الحديث
 في ادراككم فصل الحديث وقد تقدم في بعض مسلم من حديثه راكعا دائما أو ساجدا فليكن معنى على الحالى انتهى أما عليها أخرجه ابن
 أبي شعبة عن رجل من أنصار مروفا وجهالة الصحابي لا تصرف في القيام ليس من شرط تكبيرة الأقسام في حق من كان
 كذلك أى من لم يجد الأقسام قائما فيكبر للقيام مع دخوله على الحالة التي يوافق الأقسام عليها خلافا للأحواف الشافعية
 ومن ادرك الأقسام قبل السلام فقد ادرك الجماعة لقوله صلعم في الحديث المتقدم ذكره ليكن بالسكينة فإذا كنت
 فصلو الحديث وقيل من ادرك راحة مع الأقسام فقد ادرك الجماعة أى فضليها واستدل بقية من ادرك ركعة
 من الصلوة فقد ادرك الصلوة وليس للأقسام انتظار من أحسن به داخل لا ليدرك الجماعة أو ليدرك الركعة
 الحديث ابن قتادة وفيه بعد ذكر أنه كان يطول في الأولى قال فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة
 الأولى من عبد الله بن أبي أوفى أن النبي صلعم كان يقدم في الركعة الأولى من صلوة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم رواة
 أحمد وأبو داود وأحمد بن حنبل والنسائي وابن ماجه وابن جرير وابن أبي عمير وابن عسكروا في هذا الحديث يكون شركا وهذا القول في غاية
 إمامه وكان الدنيا مقلقة فلا يعقل تجوز الأضار والكثير لأجل أن الله عز وجل قال في حقيقته وما لا
 والله عز وجل أبو يوسف الكبري ذلك وبالغ بعض مستلزمي الأحواف في هذا الحديث أنه يجب أن يكون شركا وهذا القول في غاية
 السخافة ما كان الجمع أي محمد بن حبيب إلى الله رواية أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن جرير وابن أبي عمير وابن عسكروا في هذا الحديث يكون شركا وهذا القول في غاية
 العقل الحاكم وشارع ابن المنذر إلى محنته كل في النبل وما قيل من جهالة بعض رواة فقد روى عنه وأدلة كما روى
 أبي بن كعب قال قال رسول الله صلعم أدوة الرجل مع الرجل أنزلى من صلوته وحده وصلوته مع الرجلين أنزلى
 من صلوته مع الرجلين كان الحجة بينه وبين دلائله وأما قوله بل هو منسوخ في محنة صلوة المنذر لا بصيغة الفعل الضعيف
 تدل على المشاركة ومن يادوة في المنذر ثم قد تقدم لنا كلام في المسألة ما إذا ذهبوا إلى المنسوخ فاجرة العظم الحديث إلى
 موسى قال قال رسول الله صلعم أدوة العظم الناس في الصلوة أحياهم انبشهم أيها المشي ثم هو صلعم وقوله يار كرم كتبت
 أنا كرم لأن الأجر يزداد بزيادة التوبة الشعة وما كان الله ينجيهم أيانهم بعد وكان جمعه الكثرة إمامه فضل
 الصلوة فيه أفضل لأن معاذ كان يصلي مع النبي صلعم ثم يذهب في يوم قومه في مسجد ثم الحديث وهو عند أحمد

بإسناد صحيح وظاهر ان صلوة الثانية كانت فعلا الظاهر انه لو اكتفى بالصلوة مع النبي صلعم لم يذهب للصلوة معهم
 لم يذكره النبي صلعم فلم من ذلك افضلية الصلوة في المسجد البعيد عليها في القريب كما بد فيه مما ذكرناه وان لا
 تعطل بسببه جملة المسجد القريب فان كان امامه فاسقا او مبتدعا او غير مستكمل لشروط الامامة فالقريب
 افضل اذ كان امامه اكمل لوجبه انقص لا اماما مروون بهجران الفاسق فضلا عن موالاته والصلوة خلفه
 واختلفوا فيما اذا لم يقدر على الجماعة الا خلف الفاسق او المبتدع واختاروا لا اكثر من اصحابنا ان لا يشترط الجماعة
 افضل من صلوته منفردا وعليه كان تعامل جمهور الصحابة والتابعين والسلف الصالحين اذ لم يتركوا الجماعة والجماعة
 خلف ائمة الجور الغاصبين الظالمين وقيل صلوته منفردا افضل الله اعلم ولا رخصة في تركها الا لعذر عام لمطر
 او وحل وكذا الرمي عاصف بالليل للخبر الصحيح انه صلعم امر بالصلوة في الوحال يوم مطر لم يبل اسفل الخال ذكره
 البيهقي في تحفته وسواء في ذلك الليل النهار مثله الوحل المشد يد لما روى عن ابن عباس انه قال بلوذه
 في يوم مطر اذا قلت اشهد ان محمدا رسول الله فلا تقل حي الصلوة قل صلوا في بيوتكم قال فكان الناس استنكروا
 ذلك فقال تعجبون من ذلك فقد فعل ذا من هو خير مني يعني النبي صلعم ان الجماعة عشرة مائة وانى كرهتم ان يخرجكم فتمشوا
 في الطين والدحم متفق عليه ان ابن عباس امر بوضوئه في يوم جمعة في يوم مطر بخوضه ولم يرد الترخيص فيها بالرمي
 الا بالليل قال الحافظ رحمه الله في من الاحاديث الترخيص لعذر الرمي في النهار بها انتهى اوصاف كثر من كان النبي
 صلعم امر ابا بكر رضي الله عنه في بيته لكونه معذورا بالمرض الحديث فانظروا في الجارية واقلوا ان تلحقه مشقة لا
 تنقص عن مشقة المطر الدحض وبرد حر شديد بن الحديث ابن عمر انه كان يامر المنادي فينادي بالصلوة
 ينادى صلوا في رحاك في الليلة الباردة الحديث متفق عليه والحاصل ان هذا اذ كان حصول المشقة الشديدة
 لان الدين ليس بحضور طعام ونسبه متشوقة اليه او هذا اخبرني عن الحديث ان المشقة قالت سمعت النبي
 صلعم يقول لا صلوة بحضرة الطعام ولا وهو يدافع الاختبثين رواه احمد ومسلم وذكر العلماء من اخذوا الجماعة خوف
 ظالم على نفسه او ماله وكان خوف ذات ماله او مال غيره بان لم يجد من يحفظه خيرا وكذا انفس معصوم ومثل
 المال العرض بل العرض مقدم على المال قال امامنا الحسن بن علي خيرا لئلا ما دفع به العرض وكان شيخنا احمد بن
 عيسى الشافعي لا يجزئ المسجد الحرام في صلوة الظهور العصر والمغرب هو بركة خوفه اذ باب التقليل ويجوز العشاء
 والمغرب في الغلس كذا اكل منقن لم يقصد بأكمله تفويت الجماعة وما ذكره هو الصحيح وقد ادعت جمومات الشريعة
 عليه يدعون بعضهم من اعداءه خوف المعسر ملازمة اليهم او عقوبة يرمون تركها ان تغيب اياما وعمره

من اللباس في وقتها به وقاهب لسفها مباح مع رفقة تصل قبل صلوة الجماعة وحضور نحو قرب بكمصدين او مملوك
 او هو سلف او استاذ مختص او مريض بلا متعه او مريض ياتس به وما ذكره وبيده لان ما ذكرناه من الاعذار
 المنصوصة كل مشقة مما ذكره فتناول ذلك عمومات احاديث التيسير ولو قيست على المنصوصة وقيل انها
 الاولى فيبعد كالعبي اذا كان لصاحبه قائد لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرخص ابن مكثوم في تركها واختلفوا هل قيام العذر
 يمنع الكراهة والا ثم فقط امر تحصل للتحلف فضيلة الجماعة وفي الصحيح التصريح في بعض اهل العذر انهم لا يجوزون
 اعيان مساعدا وراعيه اذا قصدوا ذلك كولا العذر في الحق ان لهم اجرا مجاكلي وما مثل اجر الملائم الفاعل و
 هذا اخبر اجماعا عذرا واعتد على ذلك فالحالات لفظي تمام اذا انقضت صلوة الامام وحضره فمختلف واحد
 اذا اكثر من اجماع اخر وسواء في ذلك المسجد وغيره لحد يث ابى سعيد ان رجلا دخل المسجد وقد صلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم باصحابه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يتصدق على هذا فيصلي معه فقام رجل من القوم فصلى معه
 رواه احمد وابوداود والحاكم والبيهقي وابن حبان حسنه الترمذي لكن في التلخيص في الحديث يدل على مشروعية
 الدخول مع من دخل في الصلوة معتمدا وان كان الداخل معه فيها قد صلى في جماعة ونقل ابن الرفعة الاتفاق على
 ذلك فيقول استدلال الترمذي بهذا الحديث على جواز ان يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه قال وبه يقول احمد
 فان قالوا من اهل العلم يصلون فرادى وبه يقول سيبان وماله و ابن المبارك الشافعي انتهى قال البيهقي
 وقد كفى ابن المنذر كراهية ذلك عن سالم بن عبد الله وابي قلابة وابن عون وابو البتة الليث بن سعد
 والجمهور على وجها من الرواي نفي بعض تصرف قلت الشافعية قيل المنع بالمسجد الغير المطروح ويوجد عند الاحناف
 خلاف في ذلك ونقد يثحجة لنا وعليهم استدلال بهذا الحديث ان من رأى جماعة يصلون استحب لهم ان يصلي
 معهم حتى يث ارجلهم الذين قد ادى في ناحية المسجد حين كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي باصحابه جماعة فلم يصلوا معهم
 حيث امرهم اذا اجتمعوا ان يتركوا فيها وتكون لهم نافذة دليل اضعف في ذلك لان الرجلين يحتمل ان يكونا قد
 صليا جماعة بل لظاهر ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قد اطلق الامم لم يسألها اصليا جماعة امر فرادى فحل الحد يث
 على صورت دون صورة ليس احدهما اولى به بقصير الحد يث عن ظاهر عومهم فقلوا استدلال بهذا الحديث
 ايضا على ان اقل الجماعة شان وسباني لنا كلام عليه ان شاء الله في باب صلوة الجمعة وعلى ان صلوة الجماعة غير
 راجبة على الاعيان لعدم التكرار صلى الله عليه وسلم على الرجل المتأخر عنها وان صلوة المنع صحيحة وهو ايضا من مخصوصات
 الحد يث لا تباد صلوة في يومين كما في النيل وفيه نظير لان الاحاديث في حد يث ابى سعيد انما وقعت مرة نعم

ما في الروايات الاخرى كالصلوة اصولية في اليوم مرتين هو مخصوص به وفي النيل قال في الاستدراك اتفاق احمد بن حنبل
 واسحاق بن راهويه على ان معنى قوله صلحكم فصلوا اصولية في يوم مرتين ان ذلك ان يصل الى رجل صلوة
 مكتوبة عليه ثم يقوم بعد الفراغ منها فيعيد لها على جهة الفرض أيضاً ولما من صلى الثانية مع الجماعة على
 انها نافلة اقتدا بالنبى صلى الله عليه وسلم في امره بذلك فليس ذلك من اعادة الصلوة في يوم مرتين لان الاولى فرضية
 والثانية نافلة فلا اعادة حينئذ انتهى ومن صلى وادان يصل نافلة منفرج الاستحباب ان يتحول فيصليها
 في غير موضع الا في الحديث للغيرة بن شعبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي الامام في مقامه
 الا على فيا المكتوبة حتى يستخى عنه رواه ابن صاحبة وابوداود واعم من حديث ابى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال
 ايمن احدكم اذا صلى ان يتقدم او يتأخر او يمينه او شماله رواه احمد وابوداود وابن ماجه قال يعقوب في
 السجدة اى النافلة قال في النيل العلة في ذلك تكثير مواضع العبادة قال البخاري والبخاري كان مواضع السجود
 تشهد له كما في قوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها اذ تخبر بما عمل عليه وروح في تفسير قوله توفى بكت عليهم
 السماء والارض ان المؤمن اذا مات على عليه مصلا من الارض مصعد عمله من السماء وهذه العلة تقتضي ان
 ينتقل الى الفرض من موضع فله ان ينتقل لكل صلوة يفتتحها من افراد النوازل فان لم ينتقل فينبغي ان
 يفصل بكلام ونحوه لحديث النخعي عن ان توصل صلوة بصلوة حتى يتكلم المصلى او يخرج اخرجه مسلم وابوداود انتهى
 تبصر وقد ورد النخعي عن ملازمة بقعة معينة للصلوة من المسجد وقد ذكره في المنتقى وقال رواه الخمسة والنخعي
 محمول على الكراهة في حق الامامة لا في حق صلحهم انه قد ورد انه صلحهم كان يتحرى للصلوة عند الاسطوانة التي
 عند المصحف متفق عليه قد تحرى ذلك عند البعض الصحابة فلو كان النخعي للتحريم لم يفعل لم يفعلوا على فعله
 صلحهم لا يصلح ان يكون معارضا لقوله في مثل ما ذكرناه **فان ذلك** لا يخفى ما في صلوة الجماعة من الاسرار الحكم وقد
 قدمنا بعض ذلك في اثناء الباب فيها زيادة اسرار كثيرة لا تحصى فمن احسنها ايضا تعويل الامامة الامتثال للولاية
 في المعصية وذلك يفهم بالاشارة من وجوب المتابعة في غير مبطل فلا تغفل عما قدمناه في اثناء الباب -

باب الحدث في الصلوة

ولا يبيى خلافا للامانة واشد لواحد من ثناء ادرع في صلوة فلينصرف وليتوضأ وليعبر على صلوته
 ما لم يتكلم وهو مع ضعفه وارساله معارض بحديث علي بن طلق رفعه اذا نسا احدكم في الصلوة فلينصرف وليتوضأ
 وليعد صلوته قال الحافظ في تحريم احاديث الهداية اخرجه اصحاب السنن الثلاثة وصححه ابن حبان عن ابن

عباس اذ عرف الحديث رواه الدارقطني والطبراني وفي اسناده سليمان بن ارقم وهو ضعيف وقال الثوري ان كان حديثه
 رعا فادقاً يبنى وان كان رعيّاً او ضحكاً او عاذاً كما قلنا فنصر على مورا والنص في الحديث واقول لو صح الحديث لكان قوله
 هو الحق جمعا للحديث لكان قد مر ذلك عدم صلاحيته للاحتجاج بقوله اولى بان يستدل عليه بهذا الحديث من
 قول الانصاف لانه اخبر من مدعاهم بالحق ما ذكرناه وبه قال مالك والشافعي في اصح قوليه احمد ولنا ايضا حديث
 ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلوة اذ احدث حتى يتوضأ الحديث متفق عليه وقوله صلعم لا
 صلوة الا بظهور الحديث وقد تقدم ذلك في شرط الطهارة وهو نص في ان الطهور شرط من شرط صحة الصلوة
 وان حصل انتفاء المشروط بانتفاء شرطه لا فرق ان يكون ذلك اختياريا او اضطراريا الا ما دل الدليل الصحيح عليه
 فتفريق الانصاف بين الاختيار والاضطرار في تحكم وما فرغوا من التفريق بين المنع والمقتضى هو من
 بطلان القاسم على مثله والله اعلم ومن ظن انه احدث فلا يجوز له الخروج من الصلاة فان خرج بطلت صلوة
 سواء خرج من المسجد لم يخرج وان يتيقنه بان يسمع صوتا او يجرد رجا فليخرج ولا يبنى بخلاف الانصاف
 حيث جوز المذهب ان احدث الخروج من الصلوة ثم قالوا اذا علم انه لم يحدث فان كان قبل خروجه من
 المسجد بنى على صلوة الا استقبل الى استأنف واستحسنوا ذلك بان قصدوا في خروجه من الصلوة الاصلاح وهذا
 الاستحسان مبني على ما قدمناه عنهم من ان من سبقه الحديث يبنى على صلوة قد قلنا ضاعف حجبتهم على ذلك
 فلا استحسان المبني على ذلك ضعف وايضا زيادة على ما تقدم ان هذا الاستحسان مناقض لمعارض الحديث عباد بن تميم
 عنه قال شكى الى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يحيل اليه انه يجرد الشئ في الصلوة فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجرد رجا قال في
 المنتقى رواه الجماعة الا الترمذي فلو كان ما اصلوه صحيحا لم يجز القياس الاستحسان عليه لان الاستحسان يكون قصدا
 في خروجه من الصلوة الاصلاح مناقض لامر صلعم بان لا يخرج في حالة الشك فقولهم سافط من حجابات حجة ودليلنا هو حديث
 عباد كما عرفت ومع ذلك ما ذكره فهو عليه نقالوا فاذا كان من ظن الحديث اما ما خرج من الصلوة واستقبل فسدت
 صلوة قالوا ومكان الصفوف في الصلوة لا يحكم المسجد يريدون ان الخارج من الصلوة بظن انه احدث اذا تجاوز
 محل الصفوف يستأنف والا فينبى وقد عرفت فساد الاصل هذا امثله ومن حين اوفاه فما مستقر قاطلت وكذا
 ان قام به مانع عن تكميلها حيا او شرها وجازله قطعها ولم يمنع فخرج وجازله الاستحلاف ايضا وكذا من حصر عن
 القرائة يستعمل لان المبين مانع عن وجوب الغرض اعمال المحبون واواله غير محسوسة له ومن شرط الصلوة صحة الفقد
 في النية في اهلها وهو لا قصد له والنوم المستغرق ناقض للوضوء وقد تقدم حكم طهر الحديث وهو ايضا انما فاقد

القصد من مجزئ عن ادائها على جميع الحالات قد تقدم انه يرفع عنه وجوب الصلوة قلن قد منا كما يتعلم بهذا المسئلة
 في باب فرض الصلوة فاربع اليه كذلك تقدم حديث استخلاف ابن عمر بن الخطاب عن ابيهم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 اعني سورة الفاتحة او لا يقوم مقامها وهو قارى فان لم تنطق لسانه بشي من نحو استخلافه لان الصلوة تبطل بنقص
 اركانها او شرطها فاذا اعد للصلوة استأنفها في جميع ما تقدم اما ان يصبر من كبرجى برؤه او جرح فلا تبطل صلوة ولا
 صلوة من خلفه بل يلزمه القيام بقدر القراءة المفروضة فاذا فعل ذلك فقد اتى بالواجب قد تقدم في باب فرض
 الصلوة حديث ان من هجر عن القراءة استغفر الله بقدر الفاتحة والا فليقيم بقدر الشاء وقد تقدم ان الخلل في صلوة الامام
 لا يضر للمقتدى وما لم يتابع عليه تقدم الاحتياج عليه قال ابو يوسف ومحمد تبطل صلوة المأمئين بمن يصبر عن القراءة
 الا يتخلف عنهم مسائل بغيره ولله بعد وقد قد مناضفها ونحن كاحاجة لنا في ذكرها اذا افسد الاصل فسد
 بعد ذلك من هنا في الواب التيمم حكم التيمم اذا كان في الصلوة وساء الماء او فسد وتيقنه ان ذلك لا يفسد شيئا
 ومن ثم انما انما وانقصت مدة سجدة او خلع خفيه او كان ما سجد على الجبيرة فسقطت من برء او كان صاهب
 وانقطع عن ذلك المسحاضة وسجدت بس بول او مذي ومبوس بجارده ونحوهم في بطلان صلواتهم غير نافع
 الخف نظم الاحوط بطلان الصلوة في ذلك كله وهو الحق بعد النظر لافا ان كان ما ذكره من قيد الشارع عليه بطلان
 بقيه وقد اشترط لاجزائها شرطان هما وجب المقضى والصلوة بها صحيحة والا فلا بد من دليل جديد يفيد
 صحة الصلوة او صحة اتمامها بعد زوال الموضع فالتقيد باليوم والليله مثلا في جواز المسح للمقيم معتبر وهو
 يفيد ان ما ذكره على ذلك غير مخصص فيه فان وجد دليل جديد يقضى بصحة بعض صلوة الماسح بخارج المسدة
 المعلومة فالقول بصحتها وحيث لا تنفي انهم على ما حدد الشارع صلوة على ذلك نفس جميع ما ذكرناه من المسائل
 تفكر واذا تعلم الامم الفاتحة او سورة زمرته القراءة لكل ركعة يديه بعد التعلم ولو تعلمها وهو في التشهد الاخير
 فلا لا تبطل صلوة خلاف الاحناف لانه قد اتى بالمستطاع الذي لا يجب عليه غير حين تاوية الصلوة وقد قد منا
 ذلك في باب فرض الصلوة والعريان اذا وجد الثوب لزمه التسعة فان لم يفعل ما ينافي الصلوة في تحصيله في
 على صلوة خلاف الاحناف لان ما صلاها في حالة العذر صحيح ووجب انه الستار ليس من مبطلات الصلوة كوجوب انه
 الماء من خلفه في ليريات بل ليس محلول ولا تقليل مقبول فان تركه او قطع الصلوة لتقصيره بطلت واستأنف
 لان تركه السورح منه متعذر كما تقدم وقيل ياتم وصلوته صحيحة كما اذا صلى في ثوب حرير او ما شجع من ذهب او
 فضة اما اذا قطع الصلوة كان على ملاكثير في تحصيله بعد بغيره من الصلوة او قليلا انخرط به عن جملة

القبلة فلا يبنى بل يستأنف كما نرى في كل ذلك قد ترك شرطاً أو فعل صافياً ومن على قاعدة انقضاء على القيام أو
 صومياً انقضاء على الركوع والسجود انتهى صلواته حسب استطاعة خلافاً للاختلاف لما تقدم فإن فعل دون المستطاع
 احاداً لا نه لم يفعل ما امر به ولا نه ترك اركان الصلوة بغير هذا وذلك مفسد اجمالاً فإن استطاع في التشهد
 الاخير مجلس الموحى وتشهد وسلم وصلواته صحيحة خلافاً لابي حنيفة وخالف صاحباه ولزمه المجلس لانه من
 فرض الصلوة كما قدمنا ذلك عداً لا تنحى عنه لانه لزمه ذلك والا فيكون تأدكاً لفرض من فرضها على او ذلك مفسد
 لها ومخرج الوقت وهو في الصلوة فان كان قد انى بركة في الوقت فقد ادركها اداءه والا فنقضوا ان قصر
 بالتلخيص ولو لم يقصر بل نام عنها او شربها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وقد تقدم ذلك بما له وعليه
 وبطلت الشمس ودخل وقت العصر هو في صلوة الجمعة بعد ان صلى ركعة فذلك خلافاً للاختلاف حيث ابطوا
 صلواته زاد ابو حنيفة ان ذلك مبطل حتى لو كان في التشهد الاخير في خالفه صاحباه ولم يأتوا بدليل بخصوص هذه
 المسئلة وانما تمسكوا ببعض احاديث التوقيت وهما لم يخالفاه فيما ذكرناه الا لان الصلوة قد تمت وكذا يلزم الخروج بصنع
 المصل منها وهذه يلزم الخروج بصنعه فلو فرض مغلو باعليه قبل السلام تمت صلواته عندها وبطلت هذه او عند اتمت
 هذا الكل ولا يتعين السلام عندهم وقد قدمنا ان افتتاح الصلوة التكبير واختتامها والتخليل منها التسليم الاختلاف
 لم يقعوا في ذلك واشباهه الا بائنة الراي الفاسد واذلهم فساد قولهم قلنا قوله صلعم من ادرك ركعة من الصلوة
 قبل خروج الوقت فقد ادرك الصلوة الحديث بمعناه وهو صحيح وقوله صلعم من ادرك من العصر ركعة قبل ان تغرب
 الشمس فقد ادرك العصر من ادرك من العصر ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصلوة العصر الحديث بمعناه
 وقد تقدم لفظه وهو صحيح اما المعدول من يوم وغرة فصلواته ادغمين يتذكر ولو فعلها خارج الوقت اثناء ادائها فخرج
 للوقت الهدا ولها ففعل بعضها في بعضها خارجة فهي اولى بان تكون اداء وقد تقدم الحديث في ذلك واحاديث
 التوقيت لا تتعارض ما هو اخص منها ولهم مسائل ههنا فرغوا على ضمن صلوة الامام لصلوة المقتدى به ففقطوا المحكوك
 ببطلان صلوة الامام تارة لفساد صلوة مستغفلة وتارة يحكون بفساد صلوة المقتدين واخرى بالتفريق بين
 المواتق والمسبوق وتارة بالتفريق بين طرأ المبطل اثناء الصلوة او في تشهد ها الاخير ثم هل كان هذا المبطل وقع
 حينئذ بصنع الامام والمقتدى ام بصنع احدهما ام لا يصنع احدهم وجعلوا ذلك التفريق مصوغاً للاحكام المختلفة
 وقد همت بما سلف في اللغة اصلهم للاحاديث بآيات ذلك انهم قالوا من سبقة الحديث يبنى بعد زوال المانع
 فان كان انما ما استخلف صانعاً في حكم المقتدى اي امامه خليفته فنفسد صلواته بنفسه صلوة خليفته وقالوا لكان

المقتدى في أحد أصلاهما استخلفا ولم يستخلفا وصار الإمام الأول مقتدىا ففسد صلوته بفساد صلوة خلفه
ولو قبل أن يقتدى به فإن كان المقتدى لا يصلح للإمامة عندهم فبطلت صلوته وقيل لا تفسد أي وإن
لم تفسد صلوته المقتدى على الأقل الأول هذا يحكم ما عليه من مزيد إرداهم إليه فقد يبرأ الرأي وما لا يجتبه به من
الأحاديث على المنقول الصحيح فنسال الله العافية والعافية -

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها - أي زيادة على ما تقدم وكان الأول أن يقتدى

بغير الكلام في باب أحد ولكن لما كنا وعدنا باتباع ترتيب كتاب الهداية ففعلنا مثل ما فعل قال بعضهم إن
الباب الأول في العوارض التي تخرج المصلح بلا اختيار منه هذا الباب في العوارض التي هي باختياره ومن لا ينظر ذلك
الفرق ولم يجعله أصلا بذاته للترقية في اختلاف أحكام هذه المسائل ليس مدارجنا الأول ما صح مع المعصوم
فلم يبق إلا اقتضاؤه في مجرد الوضع والترتيب ليسهل تناول الأخذ والله اعلم ومن تكلم في صلوته عامدا بطلت
صلوته لحديث زيد بن أرقم قال كنا نتكلم في الصلوة يتكلم الرجل من صاحبه وهو إلى جنبه في الصلوة حتى نزلت
وقوم إليه فانتبهين فامنا بالسكرت ونهيناهن الكلام قال في المنتقى في إجماعنا إجماعنا إجماعنا إجماعنا
كنا نتكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة قال في النيل زيادة ونهيناهن الكلام ليست هي الجملة كما يشعرب كلام
المصنف يعني صاحب المنتقى وإنما زادها مسلم أبو داود انتهى قال في الباب عن جابر بن عبد الله عند الشيخين و
عن حماد عند الطبراني وعن أبي امامة عند الأصبغ وعن أبي سعيد عند البزار عن معاوية بن الحكم وبن مسعود
والأول عند أحمد ومسلم والنسائي والبيهقي والثالث عند الشيخين قال ابن المنذر راجع أهل العلم على أن من تكلم في
صلوته عامدا عالما وهو لا يريد إصلاح صلوته إن صلوته فاسدة انتهى بتصرف ولو تكلم جاهلا أو ناسيا فلا لأنه
يجزى به جهله خلافا للاختلاف ومن أفهمه قال الترمذي من أصحابنا أن أكثر أهل العلم قد سؤوا بين كلام الناس و
العامد والجاهل إليه ذهب النوري عن ابن المبارك انتهى وبه قال المنجي حماد بن أبي سليمان هو إحدى الروايات
عن قتادة وبه قال أبو حنيفة كذا في النيل بتصرف واستند لمجدد الباب سائر الأحاديث المصرفة بالنها
عن التكلم في الصلوة قالوا وظاهرها عدم الفرق بين العامد والناسي إلى أهل قلت ليس الأمر كما ذكرنا فإنه
جاء في هذه الأحاديث النص صريح بانهم سلموا عليه فاقصروا على إرشادهم إلى تركه الكلام وإن الصلوة لا يصلح
فيها ذلك مع عدم إجماعهم فيها بالأحاديث بل ظاهر الحال أنهم لم يعيدوا الأمر بالاحاديث دليل واضح في أن
الجاهل لا يلزمه الأحاديث ولا تبطل صلوته إما النسيان فقد دل على أنه غير مبطل حديث ذي الدين فإنه صلى الله عليه وسلم

وهو ناس انه في الصلوة ومع ذلك فقد بنى على ما فعل قبل الكلام وكل من عذرناه بالنسيان فاقا تعددنا اذا نسي انه
 في الصلوة ولا يجزله اكثرهما فعل المبرور الى الله عليه وسلم وحينئذ يجوز البناء على ما صلى قبل كلامه اما من نسي تحريم
 الكلام في الصلوة فلا يعذر كما انه اختار الجعل على العلم فهو من الجعل الذي لا يعذر صاحب الحد يث لم يرد فيه فلا
 ذة او ترك وما احباب به المبطلون فهو باطل ايضا جوا به من قوله صلعم رفع عن متى الخطاء والنسيان بانه محمول
 على رفع الاثم فقط تغير سلم اذهنا فيما كان متعلقا بحق العدا صفا او مع حق الله كان ينسي ثوبه ياخذ ثوب
 هديره ظان انه ثوبه فيتلفه او يصلي فيه وكان يترك انا فيه اكله ونحوه وياخذ انا غيرة ظان انه حقه فياكل
 ما فيه او يقع على حارية غير البكر ظان انه جاريتته نظمة ونحوها اعتلا او يقتل رجلا محقون الدم ظان انه
 صيد او يرى به الصيد فيصيب رجلا ونحو هذا فاما ما رفع الاثم هذه فتطمع وجوب الجزاء لثلاث تضيع حقوق العباد
 بدعوى الخطاء والنسيان الجعل ما في حقوق الله الخاصة فاثرت النسيان فيها رفع الاثم ورفع التدارك محافظا
 الحد يث انه هو كما تكلم في الصلوة الذي نحن بسببه وكما كل انهار من مضات ناسيا صومه وكما قرأ الساعى بشرطه
 فكما ومرت الصلوة وهو ساه فانه يمتد له الوقت الى حين يتذكر فرفع عنه الاثم ورفع عنه الحرج بانقضاء الوقت
 وامتد له بسبب سهوة فالمشى في حقوق الله الذي لا يمكن تداركه امام ما يمكن الاتيان به وهو مثله فالغالب
 انه يلزم الاتيان به او مثله ان كان لا زوا واجبا وقد يندب له الاتيان بالمد وبات كالرواتب ونحوها مما اعتاد
 فعله العبد وما ذكرناه هو الاولى والا قرب الى حكمة الحد يث يظن ذلك بتتابع احكام المشى في الابواب المختلفة
 على ان مسئلتنا هذا قد جرى فيها ما يفتني عن الاستدلال باطلاق حديث رفع عن متى الحديث فتذكر ولا
 تغفل فان انت فيها او تارة فارتفع بك ذلك لم تبطل فاقا للاختلاف ويكره ان كان لوجع او مصيبة ما لم يغش في قبل
 تبطل قيل ان ظهر بجر فان وقيل وحرف مفهم او غير مفهم وبعد مدة تبطل الدليل على عدم البطلان
 حديثه على قال كان من من رسول الله صلى الله عليه وسلم مدخلان بالليل والنهار كنت اذا دخلت عليه هو
 يصني حتى تمنى في رواه احمد وابن ماجة والنسائي بعداه وصححه ابن السكن كذا في الليل عن عبيد الله بن عمر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نفخ في صلوة الكسوف رواه احمد وابوداؤد والنسائي وذكره البخاري تعليقا وقد قد الى قوله
 اذا أتى عليه ما بات الوضوء سجدة او بكيا لان البكاء حين يجزى للسجود مدوح وما كان كذلك فلا
 يقال انه مبطل للصلوة ومن السنة ما يوضح ذلك ويؤيد كشيوفن ذلك حديث عبد الله بن الشخير قال
 رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة ركعة اذ كان في الركعة من البكاء رواه احمد وابوداؤد والنسائي والترمذي

عنه
وقياس عليه
رفع المتقلة
فصلها والواجب
اذا رغبها بيل
والحائز وضعا
فلا تفصل
الصلوة به
انه

صبيته من العائق ورغبها عن الرجل ومثل فتح الباب لاحتاج الى الاشارة الى ان المسمى ليس بركا النزول من درج
تسبيل مكان التباين منه السجود في اصل المنبر والذكر من موضع كذا اسم المصنف او التأخر من سف الى صف او التقدر
كذلك والدور من خلف الامام من الشال الى اليمين التقدم الى الباب المقابل ليعظم والكاء هو ما من الله ولخرج
من الصوت ورح السلام باشارة الاصبع او اليد ولا اشارة المفهومة وقد علم انه لا تقرب ولا لتفات المحظمين
وشكلا من غير ما ينبغي من القرب من المصنف ودفع القدر على حبله ان قوله اذا سار فاعلمه او كان لا يعلمه والمخرج
مخرج الدم منه بفضل الصلوة انتهى مع زيادة قلنت وكانه يتلوه اما انكر سلام على فاعلمه من ذلك اى حيث لم
يامر بالاعادة على الكراهة ونحوها وكل حكم عليه فالمبطل عندهم هو المحض من ادعى ما هو من جنس الواجب وماله
يرود في شيء من جنسه وكان كما قال في الروضة ثبت يخرج به عن هيباءة من يردى هذه العبادة مثل ان
يستغل بيل من الاعمال التي لا يدخل بها في السنة كافي اصلاحها اذ لا يلزم اليها حفظ النفسه نحو حمل الاثقال
والكتان والخياطة والكل الشرب وغذونك في السنة مبطل فاذا قال قائل فيفساد صلوة فهو من حيث انه
قد فعل ما ينافي الصلوة انتهى او يولد ما ذكره ان نحو هذا قال وقال في الصلوة قد تقرر اجماعا انه يتفاوت
بتفاوت المصلحة والمصلحة حتى انتهى اذ ذلك الى الغالة المعروفة في تاديبه صلوة الخوف والخائف كما سياتي وقد
اقتبعت بعد الله اذ في رجل يصلي اذ عرض للارض والزلافة فان سقطت انبت حرج منه ولم ينصف وجهه
من القبلة او انصرف لكون الضرر في كلا الطرفين ملجية الى الحركة قلت الاصل في رد هذا قوله في الحديث امرنا
بالسكوت ونهينا عن الكلام فمن ذكرنا ما تقدم عنهم من اصحابنا قالوا ان ما ذكره مخصوص من النهي المقتضى للفساد
المذكور في حديث امرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام قالوا وما ذكرناه فانما حكمه هو ما قرأنا من التقرير او انكارا
واذا نظرنا فيما قارن قول معاوية بن الحكمون انكارة صلوم رأينا انه لا يقتضي فساد صلوة وتوغايت ان يدل على انه
لا ينبغي له ان يفعل ذلك او ان يعود الى فعله ولو كان موجبا للفساد كما مر بالاعادة كما المر المسمى صلوة بها ومن
هذا القبيل ما ذكرنا في الجزء الاول من انه لا يسجد معاذ للنبي صلوم بها وقال لا تفعلوا ولو كانت سجدة الخفية لغير
الله شركا كما مر به فيجوز ذلك الاسلام معاذ ليس فليس قلت ما رجحناه هو ان لا يحيط هو اوى مدركا واما قوله لو كان
موجبا للفساد كما مر بالاعادة كما المر المسمى صلوة فيها فذلك لا يلزم له كما في حاله كمال معاوية بن الحكم
في الجبل بتلك المسئلة ومستصحبنا بالحكم السابق من جواز الكلام في الصلوة ومن كان كذلك فاعلمه
صحيح حتى يبلغه التامع ولقد يبلغ معاوية الحكم الجليل الا بعد ان يخبره النبي صلوم وذلك بعد انقضاء الصلوة و

لذلك لم يامر بالعبادة وهذا توجيه لمرادهم اسبقني به بهذا الحديث اما المستعنى صلواته فما امره صلح
بالعبادة مع قوله والذي بعثك بالحق لا احسن خيرا فانما كان ذلك والله اعلم حيث كان امر الصلوة والطهارة
فيها امر امقرها معلوما بالبداهة لكل احد يعرف امر العبادات الله عز وجل لم يكن ترك الطهارة مشروعا في وقت
من الاوقات فلم يكن مستصحب الحكم وكان يمكنه ان يعرف كيف تودى الصلوة من فعل النبي صلى الله عليه وسلم
واصحابه كل يوم في خمس اوقات ومن ههنا يظهر الفرق بين من يعد رجبها له ومن لا يعد رجا حفظ ذلك فاني
لم ادر من ذكره لكن يعبر على الحكم بفساد صلوة مشتمت العاطس ما في حديث عبد الله بن مسعود قال كنا نقول
التحية في الصلوة ونسبح في سلم بعضنا على بعض فمعه رسول الله صلعم فقال قولوا التحيات لله الحديث وفيه
فانكم اذا فعلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد صالح في السماء والارض رواه البخاري وتروى له بباء رضى قوما و
سلم في الصلوة على غيره وهو لا يعلم هو لم يذكر حكم ذلك وظاهر هذا الحديث ان ما ذكره من التسليم لا يبطل
الصلوة وقد يجاب بان ذلك كان حين اعتناء الصلوة واردة للخروج منها او محمول على ما كانت بغير مواجهة
وغضاب او منسوخ بالحكم الاخر وهو تحليلها التسليم كما نسخ الكلام فيها وقد مر ذكره من قبل والله اعلم وانما ينظم
فان بقصد التفهيم فقط بطلت ان قصد معه القراءة او لم يقصد شيئا مطلقا لم يبطل بقصد التفهيم مثاله
الامام يصلي ففر رجل من اهل الفساد فقال مخاطبا للحاضرين خذوه فقلوه لانه في قصده التفهيم مع عدم
قصد القراءة كما لم تكلم في الصلوة بما ليس منها ولا يصلي فيها من كلام الناس مع تلاعبه بالقرآن بحمله القرآن
على غير محاله الذي عنها الله فصلوته تفسد بذلك اشد الفساد ومن ذلك ما يحكي ان ناسا شتموا في
سب الرجل وشتمه وهو يصلي فقرأهم علىكم امهاتكم وبناتكم اخذ انكم الى آخر الاية وفي فصل القراءة مع
الاشارة الى التفهيم لا تبطل لان الاشارة غير مبطله للصلوة خلافا لبعضهم كما سياتي ودلالة الاشارة قد
يختلف ماخذها من القرآن وهي ليس حادثة الاصل فاعتقر فيما لا يغتفر في تحريف دلالة اللفظ او الصورة لاطلا
فلا تبطل لان فهم السامع انما وقع مصادفة ولا عليه في ذلك وخالف الاخناف فقالوا واستفتح غير امامه
ففتح عليه او فتح غير فسدات صلوة الفاعح والمفتوح وهو قول باطل التعليل بانه تعليم تعلم ابطال لان التعليم
والتعلم غير مبطل كيف وقد صلى رسول الله صلعم صلوة كاملة للتعليم فهل كانت صلوة صلعم فاسدة واعجب منه
قول بعضهم بان الامام اذا قرأ قدر ما يجوز به الصلوة ثم ليس عليه ففتح عليه المقترن بفساد صلوة وهذا
من ابطال الباطلات وسباني الكلام فيه ليس ان يفتح على امامه غير اذا التفت عليه او نحن بأي قصد وفيه

سوء ادب مع الحديث الصحيح في النهي عن ان تصل صلاة بصلوة حتى يتكلم المصلّي او يخرج اخرجه مسلم وابوداؤد ولذا
قال صلعم لا يصلح الامام في مقامه الذي صلى فيه للكتوبة حتى يتخفى وقال البيهقي احدى كراهات اهل البيت ان يتقدم او يتأخر
او عن يمينه او عن شماله فتجوز بقضه الاول مع مخالفة ذلك لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ثم تصحح شرحه في الثانية مع
مخالفة لما قد صانه من الاحاديث عجيب الذي نراه منع ذلك نعم بنيت له الحاشية بنقص الصلاة بطلان الصلاة وبما ثبت ان
لم يكن له عند مسوغ وقال ابو حنيفة رما اذا قرأ الامام من المصحف فسدت صلواته وكان من المنقوش المكتوب في جدار
المسجد وكذا المنقر قالوا ولو فتح الموتر على امامه من المصحف فسدت صلواته وكذا اصول الامام اذا اخذ بذلك وحده
صاحبه او قول لصاحبين صواب عندنا ذلك دليل على الفساد وقد صح ان حاشية ركان وثمرها عبد هاذكر ان من المصحف
رواه ابوداؤد وابن ابي شيبة وذكره البخاري تعليقا ورواه الشافعي عبد المهرزاق كذا في الفقه وما اهل به قول
ابي حنيفة في غاية السقوط وقد ورد في فضل التلاوة من المصحف احاديث كثيرة وفي بعضها ان ذلك افضل
من القراءة عن الحفظ ويحكي ان النظر في المصحف عبادة فكيف يفسد الصلاة ولا تسلم ان العمل لذلك كثير مبطل
اذ ليس هو اكثر من المشي لفهم الباب ثم الوجود الى الموقف وقتل الحية والعقرب والنزول من المنبر والصعود عليه
وقد سوي في ذلك ما يقاربه كل الطفل الصغير على عاتقه ثم انزاله ووضع على الارض في السجود وغير ذلك مما
تقدم من اعمال صلعم في الصلاة وهي اكثر من الافعال التي يحتاج اليها لتقليب الورق والله اعلم ويجب ان يصلح الى
سترة ويدن منها وقال الجمهور باستحباب ذلك فقط اي لان مرور المار غير محقق ولنا قوله صلعم اذا صلى احدكم
فليصل الى سترة وليدن منها رواه ابوداؤد وابن ماجه وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا صلى احدكم
فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد فليتنصب عصا فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ولا يصبره مامر بين يديه
رواه احمد وابوداؤد وابن ماجه وابن حبان وصححه والبيهقي وصححه احمد وابن المديني وضعفه بعض العلماء
قال الحافظ في بلوغ المرام لم يصح من زعم انه مضطرب بل هو حسن ويؤيد ذلك حديث سيرة بن معبد الجعفي
عنه المالك وقال علي شريط سلم بلفظ ليستتر احدكم في الصلاة ولو سهر والامر بذلك يقتضي وجوبه ولا نه بتكره
السترة يكون مع هذا المار بالواقع في الوعيد الشديد ومع من صلواته للقطع والبطلان في بعض الاحيان المروء
وان لم يكن محققا لكن التعريض الذي ذكرناه محقق وهو لا يجوز فياتم بتركه حينئذ ولو صلى وكان والدكة
مثل قامة الرجل على سريه او سطح كذا لك وكان قريبا من عاتقه كفاه ذلك من السترة لان المقصود بها
حاصل بهن وان تكون كوخرة الرجل بقدر ثلثي ذراع فان لم يجد ذلك تابا فليتنصب عصا فان لم يكن معه

عصاه فيلحظ طول الخطا فيمكنه ان يسجد على اخره قلت وكيف يسقط ثوبه او مصلاه لما قد مناه عن ابي هريرة و
 وحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل في غزوة تبوك عن سترته المصلي فقال لمؤخرة الرجل رواه مسلم وقد قد رة
 العلماء المختبرون بثبوتها في الزاد وكان صلى الله عليه وسلم يعرض راحته فيصلي اليها وكان يأخذ الرجل فيعدل له
 ويصلي الى اخرته انتهى اما الخط فاختارنا ان يكون طولا ليكون أظهر للمار ولو خطه عرضا كما قال الامام احمد كفاه اذ لم يرد
 ما يدل على بيان وضعه وما ذكرناه من بسطه الثوب او المصلي فالحصول الغرض المنشود به وانما لم يذكر في الحديث
 لقلة الثياب اذ ذلك فيما نظن والله اعلم ولجعل بينه وبين الساتر ثلاثة اذ خرج فقربا للحديث بلال ان
 النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فصلى بينه وبين الجدار نحو من ثلاثة اذ خرج رواه احمد والنسائي ومعناه البخاري من
 حديث ابن عمر وعن سهل بن سعد قال كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار امر شاة متفق عليه
 ولجعل على حاجبيه الايمن والايسر ما روى عن المقداد بن الاسود انه قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الى
 هودوك وعمود ولا شجرة الا جعل على حاجبيه الايسر والايمن وكذا يصح لاصح رواه احمد وابوداؤد قال في النيل
 اعلم ان ظاهر احاديث الباب عدم الفرق بين الصغرى والعمران خلافا للاحناف والشافعية وهو الذي ثبت
 عنه صلى الله عليه وسلم من اتخاذ الساتر سواء كان في القضاء او غيره وحديث انه كان بين مصلاه وبين الجدار امر شاة
 ظاهر ان المراد في مصلاه في مسجد لان الاضافة للعهد وكذلك حديث صلواته في الكعبة فلا وجه لتقدير
 مشرقه حيث الساتر بالقضاء اي او المسجد المطروح قلت وقد ورد انه صلى الله عليه وسلم صلى في قضاء وليس بين يديه
 شيء رواه احمد وابوداؤد وهو على تقدير ثبوته لا يصلح لمعارضة ما مر عند صلعم لما تقرر في الاصول ان فعله صلى
 لا يعارض قوله وامره لنا ولا دأمر السابقة خاصة بالامة فافهموا ايضا قول الراوي ليس بين يديه شيء هو نفى
 للساتر وعدمه ويتم ذلك لا يدل على نفيه من كل الوجوه في نفس الامر لجواز ان يكون الساتر خطأ ونحوه وهو ممكن
 ان يخفى على الراوي فيكون نفيه للساتر المنصوب هكذا انقول توفيقا بين الاحاديث لو امكن القول بالتعاضد
 فان لم تكن سترته وما في موضعها حار او كلب اسود او امرأة انقطعت صلواته اي بطلت خلافا للثلاثة ووقا
 لاحد في الكلب الاسود وتورد فيها سواء ويدل على البطلان ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان قام للصلوة اسك عن التحريم
 لما روى الحارث بن ابي عبد الله رواه احمد قال العراقي واساده صحيح والحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يقطع الصلوة
 المرأة والكلب الحمار رواه احمد وابن ماجة ومسلم وادونقي من ذلك مثل مؤخرة الرجل وعن عبد الله بن المغفل
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقطع الصلوة المرأة والكلب الحمار رواه احمد وابن ماجة وعن اس عند البزار نحوه قال

العراقي وسر حاله ثقات ولم يشاهد وعن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام أحدكم
يصلي فإنه ليستركه إذا كانت بين يديه مثل مؤخرة الرحل فإذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرحل فإنه يقطع صلوة المرأة والحائض
والكلب الأسود قلت يا أبا ذر ما بال الكلب الأسود ومن الكلب الأحمر من الكلب الأصفر قال يا بني سألت رسول
الله صلى الله عليه وسلم كما سألتني فقال الكلب الأسود شيطان قال في الملتقى رواه الجماعة إلا البخاري أقول في بعض الروايات تقتيد
المرأة بالحائض وفيه مقال على تقدير ثبوت ذلك فيجوز أن يكون المراد بذلك الحائض فخلا إذا الذي بلغت سن
الحيض ومثل ذلك لا ينبغي تقتيد إطلاق الأحاديث الصحاح ولا يعارض ذلك حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي
في حجرها بين يدي عبد الله بن عمر فقال بيده هكذا فخرج فمرت ابنة أم سلمة فقال بيده هكذا فمضت فلما صلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال من أغلب رواه أحمد وابن ماجه لأن في أساده مجهولاً وايضاً الصغير لا يقال لها امرأة فلا تعارض
البتة ورجل ما ذكرناه بعض الاختلاف بمجديث لا يقطع الصلوة وسر شيء قلت قلنا قد ادس إلها ما استطعتم فأنما
هو شيطان رواه أبو داود وغيره وفي أساده مجهولاً بن سعيد بن عيسى الهمداني الكوفي وقد تكلم فيه غيره وأحمد
أن في النيل وقد روى نحوه من طرق كلها ضعاف وهي على ما فيها كالصليح لمعارضه ما ذكرناه وما لم تذكره من
الأحاديث الصحاح ولو صححت لكان الواجب تقتيدهم بما ذكرناه إذا لم يعلم تخلف التاريخ قال الحافظ في الدرر الأبية و
أخرج الدارقطني من رواية عمر بن عبد العزيز عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس فمر بين أيديهم حمار فقال
هياش بن ربيعة سبحان الله فلما سلم قال من المسيح قال أنا يا رسول الله إلى سمعت أن الحمار يقطع الصلوة فقال صلى الله
عليه وسلم لا يقطع الصلوة شيء قال أساده حسن انتهى قلت إن صح ما قال الحافظ فهو حجة ودليل على النسخ ولو صح لقلنا به
وأما هل قلنا ذلك على الصحة لما قال في النيل نقلا عن الحافظ نفسه في القم أنه قال سنده ضعيف فليكون قول الحافظ
مضطرباً فلا يدخل حاصح إلى ما هذا حاله قال الحافظ جمال الدين الزيلعي ذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية وقال لا يصح
من أجل ضعف بن عبد الله وتعبه صاحب التتبع به أنه وهم لأن محمداً هذا أخيراً الصليح الضعيف ذكره ابن حبان في
الاشتات قال إنسان في هو سالم وعما يؤيد ما ذكرناه من كون ما استدلل به الاختلاف لا يعارض ما صح أن سرور يقطع
الصلوة صحه الاستثناء ودفعه في حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع صلوة المسلم شيء إلا الحمار و
الكافر والكلب المرأة قرنا بله وأب سوء قال العراقي رجاله ثقات فإن صح كان من الوازم زيادة الكافر الأحمر أن
يكون يهودياً أو مجوسياً وليس يصح من غير ما ذكرناه يقطع الصلوة ولو صح شيء في الباب لقلنا به قال في الزاد ومعارض
هذه الأحاديث تسامحاً بغيره غير صحيح ولا يترك النص الصحيح لهذا شأنه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي و

للجماعة وقول في الحديث اذا صلى احدكم الى شيء يستتره هو قيد لجواز الدفع قال النووي وان تقفوا على ان هذا اكل لمن لم
 يفرط في الصلوة بل احتاط على ان يستتره في مكان يامن الممر بين يديه انتهى اي كان يصلي في بيته ونحوه حيث يامن
 وجود المارين كما دفع صلعم الطفل والطفلة حيث يذكر الراوي انك ان يصلي الى سترة وقا الاختلاف يدار المار اذا لم
 يكن بين يديه سترة وقد عرفت ان التقيد في حديث ابي سعيد المار يخالف ما اطلقوه وما استدلوا به مطلق
 والمقيد مقدم عليه قول في الحديث فان ابي فليقلنا ظاهر في ان الدفع يكن اكله باسهل الوجوه ثم ينتقل الى
 الاشد فالاشد الى حد المقالة قال للترطيح القاضي اجمعوا على انه لا يلزمه ان يقال له بالسلاح واختلفوا في
 انه هل يجوز له مقاتلته بالسلاح ام لا واذا دفعه بما يجوز فهلك فلا دفع عليه باتفاق العلماء وهل يجب دية
 ام يكون هدرا من هيبان العلماء واجمعوا على ان لا يجوز له المشي ليدفعه ذهب الجمهور على انه اضرار ولم يكن دفعه
 فلا ينبغي له ان يرد ذلك فيه اعادة للممر اما من صلى قريبا المطاف في المسجد فانه لا يدفع المار اذا كان طائفا
 لان له حق الممر وهو في عبادة ولا يجوز لاحد قطع عبادة احد بدون حق شرعي لم يزل على الناس على عدم الدفع و
 قد روي عن المطلب بن داهمة انه راي النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على باب بني سهم والناس يمرن بين يديه ليس بينهما سترة
 رواه ابو داود ورواه ابن ماجة والنسائي ولفظهما رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من سبعة مجاء حتى يجاذى بالركن فصلى
 ركعتين في عاشية المطاف ليس بينه وبين الطواف احد وفي اسناده مجهول فيه دليل على ان ممر المار مع عدم السترة
 لا يبطل صلاته كذا في النيل قلت فان كان مراده تقيد ذلك بالمطاف الطائفين فسلم وان كان غير ذلك فقد ذكرنا ما يقطعها والله
 اعلم وسترة الامام هو سترة من خلفه من خلفه من يليهم وهكذا اي الامام سترة من خلفه والصف الاول للذي بعده
 وهكذا وسترته ترفع الحرج عنه فمن بعده اي للاتباع في ذلك اذ لم يتقلد مقتدا يا نصب لنفسه سترة واذا
 يستتر الامام ومن بين يديه ما يقطع الصلوة بمرورهم هل تنقطع صلوة المقتدين بامام لا الظاهر ان لا تنقطع صلوة
 لما قلناه من ان الخلل في صلوة لا يورث في صلواتهم يقال انه تنقطع صلواتهم لانه اذا مر بين يدي الامام كانا من بين
 يديه معتقدين في الله اعلم وتبطل الصلوة بالاكل والشرب الا ان يكون ناسيا او جاهلا بجره لشدة منافاته لها مع
 نذاته وما هي صلعم عن الصلوة مع حضور الطعام مع توان النفس الا لانه ليس مما ينبغي ان يكون فيها اكل الشرب
 والشرب من هضم خضائن البشرية فلما هي فيها من كلام الناس يكون النجس عنهما من باب اولي اما الناس والمجاهل فيهما معذور
 فماسوا الصلوة على الصوم لان الصوم كان اولي بالنقض عن الاكل والشرب لمعنى الامساك عنهما فيه ولو حدثت فتنة
 او عطس فحسب الله انه تبطل ولا يكره لما روي عن ربيعة بن رافع قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فطست فقلت

في الكلب الأسود المارين يدي المصلي يشبه بالشيطان الذي يفرو له فطام ثم يعود للوسوسة ولذا اطلق على المار
الذي لا يرجع بالدفع انه شيطان يريد ما ذكرنا كما روى عن ابن مسعود ان المار بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته اخرجه
ابن ابي شيبة وقد روى عن عمر ما يشهد لذلك اخرجه ابو نعيم وابن ابي عمير ان المار من خلفه يقطع نصف الصلوة
والذي ذكرنا انهم يقطعونها هم اقوى واشد مظنة من غيرهم واذا كان كل مار يقطع نصف الصلوة فاذا زاد بعضهم
كثرة كرههم كان الناقص المنقطع اكثر من النصف على الاقل ما زاد على النصف فهو المعظم و يكون له عليه حكم
الكل فلي كل فقد يرمي المارة والكل لا يسوء والكافر والحار الخش من غيرهم من المارين فكيف ما يقطع من الصلوة بسبب مرورهم اكثر مما ينقطع بسبب مرورهم
فيكون المعظم منقطعاً والحكم منقطعاً فيحكم بطلان الصلوة حينئذ مع ان احكام الشرع منها ما لم تبلغ العقول البشرية الى تمام معرفة
اسرارها وحكمها كقصد ادراكها ولا شواطئها مثاله الذي يجب على المؤمن هو اتباع حكم الشارع وترك الخوض والمراد
والجدال انقطاع الصلوة به ورا الكلب الاسود والمارة والكافر والحار يمكن ان يكون من هذا القبيل ما ذكرنا
من العلة فهو ظن وتخمين حسبنا الله ونعم الوكيل.

فصل في مكروهات الصلوة وقد متنا كثير منها في الباب الذي قبل هذا وقد ذكر بعضها في باب من ومن
الصلوة فلا تغفل اشياء الى البعض هناك يكره للمصلي ان يعث بثوبه ويجسده اى العيث الكثير الفاخر اما العيث
الكثير فيبطل الصلوة لان الفعل الكثير الذي يخرج به عن هيئة المصلي يبطل وقد تقدم اما القليل فاما ينافي في الخشوع
اى يقطع في ليس انصافاً من اولها الى اخرها شرط الصحة الصلوة فكان القليل بمنعكروها لذلك ولا نه من
الاختلاس الشيطاني وروى انه صلعم قال ان الله تعالى كره لكم ثلاثاً واذكر منها العيث في الصلوة الحد يث فهو وانك
ما سلا ومنقطعاً فغناه صحيح العيث مذموم شرها خارج الصلوة فيها ادى بالذم ويكره ان يقلب الحاصل
الحاجة السجدة فمسحوا واحداً اما الكراهة فلما تقدم واماموا ذه بمسحوا واحداً فلم يث معيقب عن النبي صلعم
قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد ان كنت فاحداً فاحدة قال في المنتقى مراد الجماعة وعن ابي ذر قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم الى الصلوة فان الرحمة تواجهه فلا يمسح الحصى قل في المنتقى
رواه الخمسة وفي رواية لا احد سالت رسول الله صلعم عن كل شيء حتى سالت عن مسح الحصى فقال واحداً او دح
وقوله فان الرحمة تواجهه خرج مخرج العلة فكل ما يليه في نص فيه عن هذه الرحمة المواجهة فهو مكروه وفي بعض
الصور يكون مبطلاً ولا يقع اصابعه ولا يشبهها ويكره الاختصار ولا اعتماد على اليد الا الحاجة تفقيع الاصابع
في الصلوة هو من العيث فيها له حكمه وكرهه في الصلوة ابن عباس عطاوا النخعي فجاهد وسعيد بن جبير قلته

وعلى ذلك جمهور أهل العلم قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقفح أصابعك في الصلوة رواه ابن ماجه وفي
 اسناده مطعون لكن يوبى حديث السنن بن معاذ فما ان الضاحك في الصلوة والملتفت المقفح أصابعه
 بمنزلة واحدة وفي سنده ابن لهيعة كذا في النيل المراد بالضحك ههنا الكشرى ما كان يدون صوتا به
 كالقنفقهة فهو عيب فاحش مبطل للصلوة كما مر بيانه دل على كراهة التشبيك حديث أبي سعيد رضي الله عنه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال اذا كان احدكم في المسجد فلا يشككن فان التشبيك من الشيطان وان احدكم لا يزال في صلوة ما دام
 في المسجد حتى يخرج رواه احمد واسناده حسن في الباب نحوه وقوله ان احدكم لا يزال في صلوة الى اخره هو من تنزيل
 قاصد الشبهة المتلبس به تنظيم كلام الصلوة واذا كان قاصدا للصلوة ههنا من التشبيك لاجل الصلوة فمتنع
 المتلبس به الحقيقة أولى واخرى وقد روى عن كعب بن عجرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد شبك أصابعه
 في الصلوة ففرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصابعه ورواه ابن ماجه وفي اسناده علقمة بن عمر والمراد تشبيك
 العايش فلا يعارض ذلك تشبيكه صلى الله عليه وسلم بين أصابعه في بعض الحالات النادرة لان ذلك محمول على معاني صحيحة
 كما نفهمها والحاجة كالمقسط ايضا قد ذكره غيرنا ان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله وامر الامة وقوله فان التشبيك من
 الشيطان ظاهر في اختصاص ذلك بالامة ودنه صلى الله عليه وسلم لان الله تعالى لم يجعل للشيطان عليه سبيلا ما لا يختص
 وهو وضع اليد على الخامة فقد دل على كراهته في الصلوة حديث أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التخصر في الصلوة قال
 في المنتقى رواه الجماعة الا ابن ماجه ولما كان الاختصار قد يكون للحاجة فيكون مباحا لها كما لم يطعوا بالظهور
 المكث ونحوه قائما او قاعدا فانه كثيرا ما يحتاج الى الاعتماد على يده بعد وضعها على خامة فلما كبراهته وقال أهل
 الظاهر بتجريحه ورجحه تشبيها للشوكا في النيل لانه ظاهر الحديث معنى النهي الخفيف اما كراهة الاعتماد في الصلوة
 على اليد فقد دل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجلس الرجل في الصلوة وهو معتمد على يده رواه احمد
 وابوداود وفي لفظه لا يداود ونهى ان يصلي الرجل وهو معتمد على يده وعن ام قيس بنت مخضن ان النبي صلى الله عليه وسلم لما سن
 وحل اللحم اتخذ عمودا في مصلاه ليعتمد عليه رواه ابوداود والحدوث بجميع الفاظه كما قال في النيل يدل على كراهته
 الاعتماد على اليد بين عند الجلوس عند التقوس وفي مطلق الصلوة قال ظاهر النهي التحريم قلت وما ذكره لا يمتنع على طلاقه
 فانه قد تقدم انه صلى الله عليه وسلم كان يعتمد على يده عند القيام ونحوه ولعل المراد وضعها على الارض ثم الاعتماد عليهما في
 الجلوس حينئذ لا اشكال معارضة حديث ام قيس بديل على جواز العذر وهو الكبر وكثرة اللحم يلحق بها الضعف
 والمريض ونحوها فيكون النهي عمولا على عدم العذر ومن اجاب في قيامه الى ان يتكى على عصا وهكذا ويستند الى حائط

او يميل على احد جانبيه كما ذله في ذلك في لفه فنه في النوافل صرح الاخفاف بجواز ذلك في النوافل لو بقى هذا وجزم جماعة من
 اصحاب الشافعي بالزوم وعدم جواز القعود مع امكن القيام مع الاحتياط قلت ان افع الهن في قلة العمل اذا رعى
 النهي عن الركبتين من غير الاحتياط على اليدين لاجل الضعف وكبر السن بعض اخرنا اورد علينا بان القيام معتدلا
 على اليدين مخرج كما مبين من قبل فاجبت به بان المسئلة لاعتلاية والمزوج هو الراجح في حق لوجود العذر ولا
 يلتفت في الصلوة الى الحاجة ولو لحظ ميينا او شمالا فلا بأس هذه ثلاث مسائل الاولى كراهة الالتفات في الصلوة
 وهو قول الاثر اهل العلم قال جمهورهم انها كراهة تنزيه ما لم يبلغ الى الحد استد بار القبلة فان بلغ ذلك من غير علم عامل
 فيه سقط بطلت صلوة فيما تختار لان الاستقبال من شرط ترك مع العلم بالاختيار وبطل كما تقتضي ذلك حقيقة
 الشرط وقد مناه في باب فرض الصلوة فلا تغفل يدل على ما هنا قوله صلعم يا ايها الذين آمنوا لا تلتفتوا في الصلوة فان التفتا
 في الصلوة هلكة فان كان لا يدغم في التلويح كافي الغرضية رواه الترمذي في صحيحه شل هذا صلعم في الصلوة فقال
 اختلاس يغتسله الشيطان من العبد الحديث رواه احمد والبخاري والنسائي وابوداؤد وفي الباب عن ابن ذر الغفري المسئلة
 الثانية اباحة ذلك للحاجة لا نه صلعم لما ارسل فارسا الى الشعب يحرس بالليل فلما قام يصلي صلوة الصبح جعل يلتفت
 الى الشعب الحديث رواه ابوداؤد والحاكم وقال على شرط الشيخين الثالثة العظا بالعينين مطلقا الحديث على بن
 شيبان قال خرجنا الى رسول الله صلعم فبايعناه وصلينا خلفه فلم يجر عيني ررجلا لم يقم صلي في الركوع والسجود فقال
 انه لا صلوة لمن لم يقم صلي فخرج ابن ملجبة وابن جبان عن ابن عباس قال كان النبي صلعم يلحظ في الصلوة ميينا وشمالا ولا
 يلوي عنقه خلف ظهره اخبرنا الترمذي والنسائي وصححه ابن جبان الحاكم مرجح ارساله الترمذي قد روى عنه اخره رجل ما
 يروى في نسخ الالتفات على ما كان الحاجة لان الحركات الفرم رات لها الحكم تحصيلها والاحتياط لا يصدق على الالتفات استدلا
 على ذلك بعض الاخفاف بكلامهم ونزعم كراهة الاشارة بالسلام وقد هرفت حكمه انفا والجب من الاخفاف نعم يكرهون انحال
 النبي كالاشارة بالسلام في الصلوة ورفع السبايغ في التشهد والا شعار ونحوه فان كان هذا بعد معرفة انه فعلها النبي صلعم فامرهم
 شديد وفقنا الله واياهم لا يتابع الحديث والتوبة النصوح عن مخالفة ولا يقوم صافنا ولا صافنا ولا يقعد مترعا
 الا من حلية لان الاول شبهه قيام بعض الحيوان كالخيل قد مر النسخ في التشبه في انحال الصلوة بالحيوانات حاله صافه هو
 ان يلصق قدسية سجليه قائما وهو غير المنقول من فعل صلعم والترجيع غير الجلسة المستوتة وقد مر في ذلك ما اذا كان
 ذلك الحاجة العذر ولا بأس بكل ذلك لما من قبل ويكره عقص الشعر للجل لما روى عن ابن عباس انه رأى رسول الله بن
 الحارث يصلي راسه معقوسا الى راسه فجعل يحده واقربا كما ذكرنا قبل على بن عباس فقال ما الذي يروى عن رسول الله بن

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما مثل هذا المثل الذي يصلي هو مكتون رواه احمد ومسلم وابوداؤد والنسائي وعن ابي رافع قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي الرجل من اسبه معقور رواه احمد وابن ماجة وكلاهما داؤد والترمذي معناه قوله ورأسه معقور من
 عقص المشعشعة وقتلوا العقاص حيط لبيتها باطراف الذوائب قال الشاعر فضل العقاص في عتي فميت ولا يصلي الى ثوب
 فيه نقاوير ولا عليه فان الحق حجة الى الصلوة في بيت فيه نقاوير ولم يقدر على اذا التهاكسا او شربا صلي ويترى مجانبته
 ولا يتعاودنها لهما استطاع الحديث ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتاني جبريل فقال اني كنت اتيتك الديلة
 فلم يمنعني ان يدخل ببيت الذي انت فيه الا انك ان كان فيه مثل رجل كان في البيت فقام سترة فماتت كان في البيت
 كلب فامر براس القمل الذي في باب البيت يقطع يصير كهيئة الشجرة وامر بالسرة يقطع فيجعل سادتين هنتبتين
 توطآن ولهما بالكلب يخرج فعزل رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا الكلب جرد وكان للحسن الحسين تحت فخذ لهما
 رواه احمد وابوداؤد والترمذي وصححه وقال صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب الا تماثيل رواه البخاري ومسلم وابوداؤد
 والترمذي والنسائي والبيهقي والاذنلة الساجون الذين ينزل بالبركة والرحمة كالملائكة الموت والحفظة والنصاوي
 ابن كانت قد تعذر الحرج الزينة الا ان المفتونين بها اكثر من غيرهم وهي اصل فساد الدين وايضا هي مفسدة للدين بما عني بانها
 قد تولد منها مفسدات لانها ان كانت تصور في كرم خفية للرجال والنساء والنساء على الرجال شرها اذا هاب المال مع عدم
 عودها بمائة يوم بها وقد يذبحها لصورها الى ترتيبها بحسب عظمة المصورين يكون ذلك تعظيما لها في نفس الامر ذلك
 ممنوع شرها بوضع ذلك ان مفتتن الصوري اذا راها من هتك صورته في جاه ومرة تبتة عندهم يخافون الفاعل بحجة انه
 استهان بذي الصوري وهذا الاعتقاد هو مبدأ الوثنية وعبادة الصوري للنهي عن التصوير من اقتداء الصوري اسباب
 وحل غير ذكرناه لا يتسع لبسطها هذا المختصر لئلا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تعصا ليلها
 نقضه رواه البخاري وابوداؤد وهو عند احمد بلقاء لم يكن يدع في بيته ثوبا فيه تصليكي نقضه وما كان كذلك سببا
 للشرك فلا ينبغي ان يصلي ليله وعليه ذكر البخاري تعليقا ان عمر بن الخطاب قال انما دخل كنا شهود من اجل التماثيل التي فيها
 المصور قال كان ابن عباس يصلي في البيعة الاربعة فيها تماثيل وصله عبد الرزاق عن طريق اسمعلى عن عمر بن الخطاب
 قول عمر بن الخطاب قال لما قدم عمر الشام صنع له رجل من المضاري طعاما وكان من غطاهم وقال له ان تجيبني فكنوني فقال عمر بن
 الخطاب ما انا بكما تشكر من اجل الصور التي فيها يعني التماثيل المصورون هم اصل هذا الفساد مع ان قيمهم فلهذه مضاهات
 الخلق اوسع من ذلكهم احوال الناس بالباطل الذي لا حقيقة له في الواقع ولا فائدة فيه يعبدونها والحد يبدل على
 ان قطيع اسن التصوير ومحمد يرفع الحرج عن واضعه وانه لا ينبغي له حينئذ حكم الصور الذي يحرم او يكره اقتناؤه

المغضوبة والى الثائم وفيه ما من صلوة صلحها نشأة متعززة في قبلته والمتحدث وفي بطن الوادي الا ان المغضوبة
والصلوة في مسيئ الضار الى التناول نهي بزيادة ونقصان في بعض هذه الاشياء كلام والصلوة في بعض هذه المواطن
حرام وفي بعضها مكروهة والصلوة فيها حالات تخص بعضها باحكام بعضها بالنهي عنها وقد اختلفت في صحة الصلوة
والحق ان ما تعلق النهي فيها لاجل حتى ادى فصوله المصل في ناقصة وقبولها موقوف على رضائها لكنه عفو وما كان
النهي عنها لاجل حتى الله تعالى وعرف ما لاجله وقع النهي لتحقيق ان المصل عرفه او قصده ولم يكن له عذر في هذه الحالة
لا تقم صلوة وما علم ان النهي عند وقوع لاجل المصل دللنا لايصله ضرر كالصلوة في معاطن الا بل فان يتيقن الضرر من حيث
عليه الصلوة فيه ولكن اولى من ذلك صلوة صحيحة كان النهي ليس لمخصوص الصلوة وان يتيقن عدم الضرر فلا بأس
بالصلوة فيه الفرق بين هذه المسئلة بما قبلها واضمح كان خافك تلبس بعبادة لا يرضها الله لكونها لا تليق ان تقدم
اليد على تلك الحالة ومن تلك الوجهة وما كان كذلك فالقول بفسادها اولى من القول بصحتها مثال ذلك الصلوة الى المقبر
او العنبر او القمائل والنار او القبر فان الصلوة لله الى هذه الاشياء بعضها منهي عنه بالصلوة وبعضها منهي لاجل ان لا يكون
الشبه بعباد النار او القبر فالصلوة من تلك الوجهة وعلى تلك الحالة لا يجزئ الله ولا يرضاه بل في غيرها من امثالها على
لسان رسوله صلح ما كان كذلك ففهم ذلك فذلك الصلوة من وجدة اى باطله يجب اهادتها والله اعلم وقد كره بعض مجتاهدين
الصلوة الى المآكة الكبيرة التي على المصل صور تد فيها اتجاه القبلة لتلايت شبه بعباد نفسه على مشرب الوجودية المخلوية
خلفه بطله تعالى فلا بأس بقتل الحية والعقرب في الصلوة لحد يثاني في هرقان النبي صلح لم يقتل الاسودين في الصلوة العقرب
والحية قال في المنقوش رده الحنيفة وصححه الترمذي قال في النيلان الترمذي حسنه ولم يرعه الى العمدة لكن اخرجها ايضا
ابن حبان في صحيحه الحاكم وصححه النجاشي ومنع ذلك اذ كرهه فالحديث بحجة عليه اذ لا يارض الخاص بالعام الحديث في
قتل العقرب الحية غير متقيد بقرينة اضرمتين او اكثر ولا بعدم الاضطر من جهة القبلة ولا بالمشي اليسير والحمل الثقيل
فكان هذه اوصاف خاصة من قبل الشارع والمصلحة فيها حفظ النفس من نفسه غير من بني آدم فاذا دفع من القتل يرجع الى صلوة
او يبين على ما صلى سوا كان لهما او ما مودا الماموم يصير كالمسبوق لما فاته من صلوة مع الامام فيجوز للامام الاستخلافات
ولو لم يتخلف فالمامون يكونون كما كانوا او يصبرون حتى يرجع الامام الى محله فيجوز للمامومين ان يقدروا رجلا منهم هو
يصل بالناس فاذا رجع الامام يقتدى به يصير كالمسبوق ان فاته شيء من الصلوة وقد اخرج البيهقي ما يؤم التثني
معضية عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلح كذا الحية ضربة اصبتها ام اخطأتها قال البيهقي وهذا ان صح فانما
اراد والله اعلم وقوع الكفاية بها في لا يتلوا بالمعصية فقد اجمع علم يقتلها واراد الله اعلم اذا امتنع بتبنيها

هذا الظاهر ولم يرد المنع من الزيادة على ضربة واحدة ثم استدلل على صحة توجيهه بحديث فضل قتل الوزعة في ضربة
 اوضر بتين هو عند مسلم انتهى من النيل قلت لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يجوز للصلي ما زاد على ضربة ولا لقائ المقصود
 من الاجازة في بعض الاماكن على الحيثيات التي لا تقتل بضربة اذ لو ضرب بها ضربة وعاشت في نكاح النثار وتشتيط غضبها
 فالضرب في ضربة اكثر من عدم الضرب انما مقصود النبي صلى الله عليه وسلم لوجه الحديث ان الاول للصلي ان يقتله في ضربة واحدة
 يعني يضربها بالمعد والفرقة حتى لا يحتاج الى ضربة اخرى قال في الهداية ويكره عدد التسميمات بالميد في الصلوة وقوله
 وحيد لان الاحمال في الصلوة توقيفية ولكن يشك في هذا في صلوة التسميم لبعض الناس لو قد على هذه بالحفظ فهو
 اولى لعله ارا في الفرائض ولم يثبت عند بعض حديث صلوة التسميم قد اختلف لعل الحديث فيه الرأى ضعيفا كما وضعه الله
فصل في المساجد وبيان بعض مكروهات مغاير الصلوة وقد تقدم لنا الكلام على استقبال القبلة واستدبارها
 بالفرج لقاضي الحاجرة بما لا مزيد عليه في مثل هذا المختصر من نبي الله محمد بن عبد الله له بيتا في الجنة وهو حديث متفق
 عليه عن عثمان بن عفان زاذ الجاردي في رواية مثله قد اختلف في هذه المماثلة واقراب الاقوال ما قال النووي يحتمل ان يكون
 مثله معناه نبي الله له مثله في مسمى البيت اما صفة في السعة وجرامته ولطافة البنيان فلعلم فضليها فانها ما لا
 عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر انتهى مع زيادة نبي الله له بيتا في الجنة مع مضاعفة الثواب الى
 ما شاء الله ولذلك لا يمكنه في الحديث بعشر مثاله لا يقال ان هذا الحديث يدل على ابلعة ومشرفة تشييد المساجد
 وزخرفتها كما اذا كان يبنى له بيتا مثله في الجنة فيكون كالتعقيب فيما ذكر لان ثواب الله مشرع الاستزادة فيه
 فليس تزويد من شاء ما شاء فاما له مثل بناءنا فنقول لا بأس بالاستزادة من فضل الله فان ذلك مشرع ومحبوب
 لكن لا يتوسع في القياسات الى حد يخالف النص من عدم الصلوة ولا ترفع كالمصوامع ولا تزخرف خلافا للاختلاف ولا بأس
 بتوشيق بنايتها وتصويرها بالحكماء المتبقي الى مدة طويلة لحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثت بشيئا
 رواه ابو داود وصححه رجال الصحيح وصححه ابن حبان قد فسر التشييد في هذا الحديث برفع البناء واطالته الى جهة
 السماء ومن فسر بالتجصيص استدلل على منع احكام بناء المساجد تقوية قوله غير مقبول لانه تحميل للحديث زيادة
 على ما يحتمل لان قوله ما احدث انما يدل على عدم الامر المتعمم لان عدم الامر لا يدل على النفي ومن حمل عدم الامر على المشروعية
 بما يعيهم الا بلعة فقد اجد وعليه فليس هذا الحديث دليل لنا ولا لهم ودليلنا انه صلواتهم الساعة حتى يتباهى الناس
 في المساجد قال في المنتقى رواية الخمسة الا الترمذي اصح منه رواية البخاري تعليقا بلفظ يتباهون بها ثم لا يعرفها الا
 قليل وصله ابو يعلى في مسنده والمباهاة المغالطة وهي لا تكون غالبا الا في المقادير القصيرة المنقشة لم تفرغ ونحوها

يوضح ما ذكرنا مروي البخاري قال قال أبو سعيد كان سقعت المسجد من جرد النخل امرهم ببناء المسجد قال أكن الناس إياك
ان تجرأ وتصف فتفتن الناس قولاً أكن الناس صريح في ان البناء لا يكون الا بقدر الحاجة لسد الناس صونهم ها يوذى قد
كراه أصحابنا ذمة المساجد ونقشها بماه احد النقذ الذهب الفضة فلا يبعد القول بتجريمه لانه زيادة في السرب
والتبذير والاحناف في هذه المسئلة ثلاثة أقوال ارجحها عندهم الا يابعد قالوا فلا يوجب عليه ولا ياتهم به وليس
لنفسها وتطبيها وصياتها عن الروايع الكريمة أى عن كل قد روى قال لم يصححت على اجور اتمى حتى القذاة يخرجها
الرجل من المسجد الحديث رواه ابو داود والترمذي فيه بعض مقال لكن قال الحافظ رحمه ابن خزيمة والذاة الشى يقع
في العين وقد استعمل في الشئ اليسير يقع في البيت وهذا من باب التنبية بكذا على الا على بالليل على الكثير وعد ذلك
ما يوجب عليه مع عرضه على بنيان صلى الله عليه وسلم مع قلة هذا العمل سهولته وبشارة وإشارة ظاهرة وفضيلة باهرة لمن
يخدم المساجد في نظفها وتطبيها وعن عائشة قالت امر رسول الله ببناء المساجد في الدردوان تنظف تطيب روى
باسناد رجاله ثقات والمعاد بالدر القبايل المحلات ومن سمرق بن حنبل قال امرنا رسول الله صلعم ان نتخذ المساجد
في ديارنا وامرنا ان ننظفها رواه احمد والترمذي في صحيحه ورواه ابو داود ونظفها كان يامرنا بالمساجد ان نضعها في
ديارنا ونصلح منعتها ونظفها وهذا الاخير محتمل ان يكون المراد ان صلعم شرع لكل واحد منهم ان يبني في بيته مسجدا
يصلي فيه اهله ومحتمل ان يراد به ما يراد بالدر وفيه دلاله على ان تقوية بناء المساجد والحكام مستحب مطلوب شرعا
كما تقدم وكذا لا تطهير المساجد من الاقدار غير النجاسة اما هي فيجب على كل من رآه لقوله صلعم في بول الا على ابي
صبيو عليه ذنوباً من ماء وقد تقدم والبصاق في المسجد خطيئة الا لم يرد فيها لقوله عليه السلام البزاق في المسجد
خطيئة وكفارتها دفنها رواه الشيخان قد اختلف في ان هل يجرم البزاق في المسجد خطيئة ام بشرط عدم الدفن و
الثاني هو ما دل عليه ظاهر الحديث قلت وذلك لا يمكن القول به الا اذا كان المسجد ترايبا او مهليا فاذا كان مبلطا
محصوصا كالمسجد التي في عمرها فينبغي ان يكون يجرم البزاق فيه خطيئة ولا يست كل الا سفل على اهل جيد رآها حيث
يبرزون في المساجد ولا ينهواهم للحكام وخد منها عن هذه الشريعة واشنع منها انهم يجعلون الدكاكين داخل
المسجد ويبيعون ويشترون يصيرون فيه في المخرجة من رمضان ولقد رايته يعني فاشعره لربى بكيت
على مد اهنة المسلمين في امور الدين ثم مع ذلك هم ينتظرون رحمة الله امامهم في ان رحمة الله قريب من المحسنين
فقط قال الحافظ وتوسط بعضهم فعل الجواز على ما اذا كان لا عند مكان لم يتمكن من الخروج من المسجد وللنوع على
ما اذا لم يكن عند وهو تفصيل من اتقى واحسن منه ما ذكرناه فسد ما تمكن من الخروج لا يلجأ الوحل الى البزاق

في المسجد اذا مكنته ان يبزق على ظهره فله ثم يداك بالثعلب الآخر او كما روى في الحديث يبزق في توبه فان لم يكن في جنبها
فليغيبها والا حرم للابن يوذى المصلين حديث سعد بن ابى وقاص عن ابي ذر عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد فليغيب
نخامته ان يصيب عليه ومن ادتوبه فيؤذيه الحديث رواه احمد باسناد حسن قال التنقيب لا ذم عليه عدم الا يذاع
كذلك فلا يجوز له البصاق في المسجد المبطل الا ان يجعلها في توبه او ظهره فله كما هو ويلفظها خارج المسجد لا ان لا
يكن فيها في ايذاء للمؤمنين كالحالة ولا انها توسيم للمسيح وهو مني عند يدل على تحريم البصاق في المحل من المسجد
الذي لا يمكن من البصاق فيه ما روى ابن عمر قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوما اذ ادى نخامة في قبلة المسجد
فتنظف على الناس ثم جعلها قال احسبه قال قد عابره فقلن فلطم به الحديث رواه الشيخان وابوداود واللفظ له ولا

يبزق المصل عن يمينه ولا قبل وجهه فان كان لا بد فقلن يساره او تحت قدمه ما لم يوذى او في توبه وسواء المسجد
وغيره لحديث الشريفة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قلتم احدا كرم في صلواته فلا يبزقن قبل قبلته ولكن عن يساره او تحت قدمه
ثم اخذ طرف رداءه فبصق فيه ورجع بعضه على بعض فقال او يفعل هكذا رواه احمد والبخاري وكما هو ومسلم نحوه
معناه من حديث ابى هريرة وكبره البصاق تجاه القبلة مطلقا لان فيه نوع اهانة لها وهو نظير استقبالها بالفرج
لما في صحيح ابن حبان ابن خزيمة من حديث حذيفة مرفوعا عن ثقل تجاه القبلة عار يوم القيامة وتقله بين يديه
لحديث يدل على انه حرام لان التنازل يعاقب فالكرهه عندنا كراهة تحريم وقد صرح بذلك الحافظ داود شيخنا الشوكاني
وهو الحق الذي تختاره ولا عبرة بمن خالف وخصص بعضهم الكراهة بالصم والبله ولا دليل عليه القياس على الاستقبال
بالفرج لا يصلح لوجود الفارق فان الله بينه وبين قبلته ههنا كاهناك ومن ثم كره بعض مشايخنا ان يضطجع الرجل
درجاة الى القبلة ومن اكل ذرايع كربة فلا يقرب من المساجد ونحوه الحديث بما رواه النبي صلى الله عليه وسلم قال
من اكل الثوم والبصل والكرات فلا يقرب من مساجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم متفق عليه للحق
بها الفجاءة ايضا في رواية ولا يحرم اكل ذلك الا ان قصد باكله التحلل عن الجماعة قلت واشتد منها التباين فان
من يشربها خالصة تجوز فيه راحة هي اكره من راحة الثوم والبصل والحق بذلك بعضهم من به عجز في فيه
او جرح له راحة تؤذى المصلين من او اسط الناس اهل الطبايع السليمة المقنعة ولا هبرة باهل الفردة والوطيئة
المتكبرين الحق بالمساجد مواطن الاجتماعات المباحة الا من قهره لان عدم ايداءه او ادم مقصود كما ان عدم ايداء
الملائكة كذلك اما من الجماعة الضرورة والحاجة لذلك فلا بأس سيما في غير المساجد لان المتأذى يمكنه ان يتعار
عن ذلك ويكره اشتداد الصلوة في المسجد والبيع والشراء باحضار السلعة او مطلقا والجر من الكلام والخلق يوم الجمعة

فيه قبل الصلوة ويقال لا رد الله عليك وللثاني لا ارجع الله تجارتك ولا تقام الحدود ولا يستقاد فيها اما انشاد
 الصلوة فلا تله صلعم لما سمع من يشهد في المسجد قال لا ارجع الله عليك رواه احمد وابن ماجة وقال فقولوا لا رد الله
 عليك رواه الترمذي قال في الذي رآه يبيع او يشتاع فيه قولوا لا ارجع الله تجارتك الحديث والمعتمد ان هذه الروا
 للتحريم كان النهي حقيقة فيه أما البيع فقال بعض اصحابنا لا يبيعهم والمعتمد لا انعقاد وقوله صلعم دعاء عليه لا ارجع
 الله تجارتك دليل على الصحة ولا انعقاد اذ لو لم يملك المبتاع ولم يصح البيع لم يعقل الدعاء بنفي الرجوع اذ لا يبيع
 فلا يصح حينئذ وسياتي في كتاب البيوع كلام في ذلك ان شاء الله تعالى أما هي الكلام وقبيحه فالشعر
 والنثر فيه سواء فما كان للهوا وعصبية او تغلف ونحوها فلا يجوز في المسجد ولا في غيره وفيه افتح ولدا في
 صلعم ان تشد الاشعار في المسجد والحق يوم الجمعة فيه قبل الصلوة الحديث ذكره في المنتقى وقال رواه الخمسة
 وليس للنسائي فيه انشاد الصلوة والنهي عن الخلق في الحديث خاص بما قبل صلوة الجمعة والحكمة فيه والله
 اعلم انه ليسب عنه تحطى الرقاب التفرق بين اهل الصفوف وذلك ممنوع وما افضى الى الحد ودر فهو مثله
 وقيل لانه يذبح الى اللغات اكثر الكلام وقال صلعم تقام الحدود في المساجد لا يستقاد فيها رواه احمد وابوداود و
 الدارقطني ولا بأس بما فيه فائدة او غطية من الكلام والشعر فيه مثله حديث عمر بن حنبل قال شهدت النبي صلعم اكثر من
 مائة مرة في المسجد اصحابه يتذكرون الشعر اسيا من امر الجاهلية فرما تنبم معهم اراه احمد والترمذي معناه وقال
 هذا حديث صحيح وعن سعيد بن المسيب قال مررت في المسجد وحسان فيه يشد لحظا اليه فقال كنت اشهد فيه في يوم
 خيبر منكم ثم التفت الى ابي هريرة فقال تشد يا الله اسمعت رسول الله صلعم يقول احب عني اللهم اريد برج القدر
 قال نعم متعب عليه وما تخط من الايمان كاللعان توقع فيه حديث سهل بن سعد ان رجلا قال يا رسول الله ارايت
 رجلا جاب مع امرائه رجلا يقتله الحديث فقلنا في المسجد وانما شاهد متفق عليه سياتي ان شاء الله في باب
 اللعان من يملكه ولا يمنع احد من الاضطجاع ولا النوم فيه ويمنع من رفع الاصوات وادخال لصبيان المجانين
 اذا خيف منهم ثلوث المسجد نجاسة ولا بأس ان يقيم فيه فقراء او مساكين لم يجدوا ما يلبسهم غير ذلك ان النبي
 استلقى في المسجد واضعا راسه على الارض متفق عليه لا يارضه النبي الواح عن وضع احدى الرجلين على الاخرى
 لان هذا لا يغير محول على ما اذا فشي ان شيد وعورته والوضوء حيث يؤمن ذلك وقيل ان هذا فعله وهذا العلم به
 كونه ذنبا من الشاهد هنا في جوارحه الاضطجاع وقد كان عبد الله بن عمر بن الخطاب وهو شاب عرب في مسجد النبي صلعم
 يروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رسول الله صلعم تقام في المسجد وتقبل في النهي عن رفع الاصوات وادخال

الصبيان والمجانين ثم وفيه ضعف مع حمله صلعم امامة على عاتقه وحمله الحسن الحسين عليهما السلام فحملنا النهي
 على ما اذ اخيف تلوث المسجد وقد كان فقراء المسلمين في مسجد صلعم في الصفة وقد ذهب الجمهور الى جواز
 النوم في المسجد وروى عن ابن عباس كراهته الا لمن يريد الصلوة وعن ابن مسعود مطلقا وعن مالك التفصيل بين
 من له مسكن فيكون من المسكن له فيباح وقد صح ان عليا نام في المسجد حين جرى بينه وبين فاطمة شئ فالحق
 جوازها اما المعتقد فيجوز له النوم فيه بالاتفاق ولا بأس بوضع المريض الجريح وكذا لا يمنع الفقير ونحوه عن السؤال فيه
 وقد ضرب رسول الله صلعم الخيمة في المسجد لسعد بن معاذ لما اصيب بسهم في الحلة حتى سال الدم في المسجد الحديث
 بمعناه متفق عليه قال له صلعم ابو بكر دخلت المسجد فاذا انا سائل يسأل الحديث رواه ابو داود وقد قيل انه مر به عن
 عبد الرحمن بن ابي بكر قال المندردى وقد اخبرني مسلم في صحيحه والنسائي في سننه من حديث ابي حازم سلمان
 الاشجعي بنحو انه منعه كذا في التيل فلا بأس بكلاهما الشرب فيه سكن من لا مسكن له للمريض فيه ظاهر في جواز ذلك
 وعن عبد الله بن الحارث قال كنا ناكل على عهد رسول الله صلعم في المسجد الخبز والحمر ثم اذ ابن ملحة وفي التيل كالحاوية
 الدالة على جواز الاكل في المسجد متكاثرة قال قال المصنف ثبت ان النبي صلعم اسر غلظة بن اثال فربطه ببارية في المسجد قبل
 اسلامه وثبت عندنا انه ثم لا جاء من البحرين في المسجد وقسمه فيه انتهى وما ذكره بعضه في الصحيح وبعضه متفق عليه و
 كذلك لا بأس بتناشد الاشعار الغير القبيحة والتكلم بكلام الدنيا فيه الحديث حسان ان كان يفتش في المسجد في عهد رسول
 الله صلعم وتلاى رجلان في ام الدارين بحضور النبي صلعم لم ينكر عليهما ومن حديث ابن عمر فيه كنا نتكلم في المسجد ونقبل
 فيه حديث سمرة ان الصحابة كانوا يتذكرون الشعر اشيا من امر الجاهلية فما تبسم النبي صلعم معهم واجاز صلعم لعلي اذ
 الرقص فيها وما يروى من النهي عن التكلم بكلام الدنيا في المساجد فضعيف لا يجزئ وكذلك لا بأس بالحكم والقضاء فيه لثبوته
 عن النبي صلعم واصحابه تركوا فعلا وعلم والمتعلم في مسجد صلعم احرار المجاهد في سبيل الله وبين ذلك في غيره من المساجد وكذا
 ان لا يدخله الا خير لقوله صلعم ان المساجد بنيت لذكر الله والحكمة ما روى عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلعم من
 دخل مسجدنا هذا يتعلم اخيرا او يعلمه كان المجاهد في سبيل الله ومن دخل لغير ذلك كان كالتاخر الى ما ليس له رزاه
 احمد وابن ملحة قال هو بمنزلة الناظر الى ستار غيرة وليس تنزيه القبلة عما يلحق المصلين اى يكره تزئيل المحارير
 وغيرهما مما يستقبله المصلين فيقتلوا وتصادوا وما يروى عن غيرهما مما يلحق المصلين من السنن قال كان قرا لمعاشة ان
 قد سارت بيحان بيتها فقال لها النبي صلعم اميط عني امرأته انما لا تزال ساورة تمرى لي في ملوحي رواقا عن
 والبغاري وح كسار ابي جهم التي كانت منقشة وقال يتولى بانبيجائته وقوله في الحديث اميطي دليل على ان الاذا

للملهي المحرم كالنصارى ولا يؤمن قد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه عن عثمان بن طلحة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا
 بعد دخوله الكعبة فقال في رايته قرني الكلب حين دخلت البيت فنسيت ان امرأتك ان تجرها فخرهما فانه لا ينبغي
 ان يكون في قبلة البيت شيء يلحق المصلين في اياه احمد وابوداود وزعم شيخنا الامام الشوكاني رحمه الله ان تجرير النصارى
 منهل الكراهة الصلوة في المكان الذي هي فيه لا ارتفاع العلة وهي اشتغال قلب المصل بالنظر اليها قلت وما رجمه
 مرجوح في النصارى ولا سبب لغيره من غيرها المتناع الملاكمة عن دخول محل هي به مطلقا ولا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستحبها
 وازالتهاد قطع السر الذي هي فيه نعم الملهي الغير المحرم كالمراة والنقوش وغيرها كي تخير وتغطيته كذلك
 يستطع غير تجرير النصارى فانه يكفيه ذلك عللا بالقاعدة المنصوصة ان الميسور لا يسقط بالمعسور ولا يكفل
 الله نفسا الا دسعا ومن دخل المسجد او كان فيه بعد الاذان لا يخرج حتى يصلي الا العذر اى حتى يصلي فيه ثلاث
 الصلوة لتعينه لها فان خرج لحاجة الصلوة فلا بأس ان يخرج تاركا للصلوة في ذلك فان كان لحاجة فلا بأس
 ايضا وان لم يكن لحاجة وقصد الرجوع اى لم يخف فوت الصلوة حين خيبته فالذى تراه انه لا يكره له
 الخروج في هذه الصورة ايضا والله اعلم ولنا فيما تقدم حديث عثمان بن عفان بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ادرى
 الاذان وهو في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجعة فهو منافي رواه ابن سببر والزيدي اى في حكمه
 وابن سيد الناس في شرح الترمذى و اشار اليه الترمذى في جامعه كذا في النيل وعن ابى هريرة قال قال امرنا
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كنتم في المسجد فندى بالصلاة فلا يخرج منه احد حتى يصلي في اياه احمد ومن ابى الشعثاء قال
 خرج رجل من المسجد بعد الاذان فيه فقال ابو هريرة اما هذا بعد صلى ايا القاسم علم قال في المشتكى رواه الجماعة قال ابن
 عبد البر هو مسند عندنا لم يختلفون فيما رواه من رفع ونسب التيامن لدخله والتمسك بهذا الخروج في حديث اسرانه
 كان يقول من السنة اذا دخلت المسجد ان تبدأ برجله اليمنى واذا خرجت ان تبدأ برجله اليسرى اخرجها الحاكم
 وفي الصحيح كان ابن عمر يبدأ برجله اليمنى فاذا خرج يبدأ برجله اليسرى اى اذا دخل المسجد وخرج منه فنه عن
 عائشة روت قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحب التيامن ما استطاع في شأنه كله في طهوره وتجرله وتعلبه وقد تقدم لنا كلامه
 في ذلك وقوله في شأنه كراى مما فيه من يد تكمة وشرف فهو يباشر باليمين او يقدم باليمين لا تبدأ فيه باليسرى
 فاذا فعل ما فيه تكمة اى ما ليس بمذموم شرعا او ما ليس من سفاسف الامور عادة ففعله باليمين واذا مشى
 او تقدم الى ما هو كذلك التيامن ولا اشرت التيامن كما تقدم ان لا تقدم راعا لا قدر التيامن كما لا بأس ان يفعل
 فيما فعله مطلوب شرعا في غير حين الصلوة كقسيه ما في فئ او خراج او نحوه وكلم وقضاء واصلاح خصوصية

باب صلاة الوتر

الوتر بالكسر المفرد وكذلك هو بالغتم لغة أيضاً وشرع الوتر لأن الوتر علة دمبارك ولا يرسخ في الطباع معني التوحيد
لأن كل ما عرفه الناس في جميع أحوالهم لا محالة يرسخ استشهاده تكون عظمتهم من المسلمات العامة ولذلك
كان لا يتأثر في كثير من العبادات والناس يميلون اليه في كثير من عاداتهم والله اعلم سنة مؤكدة وفقاً للجمهور وقال
ابو حنيفة وجب في رواية أنه فرضه وقاله صاحبها واستدل ليقول عليه السلام أن الله زادكم صلاة ألا وهي الوتر
صلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر قالوا ألا لكم الوجوب قلنا نعم إن الأمر في الوجوب أظهر من في النذر لكن هذه
ظاهرة لا تتم إلا عند عدم المعارض ليس مانع من صدده من ذلك الموجود المعارضات الكثيرة الدالة على نذر
الوتر وعدم وجوبه قوله إذا لم ليس فيه دلالة على الوجوب لأنه لا يلزم أن يكون المنزاع من جنس المزيد ولا اللازمهم
القول بوجوب ركعتي الفجر بقوله صلعم أن الله زادكم صلاة إلى صلواتكم هي خير من حمى النعمان وهي الركعتان قبل الفجر
وهم لم يقولوا بهذا الحديث رواه أبو نصر المزني وأخرجه البيهقي ونقل عن ابن خزيمة أنه قال لو أمكنني لرحلت
في هذا الحديث أمكلايت الوتر واجب على كل مسلم فهو ضعيف وقد استدل لهم بقوله صلعم من لم يوتر فليس منادوا له
وابن أبي شيبة عن أبي هريرة وفي إسناد الخليل بن مرة قال نينا أبو زمرة شيخنا صلعم وضعفه أبو حاتم البخاري عن رواية
عند أبي داود بلفظ الوتر فمن لم يوتر فليس منكم مرتين رواه الحاكم في المستدرج وصححه لم يكمله لكن يرد عليه
أن من أوتر في عصره ولو مرة واحدة هل يعد خلس في قوله صلعم من لم يوتر فليس منكم
أمعن النظر بالانصاف يرى أن هذا الحديث لا يدل على أن من ذكرناه يدخل في هذا الترتيب الشديد وعليه فيلزم
أن كفاية بصلاة الوتر مرة في الفجر فالحديث لا يدل على أنه منجى على أكثر من ذلك والموجبون لا يقولون بذلك بل
يحملون الحديث على أنهما يدل عليه فهو ليس بحجة لهم وإن كان قد يدل على خلاف ما ذهبنا اليه من الاستصحاب
مطلقاً ونحن نحمل ذلك على السخف أو على من أنكر سنة الوتر جمعاً بين الأحاديث الباب حذر من أن تقع فيما وقع فيه
الموجبون مطلقاً من ألفه الأحاديث المصححة بعدم الوجوب ليس الأخذ ببعضها أولى من الأخذ ببعض الآخر
فإذا أمكن الجمع والعمل بكلاهما وجب تعين المصداق الذي قد استدل لهم بقوله في هذا الحديث الوتر حق وجوابه أنا
نقول هذا لا تعين به الدلالة على الوجوب لصحة قولنا كل العبادات حق لأن الحق من حق الحق إذا ثبت وقد ورد
مثلاً لك في غسل الجمعة وهم لم يقولوا بوجوبه نعم قد نزل رواية أبي داود عن أبي أيوب بلفظ الوتر حق على كل مسلم لكن قال
في النيل نقل عن أبي حاتم والذهلي الدارقطني في العلل البيهقي وغير واحد دفعه والموقوف ليس بحجة والسيد

في شرح بلوغ المرام قال وذكر المجتهد بن تيمية عن ابن المنذر رحمه الله عن أبي أيوب بلفظ التورخ وليس بواجب انتهى
 قالوا لا يتعين مضطر بيقول أنه يخرج في رواية الشيخين غسل الجمعة واجب على كل محتلم وحق الله على كل مسلم أن يفتسل
 في كل سبعة أيام يوما وهم لم يقولوا الوجوب بثم الموجبون لا يمكنهم الاستدلال بمخالفة مذهبه ولا آخره فان وافقونا
 على كونه موقفا فقد بطل الاستدلال به والا كان الاستدلال بتركهم ما علموا صحيحا مع ما عارضه ثم في حديث أبي أيوب
 ما يدل على عدم الوجوب حيث قال فيه من أحب يوترخنجس فليوترخ من أحب أن يوترخ ثلث فليفعل من أحب أن
 يوترخ واحدة فليوترخ فان هذا التحذير لا يلزم الوجوب بهم بحجة ما أكثر من الثلاث ولا أقل منه في التورخ فقد تركوا هذا المحدث
 ثم يستدلون به علينا وهذا من العجائب وإذا عرفت ضعف الاستدلال بالموجبين قلنا قوله صلعم أفضل الصلوة
 بعد الفريضة صلوة الليل رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه والفرقة عندنا على المعقل عند المخالف هي الخمس أي
 وصلوة التورخ من صلوة الليل وصلوة الليل ليس هي بواجبة يرضى الله على ما ذكرنا من استحباب التورخ
 عدم وجوبه انما يتفق منا ومن المخالف ان النبي صلعم لم يكن يترك صلوة الليل فاذا تتبعنا ما وجرى في كيفية
 صلواته الليلة وجدنا انه كثيرا ما كان يصلي صلوة الليل واحدة بجمعة واحدة تسع ركعات لا يجلس
 فيها الا في الثامنة فيذكر الله وحده ويحده ثم يقوم فيصلي التاسعة ثم يقعد فيذكر الله وحده ويحده ثم
 يسلم تسليما الحديث رواه احمد ومسلم ابوداود والنسائي ^{عن عائشة} وفيه انه صلعم لما اسن واخذة الحمد وترى سبع أي يتجرع وسلام
 واحد وفي روايات ما يقارب ذلك ومنها عند النسائي قالت فلما اسن واخذة الحمد صلى سبع ركعات لا يقعد الا في
 آخرهن أي صلى السبع يتجرع وسلام واحد ففي صلوة واحدة وهي صلوة الليل لم يصلي غيرها في تلك الحالات المذكورة
 وصلوة التورخ ومنها ايضا فلم يتركها ان صلوة الليل قد تتم صلوة التورخ وان يكون جزءا منها في بعض الاحيان
 والحالات والصلوة الواحدة بجمعة وسلام واحد لا يجوز ان يكون بعض ركعاتها واجبا والبعض الآخر مستحباً ومندوباً
 بل لا بد اما ان تكون كلها واجبة فيلزم القول بوجوب صلوة الليل من يوجب صلوة التورخ بكيفية مخصوصة ويقول
 انها ثلاث ركعات فقط لا يمكنه ان يقول بذلك ولا يمكنه ان يقول ان النبي صلعم كان يصلي بالتورخ ولا يصلي
 صلوة الليل التي هي افضل الصلوة بعد الفريضة وهذا ان قال باحد فنحن لا نجس ان نقول بجمع اجماع العلماء
 على ان صلوة الليل كانت فريضة عليه صلعم فتعين ان تكون صلوة التورخ سنة مؤكدة مستحبة ولا واجبة ولا مندوبة
 على الامة كبقية صلوة الليل لا يفاجز من مندوب مستحب لا يقال ان صلوة الليل كانت فريضة على النبي صلعم
 فكان التورخ جزءا من الفريضة كما من المندوب والمستحب لا نقول لا نتحدث عن حضائض النبي صلعم فصلوة الليل مندوب

الامة باقتنائها وتفاقمه وقد جعل النبي علم الوتر جزءا منها مع علمه صلعم بنديها للامة والله سبحانه يفعلوا مثل
 ما فعل بل قد قال صلوا كما رايتوني اصلي فهذا الحسن ما يستنبط في الاستدلال على عدم وجوب الوتر قد
 فتح الله بعلينا حين الكلام في هذه المسألة ولم نؤمن سيقنا اليه ولا من حام حوله فتأمل في ذلك فان به فصل
 النزاع في هذه المسألة التي طال ما حيرت فيها الافهام المحمدية في البدو والختام من الادلة على عدم الوجوب
 حديث جابر بن رسول الله صلعم قام شهر رمضان ثم انتظروا من الليلة القابلة فلم يخرج وقال ان خشيت ان يكتب
 عليكم الوتر رواه ابن حبان وهو نفي في عدم الوجوب رواه البخاري ايضا الا انه بلغنا ان نفي عن عليكم صلوة الليل هو
 ايضا نفي في ان صلوة الليل ليست بواجبة عليه فلا استدلال به على عدم وجوب الوتر موجه ظاهر على القاعدة
 التي استنبطناها فتدكر واخرجه ابوداود مع اختلاف في اللفظ بما يقارب ما في الصحيح والمعنى واحد قال السيد
 في شرح بلوغ المرام واعلم انه قد استشكل هذا التعليل لعدم الخرج بمخشية الغرضية عليهم مع ثبوت
 حديث من خمس من خمسون لا يبدل القول الذي فاذا من التبدل كيف يقع الخوف من الزيادة وقد نقل المصنف
 يعني الحافظ صاحب الفتح عنه اجوبة كثيرة ومنها جواب بثلاثة اجوبة قال انه فتح الباري عليه بها وذكر
 واستبعد منها ان خوفه صلعم كان من انقراض الجماعة في قيام الليل يعني جعل التقيد في السجدة جماعة شرطا في صحة
 التفتل في الليل انما استدلل عليه بما روي السيد بقوله قلت لا يخفى انه لا يطابق قوله ان يفرض عليكم صلوة الليل كما
 في الجارء فانه ظاهر ان خشية قرصها مطلقا في والسرور لم يجب عن ذلك الاشكال قلت وما فتح بعلي ههنا في الجارء
 عن الاشكال القديم ان تعليل صلعم عدم مرجعه بمخشية الغرضية افما هي خشية ان يفرض عليهم قيام رمضان ذلك
 اذ ارفع اركان من العبادات المفروضة في انام مرة في شهر رمضان هلون اخر لا يتضمنه ولا يدل عليه قوله
 في الحديث الثابت من خمس من خمسون لا يبدل القول الذي الحديث لان هذا الاخير اما هو في اقراء من صلوة اليوم واللييلة
 وعدم التبدل بالزيادة والتقصا في الصلوة المفروضة في اليوم واللييلة لا ينافي ان يفرض او يجب صلوة في السنة
 ونحوها مخشية الاقراء من هذه الحالة باقية فانه الاشكال بما ذكرناه ظاهر لا عيبا عليه قلت ثم اني بعد ذلك جئت
 الى الفتحة الحافظ فرايته قد سبقني الى ما ذكرت رحمه الله الا انه لم يعتمد ذلك من تطاير الخواطر الواحدة
 وعليه فحق لم نمت في هذا الجواب الا بترجيحه والله اعلم ولا تعود الى ما كنا نصدده في قول من الادلة على عدم
 وجوب الوتر ما روي من طريقه ان ليس الوتر بمحتمل ولكن سنة سنينا رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه النسائي
 والترمذي وحسنه والحاكم وصححه وسمعا ما انما السيفان من حديث الحجة بن عبيد الله قال جاء رجل الى رسول الله

صلعم من اهل بخارى الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة قال هل
 على غيرها قال لا الا ان تطوع وروى الشيخان ايضا من عدي بن عباس ان النبي صلعم بعث معاذا الى اليمن الحديث
 وفيه فاعلم ان الله اذن من عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة وهذا من احسن ما يستدل به لان بعث
 كان قبل وفاة صلعم بليسير كان في النيل فصلة الليل مع ايتارها بركة قد صحت باوجه متعدد ذكرها كما في
 هجرية والا حسن للمتبج السنة ان ياتي بوجه مرة ثم بالوجه الاخر هكذا قال شيخنا امام اهل الحديث ابن حزم
 في المحلى ان الوتر وقيل الليل ينقسم الى ثلاث عشر حجة ايها فعل اجزاء ثم ذكرها واستدل على كل واحد منها
 قال فيها الديان يصلي ثنتي عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ثم يصلي ركعة واحدة ويسلم ذكره في النيل
 وذكر من ذلك شيخنا ابن القيم ثمانية اوضاع ولم يختر شيئا من ذلك على ما سواه قلت احبها الى
 عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة ثم اذا ثنتين الفجر يصلي ركعتين خفيفتين اي ستة الفجر
 لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلعم يصلي ما بين ان يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر احدى عشرة
 ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة فاذا اسكنت المؤذن من صلاة الفجر ثنتين له الفجر جاء المؤذن قام فركع
 ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى ياتيها المؤذن للاقامة قال في المنتقى رواه الجماعة الا الترمذي
 وقال الا حنايف لا يجزئ عن الوتر الا ثلاث ركعات لا يفصل بينهما بسلام مع انه لم يصح فيه حديث ذكره
 الترمذي وقال ان جماعة ابي حنيفة كانت من حاجة في الحديث والافضل عندهم بتشهدين ولو اكتفى بالتشهد
 الاخير جاز اذا ايتار بركعة من الستين المشهورة وجاز ان يصلي ثلاث ركعات ولكن بتشهد واحد او بتسليمتين
 اولهم هذا الجاهل وعليه عمل الخلفاء الاربعة وسعد بن ابى وقاص معاذ بن جهم ابى بن كعب ابى موسى الاشعري
 وابى الدرداء وابى هريرة وحذيفة وابن مسعود وابن عمر بن عباس معاوية وقيس ابى ايوب الانصاري و
 فضالة بن عبيد وعبد الله بن الزبير ومعاذ بن الحارث وعن التابعين ومن بعدهم من لا يحصى فما ذهب اليه
 الا حنايف من عدم حمانا لا ايتار بركعة مردود بما عرفت والنسخ عن البتراء افاد في الثلاث الركعات كما سيأتي
 ذلك وما ذكرنا من ان الركعة لا تكون صلاة دعوى بلاد ليل استدلالا بما روت عائشة انه لم كان يوتر بثلاث رواه
 احمد والبيهقي والحكم والنسائي ونقطة كان لا يسلم في ركعتي الوتر وكذا خرج البيهقي الحاكم وقال صحيح على
 شرط الشيخين بل ذكر الفصل المصل عند الترمذي والحاكم ايضا والشيخين وما ذكره لا يعتد بهم ادهم
 بل لا يدل عليه بل هو الاحتكاك ففعله صلعم مع اختلاف الرواية فيه وهو اذا لم يعارضه معارض غايته بل

على الذنب الجواز والتاسي به صلعم وان كان من اعظم القربات الا انه اذا وجد عنه صلعم امر قولي يختص بالامة
فلا شك ان الواجب المتعين هو امتثال امره واطاعتكم لا يترك قوله لفعل في الا للزمت شاعات ومقاسد و
دونك امره صلعم لامة بان لا يوتروا بثلاث ركعات متصلة وبتشهدين فنقول روى ابو هريرة عن النبي صلعم
قال لا توتروا بثلاث اوتروا بخمس ولسبع ولا تشبهوا الصلوة المغرب رواه البيهقي قال رواه كلهم ثقات وابن
حبان في صحيحه والحاكم وصححه قال الحافظ رحمه الله كلهم ثقات ورواه محمد بن نصر المروزي عن ابي هريرة ايضا قال قال
رسول الله صلعم لا توتروا بثلاث تشبهوا بالمغرب ولكن اوتروا بخمس او سبيع او تسع او باحدى عشر او اكثر من
ذلك قال العراقي اسناد صحيح واخرجه من رواية عبد الله بن الفضل عن ابي سلمة وعبد الرحمن الاعرج عن
ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا توتروا بثلاث اوتروا بخمس او سبيع ولا تشبهوا الصلوة المغرب
قال العراقي ايضا واسناده صحيح وروى محمد بن نصر في قسم ان الوتر لا يصلح الا بخمس او سبيع وان الحكم
بن عتيبة سأل عن فقال عن الثقة عن الثقة عن عايشة وميمونة وقد روى نحوه النسائي عن ميمونة ثم رواه
وروى محمد بن نصر ايضا باسناد صحيح عن ابن عباس قال الوتر سبيع او خمس ولا تجزئ ثلاث بتراء وروى
ايضا عن عايشة باسناد صحيح انها قالت الوتر سبيع او خمس اني لا اكره ان يكون ثلثا بتراء وروى ايضا باسناد
وصححه العراقي ايضا عن سليمان بن يسار انه سئل عن الوتر بثلاث فذكره الثلث وقال لا تشبه التطوع بالفريضة
او تر بركعة او بخمس او سبيع كذا في النيل تبين وذكر ان الحافظ جمع بين الاحاديث فجعل احاديث النفي على ان يثار
ثبوت بتشهدين وسلام واحد لمشابهة ذلك الصلوة المغرب احاديث الا يثار ثبوت على انها متصلة بتشهد في
آخرها قلت واستيعاب الاختلاف لتشهدين فيها مخالف لاحاديث النفي مخالفة لا تقتضي التأويل مع احاديث
اثر صلعم بثلاث لم يذكر فيها انه صلعم صلاها بتشهدين والله المستعان والذي نختاره انكم معاوضة بين
الاحاديث بل ذلك فعل صلعم وهذا امره لنا بقوله واللازم علينا امتثال الامر فيلزم ان لا توتر بثلاث متصلة
وسواء في ذلك التشهد والتشهد ان غير ان ادنى الفعل الجواز فلو حلت احاديث النفي على التشهدين في احدى
تسليم واحد يتيق جواز الثالث بتشهد واحد او بتسليمتين ام لمحدث ابي الوب عند ابي داود والنسائي و
ابن سلبية بلفظ من احب ان يوتر بثلاث فليفعل فهو على ما فيه ليس فيه صراحة بان يصلي بالتشهدين
والتسليم الواحد ورواه الخطيب القنادر في الحديث الاخر لا يدل على كونه بالتشهدين
بالجملة ما الرمة الاختلاف ليس بالارزاق كروية ونفي عنه وعلى بعض المساق ليس بحجة لجواز عدم البلوغ وتولاه

الاختلاف وكل من الحسن البصري اجماع المسلمين على الثلاث لا يصح نقله عن الحسن على ان الواقع خلافه وكراهة عائشة
 للوتر بثلاث دليل واضح على انها قد فهمت اختصاص صلعم بما روت من فعلها عن ابيها صلعم بالثلاث
 الركعات فما استدلو ابيهم مع ما عرفت مما يارضونه من عدم اتمام الاستدلال هوها مخالفه روي في جواز الاستدلال
 بذلك خلاف معترف فلا تغفل فظهر به فساد قول الاختلاف باستحباب الوتر بثلاث ركعات والقول بجوبه
 او بتعيينه لا سواء افسد من كل فاسد وقالت الشافعية ان اكثره احدى عشرة ركعة قالوا فلوز اد على
 الاحدى عشرة بنية الوتر لم يصح الكل في الوصل ولا الاحرام بالاخير في الفصل ان علم وتعين ولا صحى
 نقلا مطلقا واستدل بعضهم على ذلك فقال للخير المتفق علي عن عائشة وهي اعلم الناس بحاله من غيرهم
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة قلت وما ذكره
 لا يدل على عدم جواز صلوة من زاد على ذلك كما انه لا يدل على عدمه فيما نقص غايته ان يكون فعل ذلك
 افضل من هذا غاية ما يدل عليه مجرد الفعل هو وان كان قد يدل على تعيين المفعول فما ذلك الا القرينة
 خارجة عن الفعل اذا عرفت ذلك فالحق انه لا حد لا اكثره والزيادة على الاحدى عشرة جائزة بل لا حد لا عيب فيها و
 قد دل على ذلك حديث ابن عمر قال قام رجل فقال يا رسول الله كيف صلوة الليل فقال رسول الله صلعم
 صلوة الليل مثنى مثنى فاذا خفت الصبح فاوتر بواحدة قال في المتن في رواه الجماعة وصرح منه ما قد مناه عن ابي
 هريرة عند محمد بن نصر بحيث قال فيه او باحدى عشرة او اكثر من ذلك الحديث ومن ههنا يبطل ما زعم بعض اهلنا
 من المشددين فقال ان ما يحكي عن بعض الاولياء انهم كانوا يصلون في الليل مائة ركعة او اربع مائة ولا يجوز للرجل
 ان يصلي النوافل زائدا عما روى عن النبي صلعم فان تكثير النوافل مجاز بالاحاديث الكثيرة منها لحديث الان تطوع
 وليس له احد معين من الشارع حتى لا يجوز الاعتد او قوله صلعم صلوة الليل مثنى مثنى قد اخذ بظاهر الكلام
 مالا روي فقال لا يجوز الزيادة على ركعتين ركعتين والاحاديث الصحيحة الكثيرة ترد ذلك فلا دلي على ذلك
 على الا فضل من الحرم بشفع فحشى طلوع الفجر وفوت الوتر قبلها وتراد لا يضر عدم النية عند التحريم دل على جواز ذلك
 حديث ابن عمر لما رافا لقوله فيه فاذا خفت الصبح فاوتر بواحدة وفي الصحيح فاذا خشي احدكم الصبح صلى ركعة واحدة وترها ما
 قد صلى فانه قد اسند الى الركعة الواحدة تصدير ما قبلها وتراد ذلك ظاهر للمتصدين تعامل وقتها ما بين صلوة العشاء
 الى طلوع الفجر الحديث اخرجنا عن حذافة قال خرج علينا رسول الله صلعم ذات غداة فقال لقد املككم الله بصلوة نبي
 خير لكم من جمر انعم قلنا وما هي يا رسول الله قال الوتر فيما بين صلوة العشاء الى طلوع الفجر قال في المتن رواه الجماعة

إلا النسائي وأخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم وصححه وضعفه البخاري وقال ابن حبان إسناده منقطع ومثله باطل قيل
 فيه غير ذلك وعن عائشة روت عن كل الليل أو تر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أول الليل أو سطره وأخره فأنشئ وتره
 إلى السحر قال في المتن روى الجماعة إلا البخاري وأبو داود وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليكم خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر
 ثم يرقد ومن ثقل بقيام من آخر الليل فليوتر من آخره فان قرأ آخر الليل محضورة وذلك أفضل رواه أحمد ومسلم والترمذي
 وابن ماجه والاحاديث في الباب كثيرة صحيحة في أن وقت صلاة الترميز ما بين الفراغ من صلاة العشاء إلى طلع الفجر وهي
 تدل على أن الاتيان بها ادعاء في غير هذه المدة المضروبة للعلمة لا يعتد به أي لا تسمى وتر أو اما انقطاعها
 فلا مطلقاً فيه خلاف ومن خالف ما ذكرناه فقله فاسد لمخالفته للأحاديث الكثيرة ثلثان فاته الترتي وقته
 المضروب فقل يصليها وما إذا ذكره قال الاختلاف يلزم لا يفهم قالوا بوجوبه وعند الجمهور لا لكونه قطعاً فان صلاة
 فائلاً سيما أن النبي صلى الله عليه وسلم رآه النبي الطاهر بعد العصر فوجب القراءة في صلاة الليل أو التركا يجب في غيرها من سائر الصلوات
 من النوافل فوجب قراءة الفاتحة في كل ركعة منها أما قراءة ما زاد على الفاتحة فمندوب كما مر قد تقدم الاستدلال
 على ذلك ومن وصل الوتر خمسا أو سبعا أو تسعا أو إحدى عشرة أو زيادة عليها فلا فضل إن يقرأ في أولي الثلاث
 الأخيرة منه سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية بعد ها قل يا أيها الكافرون وفي الأخيرة موصولة أو مفصولة قل هو
 الله أحد والمعوذتين أما قلنا ومن وصل الوتر إلى آخره احتراز عن الاختصاص في صلاة الوتر على ثلاث ركعات لما قد
 من نفيه صلى الله عليه وسلم ذلك في حق الأئمة وأما قوله ذلك صلى الله عليه وسلم فيلزم أن يحمل على الاختصاص به صلى الله عليه وسلم كما أنه صلى الله عليه وسلم قد خضع
 بموجب الوصل في الصوم دون الأئمة ووجب الوتر نفسه كما احتساره جمع والدليل على اختيار قراءة ما ذكرناه حديث أبي
 بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الوتر بسبح اسم ربك الأعلى وفي الركعة الثانية بقل يا أيها الكافرون في الثالثة
 بقل هو الله أحد ولا يسلم إلا في آخره من رواه النسائي ورجالهم ثقات إلا عبد العزيز بن خالد وهو مقبول قد أخرجه
 أحمد وأبو داود وابن ماجه عنه بدون قوله ولا يسلم إلا في آخره من ابن عباس عن عبد الترمذي النسائي وابن ماجه
 وابن أبي شيبه بلغة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر بسبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله
 أحد في ركعة ركعة تقي أي ولم يذكر فيه لفظ الثانية والثالثة ولا قوله لا يسلم إلا في آخره وفي الباب عن غيره من
 ذكرناها وهي وإن كان فيها مقال إلا أنها الصم أن تكون شواهد لما تقدم ذكره وعن أبي هريرة عن عبد الطبراني في الأوسط
 بزيادة المعوذتين في الثالثة وفي إسناده ضعف وعن عائشة عن أبي داود والترمذي بزيادة كل سورة في كل ركعة
 وفي الأخيرة قل هو الله أحد والمعوذتين وفي إسناده خفيف الجزري وفيه لين ورواه الدارقطني وابن حبان والحاكم

قال القليل اساده صالح وحديث زيادة المعوذتين له شواهد تقويه وان اكرها الامام احمد ينجي كذا في النيل بزيادة و
نقص واحد وبالباق ان كان بعضها ظاهرا في ايتاره صلعم بثلاث ركعات الا انها حكمية فكل فلا تدل على مشروعية
الايتار بثلاث ركعات الامة ولو كان مشروعا لكون مشروعا بتشهد واحد وقد من الكلام على ذلك ولما كان اختيار
القرآن بالسور المذكورة غير معارض بما يدل على الخصوصية استعيناها في صلوة وترنا والام على مذهب الاختلاف ظاهر
ولو صحت مشي واخر الوتر ركعة فالذي نختار ان يقرأها في الشفع الاخير الركعة الاخرة مفتيا للاتباع مهما امكن
على ان بعض الروايات تدل على ذلك فتأمل القنوت فيه وفي المكتوبات مشروعة في الجملة للنوازل نحوها وفيها سوى
ذلك فمن شاء قننت ومن شاء تركها وليس بسنة مستمرة دائما ولذا لا اقبلت شافعياسا لاني اقبلت بمنعني و
هو يقننت قبل الركوع فاذا قام من الركوع يهوى سلاحه لا يتبعه ام اقبلت بعد الركوع ولا ابالي بالتابعة فقلت له يا فلان
اتبع امامك واترك القنوت فان القنوت ليس بواجب متابعة الامام واجبة بنص الحديث وقالت الاختلاف يقننت
في ثالثة الوتر دائما جميع السنة قبل الركوع وقالت الشافعية وبعض اصحابنا اختاروا انه يقننت في النصف الاخير من رمضان
استعينا الشافعية في اخر ركعة من صلوة الفجر بعد الركوع دائما قالوا ومن سهوا او بعضه او الصلوة على النبي صلعم به سجد
للسهو قلت الكلام ههنا قد اشتغل على مسائل قبله ينبغي للواقع ان يعرف معنى القنوت لغة وشرها قال في العاموس القنوت
بالضم الطاعة والسكوت والدعاء والقيام في الصلوة والامساك عن الكلام انتهى اما شرعا فاكثروا اجابوا في المنع في العبادات
نعية وقولية دعائية وغير دعائية وفي اصطلاح بعض الفقهاء هو دعاء مخصوص في مقام من الصلوة مخصوص بدعوة
المصل فان كان خلفه من يقدرى به امن لدعاء امامه وسأى القول فيه انه لم يستند هذا الاصطلاح الى دليل صحيح
عن رسول الله صلعم قال الحافظ في الفتح ذكر ابن العربي ان القنوت ركن لعشر آتمعان فنظمها شيخنا الحافظ زين
الدين العراقي فيما انشدنا لنفسه لجماعة فلفظا القنوت اعد دعائيه تجدد من يد على عشر معاني مرصيه + دعاء
مشروع والعبادة طاعة + اقامتها قرابة بالعبودية + سكوت صلوة والقيام وطول + كذا في دوام الطاعة الراجح القنية
اذ يعرف ذلك بما لا التسير فالواجب عليك ان لا تضارب بين الادلة الشرعية بل لا ازم عليك التوفيق بينها
والجميع وذلك بان تحمل كل شيء على سادل عليه حيث تعينت كذا لانه لا تعارض الخاص بالعام او تحمل ما يليق ببعض
على غير ذلك فتلفت الى مخرج اصطلاحات المصطلحين في كيفية تصويل المسائل الحاق بعضها بغير نظيره و
منيله فانتهى ثم نقول -

المسئلة الاولى لم يثبت كما قال الكثر انما الحديث عن رسول الله صلعم حديث ناص على ان القنوت

اشدد وطأ على مفر الهم اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف رواه البخاري ايضا وفي رواية كان ابوهريرة يقيت في
الركعة الاخرى من صلوة الظهر والعشاء الاخرى وصلوة الصبح بعد ما يقول سمع الله من حمدة فيدعو للمؤمنين وبلعن
اللقار متفق عليه وفيه قال لا قربن بكم صلوة رسول الله صلعم وفي رواية لا حمد وصلوة العصر مكان صلوة العشاء
الاخرى وعن ابن عباس قال قنت رسول الله صلعم شهرا امتتا بها في الظهر والعصر المغرب والعشاء والصبح في دبر كل
صلوة اذا قال سمع الله من حمدة من الركعة الاخرى يدعوا عليهم على حي من نبي سليم على رعل وذكو ان وعصيدة يؤمن
من خلفه رواه ابو داود واحمد وزاد ارسلا اليهم يدعواهم الى الاسلام فقتلهم قال حمزة كان هذا مفتاح الفتنة
قلت وكان شيخنا عبد العزيز يقول في القنوت اللهم اشدد وطأك على من كفر بك ما ذكرناه
من الاحاديث الصحيح ان القنوت عند نزول الحوادث الهى كافات عامة طارئة على جماعة المسلمين ادعى عامتهم
مشروع مطلوب وانه يندب يستحب في كل الصلوات جهر اليؤمن المؤمنين فيشتروكوا في الدعاء وظاهر الاحاديث
انه جهر به في الصلوة السرية به نقول لو خالف فيه مخالف فلا نغيا بخلافه والعجب ان اهل عصرنا يبلغ جهلهم الى
حد انه لو قنت احد جهر في الصلوة السرية بعد الركوع او ادب على اخر من حوائج الدنيا والاخرى فيقطعون عليه مع
كونه سنة ما ترفع عن النبي صلعم ويلتزمون سائبت تركها بالاعنه صلعم من الدعاء يرفع الايدي بعد التسليم ويعيبون
من تركه ثم الاول ان يرفع يديه اذا قنت او دعا في الصلوة وهو المأثور من مشايخنا وجماع في حديث المطلب يقتنع
يد بايك وتقول اللهم وسياى مفصلا وقد دعا ابو بكر في الصلوة ورفع يديه حين اشار اليه النبي صلعم مكانك والذي
اختاره ان هذه الاحاديث مقيدة لا تطلق لاحاديث النفي المتقدم ذكرها في المسئلة الاولى والاحاديث التي ربما ادهت
مشترعية انما استمر في بعض الصلوات وسياى لنا كلام على القسم الاخير وهذه الامور المتعين في الجمع بين السنين لنعمل بكليها
ولا نكون ممن يؤمن ببعضها ويكفر ببعض ولكن يفرق بين السنين فيقول هذا لنا وهذا المختص فانسى خيرة من روى عنه
نفي القنوت مطلقا انما اراد نفي كونه سنة ثابتة مستمرة من كل الصلوات وبعضها قناتل.

المسئلة الثالثة القنوت بمعنى طول القيام مع التشوع وان يدعوا الشخص لحويصة نفسه بان يفرج
على باب فضل مولاة في صلوة هذا هو القنوت الذي ليس به. كلا ومن عليه المقصد وانما يعرف بطول القيام هو كونه
قبل الركوع وبعده وما قد صانه على وجه للنوازل ونحوها فالسنة فيه ان يكون بعد الركوع كما مضت بذلك الاحاديث
التي ذكرناها في المسئلة الثانية ولم يصح حتى حديث واحد عنه صلعم يعارضها معارضة قطعية قناتل على ما لا نرى
في الجهر بعد عام القنوت للنوازل ونحوها قبل الركوع باسا لوقوع ذلك عن بعض السلف وعلمهم الا اننا نكره ان نطلق عليها انه

سنة رسول الله صلعم لما عرفت مما قدمناه ولا نفاضل المنص بالمشايخ بنا على ما قدمناه فلا معارضة بينهما وبين حديث
عاصم الكحول عن انس بن مالك قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انك قلت كنت
بعدك قال كذب اما قلت كنت رسول الله صلعم بعد الركوع فذكر الحديث أخرجه الشيخان قد رايت شيخنا ابن القيم قد سبقنا
الى ما اعتوناه قال في الزاد نقول وبالله التوفيق لمع الحديث انس كلهما صحيح يصدق بعضها بعضا فلا يتناقض القنوت
الذي ذكره قبل الركوع غير الذي ذكره بعده والذي وقته غير الذي اطاقه فالذي ذكر قبل الركوع هو اطالة القيام القنوت الذي
قال فيه النبي صلعم افضل الصلوة طول القنوت الذي ذكره بعده هو اطالة القيام للدعاء ففعله شيئا بعد على قوم ويدعو
لقوم ثم استمر يطيل هذا الركبن للدعاء والثناء الى ابن فارق الدنيا كما في الصحيحين عن ثابت عن انس قال في كالأول اصلي
لكم وكان رسول الله صلعم يصلي بنا فكان انس يصنع شيئا كما ذكره تصنعونه كان اذا رفع راسه من الركوع انتصب
فأتمم حتى يقول القائل قد انسى واذا رفع راسه من السجدة هككت حتى يقول القائل قد انسى فهذا هو القنوت الذي ما
زال عليه حتى فارق الدنيا ومعلوم انه لم يكن ليسكت في مثل هذا الوقت الطويل بل يثني على ربه ويحمد ويدهو انهي قلت
وهي ذاك عمل حديث ابي جعفر الرازي عن الربيع عن انس ان النبي صلعم كنت شيئا بعد على قائل اصحابه ببديعونة ثم
ترك فلما الصبح فلم يزل يقول حتى فارق الدنيا فخرجه الدارقطني وعبد الرزاق والبيهقي والحاكم و
صحيحة على انه لا يغير بتغيير الحاكم كما قد انتقد عليه في تغييره كالحديث كذا كان ابي جعفر هذا قد ضعف احمد وغيره قال
ابن المديني كان يخطو قال بوزهره كان يوم كذا وقال ابن حبان كان يخطو بالمشاهير وقال حماد بن عمار الفلاس
صدوق سبى الخطوط قال ابن معين ثقة ولكنه يخطي وقال الدارقطني ثقة ولكنه يخطو في الزاد قال في شيخنا ابن تيمية
قدس الله روحه وهذا الاسناد نفسه هو اسناد حديثه واذا اخذ ربك من بني آدم من ظهورهم حديث ابي بن كعب الطويل
وفيه وكان روح عيسى من تلك الاسرار التي اخذ عليها العهد والميثاق في زمن آدم فارسل تلك الروح الى مريم عليها
السلام حتى انتبذت من اهلها مكانا شاميا فارسله الله في صورته لمثل لها بشرا سويا قال فحملت الذي
يتا عليها فدخل من فيها وهذا الخط محض فان الذي ارسل اليها الملائكة الذي قال لها اما اتان رسول ربك كاهن
لا يغلاما ذكيا ولم يكن الذي خاطبها به هو عيسى بن مريم عليه السلام هذا هو المقصود ان ابي جعفر الرازي
صاحب مناكير لا يخرج بها تفرقه بعد من اهل الحديث البتة ولو صح لم يكن فيه ليل على هذا القنوت المعين البتة فانه
ليس فيه ان القنوت هذا الدعاء فان القنوت يطلق على القيام والسكوت ودوام العبادة والدعاء والتسبيح والتمجيد
كما قال شعوبه من في السموات والارض كل له قانتون وقال تعالى من هو قانت انام الليل ساجدا وقائما يحذر الاخرة

ويرجو رحمة ربه وقال تعالى صدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين وقال صلعم افضل بصلوة طول القنوت و
 قال زيد بن ارقم لما نزل قوله تعالى وقرءوا منه قانتين امرنا بالسكوت وهدينا عن الكلام وانس لم يقل لم يقل يثبت
 بعد الركوع فما صوته اللهم اهدني فيمن هديت الى اخره ويؤمن من خلفه ولا ريب ان قوله ربنا ذلك الحمد ملأ
 السموات وملأ الارض وملأ ما شئت من شيء بعد اهل الثناء والمجد الحق ما قال العبد الى اخر الدعاء والثناء الذي
 كان يقوله قنوت ونطوئيل هذا الركن قنوت وتطويل القراءة قنوت وهذا الدعاء المعين قنوت فمن اين لكم ان انما
 انما اراح هذا الدعاء المعين دون ساير اقسام القنوت ولا يقال تخصيصه القنوت بالفجر دون غيرهما من الصلوات
 دليل على ارادة الدعاء المعين اذ ساير ما ذكرتم من اقسام القنوت مشترك بين الفجر وغيرها وانما يخص الفجر وت
 ساير الصلوات بالقنوت ولا يمكن ان يقال انه الدعاء على الكفار ولا الدعاء للمستضعفين من المؤمنين لان اسما
 قد اخبر انه كان قنوت شهي ثم تركه فتعين ان هذا الدعاء الذي داوم عليه هو القنوت المعروف وقد قننت ابو بكر وعمر عثمان
 وعلى البراء بن عازب ابو هريرة وعبد الله بن عباس وابو موسى الاشعري انس بن مالك وغيرهم كما تقول الجواب عن
 وجوه اهل هذه الاسانيد قد اخبر انه صلعم كان يقنن في الفجر المغرب كما ذكره البخاري فلم يخص القنوت بالفجر وكذلك
 ذكر البراء بن عازب فما بال القنوت يختص بالفجر ان قلتم ان قنوت المغرب منسوخ قال لكم ما تروكون اهل الكوفة و
 كذلك قنوت الفجر سواء ولا ترون بحجة على نسخ قنوت المغرب الا كانت دليلا على نسخ قنوت الفجر سواء ولا يمكنكم ما انا
 تقيمواد دليلا على نسخ قنوت المغرب احكام قنوت الفجر ان قلتم قنوت المغرب كان قنوت النوازل لا قنوتا راتبا قال مناذعوكم
 من اهل الحديث نعم كذلك هو وكذلك قنوت الفجر سواء وسواء وما الفرق اى بين حديث انس في قنوت الفجر فقط و
 بين حديثه مع حديث البراء بن عازب المصرح بان ذلك كان في المغرب والفجر مما يدل على ان قنوت الفجر كان قنوت نازلة
 لا قنوتا راتبا ان اسما نفسه اخبر بذلك وعلى ذلك في القنوت الراجح اما لو حدث انس هو بنفسه اخبر انه قنوت
 نازلة ثم تركه ففي الصحيحين عن انس رضي الله عنه قال قننت رسول الله صلعم شها ايدع على حج من احياء العرب ثم تركته في هذا الحديث
 المجمع على صحته لم يستثن قنوت الفجر الا ان شابة روى عن قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان قال قلنا لانس
 بن مالك ان قوما يزعمون ان النبي صلعم لم يزل يقنن بالفجر قال الكذبا واما قننت رسول الله صلعم شها واحد ايدع على
 حج من احياء المشركين قيس بن الربيع وان كان يحكي ضعفه فقد وثقه غيره وليس دون ابى جعفر الرازي فكيف يكون
 ابو جعفر حجة في قوله لم يزل يقنن حتى فارق الدنيا وليس لا يكون حجة في هذا الحديث وهو اوثق منه ومثله والذين
 ضعفوا بالجعفر اكثر من الذين ضعفوا قيسا فاما يعرف تضعيف قيس عن يحيى وذكر سبب تضعيفه فقال احمد بن

سعيد بن أبي مريم سالت يحيى عن قيس بن الربيع فقال ضعيف لا يكتب حديثه كان يحدث بالحدِيث عن عبد الله وهو
 عنه عن منصور مثل هذا لا يوجب ترك حديث الراوى لان غاية ذلك ان يكون غلط ودهم في ذكره عيب قبل ان يمتنع
 ومنع الذي سلم من هذا من المحدثين انتهى ببعض زيادة ونسب قلت ويعارض حديث أبي جعفر ايضا ما روى ابن
 خزيمة في صحيحه عن طريق سعيد بن قتادة عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقنط الا اذا دعا القوم او دعا على قوم الحديث فحدث
 ابو جعفر لا يغفلوا ما ان يكون مردودا مرفوعا للضعف ابو جعفر ولمعارضته ما هو اصح منه واما ان يكون محمولا على قنوت
 النازل ونحوها واما ان يكون القنوت المذكور فيه غير القنوت الواجب بالمراد به طول القيام التمجيد والدعاء السري
 واما المختص بغيره لانه وقت مشهود كما مر بذلك الكتاب هذا الاول ما يقال في هذا المقام وحديث ابو جعفر
 لا يدل على اكثر من ذلك والا لزم ترجيحه مع ضعفه على ما هو اصح منه بل ترجيحه كذلك الخفية المشتبهة على ما هو
 اصح واصح منه ذلك لا يجوز الجمع اولى من الترجيح الممكن فما بالك بما هو احواله واما اطلاق في هذا المقام لان الشبهة
 قد تجاوزت الحد في هذه المسئلة حتى استهان بعضهم من لم يقل باستحباب القنوت الواجب مع ذلك قد الزموا
 من سنى ذلك ان يسجد للسهو كما يفهم جلوه من الاركان اللازمة وذلك زيادة في الصلوة المكتوبة ولو كانت شبهة
 الاجتهاد لكان من البين فساد صلوته من زاد فيها سجود السهو للقنوت الاستدلال على ذلك من اظهر الاستدلال
 ولو كان القنوت المخصوص سنة راتبة في صلوته من صلوات يسجد من تركه للسهو وكان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل كل يوم دائما
 مستمرا اجمرا واصحابه يؤمنون خلفه كذلك الى ان فاتت الدنيا لتوفرت الدواعي لنقله ونقل قوله وعلا ما نقلت
 حد دركعات الصلوة وحيث لم ينقل الا ههنا ذلك لقوله محدث وبدعة وانحذركم عن ذلك كما تقدمت النقول عنهم
 فكيف يصح لقائل ان نقول ان هذا القنوت المخصوص كان سنة راتبة لم يكن يصح الاعتماد في مثل ذلك على حديث
 راويه ضعيف قد عرفت بان صاحب هذا الحديث سيما اذا خالف ما حفظه من هو اوثق منه ثم ما بالثبوت اذا كانت
 دلالة مشتبهة غير نفس ظاهر في المراد ليس ترك ما قد مناه والاعتماد على ما هو احواله من اقبه التحكم والتحمل
 للمذهب فالجواب كقوة الا بالله -

المسئلة الرابعة قنوت الوتر قال باستحبابه وانه سنة مشروعة مستمرة دائما الا خالف بعض الشافعية
 واليه ذهب العترة من غير فرق بين رمضان وغيره وروى ذلك الترمذي عن ابن مسعود ورواه عنه محمد بن
 نصر قال العراقي باسانيد جيدة ورواه محمد بن نصر ايضا عن علي بن عمر عن حكاة ابن المنذر عن الحسن البصري وابراهيم النخعي
 ثور ورواه عن الامام احمد كذا في النيل قوله وروى الترمذي الى اخره المزني عن اكثر هؤلاء انما هو فعل ذلك

لا يعلم انهم فعلوه لسبب او فعلوه باقتقاد انه سنة راتية والظاهر الاول ذهب الشافعي الى استحباب ذلك في
 النصف الاخير من رمضان وقد قيل انه المشهور عن مالك وسياق ما يخالف ذلك عنه وروى محمد بن نصر عن علي
 انه كان يقنت في النصف الاخير من رمضان ورمى الورد اودان هم من الخطاب جمع الناس على ابي بن كعب كان يصلي
 لهما عشرين ليلة ولا يقنت الا في النصف الباقي من رمضان ذهب مالك في الحكاية النووية في شرح المهذب هو نحو
 لبعض اصحاب الشافعي الى مشروعية القنوت في جميع رمضان ودون بقية السنة وذهب الحسن قتادة ومعمركاوى ذلك
 محمد بن نصر عنهم انه يقنت في جميع السنة الا النصف الاول من رمضان وذهب طائفة الى ان القنوت في الوتر
 بدعة ورمى ذلك محمد بن نصر عن ابن عمر باسناد صحيح انه كان لا يقنت في الصبح ولا في النصف الاخير من رمضان و
 رواه ايضا عن ابي هريرة وعروة بن الزبير ورمى عن مالك مثل الذي قال بعض اصحاب مالك سالت ما كان الرجل
 يقوم كاهله في شهر رمضان اتري ان يقنت بهم في النصف الباقي من الشهر فقال مالك لا سمح ان رسول الله صلى
 قنت ولا احد من اولئك وما همون الا ما تقدم وما افعله انا في رمضان كما اعرف القنوت قد ما وقد نقل عن مالك
 انكار القنوت عن بن عيسى قال بن العربي تختلف قول مالك فيه في صلاة رمضان قال الحديث لم يصح والصحيح عندني
 تركه اذ لم يصح عن النبي صلى الله عليه وآله ولا قوله كذا في النبل قلت وكذلك قال بعض الائمة من اهل الحديث انه لم يحفظ
 عنه صلواته انه قنت في الوتر في القنوت المعزوف الذي يجبر به الناس اليوم ويؤمن عليه المقنوتون فمن نفي القنوت
 فانما ينبغي ان يكون هذا القنوت سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الوتر وغيره من الصلوات كما روى لطلال عن
 احمد انه لا يصح فيه عن النبي صلى الله عليه وآله شي ولكن كان يقنت اما القنوت بمعنى تطويل القيام وتحميد الله وتقديسه والثناء
 عليه دعاء والخشوع والتمتع بين يديه قبل الركوع او بعد سر ايدون ان يصح في ذلك الموتون فذلك مستحب
 وهو موضع كل صلاة وما كانت الاجابة فيها ايجي فهذا القنوت فيها اكثر على هذا النوع من القنوت فحل حديث الحسن
 بن علي عليه السلام قال علمني رسول الله صلى الله عليه وآله كلمات اقولهن في قنوت الوتر اللهم اهدني فيمن هديت وعافني في من
 عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت حتى شرب ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يدل من البيت
 تباركت ربنا وتعاليت وافراد الضمير في قوله اهدني وعافني وتولني الى اخره دليل على ما ذكرناه ولو كان راتبا في صلاة
 الصبح كل يوم ادنى النصف الاخير من رمضان بالصفة التي ذكرناه آنفا كما يقول الشافعية لم يكن لتعليقه الحسن
 فائدة اذ ان لا بد ان يحفظ ذلك هو غير من صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله لو كان مستونا راتبا في صلاة الوتر جميع
 السنة كما يقوله الاضاف فلا بد على الاقل ان يحفظه غير الحسن ايضا عن رسول الله صلى الله عليه وآله يعلم ذلك والمالم

كان يصلي ثمان ركعات ثم يوتر بمصلي ركعتين وهو جالس آخره مسلم فمحمول على ان تلك الركعتين كانتا من الوتر فكان
 يوتر اولا واحدة ثم يضم بها ركعتين اخريين يقرأ فيهما وهو جالس فاذا اراد ان يركع قام فركع كما ورد مصطفي رواية
 اخبرني اوانه صلصم فعله مرة او مرات لبيان الجواز وفيه احتمال اخر انه يكون مخصوصا بصلصم على ان القول مقدم على الفعل
 قال المنذوي في الخلاصة وخرجت صلاة الركعتين بعد الوتر عن النبي صلصم من حديث ابي امامة وانسخ ام سلمة وثوبان و
 معظمها ضعيف وقد دل على المسئلة الثانية حديث طلق بن علي قال سمعت النبي صلصم يقول لا وتران في ليلة وفي المنثقي
 رواه الخمسة الا ابن ماجة وحسنه الترمذي وصححه غيره واخرجه ايضا ابن حبان في صحيحه قلت وقد دل لاختلاف
 السلف في صلاة الشفع بعد الوتر على ان الامر للندي بيان الاكل وقد صح من فاعا ما يؤيد ذلك وخرجت عائشة عن النبي
 صلصم بما اوتر في اول الليل من المعلوم انه صلصم كان لا يترك قيام الليل اما النخعي عن وترين في ليلة فظاهر في عدم صحة
 الوتر الثاني فلو شفعه بركعة وصلى ركعتين ركعتين ثم اوتر جاز عند بعض اهل العلم واباه اخرون وقالوا انه لا نسبة
 ولا ربط بين ركعة وركعة فتمثل بينهما سلام وكلام وغيرة مما عيدا فاصلا ومبطلا وقاطعا فمن فعل ذلك فهو
 لم يصلي صلاة واحدة وانما صلى وترين فاذا هو اوتر في اخر صلاة تلك الليلة ايضا فهو يكون لا محالة قد اوتر في ليلة
 واحدة ثلاث مرات وذلك مخرج عنه وهذا الايراد لا شك في مخرجه وامامنا فعل ذلك من السلف فعذرنا
 اجتهدا له لكن لا يجوز لاحد الاحتجاج به -

تنبيه ليس لمن قام لصلاة الليل بعد ان يتوضأ قراءة ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل
 والنهار الايات الى آخر السورة ثم يصلي ركعتين ثم يصلي ما شاء ان يصلي الى آخرها تقدم وذلك الاتباع -

باب النوافل

هي اربع قبل الظهر وان شاء ركعتين واربع بعده وان شاء ركعتين قبل العصر قبل اربع وركعتان قبل
 المغرب وركعتان بعدها وركعتان بعد العشاء وان شاء اربع او ستا وركعتان قبل الفجر اما الاربع قبل العشاء فلم تثبت
 بالحديث وقال الفقهاء باستحبابها واقل ما ذكرناه ههنا مضافا الى الصلوات هو المسحوب بالنفل الواجب ما سواه هو
 من النفل الموكد ومما ذكرنا بالواجب ما يتأكد قضاءه وبالموكد ما يقرب الشارع في فعله وعبادته وما سوى ذلك فهو
 النفل المطلق واعلم ان من النفل الموكد ذوالسبب الموت كما سيأتي ذلك ومنه الوتر وقد مر الكلام عليه وجاه ذكر الراتب
 في حديث ابن عمر قال حفظت عن رسول الله صلصم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر

المسجد يجلسون شوية ثم يقومون ويصلون تحية المسجد فهو جيل صريح وفي ألفه كلام النبي صلى الله عليه وسلم إعادنا الله منها و
على العلماء النبي عن ذلك ولا استخارة لعل بيت حجاب بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعظنا الاستخارة في الأ
كلها كما يعظنا السورة من القرآن يقول اذ هم احدكم يكلمكم فليذكر ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك
بعلمك واستقدرتك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم انت علام الغيوب اللهم
ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال لعجل امري واجله فاذا رآه ليس لي ثم بارك لي
فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال لعجل امري واجله فاصرفه عني واهرفني
عنه واقدري الخ الحديث كان ثم ارضني به قال يسمى جليته قال في المتن برواه الجماعة الا مسلما قال في النيل الحديث
مع كونه في صحيح البخاري ومع تعميم التعمد في ابي حاتم قد ضعفه الامام احمد بن حنبل وقال ان حديث عبد الرحمن بن
ابي الموالي يعني الذي اخبره هو الا للجماعة من طريقه منكر في الاستخارة قال وقد رواه خير واحد من الصحابة نقل
وقد وثق عبد الرحمن المذكور صحيح اهل العلم وقال الامام احمد بن حنبل ابو هريرة وابو حاتم لا بأس به اي لا بأس ب
شخصه واما حديث الاستخارة فقد عرفت ما قال فيمد عليه نطقه فيه انما هو من باب نقل متون الاحاديث وهذا
الاثر لا يكثر الممارسة وهو من دقائق علوم الحديث وكال الغياطة لكن من عرفها عنهم تعميم حديث الاستخارة
هم انهم من الكل ومن ابرائة هذا الفن وما ذكره الامام احمد ومع قوله ان الرجل لا بأس به لا يمكن تقديره مطلقا
على كل قول بعد التحقيق والتحصيل سيما وقد وجد ما يعضد رواية عبد الرحمن في الحديث بشواهد وسند صحيح فيما
نحار وقد روى عن غير واحد من الصحابة والله اعلم قال في الحجة وهذا ان الناس الاستخارة في الامور تروا بحجاب
تخصيص شبه الملازمة وضبط النبي صلى الله عليه وسلم ادبها ودعاها فشرع ركعتين وعلم اللهم اني استخيرك قلت لم يثبت من
النوع الاستخارة عند اهل السنة الا هذا النوع المذكور في حديث جابر والامامية اكثر الناس استخارة وقد روى اهلها
بطرق اخرى عن ائمة اهل البيت فبعضهم يستخير بالسبحه وبعضهم بالرقاع والله اعلم بعينها وصلوة التراويح في
رمضان ثمان ركعات ومع الوتر احدى عشر ركعة ولم يثبت بعد العشرين عن النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة الصحيح ثم التراويح
هي الصحيح في غير رمضان ولم ينقل في صحيح علي الصحيح بعد التراويح ولهذا الفضل ان نقل التراويح في آخر
الليل يسمي ذكرها فيما بعد ثمان ركعات بين كل اذان واقامة لحديث بين كل اذانين صلاة قال ذلك ثلاث مرات
ثم قال في الثالثة من صلاة وحدها شيعة طائفة لا بد ان الذين الاذان والاقامة تغليبها يقال اللهم رب الشمس والقمر
وبهذه الحديث يستدل للفقهاء ان يصلي قبل العشاء ركعتين او اربع ركعات ومن فهم من اصحابنا انه بدعة

او من غير ذلك فقد لا يصح ان تقول انه سنة النبي صلى الله عليه وآله في جوازه بل في استحقاقه ولم تثبت
صلوة التسليم قبل سجود بل يصح ان يكون عدد فيها موصوفا والايجم ضعفه وذكره الجوزي في المحسن و
صلوة الرضا وصلوة القدر وصلوة عاشوراء وصلوة الاشراف غير صلوة الفجر وصلوة في الزاد اذ صلوة ليلة البراءة
لم تثبت اصلها بل قد صرحوا بانها بدعة والصلوة الغوثية كغيرها عبادات غير الله فيكفر من صلاها لقوله تعالى
ان صلواتي وسجدي ولياليي لله وحده رب العالمين الا فضل في نوافل الليل النهار ان قيل من شئ مني وما سواء فادرج
فعله بكنية ويحذف فاما الفضل ان يودي كذلك ويكره ما سوى ذلك ولا يخفى ركنه في غير وتر وفاقا للاختلاف
وفلا فالثلثة الا اذا اراد بها شفع الوتر على خلاف في ذلك والاصل في كون صلوة الليل من شئ اي يعلم من كل كيتين
على بيت ابراهيم قال قام رجل فقال يا رسول الله كيف صلوة الليل فقال صلوة الليل من شئ مني الحديث قال في
المنشئ اذ اذ الجاهلية وقد تقدم وقد نساه بما قد سناه ابن عمر الراوي وهو مقدم على نفسه وغيره فانتبه ومثلها
صلوة النهار لان الحسنة قد روي بزيادة صلوة الليل النهار من شئ مني وهي وان ضعفها لبعضهم لكنها قد صححها ابن
خزيمة وابن حبان والماكر في المستدرج وقال رواها ثقات وقال الخطابي ان سبيل الزيادة من الثقة ان تقبل
وقال البيهقي هذا بعد بيت صحيح على الباقي الذي ضعفه ابن معين احتجاجه مسلم الزيادة من الثقة مقبولة وقد
صحح البخاري لما سئل عنه وقال وقد روي عن محمد بن سيرين عن ابن عمر بن نويرة باسناد كلهم ثقات اتفقوا وله
طريق وشواهد وقد ذكر بعض ذلك الحافظ في التلخيص كذا في النيل بالضمارة واما ما روي بعد دعموص
او كفييات فقد قلنا ان الفضل من يودي كما نقل عن الشارع للاتباع وقد تقدم ذلك والكيفية المدد او عليها
او ما كثر فقله لها افضل مما دونها اي المدد او صفة عليها او فعلها في اكثر الاحوال افضل ولا يزيد انه لا يفعل ما هو
ذلك بل الاول في كمال الاتباع فقله ولو مرة واحدة تحقيقا للاتباع في جميع الاحوال المطلوب فيها وتولنا ويكره ما
تقوى بذلك كان الزيادة على الركعتين في غير الوارد في الفلاد على قوله صلوة الليل والنهار مني وادرجها
بذلك في مخالفة الرواية والحدوث المطلب بن سبيعة ان رسول الله صلواتي وسجدي وسجدة في تشهد وتسلم في
كل ركعتين وتبأس وتسكن وتفتح يدك وتقول اللهم فمن لم يفعل ذلك في خداج سر واه احدوا بن
ملحة وفيه مقال ما تقدم عن ابن عمر يدل ايضا على منع التنفل بركعة الا ليوتر صلوة لملا وقد تقدم ان الركعة
الواحدة انما هي وتروكها يكون الا في الليل بعد صلوة العشاء الى طلع الفجر لا يكون وقته غير ذلك فاذا ختم الى
قد سناه من نية صلوع وترين في ليلة وان التوراد اذ لا يكون الا في الليل كما عرفت ظهر عدم جواز التنفل بركعة

انما
تصلي
سنة
في
غير
الليل
في
الصلوة
بل
استحبها
في
سنة

وذلك ما اردناه قاطع بما ذكرناه تبين فساد قول الثلاثة رحمهم الله حيث جوزوا التنفل بركعة واحدة وذلك ان قول الا
 حقة نوافل النهاران شاء صلى بتسليمة ركعتين ان شاء اربعاً فهذا بالاطلاق غير صحيح وكذلك في صلاة الليل نعم
 ذلك فيما ورد كذلك لا كراهة فيه اماماً ورحانه صلح فعله كما يصور في معينة فالا فضل ان يصلي مثنى مثنى كما عرفت
 مما قد مضى وقول محمد بن ابي يوسف ان الا فضل في صلاة النهار اربعاً هو عندنا مرجوح وكذا قول الامام الجعفي في رخصته
 قال الا فضل ان تودي نوافل الليل النهار اربعاً او ارباً استدلاله بعض الاخفاف في صلاة الليل بانه صلح ان يصلي بعد
 العشاء اربعاً في رواية في صلوة صلح بالليل يصلي اربعاً بتسليمة لا يخرج منه بتسليمتين على القلب يخرج قلت ما ذكر من
 يواطى على الاربع في الضحى قالوا ونذكر ان يصلي اربعاً بتسليمة لا يخرج منه بتسليمتين على القلب يخرج قلت ما ذكر من
 الاستدلال في غاية السقوط لان النبي صلح قد صلى في الليل قل من اربع واكثر وكن لك صلى في النهار ركعتين ركعتين
 واكثر ما كانت نوافله في النهار ركعتين ركعتين فان كان الاستدلال بالفعل هنا هو المناط في سبب الركعتين اسرع
 فاذا انضم هذا الى ما قد مضى نوافل قوله وفعله على ان الا فضل في نوافل الليل النهار الذي لم يعلم فيه عن رسول الله
 صلح انما اداه على صفة مخصوصة ان يكون تأدية مثنى مثنى يسلم من كل ركعتين وقد تقدم الكلام على ذلك وقوله قل
 نذمنا في اخره فالا هو عندنا نكسه والاستدلال بمسائل المدن غير المسلمة عند الخصم على تعميم اصوله مصادرة
 قاطع وقوله والآخر يخرج تودي جماعة نترام في جهة التيسير يقال عليها انها لم تشع لتودي جماعة وانما كانت تودي
 على كلا الحالتين في عهد رسول الله صلح وايضاً السائل في حديثه ان عمر المار لم يكن اماماً واما قوله في الود على الشافعي
 ومعنى ما رواه شفعاً لا ترا فتقد بالحدث ومعناه على ما ترجمه صلاة الليل النهار شفعاً لا ترا وهذا كما تراها الا ان
 احد امكنه ان يفسر به كلامه غير النبي صلح بما لا يكلفه افعيم من نطق بالصاد هل يجوز ان يتكلم بهذا الكلام ويكون مراد
 هو هذا ان يطلق لفظ مثنى مثنى ويريد معنى الزوج والشفع الذي يقابل التوفان هذا من احاديث الكلام واضعف بل
 افسد ان لا ترى ان الشفع لا يقابل الا الاثنتين ومثنى مثنى فان كلما نقص عنها او زاد عليها من الا
 لنفسير الذنابية هي مقابلة لها واذا كان الامر كذلك فكيف يجوز ان يضع احد هذا بين اللفظين على الاخر ويراد
 به ما يرد بالآخر لا سيما مع عدم القرينة هذا عند من نه معرفة بالمرئية ويقدر كلام محمد صلح حق قد لا يجوز
 ولا يصور ولو كان معنى الحديث ما زعم فكيف يقول ان الا فضل ان يصلي اربعاً او ارباً بل لو صلى مائة ركعة بسلام
 واحد ينال الا فضلية لا يصلي شفعاً وترا-

فصل في القراءة وقول نحن قد تقدم لنا الكلام على القراءة في باب صفة الصلاة بما لا من يد عليه من اراد الحق فليكن

لما كان كتابنا هذا قد ذكرنا اننا نريد ان نحدد في الترتيب هذا كتاب هداية الامتثال وكان صاحب الهداية قد
عقد في هذا المقام فضلا للقراءة التي يختلف وجوبها بحسب اختلاف الصلوة وذلك وان كان صغرها على قواعدها
نحن لا نقول بها الا اننا جارية وفاء بما وعدنا ليعلم الناظر الحق في امثال هذه المسائل ان يكون سببا ودليلا
لمن اراد الله له التوفيق والهداية فنقول قراءة الفاتحة واجبة وفرض في كل صلاة من كل صلوة سواء كانت
مكتوبة او نافلة خلافا للاختلاف حيث قالت القراءة فرض في الركعتين الاوليين من المكتوبة وفي جميع ركعات النفل
والترويض والمنفرد ولا تتعين الفاتحة للفرضية وانما هي واجبة لمن كثر فيها كرواية الواجب قبح تاركه في المخرج و
الاثر وتركه لا يستلزم الفساد والبطالان نحن قد قلنا من الادلة الواضحة على فتراض القراءة وتعين الفاتحة وانها لا يجب
غيرها لمن استطاعها وتيسر له فلم يقرأها هو كذلك لم يعتد بصلوته بل تلزمه الاعادة وغيرها لا يقوم مقامها
ولا يكفي عنها الا للعدو والى ان يزول عذر ولا يلزمه التعلم قال بعض الامتثال المناوغة فاقترأ اما تيسر من القرآن
والامر بالفعل يقتضي التكرار انما وجبنا في الثانية استدلالا بالادلة التي فيها يتساكلان من كل حجة فاما الاخرى ان
يقارن في حق السقوط بالسفر فصحة القراءة قد رها فلا تخلفان بها ثم على الشافعي من ائمة من يستدل بقوله صلعم بصلوة
الاباغة الكتاب نقلا عن الصلوة فيمارى مذ كثر صريحنا فنصرف الى الكلمة وهي الركعتان فذكر حلف لا يصلح صلوة بخلاف
ما اذا حلف لا يصلح انفي وما ذكره باطل بان يقال ان نفس هذه الآية لا يستغاد منها وجوب القراءة ولا افتراضها في الصلوة
مطلقا فضلا عن تخصيص تعين ذلك بالركعتين الاوليين ثم اذا كان المعلى تيسر له فركعة كثر من القرآن كان يحفظه كله
او كثير من سورة فالتيسر في حقه مبهم والحال المأمور بالقراءة فيه محمل مقدرا للمفرد والمتيسر كذلك محمل مما كان
لذلك فلا بد له من معين ومبين ونحن بعد الفحص والتنقيب لا نرى ما يعين ذلك ويبينه الا السنة النبوية كما
ان من خالفنا لم يعرف دلاله الآية على افتراض القراءة في الصلوة الا من السنة والاخذ ببيان رسول الله صلعم في
محمل دون محمل في شيء دون شيء هو من البطلان والفساد محمل يعرفه كل مسلم والله المستعان والى ان كان لابد في معرفة دلالة
الآية من السنة في تعيين المفرد والمتيسر في تعيين محمل من الصلوة قد ذكرنا وارجع الى حديث المسئى صلوة قوله صلعم بصلوة
الاباغة الكتاب في غير ذلك من الاحاديث الصحاح التي قد منها في باب صفة الصلوة اما قوله الامر بالفعل لا يقتضي التكرار
فلما ليس لك بمقصود على التكرار في الركعات بل في الصلوات كذلك فباستثناك من ان لا تجب القراءة على احد الا في ركعة
واحدة من صلوة واحدة في جميع مرة فان اجبت بالسنة كانت حجة عليك في افتراض قراءة الفاتحة في كل ركعة من كل صلوة
وذلك ما تريد ولا فالزام بان اما قوله انما وجبنا في الثانية استدلالا بالادلة فيقال عليه هذا الاعتراض منه بانهم

افترضوا القراءة في الثانية قياساً على الأولى لأن الآية دللت على ذلك بنطوقها ونحن نقول ان هذا ترجيح للقياس على الستة
الصحيفة المشهورة وهذا كما انه باطل في نفسه بين البطلان فهو مخالف للاصول المسلمة عندهم من تقديم الحديث ولو كان
مرسلاً او ضعيفاً او مرفوعاً على القياس ذلك ليلقى في حرم ما زعموه في هذه المسئلة زيادة على ما ذكرناه سابقاً من الأدلة
الواضحة فتأمل ذلك فانه دقيق وايضاً نحن لا نسلم تعيين دلالة الآية على فرائض القراءة في الأولى حتى تقاس الثانية عليها
بل لا نسلم دلالة الآية بمجرد ما على فرائض القراءة في حضور الصلاة وبناء عليه فلا يمكن الجزم ان يتبدل ببيان السبب فينبغي
يفصل قوله ذلك لكون الأولى كما مثل ما بعد لها ولم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ركعات الصلاة الواحدة كما فرق هؤلاء أما قوله لا يفهما
يتشاكلان من كل وجه الحق يقال عليهما ان تشاكلهما من كل وجه غير مسلم اذا اخذ التشاكل في كل الصفات المتعددية لانهما
نقول قد امتازت الأولى عن الثانية بدعاء الاستفتاح والمعوذ وايضاً فالأولى قد امتازت في بعض الأركان الفريضة
كتكبيرة التحريم فلم لا يجوز ان يقال فها امتاز بالقراءة كذلك وعليه فلا تشاكل بينهما من كل وجه ولا تلحق الثانية بالأولى
وذلك يناقض مدعاهم كما خرج لهم منه ايضاً ان كل ما يحكي القراءة في الأربعين يزيد اهتمامهم بها على قوة من اختصاصها
بقراءة السورة على قول بعضهم فان الأخيرة قد امتازت بواجبات وسنن متفق عليها وذلك كالشهادة الأخيرة فعوده
والسلام والقنوت للنوازل نحوها فالفرق بين الصفات المسنونة او الواجبة الخارجية اللاحقة لا يكون به تفرق
يصح ان يكون منوط للفرق في الفروض الأركان التي تقوم بها الماهية فلا فرق بين الركعات في القياس كما ان
السنة لم تفرق بينهما ايضاً لا في القراءة المفترضة ولا في غيرها من الفروض كالقيام والركوع والسجود أما قوله في حق السقوط
في السفر ففي غاية السقوط يقال عليه من سلم ذلك ان الساقط في السفر هما الركعتان الأخيرتان اذا قلنا ان صلوة
السفر هي ركعتان صلوة الأمامة هي الرابع للاعتبار ان يكون هناك سقوط واستقاط فتأتي ليل وتدعيه مما جرى عن عائشة
فرضت الصلوة ركعتان ركعتان فافترت صلوة السفر وزيد في الصلوة المحض يقلع ما قال من اصله اين الزيادة من الاستقاط
على ما سلمه ان السقوط في السفر كما ذكرت فاننا لا نسلم انه يصح ان يقاس عليه سقوط ركعتيهما في الأمامة كما نقول ان
سقوط ركعتيهما من الرابعية انما كما سقطوا لهما كايمة مرة واحدة وذلك لكون الكتاب لسنة فان كان يجوز استقاط بقية الركعتين من الكتاب
للسنة بل انما اعظم استقاطهما في السفر فلم يجوز ان استقاط سجدة كل منهما او حذوا في قياساً على سقوط ركعتين الركعتين في السفر ولما لم
يسقطوا القراءة من الأولى انما في الثانية قياساً على سقوط الأثر الأركان في صلوة شدة الخوف حين القيام القتال لقتل
وكذلك في صلوة المريض ولون الاستقاط معتبراً هنا لا هنا تفرق بل لا فارق على انه بناء على غير اساس لم يدل
عليه السنة ولا الصحيح القياس فتأمل رجاء الله هل تجزئ مثل هذه التخييلات الفاسدة كان تبني عليه

بين المسائل ما تأويله للحديث الذي استدل به الشافعي ممن أفقه كما صحوا به أهل الحديث حديث قال الصلوة
 فيما مضى من ركعتين فما فترت إلى الكلمة وهي الركعتان عرفنا فيقال عليها كما أنه قد وُجِدت الأحاديث الصحيحة بل
 مشهورة هي نص في حمل النزاع لا يمكن تأويلها فاعذر في مخالفتها وتأنيها أن لا نسلم هذا التأويل مما موجب
 له والركعتان من الرباعية والثلاثية حين كونهما بعضاً من الصلوة لا تسمى صلوة كما شرها ولا عرفنا وركعتان من صلوة
 الظهر والعصر المغرب الغناء للقيم المقيم لا تسمى لا صلوة ظهر كالعصر لا مغرب لا عشاء وإذا تطلق الصلوة كذا على
 الأربع والتثنية ولا ندري في أي عرف عرف إطلاق صلوة الظهر مثلاً على ركعتين منها حين كونها الرباعية أو
 لا تعلم أحد من أهل الإسلام غير هذا الشيخ الخنفي يقول ثم نقول إن قولنا فنقص إلى الكاملة إن جمع هذا الزعم
 فهو كالحالة إنما ينقلب يصير حجة عليك لأن الركعتين من الصلوة الرباعية مثلاً ليس هي الصلوة الكاملة وإنما هي
 الصلوة المعصورة والكاملة إنما هي الأربع في الرباعية والثلاث في الثلاثية ثبنا على ما اخترت من أصله إنما كان يصح
 قولنا لو وجبت القراءة في الأربع كلها لأنها هي الصلوة التامة والكاملة شرعاً وعرفاً ما الركعتان من الرباعية
 في السفر مخوفة فلي تسليم قولنا هي لا تسمى صلوة كاملة وإنما تسمى صلوة الرخص الأعذار في صلوة ناقصة مقصورة
 فإن جمع تأويل هذا الشيخ فيلزم الإخفاف أن لا يوجبوا القراءة في هذه الصلوة لأن إيجاب القراءة في الصلوة إنما
 ينصت إلى الصلوة الكاملة وهي الأربع الركعات أو صلوة المقيم بخلاف صلوة السفر مخوفة وما ذكرناه واضح للاعتبار
 عليه فتأمل حيث لم يقولوا بذلك فالحديث حجة عليهم من لا زعموا لهما أن لا يوجبوا القراءة في صلوة التفل لأنها
 تؤدي على الرحلة وإلى غير القبلة وبالإقامة وبالإيماء والركب في مبنية على التخفيف ولا تلحق بالفرض فإن كانت ما
 ذكره صحيحاً من تحليل عدم إيجاب القراءة في الركعتين الأخيرتين من الرباعية فمن باب أولى أن لا يوجبوا القراءة
 في النوافل مطلقاً ولا في صلوة السفر حيث لم يقولوا بذلك فتفرقهم غير صحيح وهم لم يطرده بل عكسوا القضية
 وادعوا الأمر الحقيقية فأوجبوا القراءة في جميع ركعات النوافل كان الأجدر بهم أن يجعلوا أول مدلول ما صدق الحديث
 هو الصلوة المفروضة لأن ما يجب في النفل إنما يجب فيه تبعاً لوجوبه في الفرض فالفرض هو الأصل والنفل هو الفرع
 والإخفاف عكسوا القضية إما لتدليلهم إيجاب القراءة في جميع ركعات النفل بأن كل شفع منه صلوة على حدة والقيام
 إلى الثالثة كتحريمه مبتدأة فنقول عليه أن هذا من باب الاستدلال بمبطل المذهب على تأويل واحد وهذا
 أصل على أن الإخفاف لم يثبت قواعده لأن من أحرم أربع ركعات تطوعاً مثلاً فإذا كانت الركعتان أو دليان صلوة
 عليه ثم الركعتان الأخيرتان كذا لك صلوة على ما فقد محتم صلوة بلا تحريم وذلك أشد مخالفة للسنة من ترك

القراءة فالأمر حكيم بطلان صلوة التطوع وترك القراءة ولم تكون بطلانها ترك التعميم وهل هذا إلا التحم وضع
 للذهاب نصيب الله المستعان إلا أن كان قد فرغوا على ما ذكرناه عنهم مسائل عادة النوافل بترك القراءة في الأولين
 أو إعادة الأخيرتين بعد القيام إليهما بعد إتمام الأوليين الأخير ذلك وهو تفريحه بيلتزمه من لم يوافقه على أن كل
 ركعتين صلوة عليه وإن لم تمان بتجوز الحوران الصلوة هي التي انقضت بتجزم سواء كان ركعتين أو أربع أو أكثر
 وهي بذلك صلوة واحدة فلا يمكنه الزيادة على عدد الذي أحرم به إلا بأمر من يبيح له ذلك لا يقتصر على أقل من ذلك إلا
 بنية الاقتصار على الأربع من الأقوال عندئذ لا يمكنه قلب صفتها إلا بنية جديدة على الأربع كذلك إذا طرأ ما يفسد بها
 فسدت كلها والحق أنه لا تجب عليه إعادة نعم لا يجوز له تعمد إفسادها لقوله تعالى لا تبطلوا أعمالكم أذلول وجبنا عليه ألا
 كان ذلك تشريعاً من تلقاء أنفسنا وإيجاب ما لم يوجب الله على الأمة ومع ذلك تكون قد خالفنا العقل حيث
 رجحنا الفرع على الأصل ذلك لا يكون إلا بدليل شرعي فتأمل هذا المقام فانه يجد بالالتفتيح الأخطاء ونحن نقف بذلك
 لأن هذا المختصر لا يحتمل أكثر من ذلك وما ذكرناه هو كالتنبيه على مسائل دقيقة وأصول جليلة والله أعلم بما قرأ في السورة
 في سنة في الأولين من الفرض الرباعي والثلاثي وفي كل ركعة من ركعات النوافل في السنن طورت في رواية السورة في الأولين
 من الفرض الرباعي أو الثلاثي أو قرأها في الأخيرتين أيضاً صحت صلواته وكذلك إذا ترك في النوافل السنن ويجوز أن
 يصلي قاعد أو مضطجعا في جميع النوافل مع القعدة على القيام الحديث عائشة قالت لما بدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وثقل كان
 أكثر صلواته بالساجدة عليه قوله لما بدت قال وبعبدة بفتح الدال المشددة تبدينا إذا استدرجنا بعضهم بعض
 الدال معناه أكثر الحمد والثناء من قد صح عن عائشة ما يدل على ذلك والله أعلم ومن عمار بن حصين أنه سأل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلوة الرجل قاعد أقال صلى قائما فهو أفضل من صلى قاعداً فإنه نصف أجر القائم و
 من صلى قائما فإنه نصف أجر القاعد قال في المنتقى رواه الجماعة الإسلامية ومن انتسبها قائما فقد عجز هذا راجع في الأصح
 وكذلك إن عكس اتفاقاً الحديث عائشة أنها لم تر النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلوة الليل قاعداً قط حتى أسن وكان يقول قاعداً حتى
 إذا أراد أن يركع قام فقرأ أعوذ من ثلثين أو أربعين آية ثم ركع قال في المنتقى رواه الجماعة وعنه أنه صلى كان يصلي ليلاً
 طويلاً قائماً وليلاً طويلاً قاعداً أو أماً أو لها فيه كان إذا قرأ وهو قائم ركع وهو قائم وإذا قرأ قاعداً ركع وسجد وهو قاعد رواه
 الجماعة إلا البخاري قائماً ما رواه أنه لا يقوم لمجر الركوع بعد الفراغ من جميع القراءة ولا يجلس لمجر الركوع بعد الفراغ من
 جميع القراءة فهذا الحديث لا يجازي الحديث الذي ذكرناه قبله لأنها حضرت في الحديث الأول بأنه صلى الله عليه وسلم يقول وهو قاعد
 فإذا قام قرأ أيضاً نحو من ثلثين مائة إلى آخره ثم يركع بعد القراءة من قيام أو تعود وإذا كان نادية المنطق هائلاً المقام

والله قد لا فرق عندنا بين ان يفتتحه قاعدا ويقيم قائما وان يفتتحه قائما ويقيم قاعدا الا ان حديث عائشة قد دل
على ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فعل ما عرفت وغاية الغفل ان يدل على الافضل والامان قال بان من افتتحها قائما فلا يجوز له
ان يقيمها قاعدا فهو عندنا مخرج كانه مخالف للرضعة في تادية النقل على كلا الصورتين افتتاح الصلوة قائما لو ان الله
بان يصليها قائما لو ان آخر وليس الشرع في الصلوة النافذة هو ان رولا بمنزلة خلافا للاختلاف حيث قالوا بذلك
فاوجبوا الاعادة اذ ابطلوا بطله وجوزوا التطوع على الرحلة الى اى جهة توجهت ولو لم يقصد خلافا للشافعية
حيث اشترطوا فيما اذا كانت طوته راكبا الغير القبلية ان توجه راحلته الى جهة مقصده فان توجهت به راحلته لغير
القبلة وغير مقصده لم تقم صلواتهم واطلاق الاحاديث يرد علىهم والا صل في ذلك الكتاب الستة اما الكتاب
نقوله تعالى فايما تولوا فتم وجهه الله واما السنة للحديث ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسبح على راحلته قبل
اى جهة توجهت ويوتر عليها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة متفق عليه في رواية كان يصلي على راحلته وهو مقبل
من مكة الى المدينة حيثما توجهت به وفيه نزول فايما تولوا فتم وجهه الله رواه احمد ومسلم والترمذي وصححه وكذا
الوتر لانه تطوع خلافا للاختلاف ولنا الحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر على العبد ويوتر على السجدة اكثر من ركوعه لما
في حديث جابر بن عبد الله بن جعفر السجود من الركوع ويوتر على ايام الحديث رواه ابو داود والترمذي وصححه وكذا صححه ابنه لا فرق بين
المحضر والسفر لا داخل المصلى لا خارجه وفا قال لا يوسع الاطلاق بعض الروايات حكاية فذه صلح الله على الرحلة
والفعل لا يقيد الفعل الابترية وقد ذهب الى ما رجحناه بعض الشافعية واهل الظاهر قال شيخنا امام اهل الحديث العلامة
ابن حزم روى وقد روي عن وكيع عن سفيان عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال كانوا يصلون على راحلهم ودوابهم
حيثما توجهت قال وهذه حكاية عن الصحابة والتابعين نعم بما في المحضر السفر قال النووي هو محكي عن ابن ابي
انتهى كذا في النبيل من افتتاح راكبا ثم نزل يبنى وكذا عكسه خلافا للاختلاف في الثاني الماعرف مما قد منا من جواب
التطوع الواجب غيره ومن فعل ما ذكرناه فهو لم يخالف المشروع ويقضيه القياس الصحيح وقوله احرام النار لعقد
لوجوب الركوع والسجود فلا يقيد على ترك ما رزقه من غير عن رسا قطعا نامة لا تسلمه الا في جوارح التورم ذلك بنية
مخصصة او بند رصيح وامان اطلق ترجمه النقل فلا يلزمه الركوع ولا السجود الا حين اداها وهو نازل في جوارح
الرجل الماشي بخلاف جواره الشافعي وغيره قيا ساعلى الواكيب هو وحده والله اعلم ويجب الاستقبال حين التسمية
ثم لا يضره الاخرات عن سمت القبلة وذلك في حق الواكيب الماشي ايضا ان قلنا يجوز تنقله وذلك لحديث ابن
ابن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يصلي على راحلته تطوعا استقبال القبلة فكبر للصلوة ثم خلى

عن ربيعة بن فضال عن أبيه تروى به رواة احمد وابو داود قال في المنيل يخرج به ايضا الشيخان فيهما هذا ولا يصح فيما تقدمت
 صلاة الفريضة على الرحلة او العجلة للمساخر بعد وضوء ذهاب بقية ونحو ذلك كالركب في السفينة وسكة
 الحديد والحد يثمة المعرفة والمركب الهوائي المستحدث حلال في بلاد اور ويا ويحيى لا يستقبل عند التحريم ولا يضره
 الخرافات المركب فيما بعد ثم فيما سهل وكذا من عجز كمرضى لم يجز من يوجهه ومروط على خشبة وغيره على لوح يخاف لو
 استقبل الغرق وكذا الماشي لو انقطع عن الرفقة يخاف على نفسه او ماله التلفت اذ ان يضل هناك المجموع لا يصح
 صلوة من ذكر والتأنيفة وكان احد هاتين كما ذكرنا ولا اعادة ولا يصح عندهم ان من ذكرنا هم يصلون كذلك الحرمه
 الوقت لكن عليهم الاعادة واستدلوا بقول بعض الرواة الذين حكموا صلوة لمعلم النافذة على الرحلة حيث قالوا ولم
 يكن يصنع ذلك في الصلوة المكتوبة الحديث ولنا حديث يعل بن سمران النبي صلى الله عليه وسلم انتهى الى المضيق هو وصحابه وهو
 على راحلة في السماء من فقره والبلاء من اسفل فاصفهم فحضرت الصلوة فامر المؤذن فاذا اقام ثم تقدم رسول الله صلى الله
 على راحلة فضلى بهم يرمى اياما يجعل السجود واخفض من الركوع رواة احمد والترمذي قال في المنيل الحديث يخرج
 ايضا النسائي والدارقطني وقال الترمذي حديث غريب تفرد به عمر بن الرباح وثبت ذلك عن الشيخين من فعله
 وحججه عبد الحق وحسنه التوسري وضعفه البيهقي والجواب عما استدلوا به ان الثاني انما يخبر بما علم وهم الحكم سينزل
 الله امره الميثاق مقدم عليه فالواجب الاخذ بخبر من اخبرنا بشرع لم يعله غيره لان من علم حجة على من لم يعلم كذا في المنيل بانفسها
 ويصرف قال كثيرا ما يرجع اهل الحديث ما في الصحيحين على ما في غيرهما في مثل هذه الصورة وهو غلط او وقع في مثله المجرم
 فلبس من هذا على ذكر قلت ما يريد ما رجحنا حكمهم بصحة صلوة من علم بعد صلوة بالاجتهاد انه اخطأ ولم
 يصل الى القبلة حتى قال الاخفاف ان من صلى في مسجد او اشتبهت عليه القبلة نظمة مثلا انه يجتهد ولا يلزمه
 ان يتجسس عن المحراب بيده اذا اخاف موذيا من البدن والد واجب اذا صلى به صحت صلوة من قربان ان لم يصل
 الى جهة القبلة لم يلزمه الاعادة وما يدل على ان في الامر سعة وسيرافق ما يظن المانعون حديث معاذا قال
 صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم خميس في سفر الى غير القبلة فلما قضى الصلوة وسلم تجلت الشمس فقلنا يا رسول الله
 صلينا الى غير القبلة فقال قد رفعت صلواتكم بحجتها الى الله عز وجل رواة الطبراني في الاوسط وفي اسناده
 ابو عيلة واسمه شمر بن عطاء وقد ذكره ابن عريان في الثقات وله شواهد ومريدات يقوى بعضها بعضا فتصل
 للاحتجاج كذا في النياز فظهر بذلك ان من عدل في امر القبلة صلى الى غير هاتين فلم يخطئ في الوقت انه لا يلزمه الاعادة
 فاذا كان الامر كذلك ظهر كمال التيسير فيها فاذا ضم الى ذلك اباحة الخلو في الصلوة وكلاهما باركا فها ان عليه الرحمن

ومعونة تبين انما لا يستبعد عقلا اجواز ما ذكرناه للمساوذي الا هذا انما ذكرناه لذلك . ناسل فما بالنا قد نال اجواز ذلك
بالسنة كما مر قد قدمنا بعض كلامه يتعلق بالمقام في باب صفة الصلاة وسياق اننا لك كلمة في باب الوضوء فانظره .

قائدة للمكة في تجوز صلوة السليح على الرحلة مع الايام باعمالها الفعلية لمن . من حمله اتمامها هو تيسير ونقص
امر العباد للعباد فينبغي له ان لا يترك ذلك ان يصل النفل في هذا الزمان في العريات المسماة بالاكاذيب
بجميع اقاعه وظاهر ان تجوز ذلك في الملتوبة للمساوذي انما هو العذر المشقة وخوف تلف المال والحوائج كما قال الله
تعالى انما يريد الله ليكم اليسر ولا يريد ليكم العسر فكذلك نحتاج ان لا نجعل علينا في الدين من حرج والله اعلم .

قائدة قد اطنب فقهاء الاحناف في بيان لمحو القاري وايضا نفس الصلاة وايضا نفس ولا رجع عندنا ان
المحو اذا غير المعنى فيفسد الصلاة وكلا مثاله لو قرأ احدنا غاشيا الله من عبادة العلماء ورفع اسم الذات تفسد
الصلاة وكذلك اذا لم يقف على الوقت اللازم وفي المعنى ولو بدل لفظا لم يفسد اللفظ والروح في القرآن مثلا قرأ ملك
يوم الجبر او بدل ملك يوم الدين تفسد الصلاة عندنا لان القرآن عندنا عبارة عن النظر والمعنى جميعا اما عند
الاحناف فلا تفسد لانهم جوزوا التورية بالفارسية اما اقراوة الدال المفتحة بدلا عن الصاد كما هي ديدان الجمهور
في العهد فقد قد سنا ذكرها في الجزء الاول من هذا الكتابي اختلفوا في لوائح الايات وان اخرجها قوله تعالى ان الله اعلم
قد يراد بخلق احد ان الله سبحانه . يبرهن تفسد الصلاة وكلا واختار العساذ اذا فعل ذلك هذا اما لو سها فلا والاد
انكار النبي صلى الله عليه وسلم على من قال وهو ذلك الذي ارسلت بدلي ونيابك الذي ارسلت قمبي في انا انتيت في قوم
حديث عهد بالا سلام من . بغير المجلس على الكرسي فهم يصيرون قياما ويركعون واذا جلسوا اجلسوا على الكرسي
ثم يجيئون على سريما وطوا ونزوح من خشب بين ايديهم لها فواثم مرتفعة بقدر الكرسي (يعني سريما و
ثليل محل صلواتهم هذا اجازة قلعت والله المستعان ان صلواتهم هذا اجازة وان كانت خلاف الاولى كان الفرق
في السجدة عند الجمهور وضع الجبهة والا تف وهو حاصل لهم والشايع انما هو من المجلس في الصلاة اما ان يقين الهيئة
فمن المذنبات وديننا محمد الله واسع حق الوسعة ونبيننا صلواتهم على الناس كافة سودا بهم ايضا انهم هم
فلا تغفل اطهره باطل عوائد الخاصة التي هي طبيعة ثانية والله اعلم بالصواب

فصل في قيام رمضان بين قيام رمضان لحديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفب
في قيام رمضان من غير ان يأمريه بغيرية فيقول من قام ربه ان ايماننا واحسنا بحرف له ما تقدم من ذنبه وفي
المنتقى برداه المجاعة وعن عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل فر من صيام رمضان ومننت

هذا على ما مر
الاحناف والشافعية
فيكون باسرها
وضع الجبهة في
السجدة
على ما ذهب
بما على الحديث فلا
يجوز هذه الصلاة
في حال الدعاء
او صلوة تكون
تكمش
العمل بها سببا
للصلاة انما
بالسجدة

قيامه من صامة قامه ايماناً واحتساباً يخرج من نوبتيك يوم ولد تسامه رواه احمد الشافعي وابن ماجة وقال في النبل
 في بعض رجال سنده مقال قوله من قام ليلة مصلية وعصيلة عطلق ما يصدق عليه القيام وليس من شرطه
 استغراق جميع اوقات الليل كما اكثرها وقال النوزي ان قيام رمضان يحصل بصلوة التراويح يعني انه يحصل بها المطلوب
 من القيام لان قيام الليل لا يكون الا بها واغرب الروما في فقال اتفقوا على ان الملاء بقيامه رمضان صلوة التراويح
 وتحصل السنة بالصلوة فرادى وجماعة او راء او على امام واحد في البيوت او المسجد لوقوع ذلك كله في عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كما استفاض النقل في ذلك وصح ولا يتعين لصلوة ليالي رمضان عدد معين تستحب احدى عشرة
 ركعة وعلى امام واحد في المسجد اما عدم تعيين عدد لصلوة رمضان يعني التراويح فلو وقع الاختلاف اكثر في ذلك
 اي فيما وجد عمل الناس عليه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فليل ثلاث وعشرين ركعة او كانا يقوهم بهاني وصلاً
 في زمن عمر لما جمعهم على امام واحد وهو ثابت ما نقل كما رواه في الموطا وروى احدى وعشرين ركعة وروى ست
 وثلثين ركعة وروى غير ذلك قال الترمذي اكثر ما قيل انه يصل احدى واربعة عشر ركعة بركة الوتر قال الحافظ
 والجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الاحوال فيحتل ان ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيفها ^{تختص} تطويل
 القراءة تقلل الركعات وبالعكس قلت لعل ذلك هو سبب الزيادة على احدى عشرة ركعة ولنا ما روى عن عايشة رضي
 قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيرهما على احدى عشرة ركعة اخبرني الشيخان اخرج ابن حبان في
 صحيحه عن حماد بن عيسى عن ابيه انه صلى بهم ثمان ركعات ثم ادثرها ولم يصح انه صلى على اكثر من ذلك الا ما مر بنا
 في بعض الروايات بالحاف الركعتين الذين كان يغتم بهم اصلوته او الركعتين الذين قيل فيها ركعتا الفجر فذلك
 وتسمع اطراف الرواية والجمع بين ما صح عنه صلى الله عليه وسلم ما ذكرناه منقول الروايات عن عايشة رضي كرواية ثلاثين
 عشرة ركعة وخمس عشرة ركعة اما كونها جماعة على امام واحد في المسجد فلما صح ان النبي صلى الله عليه وسلم قد فعل ذلك وما قيل ان
 عليه منية ان تفرغ فترك ذلك شفقة على امته ولصحة ذلك لا نطيل بنقله وعمره فاجمعة لصلوة التراويح
 او قيام ليالي رمضان سنة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عرفت والخليفة الثاني قد جمعهم على ذلك لروايات المنافع
 وقد جرى على ذلك عمل المسلمين المستمر فلا عبرة بمن خالف وقد اختلفوا في الاضاح والشافعية ثلاث وعشرين
 ركعة منها الوتر ثلاث والعشرون تراويح لكن الاضاح يصلون الوتر ثلاث متصلة بتشهد بين كصلوة المغرب
 ويقنون في الثالثة قبل الركوع والشافعية يصلونها بتسليمتين ولا يقنون الا في النصف كحديث من هذا
 في الثالثة بعد الركوع ومسكوا ما روى ابن ابي شيبة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك ركعة والوتر

فلما سئله ضعيف كما يصلح الاحتياج وقيام رمضان يحصل بالكل كما قد منا الا ان ما دام عليه صلعم هو المختار والافضل
فيما نعتقد لكن من اعجب العجب ان بعض المتفقهين يدرون الصلوة على غير ما عرف من مذهبهم من اجمع
الامور حتى اني رايت بعض المجتهدين من الاحناف يتبرأ من إحدى عشرة ركعة ويؤذي من يفعلها ولا يعرف لذلك سبب
الا الجهل والتعصب للمذهب فان كان الثاني فهو معاندة لسنة النبي صلعم ولا يخفى ما يترتب على هاتين ومعاندة
لسنة النبي صلعم تخشى على صاحبها الكفر بالدخول ولا قوة الا بالله ومن العجائب ما ذكره بعض الاحناف لتعيين عدد
العشرين حكمته مساواة المكمل للمكمل فلما مثل هذه الحكم لا يجدي في مسائل الشريعة بل هي لا تزيد على الوساوس
والهواجس منشأ وهما غشاة التقليد على الابصار والقلوب.

باب ادراك الفريضة

ومن كان في أثناء صلوة مكتوبة ثم اقيمت دخل مع الترميم على ما كان عليه فاذا انقضت صلواته فهو بالخيار اما ان
ليسلم ويبقى جالساً تشهد به ينتظر ليصل مع الامام وقال الشافعية لان النبي صلعم لما خرج في مرضه وهم يصلون
خلف الصديق تقدم وصلى بهم بدون ان ينقضوا صلواتهم وصح انه اخرهم ثم خرج من الصلوة واغتسل وهم
درون في الصلوة ثم جمع وراسه يقطر من الماء فضلى بهم على اختلاف في الرواية وقد تقدمت وعلى كل تقدير فقد دلت
السنة على ان اقتداء الشخص في أثناء صلواته او في أثناء صلوة الامام صحيح وسواء في ذلك صلوة الامن والمخوف
وقد تقدم لنا كلامه في ذلك وقال الاحناف من على ركعة من الظهر ثم اقيمت يصلي اخرى ثم يدخل مع القوم وان
لم يقيد الا على بالسجدة يقطع ويشترع مع الامام وان كان قد صلى ثلثاً من الظهر بتمها واذا اتمها يدخل مع القوم
والذي يصل معهم نافلة ولا ندرى ما دليهم على ذلك وقولهم لا نهمل الوضوء القطع للاكمال يقال عليه ما
الموجب للوضوء القطع وهل على ذلك دليل شرعي ولمن يدخل ويشترط مع الجماعة على حالته في صلواته بدون
ان يقطعها او يفسد عملها كما قال تعالى لا تبطلوا الحالكه ليس لك اولى لاسيما وقد دلت السنة على جوازها بل ستمسانه
كما قد منا الكلام على ذلك اما قولهم ان الثانية تكون له نافلة فذلك صحيح كما تقدم ذلك في قصة الرجلين
الذين قال لهما صلعم ما صنعكما ان تصليا معنا الحديث اما صلوة الصبح فقالوا انه ما يقيد الثانية بسجدة يقطع ويخل
مع القوم ولا اتمها فلا يصلح مع الامام قالوا لان النفل بعد ما كرهه وكذلك صلوة المغرب لا تقادحان المعادة فنقل
بالثلاث مكرهه كذا قالوا واطلاق الاحاديث الصحيحة بل خصوصها ترد ما ذكره من الرواي في هذه المسائل فقامل قال

في منتهى الهداية ومن دخل مسجد اذن فيه بكرة له ان يخرج حتى يصلي قلت وقد قلنا هذا الحديث واطلقنا الكلام عليه نقول هنا كما قال صاحب الهداية انه لا بأس ان يخرج من مكان ينتظم به امر جماعة كإمام ونحوه في مسجد آخر لان من كان كذلك لا يدخل في عموم النسخ من الخروج لان ذلك مقيد بعدم الخروج للحاجة مع عدم إرادة الرجوع وهذا قد خرج للحاجة وهو عازم على الدخول الى المسجد ليقوم بوظيفته ويصلي فيه المساجد تنكفي لتأدية الصلوة فيها ولا غلظة به ادلى مما عطل به شارح منتهى الهداية ومن ادرك الاذان وهو في المسجد لكنه قد صلى تلك الصلوة فان كانت قد اقيمت الصلوة وهو في المسجد فلا شك انه يشترك مع الجماعة ويصلي معهم تكون له نافذة كما قد مرنا ذلك هو الحدوث والجليلين الذين كانا صلياً في رحالهما ثم اتيا المسجد الحديث لا نفيده اما اذا كان قد صلى تلك الصلوة طارداً للخروج قبل ان تغلق الصلوة فيحتمل ان يقال لا يخرج لعدم الحديث ويحتمل ان يقال يخرج كما لا يدخل في عموم النسخ من الخروج بان يقال ان الاذان انما هو دعاء الى تلك الصلوة وهو قد اداها وقد اجاب داعي الله ثم كما قال صاحب الهداية وهو وجوبه لان الاعادة ليست بواجبة عليه كما يشترط له ان يدور للجماعات ليصلي معهم صوراً فرض تكون له نافذة وانما امرها بالنقص من اتفاق له ذلك فقد برز أيضاً اذا كان الخروج للحاجة جائزاً في حق من لم يصل تلك الصلوة فاقبل حالات من ادعى الصلوة ان تكون تأديته تلك الصلوة بمنزلة الخروج للحاجة فتأمل ذلك فانه يجب ان يتأمل ما قول الاخناف في خصوص العصر المغرب الفجر انه يخرج وان اخذ الموزن في الاقامة وتعليقهم ذلك بكراهية النقل بعد العصر الفجر بان النقل بثلاث مكروه ارى مصداقاً للسان الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله الكراهة انما هي للنقل المطلق واما المعادة وكذا كل نقل له سبب متقدم او مقارن فلا يكون بعد العصر ولا بعد صلوة الفجر كما قد مرنا الكلام على ذلك فارجع اليه اما التنقل بالثلاث فلم يرد النسخ عنه الا في الايتار بالثلاث بحيث يخرج المنع عنه بثلاث ركعات وهم قد خرجوا والخديث في موخره الخاص بعد لوله بالمطابقة نقول ولا يكون الوتر الا بثلاث ركعات وتشهد بين فكيف يجوز لهم الاستدلال به فيما لا يحتمل به الجملة هم جوزوا وما كرهه الله ورسوله وكرهوا ما لم يكرهه الله ورسوله ان هذا المنع العجيب العجيب ان كان في انشاء فرض غير ذات الوقت والاقامة او نقل واقامت

الصلوة فان غشي فوت الركعة الاولى اخرج منها ودخل مع القوم وكالاتهم ثم دخل كما يجوز له الشرع في اتيان الصلوة اذا اقيمت الصلوة المكتوبة اما كونه يتم اذا لم يغش فوت الركعة الاولى فلانه صلعم لم يامر من رآه متلبساً بالصلوة حين الاقامة بنسخها كما في حديث ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يصلي ركعتي الغداة حين اخذ الموزن يقيم فغفر النبي صلعم متكبئة قال الا كان هذا قبل هذا المخرجه الطبراني في الكبير قال العراقي اسناده جيد واما كونه لا

يشترع في الصلوة اذا اشترع المودن في الاقامة فلو ديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اقيمت الصلوة فالصلوة
 المكتوبة قال في المتن رواية الجماعة الا البخاري وفي رواية كاحل الا التي اقيمت وظاهر النسخة التي في المتن عدم الاستعداد
 وقد حكى صاحب النيل في المسئلة تسعة اقوال ورجح ما اختاره وهو الحق ثم لا فرق بين ركعتي الفجر غير هابل كتما ورجح
 من بحديث المنع انما هو في ركعتي الفجر اما الاستثناء الواجب في بعض الروايات اعني كركعتي الفجر فنقول لا يصح
 الاستدلال ولا فرق بين ان يرد بها في المسجد ام خارجة عند باب المسجد لان الاضافه وذلك لعدم الجمع بين
 معقود بالا اقامة لا بالمسجد فنقول لم يصح في ركعتي الفجر عند باب المسجد مردود فامل يوضحه حديث عبد الله بن
 بن جحينة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً وقد اقيمت الصلوة يصلي ركعتين فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 الناس فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح اربعاً الصبح اربعاً متفق عليه ومن ادرك الا امام قبل ان يسلم ادرك
 الجماعة كان الامام يخرج منها الا بالسلام فمتى ادركه قبله ادركها وان لم يجلس الا ادركها معه ما يعتد له به
 من النية وتكبيره الاحرام والاتفاق على جواز الاقتداء به في ذلك فمناط ادراك الجماعة وتفضيلتها هو جواز الاقتداء
 ووقوعه قبل السلام ولما ادرك الصلوة فلا يكون الا ادراكها منها ما يعتد له منها كالركعة وعليه من ادرك من صلوة
 الجمعة اقل من الركعة لا يكون ملزماً للصلوة الجمعة بل يكملها ظاهراً ويكون كمن صلى الظهر جماعة وبذلك يجمع بين
 الاحاديث في هذا الباب بخلاف ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمعتم الى الصلوة فممن سجد فاسجدوا ولا تقاد
 شيئاً ومن ادرك الركعة فقد ادرك الصلوة رواية ابو داود وهذا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الصلوة
 مع الامام فقد ادرك الصلوة اخبرني الشيخان اي ادرك الصلوة والجماعة وامام من ادرك اقل من الركعة فلا يكون
 ملزماً للصلوة وان كان مدركاً للجماعة واما قلنا انه مدرك للجماعة فظاهر سابقاً لحديث علي بن ابي طالب
 وعنه ابن جهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم الصلوة والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام رواه
 الثوري وهو ان كان فيه منعت الا ان له شواهد قوية تؤيد في وجوبها بلا شك يصح للاحتجاج بها سيما و
 عموم الاحاديث المتفق على صحتها شامل لما على عليه هذا الحديث بخصوصه كحديث ابي قتادة وفيه اذا تيمم
 الصلوة فليكن بالسكينة بما ادرك الصلوة فاضل او ما فاتكم فاموا الحديث متفق عليه فلو لم يكن مدركاً للجماعة
 لم يكن كاملاً بالدخول مع الامام فيها فائدة ومرداداً ادراك الجماعة انه يحصل له او يكتب له اصل فضيلتها و
 فانيها فلا يستبعد ذلك لانه قد قيل ان من قصصها فلم يدركها يكتب له اجرها وهو وجوبه وقد استدللنا
 هذا القول بحديث ضعيف ويؤيد حديث ابي هريرة وفيه فان احدكم لم يعمل الى الصلوة فهو في صلوة الحديث

اى هو فى معنى وحكم من يصلى ذكيف تصور ان يكون فى الصلوة وليس له ثوابها وقالت الاخلاف ومن ادرك من الظهر
 ركعة ولم يدرك الثلث فانه لم يعمل الظهر بجماعة ومن ثم فرجوا على ذلك ان من حلف فقال عبد الرحمن صلى الله عليه وسلم
 وادرك ركعة من الظهر مع الامام لا يحسن وان قال عبد الرحمن ادرك الظهر بجماعة يحسن اذا ادرك ركعة مع الامام وثنا
 هذا امر ودلالة لا فرق بين العبارتين نعم ان كان الحالف نوى الصلوة كلها بركاها مع الامام لا يحسن اذا ادرك ركعة
 ولو نوى بعض الصلوة او ما يسمى به مبدركا للصلوة شرعا فانه يحسن ويصير العبد حر اذا ادرك ما عينه او ادرك
 ركعة فى الصلوة الاخيرة اما الصورة ان التثان ذكرهما الاخلاف فالحق انه يحسن في كليهما ويصير العبد حر كيف
 وقد قال صلح من ادرك ركعة من الصلوة مع الامام فقد ادرك الصلوة قد تقدم لان الشارع قد جعل حدرك الركعة
 مذكرا للصلوة والعرف الشرعى مقدم عند الاطلاق ولا يعدل عنه الا بقينة او بنية الحالف وهذا كلام معتبر
 ليس هذا محل ذكره صاحب الهداية فجارينه وسيأتى مزيد بيان مسائل الحلف فى بابيه ان شاء الله ومن غشى
 فوت فضيلة اول الوقت كره لمان يشغل عن تاديبه بنطوع قبله الامرا بتمه فان كان منتظرا للجماعة فلا بأس
 ما لم يخيف فوت وقت الاختيار ولا يصلى منفردا او يطوع فاذا اقيم على معهم وكانت له نافلة وذلك لو لم يكن الا حديث
 الكثرية فى فضل المبادرة بالصلوة كادل وقتها وقد تقدمت لنا الاشارة الى بعضها فتقويت ذلك مكره شرعا لنا ما صح
 فى فضل الجماعة كما تقدم فلا بأس ان ينتظرها فى وقت الاختيار لانه لم يفقه به فضيلة اول الوقت مطلعا بل صلواته
 فيه جماعة لا تنقص عن فضل صلواته اول الوقت منفردا اما اذا لم تكن فوت وقت الاختيار وان تقع صلواته فى آخر الوقت
 كوقت الكراهة فلا ينتظر بل يصلى منفردا او يذهب الى محل اخر للجماعة وذلك لما تقدم فى حديث الامراء الذين يهتدون
 الصلوة ويخرجون منها وقتها وقد تقدم فلا تغفل لحديث المغيرة بن شعبه قال تخلفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة بئر
 فبرز ذكر وضوء ثم عد الناس عبد الرحمن يصلى بهم فصرى مع الناس فيه فلما قضاها اقبل عليهم فقال قد احسنتم
 واصبتم فبظهور ان صلوا الصلوة لوتها الحديث متفق عليه اما الرتبة فيصليها ما لم يحث فوت الوقت جميعها
 او يضيغ عن الاستماع لاداء فونه فان خاف ذلك صلى لفرض ثم قضاها لا نه صلح قضى قبلية العصر والظهر لما شغل
 عنها وذلك محصل انه صلى العصر لحث فوت وقته وترك الركعتين لما ذكرنا نقضاها بعد كما فى الحديث وما اختلفت الاما
 حيث قالوا من اتى مسجد اذن صلى فيه جماعة فلا بأس بان يتطوع قبل المكتوبة ما بدا له ما دام فى الوقت انتهى قاله
 تروى لان ذلك من لازمه فوات فضيلة اول الوقت فتأمل -

باب قضاء الفوائت

ومن تعد ترك صلوة بلا عذر شرعي فلا يمكن قضاؤها بل قد باء بآئمه ويندب له ان يكثروا من التوافل فيجب عليه التوبة
والا نابة الصادقة وهو قول الجمهور من اصحابنا والمختار عندي انه يقضي ليكثر من التوافل ايضا ومن قال بعدم امكان
قضاء الصلوة المذكورة عند اوبالعين من اصحابنا شيخ الاسلام احمد بن عبد الحليم بن تيمية وهو مذهب اودوا بن
حزم وبعض الشافعية والامامية اما القضاء الذي يسميه العامة بالقضاء العمري اعني قضاء الصلوات التي حانت
قبل البلوغ وقبل الاسلام فلا شك في كونه بدعة اذ لم ينقل عن النبي صلعم ولا عن احد من اسلاف الامة قالوا ولما
كان لا يجب القضاء الا باصرح يد فاذا عدم الدليل فلا قضاء قالوا ولم يات دليل صحيح في محل النزاع بان من ذكر
يقضي واملحد يث من نسي صلوة المؤدية فيقول لا يدل على ان العمل بالغير المعذور يقضي بل لا لمة مفهوما انما
هو عدم القضاء لما ذكره من ذكره الاحاديث لم تربي قضاء الصلوة الا للمعذور وشرعا كغير النائم والناسي واما العامد
المعذور بتركها حتى خرج وقتها فانه لا يقضي بل لا تنقل صلوته قضاء عن صلوة قد خرج وقتها لا نه من شرط
صحة الصلوة ايقاعها في وقتها فلو تد منها او اخرها عنه بلا عذر شرعي لم تصح صلوته لان انتفاء
الشرط يستلزم انتفاء المشرط فبقوات الوقت تقوت الصلوة يطرح ذلك تصريحه صلعم بوقت صلوة من نسي الصلوة
او ناسيها ومن يلحق بهما حيث ورح ان من نام عن صلوة او نسيها فقتلها حين يذكرها فلو كان العامد مثل الناسي مخوفا
لم يكن للتقيد فائدة والقياس مع الفارق كما يجوز وقضى النبي صلعم صلوات الخندق لانها فانت بعد شرعي لم يلنا
لما اخترناه قوله صلعم في الحديث المتفق عليه فدين الله ان يقضي لا قضاء اسم الجنس المضاف للعموم ولا نه
ورج ايجاب القضاء على العامد في تركه كثير من العبادات فلا يبعد ان يقاس على ذلك قضاء الصلوة فتأمل وان
تركها العذر فليست بقضاء اى خارجية عن الوقت بل وقتها حين يتذكر او يزول العذر قالت الاحناف الشافعية
هي قضاء يريدون بذلك انها مودة في غير وقتها الشرعي ولم ار لهم على ذلك دليلا يصلح للاعتبار والاحاديث
تروى عليهم هي الاولى بالقبول فمنها حديث انس بن مالك ان النبي صلعم قال من نسي صلوة فليصلها اذ ذكرها كقراءة
لها اذ انك متفق عليه لمسلم اذ امره احدكم من الصلوة او غفل عنها فليصلها اذ ذكرها فان الله عز وجل يقول
اقم الصلوة لذكرى عن النبي صلعم في رواية الجماعة الا البخاري ووضح منه حديث ابي قتادة قال ذكروا النبي صلعم
نومهم من الصلوة فقال انه ليس في النوم تفرط انا التفرط في اليقظة فاذا نسي احدكم صلوة او نام عنه
فليصلها اذ ذكرها رواه النسائي والترمذي وصححه والورد اودرو قال الحافظ واصله على شرط مسلم ومسلم نحوه وفي
الباب احاديث ومنها احاديث نومهم عن صلوة الغير في ذلك وسياق بعض ذلك وقد ورح في رواية الدارقطني

والبصير من نام عن صلوة او شيئا فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وهو ان كان ضعيفا لكنه صريح في الروي الشافعية
والاحناف واصله في الصحيحين كما عرفت الا صلوة العيد ففي ثابته ولا يفعلها في يوم العيد بعد خروجه وقتها وسيأتي
بينا له لحديث حمير بن النضر عن حمومة انه غم عليهم الهلال فاصبحوا صياما فجاؤا ركبت فيه انه صلح امرهم ان يخرجوا العيد
من العيد الحديث اخرجه احمد وابوداؤد والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وصححه ابن المنذر ابن السكيت
وابن جرير والحطائي والحافظ في بلوغ المرام ويندب ان يقدر معها على ذات الوقت فان خاف فوات ذات الوقت او بعضها
لزمه تقديمها اى ماله يخفق ان يقع من ذات الوقت جزءا خارج عن وقتها فان خاف ذلك قدم ذات الوقت لزمه ان كان
وقتها يكون مضيقا حينئذ بخلاف وقت نحو المنسية فانه قد توسع فيه بقدر سحوله الى موضع اخر وصرحة السنة
الراتبة قبلها واما ذات الوقت اذا ضاع وقتها فانه يحرم تأخيرها بالاتفاق وقد دلت على ذلك احاديث وجوب
الحفاظة على الصلوة لو فيها شيء كثير ولا تظيل بذكرها اما اذا اتسع وقت ذات الوقت اى الحاضر فالسنة ان يقدم الغائبة
الحديث جابر بن عبد الله ان عمر رضي الله عنه يوم الخميس من رجب سنة ثمان مائة قال يا رسول الله ما كنت
اصلي الصلوة حتى كانت الشمس تنب فقال النبي صلى الله عليه وسلم والله ما صليتها فوضأ وتوضأ فاضلى العصر بعد ما غربت الشمس فصلى بعدها
المغرب فحق عليه ولا يلزمه تضادها وفاقا للشافعية وخلاف الاحناف حيث قالوا لو خان وقت الحاضرة قدم معها على الغائبة ثم
يقضيها واستدلوا على ذلك بحديث من نام عن صلوة او شيئا فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل التي هو فيها ثم لصيل
التي ذكرها ثم ليعد التي صلى مع الامام وهو لا يصلح للاحتجاج لان الراجح الصحيح انه موقوف على ابن عمر من رفعه فقد اخطأ
كما قال ذلك غير واحد من ائمة الحديث وفي اسادة الترجان والجمع فقد تكلم فيهما قال ابن حبان ان الترجان روى عن الثقات
اشياء موضوعة وذكر من منكر هذه الحديث واستدلوا ايضا بحديث ابي جعدة جيب بن شابع ان النبي صلى الله عليه وسلم
وسنى العصر ثم اهلوا بوزن فاذا نثم اقام فضلى العصر نقض الادلى ثم صلى المغرب فهو مع مخالفة لما قد مناه عن جابر بن عبد الله
في اسادة ابن لهيعة ولو سلمنا تعدد القضية فهو مع ضعفه ليس بحجة للاحناف لانهم اسقطوا وجوب الترتيب
بالنسيان لا سيما وقد باء في صحيح مسلم انه صلح صلاها بين العشاءين المغرب والعشاء ولم يذكر فيه نقص الادلى كما اخلافا
واذا ادعى الغائبة فلا يلزمه تضادها مرة ثانية في وقت مثلها بعد ذلك لحديث عمران بن حصين قال سرينا مع
النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان في آخر الليل عرسنا فلم نستيقظ حتى انقضى لنا الشمس فجعل الرجل يقوم مناديا هشا الى طهره ثم
امر بالاداء فان ثم صلى الركعتين قبل الفجر ثم اقام فصلينا فقالوا يا رسول الله ان نضيدها في وقتها من الند فقال ايها
سالم تبارك وتعالى عن الربا ويقبله منكم رواه احمد في مسنده وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم وابن ابي شيبة

والطبراني ويشهد لصحة ما ذكرناه ما تقدم من قوله في حديث الشافعي كفاية لها الإذ لك وقد قيل إنه بالإجماع وإمامنا في
صحيح مسلم من حديث أبي قتادة بلفظ فإذا كان الغد فصلى بها عند وقتها فلا يعارض ما قلناه من أنه لا احتمال أن يريد بقوله
فليصلها عند وقتها أي الصلوة التي تحضرها من غيرها وهم أن وقتها قد تحول إلى ذلك الوقت الذي ذكرها وأدائها فيه
فليس المراد أنه يجيد الصلوة بعد خروجه وقت ذكرها الذي صلاها فيه فقد بروما في سنته إلى داود من حديث
عمران بن حصين بلفظ من أدرك سنك صلوة الغداة من غدا لم يلق قبض شلها فقد قال الحفاظ أنها خطأ من راويها
وما قد مناه عن عمران رضي عنده أحد وغيره وهو الصحيح في هذا الباب فتدبره ولتذكر الغائبة بعد شمره في الحاضر إنما
مطلقا أي سوره التسع وقتها امرضا كان به بالشرع فيها يتعين وجوب إتمامها ولا ينقص الحاضر ولا يقضيها خلافا
للتأخيرية في استيجاب القضاء والاختلاف في إيجابه وكذا لو كان ذاكر أعلم أنه صحيح ولا يجب عليه قضاءها
قلت الفوائت أمر أكثر دقا للتأخيرية وخلافا للاختلاف والاختلاف قد جاءوا بغير أبي عجايب خالفوا بها المطوم
من الأدلة الشرعية القطعية وخالفوا بها الأصول التي طال ما قد دقروا في تحريرها فقالوا لا يجب تقديم الغائبة
على الحاضرة واستدلوا بما لا يدل وبما لا يحتج به على الوجوب قد ما ذكروا على الأدلة الصحيحة من القرآن السنة
القاضية بأن الصلوة إذا ديت في وقتها كاملة فهي الصلوة المسقطه للطالبة والإعادة قالوا ذكروا
عن الأصل الذي استسوها حتى ما ثبت بالسنة من الأحاديث الصحيحة لا تعيد أكثر من الوجوب الذي ياتم تاركه ولا
تفسد بتركه العبادة خالفوا أصلهم هذا في هذا الباب بحديث موقوف لا يحتج به فأنترصوا به لزوم تقديم الغائبة
على الحاضرة وجعلوا هذا التقديم شرطاً في صحة الحاضرة ثم اشترطوا ذلك شرطاً لها من صحتها وقت الحاضرة وهذه
كثرة الفوائت وحدوا والكثرة تكون الفوائت ست صلوات أو فيها كل ذلك الاختراع في دين الله بلاد ليل
قالوا فإذا إحدى الحاضرات في آخر وقتها المصنوع في صحيحة وصحيحة مطلقاً فيما إذا كانت الفوائت كثيرة فإذا كانت
الفوائت قليلة وإحدى الحاضرات في سعة من وقته انتهى فأسئلة بصفة كونها وضوا وقال بعضهم فأسئلة مطلقاً
أي لا تنعقد فعلاً أيضاً ومن العجب كل عجب ما حوكة عن الإمام أبي حنيفة رحيته نقلوا عنه أنه يقول بأن فساد
الحاضرة موقوف على بطلان إحدى الفوائت يودي الغائبة بحجبت تكون معها ست صلوات انقلاب الكل
جائزاً أي لكثرة الفوائت للمانع من لزوم الترتيب كما زعموا وبناء عليه فكانه على زعمهم يقول أن من على الحاضرة
بسعة الوقت وعليه فائتة مثلاً فصلوته فأسئلة فساد موقوف فإذا تعدت أربع خمس مكتوبات بعدد
انقلب الحاضر فبأثرة ماضية صحيحة تتكون الكثرة في المعاصي بتركه الصلوات المكتوبة موجبا لتصحيح

تلك الصلوة الموقوتة صحتها فليتاصل لها في امثال تلك المسائل عن كمال صحة النقل فيها عن الامام الذي ثبته
 اجل من ان تنسب اليه امثال هذه الخرافات اذ لم نزل ذلك سندا متصلا عنه ففي من هي نزوات الفقهاء المتشقة
 التي يلتجئ قرب الله من العبد عندهم كما صرح به شيخنا والى الله الدهلوى ولو شرع في القايمة فبان ضيق وقت
 الحاضرة قطعها او قلبها نقلنا وسلم من شفع ان اتسع الوقت لذلك وفاقا للشافعية ومخالفا للاحناف وقولهم ان الوقت
 ثابت للفائتة بالحديث يقال علي ان وقت الحاضرة المخصوصة لم يثبت بمخصوصة للفائتة ولم يتعين وصحة
 قضاء الفائتة لم تقصر عليه لا نكلم لا نقولون بعدم صحة قضاء الفائتة اذ امرت عن وقت تذكروها وذلك بخلاف
 الحاضرة فانها قد اختصت بوقتها فلا تجب قبل دخولها ولا تكون مؤداة لذا ذكرها خير المحدثين ولا اذ ادبت فيه فكيف
 تغتصب عنها القايمة بالكلية وناخيرها عندنا انما عظم كما قد علم ذلك من الذين بالقرية فاذا ضاق بمجيئها لا يسع زيادة
 عليها فقد تعين لها والاوقات كما فانت الاخرى وذلك قماضى وتسارع الى المعصيات لئلا يترتب الفرائض مخالفا
 للاحناف في ايجابهم ذلك وفاقا للشافعية وكذا الجماعة لها وان يحذر والمهاذ والمؤداة وذلك الحديث اني سمعت
 قال حبسنا يوم الخميس من الصلوة وفيه نداء رسول الله صلعم بلالا فاقام الظهر فاضلاها فاحسن صلواتها كما كان يصليها
 في وقتها ثم امره فاقام العصر فاضلاها فاحسن صلواتها كما كان يصليها في وقتها ثم امره فاقام المغرب فاضلاها كذا الحديث
 رواه احمد والسنائي ولم يذكر المغرب الحديث في غاية الصحة واختلفت الرواية في عدد الفرائض المحمولى ما على تعدد الوقت
 اوان بعضهم قسم على ذلك واختلفوا في الغرض والاحناف جعلوا هذا الحديث دليلا على وجوب الترتيب ويرده ان مجرد
 الفعل لا يدل على ذلك واما قوله صلعم صلوا كما اتيتم في الاوقات الا فاعمال الدخلة في الصلوة ولو حملت على
 العموم فالنبي صلعم لم ينزل يصلي الصلوات وهي مشتملة على اجابات سنن هذه الاوقات فلو كان الصلوة كما يصلي
 من كل الوجوه والكيفيات واجبة للزمان لا يكون في الصلوة سنن ومسحبات عندهم هذا خلف ويحرم النهاون
 بالصلوة والتسبب في تقويتها ولو بالنوم مع سعة الوقت كان الله قد جعل التكاسل في تأديتها من صفات
 المنافقين وقال قول المصلين الذين هم من صلواتهم ساهون اى عاقلون فلهذا روي ذلك النبي صلعم ورواه ابن تيمية
 الفاظا وايضا النائم اى الصلوة للاتباع وكذا دل على ذلك كثرة ولوله لم يكن الا ان ذلك علة مشروعية الا ان
 والنبي صلعم قد اتخذ الحارس ليوقظهم وكانوا يتادون الصلوة يا مصلين في الطرف حتى كان امير المؤمنين حمزة
 يما في السور وببينة الكربة يامر يمدحوا الناس للصلوة اذ ادخل وقتها وفريتها واقامتها والحاصل ان استجابة الله
 يكاد ان يكون غرضا وباد من تركها لاجل الكفرى لكل من يحسن معلوما من الدين بالضرورة ولو كان من ذلك استلزام

تدب سب سهادته برسالة الرسول صلعم أو كسلاد لم يتيب لعبد الاستتابة وأخرجها عن وقت اضراء قتل حد اخلافنا
للانصار وكه على غير مخرج عن الملة وقيل كفر مخرج عنها وقيل لا يطلق عليه الكفر مطلقا اعلم ان العقوبة الشرعية
الديناوية لتارك الصلوة عدد او بلاهذه وهي من المسائل الاجتهادية اذ لم يرد في تخصيصها عن الشارع نص وكل
ما كان كذلك ففي عدم ورجد النفس فيه لا بد وان يكون للشارع فيه حكمة بالغة وذلك بان يكون من الامور التي
يتفاوت ضررها ومصلحتها بحكمائها باختلاف الزمان والمكان والحالات والشارع قد يترك التنصيص على حكمه
امثال هذه الاشياء مع بيان قبحها وعظم انهما عند الله ليرتدع من خاف عقاب الآخرة وليعاقب في الدنيا بما تراه
ائمة الامة او في مصلحة المسلمين لذلك يختلف علماء المسلمين في هذه المسائل بدون تبديع ونفسين ومن
ثم اختلفوا في قتل من ترك المكتوبة بلاهذه فقال ابن شهاب الزهري وسعيد بن المسيب عمر بن عبد العزيز وابو
حنيفة وداد بن علي والمنزني يجس حتى يموت او يتوب ولا يقتل واحتج لهذه المذاهب بما رواه ابو هريرة عن النبي
صلعم قال امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا لا اعصموا مني فمادهم واموالهم الا يحرقوا واه
الشيخان من ابن مسعود قال قال النبي صلعم لا يحل دم امرء مسلم يشهد ان لا اله الا الله واني رسول الله الا باحد
ثلث النيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة اخراجاه ايضا قالوا ولا نهما من الشرائع العملية
فلا يقتل بتركها كالصيام والزكاة والحج وقد خالفهم الجمهور فقالوا بقتله كما عرفت ذلك مما تقدم قال الامام
ابن القيم روى في كتاب الصلوة افني سفيان بن سعيد الثوري وابو عمر الاذري ابي وعبد الله بن المبارك ومحمد بن زيدا
ودكيع بن الجراح ومالك بن انس وعبد بن ادراس الشافعي واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه واصحابهم بانه
يقتل باختلاف في كيفية قتله فقال الجمهور يقتل بالسيف ضربا في عنقه وقال بعض الشافعية يضرب
بالخشب الى ان يصلي او يموت وقال ابن شريج بنحس بالسيف حتى لا يموت لانه ابلغ في زجره وامر به لرجوعه و
قول الجمهور هو المختار لقوله صلعم ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتهم فاحسنوا القتلة انهي بزيادة وتصرف
واستدل الموجبون لقتله بقوله تروا قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصوهم واتخذوهم كل
مرصد فان تابوا واقاموا الصلوة واقا الزكاة فخلوا سبيلهم وظاهر الآية ان احد هذه الثلاثة مبيح لقتله فمن
قال ان من تاب من الشرك رفع عنه القتل ان لم يقم الصلوة ولا آتى الزكاة فقد خالف ظاهر القرآن وفي
حديث ابي سعيد الخدري قال بعث علي بن ابي طالب هو باليمن الى النبي صلعم بذ هبيرة فقسمها بين امرجة
فقال رجل يا رسول الله اتق الله فقال ويلك الست احق اهل الارض ان يتقى الله ثم ولي الرجل فقال خالد بن

لوليد يا رسول الله ألا اضرب عنقه فقال لا لعله يصلي فقال خالد فكم من مصل يقول بلسانه مالم يس في قلبه
 فقال رسول الله صلعم اني لم ادمر ان انقب عن قلوب الناس الا شق بطونهم متفق عليه وعبه ولا لته انه
 بعل المانع من قتله كونه يصلي ومفهوم ذلك ان من لم يصلي يقتل وقد قال في حديث اخر نهيت عن قتل المصلين
 بمفهومه ان غير المصلين لم ينهه الله عن قتلهم صح ان رجلا من الانصار استاذن رسول الله صلعم في
 قتل رجل من المنافقين وفيه انه صلعم قال اليس يصلي الصلوة فقال الانصارى بل لا يصلو له فقال صلعم
 اولئك الذين يفتان الله عن قتلهم الحديث ومفهومه ان من لم يصلي لم ينه عن قتله وفي حديث الامام عن ام
 سلمة رضيها عنه ان الصحابة قالوا يا رسول الله ألا نقاتلهم فقال لا ما صلوا الحديث رواه مسلم عن عبد الله بن عمر
 ان النبي صلعم قال امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمد ارسل الله به و يقيموا الصلوة
 ويؤنوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموهم وامنوا بدماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسبا بهم على الله متفق عليه واخرج
 احمد وابن خزيمة عن ابى هريرة رضيها عنه وقد استدل المصنف على قتال النجى الزكاة بهذا الحديث ومنه عن رسول
 الله صلعم اخبره النسيان واسادة صحيح واجاب الموجبون لقتله ايضا ما استدل به المنافقون بان الواجب على الاطلاق
 فيما استدلوا به على المقتل في هذا الاحاديث على ان ما استدل به المنافقون مقيد بقوله فيه الا بحق الاسلام والصلوة
 اكد حقوقه على الاطلاق قالوا وحديث ابن مسعود قد صرح فيه بقتل التارك لدينه والصلوة ركن الدين لا عظم
 ولا سيما ان قلنا بكثرة كما ذهب الى ذلك كثير من الائمة فعند هؤلاء ان تارك الصلوة قد ترك الدين بالكيفية و
 اما من لم بكثرة فلا شك انه يقول ان من ترك الصلوة قد ترك عمدا الاسلام ولما نفي عن قتله اوجبه صلحا
 ان ما استدل به الموجبون لقتله ليست بنص على محال التزاع ولا يجوز ان يقدم على مثل هذا الا على العظيم بدون
 نص يعين المراد بالا احتمال كيف وقد ثبت عند الفريقين ان الحد ودنوا بالتهنات وكل ما ذكره الموجبون
 يحتمل ان يراد به المنكر للوجوب المكذب للرسول صلعم واذا كان المنذوبات والسنن من الدين وتاركها
 لا يقتل بالا تفاق فلا يجوز ان تكون بعض واجبات الدين كالصلوة مثلالا يقتل من تركها اسلاما قوله
 امرت ان اقاتل الناس الخ فتاينه ان يدل على الامر بالمقاتلة والمقاتلة انما تكون من الجانبين ونتيجة المة
 قد تكون دون القتل فهو ليس بنص على قتل تارك الصلوة مع اعتقاده لوجوبها فتأمل ذلك فانه دقيق
 فظهر بما قد مضاه ان مشكلة قتل تارك الصلوة المعتنق لوجوبها هي مشكلة اجتهادية غير منصوصة لا سيما
 اذا ضم مع ادلة الماندين اصل منع اقامة الحد ومع وجود التهنات فليتكفرا لناظر بقى مشكلة وهو ان لنا

هذا الرجل لا شيء
 في كفة ١٢ سنة
 هذا الرجل لا شيء
 عضواً تركها فخر
 بها فخره باك
 لما رآه اذ كان في
 ثوب الصلوة وكان
 كنت في الاوائل
 ولا مقصلي قال
 لا يصلي في التيممة
 سيد التيممة في كل
 ولا في كل حال
 من قبله ما قبل

لها الصفة المارة هل يقتل حد الما يقتل الزاني المحسن ام يقتل كما المرتد والزاني وقد اختلفوا في ذلك
وطال في ذلك العلامة ابن القيم في كتاب الصلوة وذكر ادلة الفريقين ولعبد الحق انه يصح ان يطلق
عليه اسم الكفر كما اطلق ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل ما اطلقه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يمنع الطلاقه على كائن من
كان لكن بعد الفحص التنقيب نرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فرض امر ايماننا الى مشيئة الله ان شاء عذبه وان شاء
هفاه عذبه فانه قال ان الصلوة المكتوبة اذا وجدت ناقصة قل من صلوة التطوع النافذة وقاسرة اخبر بربعة رحمة
الله وان من شهد بكلمة التوحيد يدخل الجنة مطلقا دانه تناله الشفاعة وقد اخبر بان دعاء واجيبته دعوته
عما لو اطلع عليه كثير من الامة لتزكو الصلوة الحديث رواه احمد عن ابي ذر الغفاري والمكفرون قد اسندوا بما لا
ينقص عما اسندل به غير المكفرين لكن لما كان الجمع بين الاحاديث هو الواجب المتعين كان الاولى ايمان ان تحمل ما تدل
على الكفر على المنكر للمعاند المكذب وان يرد بالاكفر كفره دون كفره بوضوح ذلك انه لما كان الكفر ضد ادنيض الاسلام وكلاهما
لا ايمان ملاويجه فكما انه متقاوته بهما يزداد وبتركها ينقص كان كل خصالة تنقصه منافية لما قابليها
من خصال الاسلام ولا ايمان وخصالها منها مالا يتحقق الا بها ومنها ما هو دون ذلك ففي من الكفر كل خصال
الدين هي معتبرة في الايمان الشرعي اعتقاد او علانا اعتقاد القلب عمله اى ادعائه بان كل ملجاء به محمد
صلى الله عليه وسلم حق فذلك مما لا يصح ولا يوجد الايمان الشرعي الا به فغادر ذلك عا دام للايمان من اصله وهو كما فر
كفر اينا في اصل الاسلام ولا ايمان ولا فرق فيه بين الواجب والمندوب بل المباح اذا علم من الدين بالضرورة
اذا نكره من علم بثبوته عن المعصوم عناد ارحم حدود الاستلزام كذلك ريب الرسول ولا عانة وعدم المبالاة بالدين
وسواء في ذلك عاندي في رد واجب او مسنون او مباح ولهذا قيل تحليل الحرام وفجر مير الحلال كفر ومن ههنا
طلب الامام ابو يوسف تلميد ابي حنيفة سيفاً ونطعاً القتل رجل قال في الاحاب الدبا وحسن حديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يحجب الدباء وكل من عارض قول النبي المعصوم او فعله بقول وفعل غيره انكار او تقليد
لاحد غيره فهو كافر احقيقيا ينافي اصل الايمان وحكمه حكم المرتد عن الاسلام حتى يتوب اما خصال
الدين الطمية كالنلفظ بكلمة التوحيد واقامة الصلوة وايتاء الزكاة ففي ان كانت من الايمان الا ان
الثاني والثالث اى ما سوى كلمة التوحيد اى الشهاداتتين فلم يرد عن المعصوم صلعم ما يدل انهما من
شرط الايمان التي يتقضى الايمان ويعدم بمجرد عدم فعلهما وعليه فلا تيان بالاعمال الظاهرة كالصلوة
مثلا هي من ثمرات الايمان وكما له وعدم الايمان بها هي من خصال الكفر العلى الذي لا ينفي عن الايمان

نعم هناك أعمال هي لا تنج مع أصل الإيمان فهي كفر صريح وذلك كالسجدة
للصخرة وكسب الرسول عليه السلام وإرادة قتله ونحو ذلك لأن تلك الأعمال
بمنزلة تكذيب الشهادتين والحاصل أن الإيمان ينقسم إلى اعتقادي وعملاني ينقسم إلى عمل القلب على ما سواه من
الجوارح وغيرها ومحج المعرفة بدون عمل القلب كالأذان والنصدين والأطمينان إليه لا يكفي شرها أي لا يسمى
ذلك إيمانا ولا عمالا نظرا لكونه في فرع الكمال فإما كانت مناقضة لما يصح الإيمان إلا باعتقاده ففي كفر صريح وماله تكن
مناقضة لذلك الترتيب فان درج عن الشارع في ذلك حكم قطعي بالإجماع فذلك ظاهر الحكم الفاصل هو ما صح عن
المعصوم صلعم بناء على ذلك فما كان ضد الأعمال فان كان مما درج فيه نص بأن أصل الإيمان ينتفي بعدم الأيمان
به أو بفعله فهو كفر محج عن الملة وما لم يرد فيه نص كذا الذي يفهم الكفر العملي الذي يتنافى مع الإيمان لا أصل له فانهم
ذلك وتامله فانه من المضائق والمزاور وبذلك تنفصل عن شبهات الخواص والمعتزلة والمرجئة وتنطبق القصور
المتخلفة بحسب النظائر هذه المسئلة قد الفت فيها الكذب طال فيها النزاع والمناظرة وكمر من جوانب أصحاب الحديث
وقوا في الغلط فعملوا الكفر العملي بكفر حقيقي والشرك الأصغر العملي شركا أكبر اعتقاديا فكفرهم المسلمين بما ليس بكفر
ظروفي الدين والله العاصم بما ذكرناه شجلى كل ظلمة ونحل كل عقدة والله الموفق ومن ترك شرطا أو ركنا مجمعا عليه
لها أو منها فهو كتركها إلا أن يكون محدثا بعهد بالاسلام أو ناسبا بعهد عن العلماء وذلك يمكن بعد ترك الوضوء لها
أو الغسل من الجنابة بلا مسوغ شرعي أو نحو ركوع وسجود كذا لأن ترك ذلك هو ترك لها ذلك هو تركها
كالكفر في تركها... الله فلا عبادة ومن وجد له عدد اشتبه في تركها أو ترك الجهم عليه لها أو منها الذي لا تحم بدونه
لولا العذر فلا خلاف... أنه لا يقتل بالكلية عليه ولا خلاف يعتد به في وجوب الإعادة عليه في بعض الأحيان من
زاهر ركن أو شرطا الحناء إذ هو يعتد بثبوته لها أو منها فلا يقتل وعليه انصر تركه مجمعا عليه قيل يعجز اجتمع صاحب
هذا القول بأنه تارك الصلوة بحسب اعتقاده فهو كذا ترك الجهم عليه واجيب أن الاختلاف شبهة والحدود تندرج في
بالشبهات وإيضاح اعتقاده... بعض الناس لا يصح... كقولنا أو ناعداة تشبه عليها أحكام الدين الشرع وإنما قلنا
بتأنيدها لها وأنه بالدين لأن ترك ما عليه أنه الدين لا يكون إلا من هاهنا أو هاهنا والدين واستغنى به ومن ههنا
يظهر أن أكثر المصنفين... مذهب معلوم لا يجوز لهم شرعا وعقلا أي محج عليهم تخريفا مجمعا عليه أن يجبروا الحد
على التمهيد بعد اهتبه في كل ما يرجع عليه المسلمون لاسيما إذا كان في الفهم لا يبعد صحة مذهبهم في عمل
النزاع اللهم إلا بعد إقامة الحجة القاطعة ولما قبلها فلا يجوز اتفاقا ومن أنكر مشروعية الجمعة كفر لا نهكنا

للقرآن ومنكر ما علم أنه من الدين ضروري ولا يقتل بتركها خلافا لبعض الشافعية استدلال هؤلاء بما ورد في حديث
 ابن مسعود حيث قال صلعم لقد هممت أن أمرهم جلا يصلي بالناس ثم أحرق على رجاله يتخلفون عن الجمعة بيوتهم
 الحديث رواه مسلم ويقوله صلعم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من ترك ثلاث جمع بغير
 عذر طوبى لهم ثم يكون من الغافلين رواه مسلم وعبد بن أبي الجعد الضمري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك ثلاث جمع بغير
 طبع الله على قلبه رواه أهل السنن قالوا والنبي صلى الله عليه وسلم لا يعزم على ما لا يجوز لحصمته قلنا ولا امرئ كذلك إلا أن عدم
 فعله لذلك الإحراق لم يكن إلا بعد أن فسّم ذلك الغرم وجمع عنه فكما يجوز لنا العزل كالأوامر بما رجع عنه صلعم فعدم قتله
 صلعم هو كالأوامر عليه بتركهم الجمعة ودفعهم ما يها دليلا قاطع على عدم قتل تاركها ودل حديث الضمري على أنه عند الله
 فقط على قتله بل ذلك لأنه على عدم القتل أظهر فتأمل وأيضا لو كان عزمه الذي لم يفعله متحكما علينا فله بلا تردد وجوب
 قتل تارك مطلق الجمعة الغير المعدن وسر في جميع المكتوبات لأنه قد صح أنه صلعم أخبر بأنه قد قام بأحراق بيوت المتخلفين عنها
 عليهم ما أتم لا تقولون به قلت وفيها ما يمكن أن يؤخذ من حديثه صلعم على ما ذكرنا أنه يجوز للأوامر إذا خاف على الدين
 ضررا أن ينكل ويحرق بيوت القوم من ارتكب نظيفا بمس مجوهر الدين وذلك كترك الصوم والحج والزكاة وسائر الكلام على
 كل في بابها إن شاء الله تعالى وليس قضاء الوتر والراتبة وألا وادوا فالشافعية وقالت الأحناف وجوب قضاء التافلة إذا
 أفسد ما بعد الشروع فيها وألا فلا يشترع قضاء ما لا يتبع للفرض ويجب قضاء الوتر عند ما أفسدت الأسباب كصلوة الكسوف
 والخسوف وألا يستقام ونحوها فلا يقضى بالاتفاق قلت لم أر لأحد للأحناف على وجوب قضاء التافلة إذا أفسد ما لا يستل
 بقوله فتركوا تطولوا ما لكم لا يتم كما هو ظاهر أما قضاء الوتر فقد دلت عليه آثار كثيرة إماء ونصريحاً فنهج الحديث أبي سعيد
 الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا ذكره رواه أبو داود بإسناد صحيح الترمذي ورواه
 إذا استيقظ وأخرجه أيضاً ابن ماجه والحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين في الباب غير ذلك ومثله ونحوه
 عن كثير من الصحابة أما قضاء الراتبة فقد تكون مع الفرض ودليله صلوة صلعم ذلك مع الفرض ليلة النحر في قد تقدم
 وتقدم أيضاً حديث قضاء سنة العصور وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا لم يصل أربعاً قبل الظهر صلاه بعد ما رواه
 الترمذي وقال حسن غير في الباب أحاديث وتعفى ركعتي الفجر قبل الطلوع وبعدها كما وردت الأحاديث الصحيحة بذلك
 وكذا وفعله تقريراً أو كحجة للأحناف في منعهم قضاء ما بعد صلوة الصبح وقبل ارتفاع الشمس أم الحديث أبي هريرة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال من لم يصل ركعتي الفجر بصلها ما تطلع الشمس رواه الترمذي فهو مع عدم صراحته في معناه هو قد ورد
 مقيد باللفظ من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليصلها ما بعد ما تطلع الشمس رواه الدارقطني والحاكم والبيهقي وأما

حمل المطلق على المفيد كان في المفيد زيادة علمه لا يجوز أهمها لهما لاسيما إذا كان الراوي واحداً قداماً وقد صح من طرق شتى
أنه صلعم من رآه يصليهما بعد صلوة الصبح فلا يظيل بينهما حتى يجمع ذلك فاطلبه من معناه أما قضاء ما احتاده المصلح
من مطلق النوافل فقد دل عليه حديث عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلعم من زاد عن حظه من الليل وعن شيء
منه فقرأ ما بين صلوة الفجر وصلوة الظهر كتب له كما قرأه من الليل وفي المنتبه مراداه الجماعة ألا البخاري وثبت
عنه صلعم أنه كان إذا منعه من قيام الليل زاد أو جمع صلى من النهار ثلثي سنة ركعة للحديث وهو عند مسلم
والترمذي وصححه والنسائي وقد نازع في قضاء هذا الأخير أكثر الشافعية والحق جواز ذلك بل استحبابه للإدلة التي
عرفت والله أعلم.

باب سجود السهو في الصلوة والسهو العقلية عن الشيء وذهاب القلب إلى غيره يجب لما يأتي على ذكره
وفاقالات الأئمة واحد قبل السلام أو بعده ما لم يفتش الفصل بعد السلام أي يجب سجود السهو في المواضع التي أتت
وأما يجب على من ذكره وذكر أنه سهواً قبل السلام أو بعده ما لم يطل الفصل ويفتش قالت الشافعية سنون على
الإطلاق وقال مالك واجب في نقصان سنة في الزيادة وقد صح عنه صلعم أنه لم يذكركم في حديث أبي سعيد
الخدري وحديث ابن مسعود وذلك دليل لنا على الواجب وكما صرح عنه ولما كان السهو في الصلوة لا يكون إلا من
تقصير في تأديتها غالباً لا شرع له السجدة تان تدركها فطر فهو شبه الكفارة والقضاء كما قال غير واحد وفيه إرقام
للشيطان وقد ليل الخضاع للنفس وقد صح ببعض ذلك رسول الله صلعم فيما صح عنه وقد لنا قبل السلام أو بعده
إلى أخره هو الصحيح خلافاً للأئمة في فصره على أن يودي بعد السلام دائماً والشافعية في أنه قبله كذلك والحق صحة
المذهبين معاني الأثبات كافي النفي وما استدلل به أحدهما بإرضاه ما استدلل به الآخر ولا يتمشى القياس في مثله
ولنا أنه صلعم فعل الأمرين وإمر به ضيل للسلام وبعده فتعين القول بحجزة في الموضوعين وإلا للزم الترجيح بالأمري
أداهما لحد الدنيا مع إمكان العمل به وهو لا يجوز وهو سجدتان يكره للهوى والرفع فيهما مطلقاً فان
قعلهما قبل السلام فلا تكبيراً إجماع ولا تشهد بعدهما وان فعلهما بعده شرع لهما ذلك قد انفقت الروايات
عن رسول الله صلعم أن سجود السهو سجدتان وهو إجماع من عرف من أهل الإسلام فلوا قصر على سجدة واحدة
سأهيا لم تبطل صلوته فان تذكر الأخرى قبل أن يسلم إجماعاً إلى الأولى وان سلم ثم تذكرها واستأنف سجدة في
السهو وان طال الفصل ونفس بحيث لا يدور فأنه مكمل للصلوة واحدة فاته سجود السهو وإجزاته صلوته و
قبل يعيد الصلوة وهو الأظهر على القول بوجوب السجود أما إذا تعدل أو قصر على سجدة واحدة للسهو فان صلوته

تبطل لأنه تعذر الاتيان بسجدة زائدة ليست مشروعة وذلك بعد اثبات الدين بما ليس منه وهو تركه وكل من دود
 داخل ولو سجد ثلث سجعات فساعد اسهلها يسجد سجدتين اخريين للسجود في السجودات تذكر قبل السلام والا
 اخبر انه صلوته ولو تعذر ذلك يبطل صلوته وكذلك صححت الرواية وانفقوا على انه يكبر فيهما للهوى وارفع اما
 التحريم لهما فالجواز الصحيح في ذلك هو ما ذكرناه وهو مذهب الجمهور ظاهر الاحاديث التي يذكر فيها سجود
 السجود قبل السلام صريح في انه صلعه لم يحرم تكبيرة احرام غير تكبيرة الهوى نعم قد دلت على ثبوت التحريم لهما
 بعض روايات حديث السجود بعد السلام وذلك فيما رواه ابو داود في حديثه عن ابي حنيفة عن ابي هريرة وفيه
 انه قال فليكن ثم كبر وسجد للسجود الحديث واستاده صحيح لكن اشار ابو داود الى شذوذ هذه الزيادة عن حماد بن
 زيد الراوي كذا في الفقه قلت ما ذكرناه في المتن هو الاظهر والا وفق بالقياس لانه لما سلم فقد اتم صلوته والسجود
 بعد ها كانه استبان صلوة اخرى فبشرع التحريم والنبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي الديدن قام من مجلسه في الصلوة
 معتمدا على خشبة او دخل منزله وخرج سرا عان الناس من المسجد ونظمه اذ اعاد تحم والا فتصار على ما ذكره اولى
 والى ما اختارناه ذهب جمهور العلماء ما لا يخفى من ترجيح الامام الشوكاني في الدرر من وجوب التحريم لسجدتي السجود مطلقا و
 تبعه السيد علي عارضة الاطلاق ضعيف وكذلك القول بالوجوب لانه قد ثبت في الصحيح في هذا السجدة يعني الذي
 يوديه بعد السلام انه صلعه اما سجدتين وسجدتين ولم يذكر فيه تكبيرة الاحرام وفي بعض روايات فتنى رحليه وسجدتين
 سجدتين والتحريم لهما في جبروت فعلهما بعد السلام اما هو مشرووع لمن شاء ففعله فاعمل وكذلك التشهد بعدهما
 فان كان فعلهما قبل السلام فالجواز لانه لا يعيد لهما التشهد كما هو مذهب الجمهور هو ظاهر الاحاديث الواردة
 فيما سجد فيه قبل السلام واختلفت الرواية فيما اذا وقعتهما بعد السلام هل يتشهد بعدهما ام لا فظاهر حديث
 صلوته صلعه الظاهر خمسة انه لم يتشهد بعدهما اذ لو كان كذلك قد ذهب الى عدم اعادة التشهد مطلقا ^{فبعبارة}
 ودل كلام الامام البخاري على اختيار ذلك فانه استدلل في الصحيح على عدم التشهد لسجدتي السجود مطلقا وذهب
 الاحناف الى انه يتشهد بعدهما ولم يقولوا بوجوب التحريم لهما وهذا عجيب وحكي الترمذي عن احمد واسحق
 فيما اذا وقعتهما بعد السلام انه يتشهد وهو قول بعض المالكية والشافعية وقد قيل انه قول قديم للشافعية
 وقد ترجح الامام الشوكاني في الدرر انه يتشهد بعدهما مطلقا سواء وقعها قبل السلام او بعده وتبعه السيد
 وقولهما ضعيف فيما اذا وقعتهما قبل السلام واستدل من قال يتشهد مطلقا بحديثهما بن حصين بن رغان
 النبي صلى الله عليه وسلم فبهم فسجد سجدتين ثم تشهد سلم رواه ابو داود والترمذي وحسنه واخرجه

ابن حبان وصححه والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وضعفه البيهقي وابن عبد الله وغيرهما قالوا المحفوظ في حديث عمر ان انه ليس فيه ذكر التشهد وانما تفرجه اشعث عن ابن سيرين وقد خالف فيه غيره من الحفاظ عن ابن سيرين وقد اخرج النسائي بدون ذكر التشهد قلت وكانت الرواية عن اشعث مع شذوذها قد اختلفت فهو تارة ينكر التشهد وتارة لا يذكره وقد مرادت في التشهد بعد سجدة السهو احاديث كلها ضعافا لكنها مع ما قدمناه من حديث عمر ان ترتقى الى درجعة الحسن ثم هي على اطلاعها معاوضة لما في الصحيح وخبره من حديث عبد الله بن يحيى عنه رضي حيث قال فيه فلما قضى صلاته سجد سجدتين ثم سلم بركعتين وفي رواية فيه فسجد سجدتين وهو جالس ثم سلم الحديث وهو ظاهر في ان السلام وقع بعد رفعه من السجود بلا فصل واذا وقع التعارض وجب الترجيح ان لم يكن الجمع والتحريم يقتضي تمتد بهما في الصحيح وبطل قول من شرع التشهد بعد سجدة السهو مطلقا لئلا اذا معنا النظر وجدنا انه يمكن الجمع بحمل حديث عمران ونحوه على ما اذا وقعتهما بعد السلام بقي انه هل التشهد لهما في هذه الصورة واجب محتم ام هو مشروع غير ملزم شاء فعله هذا محل نظر فمن تتبع الاحاديث في سجوده صلح للسهو بعد السلام وجد انها لم تدل على انه تشهد بعد سجدة السهو الا ما قدمناه عن عمران رضي فامثل الاقوال في المسئلة ولعطاه بالتحديد وما قدمناه فلا ينافيه وانما هو لاحباب الينا لانه زيادة خير جائزة شرعا فتأمل فانه سجد برائتال ومن سها عن فعل مسنون استحب له السجود وان تركه فلا بأس وفاقا للإمام احمد وقال الشافعي واصحابه لا يتعلق سجود السهو بالمسنون سوى القنوت والتشهد الاول والصلاة على النبي صلعم فهما على الآك في القنوت والتشهد الاخير وقال ابو حنيفة رحمه يجب لتكبيرات العيد والقنوت والتشهد والمحافظة موضع الجهر عكسه لا كونها سنة بل لانها واجبة عنده فهو متفق بالشافعي في ان سجود السهو لا يتعلق بكلام المسنون وقال مالك ان جهري موضع الاسر اسجد بعد السلام وان عكس سجد قيل لسلامة قول الاحتياط لا نزاع فيه اذا ثبت وجوب ما ذكرناه عنهم ولا يريد عليهم ولا على المالكية الا في الاختصار على انه لا يسجد لسوى ما ذكره من السنن وكذلك على الشافعية لنا عموم قوله صلعم من نسي شيئا من الصلوة فليسجد سجدتين وهو جالس رواه احمد والنسائي وابن ملحمة والطبراني في الكبير ذكروه في اللانزوع عن ابى سعيد رضي ان النبي صلعم قال اذا صلى احدكم فلم يدرك ركعتين فليسجد سجدتين وهو جالس رواه الترمذي وحسنه في ذلك يعمر السنن وقبرها والمراد انه ليسجد لترتيب ما يحصل به اصل السنة كما لها واستدل لذلك السيد هدي

سجود صلعم لترك الشاهد الاوسط وهو لا يتم الا بعد ثبوت انه غير واجب فيه نزاع وعبد يث ثوبان ان النبي
 صلعم قال لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم ثم اوردوا دوا بن ماجة وفي كلام من ضعفه نظرا واسماعيل بن عياض
 الذي في اسناده فهو وان كان مختلفا بنيه الا ان البخاري قال فيه انه اذا حدث عن اهل بلده يعني الشاميين
 فصحيح وهذا الحديث هو من روايته عنهم فالحديث في نظر البخاري صحيح حينئذ لا سيما وما قد مناه يؤيد
 معناه ففكر وما كون السجود لذلك مسنونا لا بأس بتركه فلانه لما كان للمقتضي له ترك مسنون كان جبره
 بالسجود كذلك الثلاث يجب للفرج اكثر مما يجب لاصله وبناء على ما اهتمد اصحابنا يستحب السجود لسهو التكبير
 في الرفع والهوى ولسهو التسبيح في الركوع والسجود ونحو ذلك من كل ما ثبت استحبابه في الصلوة بالنص
 وعلى سجد للشاك في ذلك فيه نظر وخلاف والظاهر انه يصح ان شاء لعموم الاحاديث في ان من شك
 في شيء من صلواته يسجد للسهو ولم يفرق بين الواجب والمسنون في ذلك ومن زاد في شيء منها ليس
 مشروعا فيه سهوا استحب له السجود لعموم ما قد مناه وقد روى عن عائشة رضيها روى عن ابي سعيد تا السهو فجزأ
 من كل زيادة ونقصان رواه ابو يعلى وابن عدى والبيهقي ذكره في الكنز عنهم رضيها ونشهد لصحة ما رواه
 الحديث صحيح في الشاك صرح فيها بان سجدتي السهو لا تضره اذا تبين وقوعهما لغير مقتضى بل فيهما
 فائدة تغني الشيطان فتتبع ذلك وتأمله فان ما ذكرناه هو الصواب المخفى عن كثير من حجة التقليد عن
 ادراك الصواب او فعل منها ما كروها او مبطلا من سهو السجود في الثاني واستحبابا في الاول -
 اما كونه شرح له السجود فلهو مما قد مناه وجوبه للثاني دون الاول اعطاء البدل ما يعطى للبدل والا لما
 صح ان يكون بدلا مما قد ناذ ذلك بكونه سهوا لان السجود المذكور لا يشرع لغير السهو لئلا يصح الافعال التي ربما
 قد يفعلها بعض المصلين بعد اقامته لا يشرع لذلك سجود السهو ومن ترك ركعة او ركعتا سهوا تدارك وسجد
 للسهو وبعد السلام افضل وقد دل على ذلك حديث ذي الديدن وفيه انه صلعم صلى ركعتين ثم سلم فقال
 له ذو الديدن يا رسول الله انشيت امر قصرت الصلوة فقال لم اشر ولم تقصر فقال الما يقول ذو الديدن فقالوا نعم
 فتقدم صلعم فضلى ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجدة او اطول ثم رفع راسه وكبر ثم كبر وسجد مثل
 سجدة او اطول ثم رفع راسه وكبر فربما سألوه ثم سلم الحديث وما ذكرناه منه متفق عليه وهو عمل بن حسين
 ان رسول الله صلعم صلى العصر فسلم في ثلاث ركعات ثم دخل منزله وفي لفظ دخل الحجرة فقام اليه رجل يقال
 له الحرة فذكر ان في يده طول فقال يا رسول الله فذكره مني فخرج غضبان يحمر دونه حتى انقضى الى الناس

فقال اصدق هذا قالوا نعم فصرى ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم قال في المتن في رواية الجماعة الا
 البخاري ومسلم وقد اختلف الظاهر في بطلان هذا ان المحدثان حكاهما في اربعة واحدة اوها واثنين والظاهر
 تعدد الواقعة وقد دل على انه يتدارك ما تركه وانما يسجد للسجدة واحدة بعد السلام وانما قلنا ان ذلك افضل
 لانه حكاية فعل والقول قد وجر بما يدل على جواز الاكثرين كما قد مرنا ذلك واشك في تعدد الركعات في حله
 اليقين وهو الاقل ولا افضل ان يسجد للسجدة قبل السلام لم يثبت عند الزهري بن حوث قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول اذا شك المحدث في صلاته فلم يدرك واحدة صلى امره ثنتين فيجعلها واحدة واذا المحدث ثنتين
 صلى امره ثلاثا فيجعلها ثنتين واذا المحدث ثلاثا صلى امره اربعا فيجعلها ثلاثا ثم يسجد اذا فرغ من صلاته
 وهو حاس قبل ان يسلم سجدتين رواه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه وهو مع تصحيح الترمذي له
 طريق وشواهده وعن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شك المحدث في صلاته فلم يدرك
 صلى ثلثا امره اربعا فليطرح الشك وليبين على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل ان يسلم فان كان صلى
 خمس اشغف له صلاته وان كان صلى اقل من اربع كانتا تغنيهما للشيطان رواه احمد ومسلم ورواه ابو داود
 بلفظ فليقل الشك وليبين على اليقين فاذا استيقن التمام سجد سجدتين فان كانت صلاته تامة كانت
 الركعة والسجدتان نافلت وان كانت صلاته ناقصة كانت الركعة والسجدتان تغنيهما للشيطان واخرجه ابن
 حبان والحاكم والبيهقي وفيه دالة على ان يسجد السهو في هذه الصورة ونظائرها يكون قبل السلام ولما كان
 قد عارضته احاديث امره وفعله ذلك بعد السلام كان الاول في الامتثال للجمع والعمل باكل وذلك
 بان يحمل كل حديث على محمل بحيث لا يتناقض الاخر فيكون كل في موضعه لبيان الافضل وكذا ذلك اذا شك في
 ان يكون شرى الصواب فان لم يأت بنظيره من الاخرى هاد له والا فليات ركعة في اخر صلاته ويسجد السهو
 قبل السلام لما لونه يتدارك ما يشك فيه فلان الصلوة قد وجبت عليه بيقين فلا تتركها منه الا بيقين
 حتى يبدون اركانها شرنا عليها لا تقع ولا تسمى صلوة شرعية وقد مرنا ذلك في باب صفة الصلوة وشرى
 الصواب هو قصد ما قد مرنا ذلك في من شك في ركعة فلا منافاة بين ما قد مرنا عن ابي سعيد ومحدث
 ابن مسعود وفيه واذا شك المحدث في صلاته فليتم الصواب فليتم عليه ثم يسجد سجدتين رواه الجماعة
 الا الترمذي وبغايته ان يكون حديث ابي سعيد مبنيا لحديث ابن مسعود فتأمل واما ما مر في بعض
 الفاظ حديث ابن مسعود مما قد يوهم خلاف ما ذكرناه كقوله فليتم الصواب فليتم عليه فليتم الصواب كما في

بعض الروايات عند ابن ماجه ومسلم فاما نحوه على جانب الزيادة اى الجانب الذى يأتى به ويتذكره وما يوضحه
ديث يرويه محمد بن عبد الرحمن بن عوف ان النبي صلى الله عليه وآله قال اذا كان احدكم على شئ من القصص فى
الصلوة فليصل حتى يكون على شئ من الزيادة اخرجه عبد الرزاق كذا فى كبر العمال قلت هذا احسن ما
يمكن ان يقال فى الجمع بين الحديثين المار ذكرهما لكن يعكر على ذلك ما اخرجه ابوداود والبيهقي فى سننه
الكبرى عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله قال اذا كنت فى صلوة فشككت فى ثلاث واسربع واكثر ظناك على اربع
تشهدت ثم سجدت سجدتين وانت جالس قبل ان تسلم ثم تشهدت ايضا ثم تسلم فان صح كان دليلا على
جواز البناء على الظن الرابع وعلى استصحاب التشهد بعد سجدة السهو حتى قبل السلام ولو بعد اتيانه بالتشهد
الاخير كما صرح بذلك فى هذا الحديث قلت ولم ارفعه اعلم ان احد اذ كره هذا الحديث فيما يحتج به فاذا صح قلنا يجوز
الامر بين اى جواز البناء على اليقين الذى قد لا يحصل فى الاكثر الا بالبناء على الاقل ويجوز البناء على الظن
الغالب الذى قد يكون فى الزيادة وقد يكون فى جاسية نقصان ويجعل حديث ابى سعيد على الاولوية و
الافضل وهو ما يدل على ترجيح هذا الراى ما روى عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من سها
فى صلواته فى ثلاث واسربع فليتم فان الزيادة خير من النقصان اخرجه النسائي والحاكم فى المستدرک كذا فى الكافي
وجه كلنا على هذا الراى الاخير ان اغل التفضيل يقتضى الاشتراك فى الامر المتفاضل فيه غير ان المفضل
يختص بزيادة فوقه فى هذا الحديث فان الزيادة خير من النقصان يقتضى ان الاقتصار على النقصان فيه
غير دون الخير الحاصل فى الزيادة وما هذا لعله فلا اقل من ان يكون حائزا فاذا حمل حديث ابى سعيد على بيان
الاقتضاء كانا متعادلين ولا نرى التعارض والتناقض المفضى الى تركهما معا او الترجيح بلا مرجح وهو كما يجوز
على ان الجمع مقدم على الترجيم فان قيل ان اطلاق هذا الحديث لا يجوز الاخذ به لانه مخالف لجميع احاديث
الباب فى مشكلة الشك اذ ظاهر اطلاقه يدل على جواز البناء على الاقل ولو لم يقارنه الظن الغالب قلنا اذا
صح الحد بشئ فاما يحمل على ما قارن الظن الرابع بدليل العقل وما دللت عليه الا فانما مل فان المحل جدير
به وقال الشافعية لو شك فى ارتكاب معنى لا يتبين وهو وجبة لان الاصل عدمه والظاهر ان من زال
شكه اتناه الاتيان بالمتدارك لا يتبين بخلاف ما اذا زال بعد الاتيان به ومن تأمل احاديث الباب وجدها
تدل على ذلك ولو قام ساهيا لشد تشهد الاوسط عاد اليه ان لم يتجاوز حد الركوع ولا يسجد والا مضى لم
يسجد وسجد السهو قبل السلام او بعده وقيل السلام افضل ويخالف المنصوص من قال لا يكون السجود فى هذه

الصورة الا بعد السلام وذلك لما روى عن ابن بجينة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فقام في الركعتين فسبحوا به فغشي فلما
 فرغ من صلاته سجد سجدتين ثم سلم رواه النسائي واما الحديث المغيرة بن الداء عنه زياد بن علاقة قال
 صلى بنا المغيرة بن شعبه فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسمع به من خلقه فاشار اليهم ان قوموا فلما فرغ
 من صلاته سلم ثم سجد سجدتين وسلم ثم قال هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه احمد والترمذي وصححه وقد
 تكلم في بعض رجال اسناده فهو لا يعارض حديث ابن بجينة المتفق على صحته وغايته ان يكون دليلا على جواز
 ايقاع ذلك بعد السلام واما قد صا حد يث ابن بجينة للافضلية لانه اصح وكان قوله هكذا صنع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نضادا صريحا في السجود بعد السلام وقد قيل لعل المغيرة نسي السجود قبل السلام فسجد بعده وهذه
 صفة السهو هذا احتمال ممكن وقوعه للمغيرة ولا يمكن ان يقال في السجود قبل السلام الذي صرح به في
 حديث ابن بجينة فكان بهذا المقدم لا لافضلية على حديث المغيرة اما كونه يعود لذلك ماله يتجاوز
 حد الركوع وانه لا سجود عليه لهذا السهو اذا عاودا ولا يعود اذا تجاوزته ولا يسجد فلما يث المغيرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم من الركعتين فلم يستتم قائما فليجلس واذا استتم قائما فليجلس سجد سجدتين في السهو رواه
 احمد وابوداؤد وابن ماجة ومفهوم قوله واذا استتم قائما فلا يجلس الى اخره ان السجود لا يشترع فيه اذ
 ذلك لما كان ما فوق حد الركوع معدودا من القيام وتودي فيه قراءة الفاتحة قلنا ان نهض اليه لا يعود
 عليه السجود كما نهض صار قائما شرعا ومتلبسا بغيره فلا يجوز له العود فان عاد عامدا اعلمنا بالحق بطلان صلاته
 ولانه زاد قياما واما من كان في نهضته في حد الركوع فما دونه الى العود فانه يعود ولا يسجد لانه لم
 يصرف قائما واما وقعت منه دنبة الى الصلوة وقد روى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سهو في وثبة الصلوة
 الا في قيام من جلوس او جلوس من قيام اخبرني الحاكم في المستدرج ان البيهقي ذكره في الكناز وهو مع ما قبله ظاهر
 فيما ذكرناه وهما متعصدا ان قال الشافعية فلو قام المقتدى ساهيا لزمه العود او عامدا فلا يجوز له العود
 ويا خفي في تركه متابعة الامام وتقدم عليه عزم احاديث الباب مع حديث فتح المامه بسهوة تدل على انه
 يعود فان لم يعد فلحديث النبي عن التقدم على الامام تدل على انه واما بطلان الصلوة فلا دليل عليه و
 غايته ان ينقطع القدوة في التقدم به فيكون فيه كالمفترج ولو قام الى خامسة فبطل القدوة ولو قعد الى العود
 سواء كان شتم في الرابعة ام لا لان الامان ولا يضمن اليها سادسة خلافا لهما كما يتابعه المقتدى بل يقال
 او ينتظر ليلته معه واذا انتظر سجد معه للسهو متابعة اما كونه يعود اذا ذكر فلا يجوز لاحد ان يزيد او ينقص

في المصلحة ما ليس منه أحد الركعة ولا ركعتا من تذكرانه قد زاد فيها الزمها الرجوع إلى الصواب لحد يفي إلى سعيد وابن
 منقذ منين في من شك في صلواته وفي خصوص هذه المسئلة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في الظهر خمساً
 فقبل له أزيد في الصلوة فقال وماذا قالوا فقلت خمساً فحينئذ سمعنا من عبد الله بن مسعود رواه الجماعة وابن أبي
 شيبة وظاهره أنه لم يشهد في الرابعة فهو يرد ما ذكرناه عن الأخشاف حيث قالوا إذا قام إلى الخامسة قبل أن يشهد
 في الرابعة حتى يفيد الخامسة بالسجدة بطل فرضه وقيل لم يحل هذا الحديث على أنه تعدى الرابعة يحتاج إلى دليل مع
 أنه نوه عن أنه تعدى في الرابعة فالحكم بطلان فرضه فيما ذكره حال كونه ساهياً تحكماً لأن الزيادة في الصلوة سهواً
 لا يبطلها كما دل على ذلك أحاديث كثيرة صحيحة وعلى كل حال فلا يستقيم الحديث على مذهبه كما كان فيه التكلم
 وهو ولو كان سهواً ففسد الصلوة عندهم إما قوليهم فإذا أقيمت الخامسة بسجدة أضاعت إليها سادسة وجوباً
 وسجد السهو فهو طاهر الفساد وهو مع مخالفته لأحاديث أخرى واحاديث الأخشاف باليقين كالمعذرة مخالفاً أيضاً
 لأحاديث لزوم قنن صلوة المفترض من صلوة التفرغ بسجدة النبي صلى الله عليه وسلم ثم سلامه بعد الحمد بأنه صلى الله عليه وسلم
 قيامه حينئذ إلى السادسة نفس في ردها ذهب إليه الأخشاف قوليهم لتصير الركعتان نفلًا له يقال عليه يعنى
 شرح الله هذا ولما أكون الركعة الزائدة التي يأتي بها الشاك تكون نفلًا مع سجدة في السهو فيكون دليل على ما ذهب
 إليه الأخشاف الشاك حين فعله لتلك الركعة إنما أتى بها بنية انها ركعة من صلواته ففرق بين الشاك الساهي
 والمتعمد ولو سلمنا سائر قصد النقل في هذه المسائل فأنك لا تسلم أن هذا النقل مخصوص لا يصح ولا يتم إلا
 بركعة من ركعتي النفل تلك الركعة مع سجدة في السهو نفلًا له كيف لا وقد صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بسعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا شاك أحدكم في صلواته الحديث وفيه وليين على ما استيقن ثم يسجد
 سجدتين ثم قال فيه فإن كان صلى خمساً شفعن له صلواته وإن كان صلى تماماً لم يرجع كما ترويه الشيطان رواه
 الجماعة ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وسواء عند ابن حبان في صحيحه والمحاكم في مستدركه بلغوا وليين
 على اليقين فإن استيقن بالتمام سجد سجدتين فإن كانت صلواته تامة كانت الركعة نافلة والسجدة نافلة
 وإن كانت ناقصة كانت الركعة تمام الصلوة والسجدة تارة تزعمان الشيطان وهذا ض في رد قول الأخشاف لا ترى
 أنه صلى الله عليه وسلم قد أفتى بأن الركعة تكون نافلة وإن السجدتين كذلك وتشفعان له الركعة والكلام في ذلك ظاهر فيمثل
 الله الهداية والتوفيق إما أن يكون المقدم لا يتأخره فلعلمه بأنه إنما قام إلى زيادة لو تعمد لها بطلت صلواته وقيام
 المقدم مستعمل مبطل لصلواته أيضاً وهو المطلوب قدام بعض كلام يتعلق بذلك في باب صفة الصلوة

فإذا سجد الإمام تابعه الموم ولا يسجد المقتدى بسهو نفسه إلا المسبوق كان السجدة كالواحد يسجدون مع النبي صلى
 إذا سجد ولوس ذلك الأمر الداعي على وجوب متابعة الإمام فلو لم يتابعه أمم بالاتفاق وهل تبطل صلوة العالم
 العائد قال الشافعية تبطل ولم يزلهم في ذلك دليل لا يصح المعول عليه في مثل هذا الأمر وذا لم يسجد الإمام
 فهل يسجد المقتدى بسهو امامه قال الأحناف لا يسجد وعليه إذا كان مكلاً يخطو وقالت المالكية والشافعية
 في المعتقد عندهم يسجد أي بعد سلامه امامه وهو المختار اما السهو نفسه فلا يسجد بالاتفاق وقد
 استدلل لذلك بحديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس علي من خلف الإمام بسهو فان سها الإمام فعليه
 وعلى من خلفه رواية الأئمة البيهقي والدارقطني وذهبية زيادة وإن سها من خلف الإمام فليس عليه
 سهو ولا امام كافيته واسناده ضعيف وفي الباب عن ابن عباس إلا أن فيه ما تركه أما المسبوق فيوافق
 ويتابع الإمام إذا سجد قبل السلام ويسجد في آخر صلوة نفسه لسهو امامه سجد أو لم يسجد وكذلك السهو
 نفسه في الجنازة فان سجد مرة أخرى آخر الصلوة لأن آخر الصلوة هو محل سجدة السهو ولا يكره له السجود
 الذي فعله مع الإمام لأن سجدة حين الاقتداء إنما هي متبعة فقط فلا يجزئ به الحل المنسي بل صلواته
 بالسراية من صلوة امامه وكذلك الحال الحادث فيما بقي من صلواته وسهو المقتدى المسبوق به مذكرة
 الإمام لا يتجمله الإمام فيسجد له كما لم يفرده فلو سلم الإمام وتبعه الموم المسبوق فعليه سجدة السهو في
 آخر صلوة نفسه لأنه صار منفرداً بنفس سلامه امامه فلا يتحمل عنه السهو وقال الشافعية وهل
 يقتدى بالداخل بمن سلم وعليه سهو فقالت الأحناف نعم لكن إن سجد للسهو بعد اقتداء بالداخل
 كان دخلاً في صلوة الإمام ولا فلا وقال محمد يكون دخلاً وإن لم يسجد الإمام والذي تختاره أن من
 سلم عامداً اقتداً انقضت صلواته فإن سجد حينئذ بعد السلام فلا يقتدى به ولا تنقضي القدوة
 لأن سجود السهو بعد السلام إنما هو خارج الصلوة وإنما هو كالكفارة وجبر النقصان الذي وقع فيها
 وقيل يصح الاقتداء لأن سجود السهو بعد السلام بمنزلة صلوة أخرى ولا بأس على من خلفه إذا دخل
 من مسائل الإجماع أما السلام سهواً فلا يخرج به من الصلوة عندنا ثم لا يسجد مثل هذا المقتدى
 في آخر صلوة نفسه لسهو الإمام وهو الظاهر وقيل يسجد كالمسبوق الواحد خيراً من الصلوة مع الإمام
 وقول الشافعية لو سها الإمام الجمعة وسجد فبان فوات الوقت انما ظهرياً يرد ما قدمناه من الأحكام
 الصحيح في أن من ادرك من الصلوة ركعة فقد ادرك الصلوة فلا تغفل صلوة التطوع

كذلك . . . فيما لم يشترط الأحاديث لها شمولاً شرعياً ومن خرق فقد أبعد ولو تعدد السهو فلا يلزم الاستحباب تارة
بينهم جلسة استراحة أي لا يلزم أكثر من سجدة تين لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في صلوة السهو أكثر من ^{تین} سجدة
لأنهما وقد تعددت أسبابه في حديث شاذي اليدين .

باب صلوة المريض قد تقدم لنا كلام يتعلق بصلوة المريض وقد ذكرنا دليله من غير عن القيام على
قاعه أو ركع ويسجد فان لم يستطع السجود أو رمى أياء وجعل سجدة أخفض من ركوعه وان لم
يستطع القعود صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الأيمن **صلى**
هذه لتقارب جلاله مما يلي القبلة لقرأه صلح قائماً فان لم يستطع قاعاً فان لم يستطع فعلى جنبه
سواء الجماعة الإسلامية زاد النسيان فان لم تستطع فمستلقياً يكلف الله نفساً لا وسعها
وعن علي بن أبي طالب رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصلي المريض قائماً ان استطاع فان لم يستطع **صلى**
قاعاً فان لم يستطع ان يسجد أو رمى برأسه وجعل سجدة أخفض من ركوعه فان لم يستطع ان
يصلي قائماً صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الأيمن
صلى مستلقياً رجلاً مما يلي القبلة سواء الدار قطني وفي أسناده مقال فهو ضعيف وفي الباب
ما يقاربه عند البراء والبيهقي وقد تولى الحفاظ حديث البيهقي قلت والحديث المذكور قد
أخرج البيهقي أيضاً عن إمامنا الحسن بن علي عليه وعلى أبيه السلام من سلا وقد أخطأ الأحناف
فجعلوا الاستلقاء على الظهر مقدماً على الاضطجاع على الجانب وقلبو الأمر وقد عرفت ان الحديث
قد جعل من تبة الاضطجاع على الجانب بعد من تبة القعود وأما الاستلقاء ففي حديثه كلام و
على تقدير صحته فهو في الحديث المذكور في المرتبة الرابعة واستدل بعضهم بحديث يصلي المريض
قائماً فان لم يستطع قاعاً فان لم يستطع فعلى قفاه إلى أخره مع انه لا يعرف بهذا اللفظ شيئاً من
كتب الحديث ولا يرجع إلى وجهه شيئاً ليسجد عليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم غي من رأى يفعل ذلك كما هذا الطبراني
في الكبير والأوسط عن ابن عمر رضي الله عنهما ما ذكرناه من الأحاديث تدل على انه لا يترخص من تبة إلى مادونها
الأبعد من الاستطاعة والمراد بعدم الاستطاعة وجود المشقة الشديدة أو خوف زيادة المرض أو
الهلاكي خلا للشافعي ودوا قال الكثير من أصحاب الأحناف ومالك وإحدى إسماعيل ولا يكتفي بإحدى مشقة
قالوا عن المشقة الشديدة دوران الراس في حق السكب السفينة وخوف الغرق لو صلى قائماً في ان لم يحصل

له ودهان الراس في هذا الأخير ولو كان في جهاد ونحوه كما مناخات ان قام براه العدد صلى قاعدا وكيف
 أمكنه ولا قضاء عليه خلافا لبعض الشافعية وقس على ذلك ما ضاهاه لا يقال التقيد بعدم الاستطاعة
 لا يتناول ما ذكر نحوه بل ظاهرة انما يدل على عدم القدرة مطلقا لا نقول ان سبب قوله صلعم
 ذلك معلوم وذلك انه من اركان بن حصين وكان يشتكى وجع اليواسير رأسه البواسير كما تقدم
 القدرة على القيام بالكلية وانما تحصل به المشقة غالباً وثبت صلوة كثير في عصره بنحو ما ذكرناه فصيح
 تفسير عدم الاستطاعة بما عرفت ومن عجز عما تقدم اخبر عنه ولا يوى بعينه ولا بما جابيه ولا يجزى
 إلا وكان على قلبه دفاً للاخوان والمالكية وخلافاً للمعتد عند الشافعية وقال بعض: عجزنا تسقط عمن
 عجز عن الإشارة قال أكثر الشافعية ومن وافقهم ان مناط اداء الصلوة حصول العقل فمضى كان العقل جاضاً
 لا يسقط عند التكليف بها فبأنى بما يستطيعه كان يوى بعينه وحاجبيه ثم يجزى الأركان على قلبه ولا
 إعادة عليه لقوله صلعم اذا امر تكلم بامر فآذنته ما استطعت ومرد بان صلعم امر بامرنا بالاعمال بالعينية
 ولا باجر اذ لا على قلوبنا كيف يقال يلزم ان نأخذ منها استطاعتها بل هو بين اقل ما يمكن ان يكفى في تأدية
 الصلوة ولما كان ما سوى ذلك لا يكفى سكت عنه صلعم ولقد اصاب صاحب الهداية من الاخفاف حيث قال
 ان نصب الأبدال بالراى ممتنع انتهى وتولنا اخبرنا اي حتى يقدّر على فعلها بصفة مما ذكرت مع إعادة الاستطاعة
 وعدمها وهي حينئذ اداء وقيل تصاد فان اخبرنا ان الاستطاعة بلا عذر فحجى قضاء اتفاقاً وقال الشوكاني والسيد
 من اعجابنا في الدرر وشرحها وتسقط الى الصلوة عن عجز عن الإشارة لان الإيجاب على المبرح مع بلوغه الى ذلك
 الحمد هو من تكليف مكاليطان ولم يكلف الله احد اقل طاقته انتهى ويرد قولهما بأن إيجاب الصلوة على كل مسلم
 عاقل بالغ معلوم من الدين بالضرورة وقد استثنى الحائض والنفساء ولم يستثن المريض ولا تسقط الصلوة عن
 احد الا بتوقيف من الشارع وهو معدوم هنا وما قولهما انه تكليف بمكاليطان فيقال عليه لا نسلم ان إيجاب القضاء
 حين الاستطاعة يكون تكليفاً بمكاليطان نعم لو كلفناه بالأداء وهو في هذه الحالة يكون تكليفاً بمكاليطان قد يقال
 ان إيجاب القضاء انما هو مرجع عن وجوبها في الوقت حين قيام العجز به ووجوبها وهو بهذه الحالة تكليف بمكاليطان
 يطاق ولذلك لم تجب على المجنون ونحوه وإيجاب بالتفرقة بين من ذكر وبين المجنون ونحوه لا نقول ان
 وجوبها على العاجز مع وجود عقله بالفعل قلد كونه ان يكون نظير وجوبها على من نام عنها او لوجود عقل التام
 بالقوة فوجوبها على ذلك نظير وجوبها على من اصابته من هذه الكاديتهم من ذلك الجواب لحد وفرق بين

وجوب الشيء وجوب اداؤه والفرق بين المجنون المريض ثابت بالكتاب السنة قال الله تعرفن كان منكم مريضاً
 او على سفر فادعوا له الصوم على المريض مع عدم وجوب الاداء حالة المرض وقال صلى الله عليه وسلم رفع العلم عن ثلاثة وذكر
 منها المجنون ولحميد بن كزيم بن قيس احد هما على الاخر قياس مع الفارق فتأمل اعلم انك تمنع العاجز من
 الايام مما ذكره كتصوره الصلوة وذكر الله بقلبه وليس له ان يفعل ذلك لا يخلو عن خشوع القلب وانا سبنا الى الله مطلوب
 شرها واما تمنع ان تكون هذه الهيئة صلوة شرعية تكفي في اداء المكتوبة فلا تغفل فحررت مما قد مناه ان
 من اكره على ترك الصلوة وامكنه ان يفعلها بالايماء قاعدا او على جنبه او مستلقيا بحيث لا يشعر به المكونة
 بالكسرا نه يصلي كذلك ولا قضاء عليه لانه عاجز غير مستطيع ومن امكنه القيام دون الركوع والسجود لزمه
 القيام وفعلها بقدر امكانه نورا قال الشافعية دخلا في الاختلاف وقول الاختلاف ان ركنية القيام وسيلة لتأدية
 السجدة مجموع وقد دل الكتاب السنة على ان القيام لله عبادة مستقلة قال الله تعز وتووا لله فانتم من هو من
 الصلوة اكن مقصود كما ان السجود كذلك وانما الخلاف في انه ايها افضل والحق ان كل عبادة في حينها افضلها
 افضل مما سواها في ذات الشيء المحل ليس هذا المحل مما يليق بالبسط في هذه المسائل بما ذكرنا يبطل قول الاختلافات
 ويصح ما قرره في المتن ومن على ذلك دالة الاحاديث المأذكرة فانها مصرحة باشتراط عدم الاستطاعة
 في العدول من القيام الى القعود ثم رجع على ذلك دالة قوله صلعم اذ امرتكم بامرنا وانما استطعتم الحديث وكان
 الميسور لا يسقط بالعسور ومن على قائما صحيحا كان او مريضاً ثم حدث به من ادراجه انه لم يكن امكنه
 ان يثقل او مضطجعا او مستلقيا المأذورة مناه فان زال عذره اتمها قائما فان كان مضطجعا ولم يستطع بعد
 خفة المرض غير القعود فعلها كذلك لان الصلوة كذلك اتمها للعذر فهو شرطي فعلها على تلك الهيئة وانما
 عدم السبب بعدم المسبب بعد الاكراه الى اصله او الى المستطاع ولا فرق بين الموقر وغيره خلافا للاختلاف ودواما
 الشافعية وما عطل به بعض الاختلاف فانما هو استدلال بمسائل المذهب على مسائله الاخرى وهو مع ذلك قياس
 مع الفارق ولنا ان كلام القعود والاضطجاع والايماء هيآت لصلوة المعود واجازة كلامها المعصوم صلعم عند وجوب
 المرض او المانع فالحكم ببطلان ما اجازة صلعم لا شيء انه محال لانه صلعم من ادى بعض صلوة حين وجود عذره
 بالايماء مثلاً لذلك البعض جائز صحيح لا يبطل بزال العذر ولا كان ابطال الاعمال الصحيحة واجبا بل هو موجب
 شرعي بذلك ان يكون ممنوعاً عما قال تعز ولا تبطل الاعمال التي من زال عقره بل انقضى منها ومن وانما عليه واما الذي شق
 انقضى وقت الصلوة او لم يبق منه ما يبع ركعة لم تجب عليه تلك الصلوة فقالت الشافعية من افاق في وقت

الصلوة ولو بقدر تركبيرة وجبت عليه الصلوات وقالت الاخناف من انهي عليه صلاة يوم وليلة تقضى ما فاتته الى خمس صلوات وان زاد على يوم وليلة فلا قضاء ولم يزلهم على ذلك دليل الا ان الشافعية قالوا ان وقت الثانية التي تجتمع معها هو وقت لهما في الجملة وحرر بانه لم يكن وقت لهما الا بالنية اخيرا او تقدما وانية من ذائل العقل معدومة فبطل قولهم بما تقتضيه قواعد مذهبيهم ولنا اطلاق قوله صلعم رفع القلم عن ثلثة وفيه من المجوز حتى ان الحد يثحجه الحسن بن النعمان والظاهر ان العقل مناط التكليف لان العقل فلا يبقى الشخص مخاطبا بما يخاطب به العقلاء حينئذ فايحيا بالصلوة تحتاج الى دليل جديد كما هو في حق النائم من قوله صلعم من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها ولو لم يرد هذا الدليل الحكمنا في النائم ايضا الحكمنا في المخبون لا اطلاق الحد يث المار وكذلك التقنين باستخراق وقت الضربة او الزيادة على يوم وليلة لا بد له من دليل يدل عليه الا فهو راى لا يجب على احد التزام سيما اذا ظهر فساد بالتأمل في نص الشارع عليه السلام اما كونه اذا افاق في آخر وقت صلوة لا يجب عليه قضاؤها ما لم يدرى من وقتها ما يسع ركعة فلما تقدم من قوله صلعم من ادرك ركعة من الفجر قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الفجر من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر تنق عليه في لفظ من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة وقد تقدم في غير موضع فلو افاق وعاد قبل ان يحيد زمانا كفى لفعل الطهارة والصلوة لم يجب عليه فهل يجب عليه الاعادة اذا افاق ودامت السلامة مرة اخرى بما يسعها في نظر الاقرب ان لا يجب عليه الاعادة لان لم يكن اهلا للتكليف مدة صلوة وهو مع ذلك معدور والاحتياط اولى ولو طرأ عذر كان حاضرا او حين او انشى عليه او نزل عقله غير متعد اول الوقت ودأى الى ان خرج وقتها وجبت ذات الوقت ان ادرك من وقتها ما يسعها وقالت الشافعية ويجب ما قبلها مما تجتمع معها اذا ادرك من الوقت ما يسعها ايضا وقد عرفت ان شرط التأخير في مذهبهم وجود نية التأخير في وقت الاداء فاعلوا به مفقود شرطه اما ما تجمع جميع تقديم اى الصلوة التي بعدها فلا يجب عليه باتفاق منا ومنهم وذلك ظاهر والدليل في كل ما ذكرناه عدم صلاحية من ذكر الخطاب التكليف.

باب سجدة الثلاث سجدة الثلاث سنة وقالت الاخناف واجبه اما كون سجدة الثلاث مشروفا فقد وقع عليه الاجماع وقد صح انه صلعم قال اذا قرأ ابن آدم السجدة فسبح اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويلتا اما ابن آدم بالسجود فسبح فله الجنة وامر بالسجود فعصيت فلي النار ثم اراه مسلما في صحبة الحد يث ابن عمر انه صلعم كان يقول علينا القرآن فاذا لم يركب السجدة كبر وسجد وسجد فنامعه رواه ابو داود والحاكم وقالت الاخناف يوجبها واستعمل

بعضهم فروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعها على من تلاها قال وعلى هي كلمة ايجاب قلنا هذا حديث
له يعرف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لو صح فلا تتعين فيه على الوجوب الا اذا لم يعارضه ما يمنع ذلك لانه على الوجوب
ولنا انه صلى الله عليه وسلم تركها في سجدة والنجوم الحديث متفق عليه قد صح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لا تسجدوا لله سجدة الا اذا لم يعارضها ما يمنع ذلك
عليهم كان ذلك محض من الهواية ولم يقل عن احد منهم الا نكاروا ذلك بقوله نعم فمن سجد فقد اصاب من لم يسجد
فلا تتركوا ذلك عندنا حتى يروى وما لك والبيهقي وابو نعيم في مستخرج ابن ابي شيبة وهذا امنه في هذا الموضع
العليه ومع سكوت الهواية دليل على اجماعهم لا سيما وروى الصماني حجة عند الاخوان واما ذمه نعم من لم يسجد بقوله
واذا اقرئ عليهم القرآن لا يسجدوا فرائض في الكفار لا نعم تركوا ذلك انكارا وعنادا واعتوا واستبدادوا وسيات
الاية انما يدل على ذلك بل ما قبله وما بعده وليشرح في خمسة عشر موضعا منها سجدة من شكروا في الحج سجدة تان
والت الاخوان ليس في الحج الا سجدة واحدة واتفقهم المالكية قالوا والسجدة الثانية في الحج انما هي للصلوة وهو
الركوع حديث ١٠٠ في قوله اركعوا اسجدوا وقولوا الحمد يث وقوله صلى الله عليه وسلم فصلت الحج بسجدة بين اي سجدة التلاوة
وبسجدة الصلوة وهذا التاويل مع نفي لا من باب استعمال اللفظ الواحد في حقيقته وعجازه معا يرد حديث
عمر بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفضل وفي الحج سجدة تان رواه
ابوداؤد وابن ماجة والدارقطني الحاكم حسنة المنذري والنووي وضعفه عبد الحن وان القطان في سادة عبد الله
بن منين الكلاعي وهو مجهول الراوي عنه الحارث بن سعيد الغفقي المصري وهو لا يعرف ايضا كذا في النيل عن
الحافظه يؤيده ما رواه خالد بن معدان قال فصلت سورة الحج بسجدة تان رواه ابوداؤد مرسل او مر فوعا من حديث
عقبة بن عامر بلغنا قلت يا رسول الله في سورة الحج سجدة تان قال نعم ومن لم يسجد هما فلا يقربهما احصا
والترمذي مر فوعا ايضا عنه لكن سنده ضعيف لان فيه ابن لهيعة قيل انه تفرد به ايده الحاكم بان الرواية صحيحة
فيه من قول عمر بن واينه وابن مسعود و ابن عباس رضي الله عنهما في الدرداء ابي موسى وعار وساقها موقوفة عليهم قلت في لفظ
عمر كونه الكثر انه يعنى عمر بن الخطاب في الحج سجدة تان قال في هذه السورة فصلت على سائر السور بسجدة تان اخرها
مالك وعبد بن حميد وابن ابي شيبة والبعيد في خزانة ابن حزم والبيهقي وهذا وان كان ظاهرا الوقت
الا انه في حكم المرفوع لانه لا يقال بالراي اذ ليس لاحد ان يشرح عبادة براه بخلاف صفات العبادة ومحسناتها اذا
احقن نداء عليها عمومات ونحوها واما هذا ليس كذلك فهو لا محالة من اقسام المرفوع وهو حجة على الاخوان
وتاديلهم مر دوكما اخبرنا وبعض الفاظ الحديث في الروايات مناقضة لتاويلهم لقوله في حديثهم المار انه

صلعم اقراة في الحج سجدتين قوله في حديث عقبة ومن لم يسجد بها فلا يقربها وكن لك قوله في ان ترجم انه كان
 يسجد في الحج سجدتين كاسيا وسجود التلاوة يكون في غير الصلوة فاني يستقيم تأويل فعل السجدين في سورة
 الحج اذا كان وقع في غير الصلوة فتبين بذلك كله ضعف ما تأول به الاخناف لهذا الحديث ولما ويل فرج
 عن ثبوت الحديث عندهم فلا تغفل فهو حجة على كل تقدر برؤا الله اعلم وقالت المالكية لا يسجد في المفصل
 وعدا ومن عزائم سجود التلاوة سجدة ص وكذا قال احمد في احدى الروايتين عنه فاذا اضيفت الى ذلك
 ما افقههم للاخناف في استقاط السجدة الثانية من سورة الحج فيكون المحصل من مذهب المالكية ان سجدات
 التلاوة احدى عشر قال في النيل واعلم ان اول مواضع السجود خاتمة الاعراف وثانيها عند قوله تعزى الوعد بالقدوم
 والاصال وثالثها عند قوله في الخلع يفعلون ما يومرون وسابعها عند قوله في بني اسرائيل ويزيدهم خشوعا وفسا^م
 عند قوله في صريم خروا سجدا وبكيا وسادسها عند قوله في الحج ان الله يفعل ما يشاء وسابعها عند قوله
 في الفراق ونراهم نفوسا وثامنها عند قوله في النمل رب العرش العظيم تاسعها عند قوله في اكوثر نزل وهم
 لا يستكبرون وعاشرها عند قوله في ص وفجر اكفوا واناث العادي عشر عند قوله في حم السجدة ان كنتم ليه قعدون
 وقال ابو حنيفة والثانفي المجهور عند قوله وهم لا يسامون والثاني عشر الثالث عشر والرابع عشر سجدات
 المفصل الخامس عشر السجدة الثانية في الحج انتهى وسجدات المفصل هي سجدة النجم عند خاتمتها واذا السماء
 انشقت عند قوله واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون واقرأ باسم ربك عند خاتمتها واذا اختلفت في محل السجدة
 الواحدة فالمختار ان لا يسجد في الموضعين لتلا يكون ات بانه يشترع وزا اذ اعد السجدة على خمس عشرة
 بل يسجد لها في المحل المتأخر اذا قوى الخلاف في محلها لان التلاوة القليلة بعد قراءة اية السجدة لا يكون بها
 مغزى للسجدة بخلاف ما اذا سجد لها في المحل الاول فانه لا يكون ساجدا بها على القول الثاني كما اتفق بذلك
 الشيخ الوسيط النظر الحافظ السيوطي روي بما قد مرنا ظهرا تفاهيم على سجدات التلاوة كلها الاما عرفت من خلاف
 الاخناف في ثمانية الحج وخلاف الشافعية في سجدة من حيث قالوا ليست هي سجدة تلاوة وخلاف المالكية في
 سجدات المفصل قد عرفت ضعف قول الاخناف وروى الجواب عن اقول من سواهم فنقول قال في النيل وارجح
 من نفي سجدات المفصل بحديث ابن عباس عند ابى داود وابن السكيت في صحيحه بلفظ لم يسجد صلعم في شيء من المفضل
 منذ تحول الى المدينة وفي اسناد ابو ذر امة الحارث بن عبيد ومطر الوراق وهما ضعيفان وان كانا من رسل^م
 قال للؤوى حديث ابن عباس ضعيف الاسناد لا ينعى الاحتجاج به انتهى قلت هو على فرض صحته فليس نية الا انه

اخبر عن عدم الوقوع واخباره انما يكون قاطعا اذا اخبر عن شاهدة وعليه فيجوز ان يكون هناك سجود شاهد غير لان
 تأخير السجود جائز ولا ان الامر بالغاي المهم فيجوز ان يترك في بعض الاحيان وانما هو يشك على مذهب الاحناف
 الثالثين بوجوب سجدة التلاوة واذا كان التارك في بعض الاحيان قد يكون لاسباب كثيرة فالتلاوة بعد الفعل
 لا يعارض الاثبات ومع ذلك هو لا يدل على عدم المشروعية كما عرفت وما ذكرناه هو الجواب عن حديث زيد بن ثابت
 الذي قال فيه قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم النجم فلم يسجد الحمد يرواه الجماعة الا ابن ماجة اذا عرفت ذلك فلتناظر
 ما قد منا حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ النجم فسجد فيها وسجد من كان معه الحديث يصتق عليه عن ابن عباس
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم وسجد معه المسلمون المشركون والحنابلة لا ينسروا البخاري وعن ابي هريرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في اذا السجدة انشقت واقرا باسم ربك في المنتقى رواه الجماعة الا البخاري وابو يعقوب انما كان تسلا من
 ستة سبع من الهجرة وهو قد اخبر عن سجود المفصل الذي فعله مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مثبت وحديثه اصح من
 حديث ابن عباس الذي عرفت ضعفه اما قول الشافعية ان سجدة من تسنح في غير الصلوة وتحم فيها وان
 فعلها في الصلوة عالما بما اصابه من صلاته فهو قول باطل لا دليل عليه اما قولهم انها سجدة تشكر وسجدة
 الشكر غير مشروعة في الصلوة فقولنا يكفي وغير مقتنع في خصوص هذه السجدة لانه لم يشرع نكاح من ذكر توبة
 داود سجود الشكر وانما شرع هذا السجود عند تلاوة الآية فهو سجود شكر بسببه التلاوة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يشرها عن
 سببها في شيء وقت تلاوتها فيجوز ان يستجاب فعلها لا فرق في الصلوة وغيرها وقد سئل ابن عباس عن ابن ابي
 السجود في من قال من قوله تعدد ذريرة داود وسليمان الى قوله فيها هم اقصد رواه ابن خزيمة والبخاري
 في صحيحه قلت فظهر بذلك انه سجود الشكر وان سببه التلاوة والا فتد ايضا واذا كان سجود التلاوة انما شرع بسبب
 ذكر السجود في تلك الآيات فلا شك ان الركوع في قوله وخمد اذ راى انما المراد به السجود كما افهم عن ذلك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله سجد هاد او عليه السلام توبة وسجدها شكر لراى النساء وغيره وعليه فالقياس مع ما ذكرناه
 يدل على انه لا فرق بين هذه السجدة في طلب فعلها من القارى الآيتها وبين ما سواها من السجودات كما في الصلوة
 وكذا في غيرها فتأمل وتسن للقارى قراءة مشروعة وتنازل المستمع ان سجد القارى والسمع فيهما اذا كانت
 القارة غير مشروعة كقراءة الجنب الخاض والسكران والساهي والناائم وما علم من الطيور كدرة ونحوها وكذلك القول
 غير ان ابي يعقوب العربية او في نحو كراء وسجودا وصلوة جنازة فلا تشرع السجدة وسواء سجد القارى ام لا ومن
 القارة المشروعة القارة بين يدي المدرس وكذا قراءة المالك والحفي والعبي المميز والامارة والخطيب نحو ذلك

فعليك بأرجاع كل شيء إلى أصله واختلف في الكافر فخرج أكثر الشافعية أنه يسجد السامع والمستمع لقراءته ولحق أن لا يسجد
 لقراءته لأنه ليس أهلاً لأن يقتدى به كاهن من أهل الإمامة ولو في الجملة وقد قال صلعم للخلعاء انت امامنا الحديث في سبيل
 دهر يسجد هو لقراءة نفسه فالظاهر أنه يسجد كما أنه يسجد لقراءة المسلم إما كونهما تسن للمستمع إذا سجد القارى فلا خلاف في
 الكثيرة وقد وقع الاتفاق على ذلك وإذا لم يسجد القارى فهل يسجد السامع والمستمع والظاهر بهما لا يسجدان
 والقول بجواز الكهنيين أى استولىهما هو أحب إلى ولا دلة على ما ذكرناه كثيرة فمنها ما روى عن عطاء بن يسار أن رجلاً
 قرأ عند النبي صلعم السجدة فسجد النبي صلعم ثم قرأ أخر عند السجدة فلم يسجد فلم يسجد النبي صلعم فقال يا رسول الله قرأ
 فلان عندك السجدة فسجدت وقرأت فلم تسجد قال النبي صلعم كنت امامنا فلو سجدت سجدت رواه الشافعي في مسنده
 هكذا مرسل أخرجه أبو داود وفيه للإسحاق قال الميهقي مراده قرأ عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقرآن ضعيف و
 أخرجه ابن أبي شيبة من رواية ابن عجلان عن زيد بن أسلم قال إن غلاماً قرأ عند النبي صلعم السجدة فانتظر الغلام النبي صلعم
 فلما لم يسجد قال يا رسول الله ليس في هذه السجدة سجود قال صلعم بلى ولكن كنت اماماً فيها فلو سجدت لسجدت قال الحافظ في
 القمع رجاله ثقات إلا أنه مهمل قال البخاري وقال ابن مسعود لثيم بن حذله وهو غلام وقرأ عليه سجدة فقال يسجد فأنك
 اماماً فيها وقد وصله سعيد بن منصور عن زيد بن ثابت قال قرأت على النبي صلعم والتجمل فلم يسجد فيها وفي المنقح
 رواه الجماعة إلا ابن ماجه والظاهر أنه صلعم إنما لم يسجد لأن زيد لم يسجد لا سيما وقد روى الدارقطني أنه قال دأى
 زيد بن ثابت فلم يسجد منا أحد الحديث وهذا النص في أن زيد بن ثابت القارى لم يسجد وأنى لم يمتن أنتبه لهذا
 الشاهد ويؤيد حديث أبي سعيد في قراءة النبي صلعم وتبهاً للناس للسجود معه الحديث وهو عند أبي داود بنادر رجاله
 رجال الصحيح وهذا الحاكم في المستدرک وجه دلالة أن انتظارهم لسجدة صلعم يدل على أنه كان من المعترف بالمطلوع
 أن يسجد المستمع إنما يكون إذا سجد القارى لكنه قد يقال أن انتظار سجدة صلعم يقاس عليه انتظار غيره كالحق قال الشافعي
 في زمنه صلعم لا وجوب التماس به صلعم قلت وهذا وإن كان يمكن أن يقال إلا أنه لا يحتمل أن يقال فيما صح عن غيره أنه قرأ
 على المنابر يوم الجمعة سورة الفاتحة فجاء السجدة فنزل يسجد وسجد الناس حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى
 أدبها السجدة قال فيها الناس أنا لم نؤمر بالسجود فمن يسجد فقد أصاب من لم يسجد فلا أنه عليه لم يسجد ثم روى
 البخاري وفي لفظه لم يفرعن علينا السجود إلا أن نشاء قلت وعدم نقل يسجد أحد منهم ظاهراً أنهم لم يسجدوا وأدلو
 يسجد ولما كان يمكن أن مخاطبهم هم يسجد فعدم يسجدهم يدل دلالة واضحة على أنه قد كان من المقر عندهم
 أن المستمع والسامع إنما يشعراهما السجود إذا سجد التالى إذا لم يمكن أن يكونوا كلهم قد تواطؤوا على تركه

أنه كلما تقول الشافعية ومن وافقهم أو واجب كما يقول الأحناف وفيهم قواه بمن سجد فقد أصاب من لم يسجد فلا
أثم عليه عتيل إن يراد به ما يعم القارى والمستمع والناظر وظاهر التعديل على أنه إذا كان يدل على تخيير القارى فمما إى
المستمع والناظر من باب أولى وذلك ظاهر فلا تغفل أما أطلت في هذا المقام لتواخي المقلدين على خلاف ما ذكرناه
مع أهل الأصحاب التحقيق المقام وما ذكرت إنما هو بعض ما يقال الكفيت بسبب الاختصار والله أعلم إن قرأ آيتها في

الصلوة سجد لعلامة نفسه ند بأن كان إماما سجد المقتدى بسجود إمامه وكان لم يسجد سواء قرأ بذكره عن الفاتحة
أو غيره وغير يدل خلافا للتأخيرين من الشافعية حيث قالوا من عجز عن قراءة الفاتحة فقرأ بذكرها أو غيرها
فيه آية السجدة أنه لا يسجد وعموم الأحاديث يرد عليهم والعبارة بوجود قراءة آية السجدة فإذا وصلت كان
السجود سنة وخرج بقراءة نفسه قراءة غير مطلقا فلا يسجد لها إلا إماما ولا المنفرد لا متناع الزيادة في المكتوبة
بذلك أن من الشارح فإن فعل عالما عمد البطلان صلواته إماما المقتدى فلا يسجد للسجدة خير إماما مطلقا
حق ولا لقراءة نفسه فلو فعل علمد عالما بطلت صلواته لما قد عرفت ولو تبين أن إمامه محدث فلا يسجد
للسجدة كما نكح السجود لقراءة الأجنبية وقد عرفت حكمه قالت الشافعية فإن سجد إمامه فتخلت (أى لم يسجد)
أو عكس بطلت صلواته وعللوا ذلك بأنه مخالفة فلهذه وهي مبطللة لصلوة المقتدى عند هم والحق عدم البطلان
لعدم ورود دليل عليه عما ذكرناه أن ذلك يغتفر عليه فضيلة الجماعة ويصير به المقتدى منفردا أو كما المنفرد
تخلل فانهم في هذه المواضع كثيرا ما يحكون ببطلان صلوة المقتدين بلا دليل كان لهم من جهة عن ذلك بما
ذكرناه وما ذكرناه في المتن علمان الإمام لا يسجد لقراءة المأموم لأنه يودى إلى عكس وضع الإمامة والمأموم إنما يقرأ

ما قرأه لنفسه بخلاف قراءة الإمام فتنبه وإذا قرأها من في الصلوة وسجد وسمع أو استمع لها من ليس في صلوة
سجد استحبابا أو نافعا للأحناف لأنه لا مانع عن السجود في هذه الصورة إذا قد وعيد سببها في حق المقلد فيما دلل دليل
على استحبابه وقالت الأحناف ولو سمعها من في الصلوة من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجد وهما في الصلوة ولو
سجدوا فيها لم تجزئهم ويسجد ويقابل الصلوة ولا تبطل الصلوة بها وفيما قالوه نظرها الظاهر أنه لا يسجدون
مطلقا وإن سجدوا في الصلوة فهي باطلة لأنها زيادة غير مشروعة فتأمل ومن سمعها من معصم فاقضى

به في تلك الركعة أو في الأخرى سجد لها بعد ما فرغ من سجودها فلا يسجد عليه في الصورتين خلافا
للأحناف في الثانية حيث قالوا إذا اقتضى به في الركعة الأخرى أنه يسجد بعد الفراغ قالوا لأنه لا يصير
مدركا لتلك القراءة ولما تعلق بها ولنا أنه يدخله الصلوة بعد سماع آية السجدة وسجودا تالي كان معها

عنها وهي تفوت بذلك ولا يمنع عن الاتيان بها بعد قامة منقوبة مطلوبة منه ومتحمة عليه لقوله عليه
الصلوة والمسلم اذا اتمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة فان كانت سجدة واحدة فلا صلوة فكلما واضح وان لم
تكن صلوة كما هو الحال في رجب فالا شئ الى ما دون المنقوبة من العبادات عينها قامة من باب اولي يكون بالمنع احدا
وقد عرفت انه بدخوله الصلوة تفوته فتأمل وان اقتدى قبل ان يسجد ها يسجد معه وانما انما والتنافعية
لما تقدم ان المأموم يلزمه ان يسجد لسجود امامه بل ولو لم يسجد بها فانه يلزمه ان يسجد لسجود امامه كما مر في المسئلة اذا
تروى سجدة التلاوة لا يتدركها بعد الصلوة وفاقا للاختلاف اذا لم يرد ما يدل على ذلك وسئل ذلك بعض
الاختلاف بانها صلوتية فيها روية الصلوة فلا تتأدى بالنقص وهذا التعليل ليس بشئ اذ المصلح لا بد ان
يكون اصلا مسلما وثابتا شرعا وبدون ذلك لا يصح الاحتياج وهو كتعليد لهم بان صلوة الفجر روية
فلا تؤدي ناقصة راعى لمن ادرك ركعة من صلوة الفجر قبل طلوع الشمس وما اشبهه الليلة بالمأجزة
ولو قال المصنوع من قرأ آية السجدة خارج الصلوة ثم شرع في الصلوة وسجد فيها فينبغي ان يجوز لان
ادى بالكمال بدلا عن الناقص فلا ادري ماذا يجيبون ولو كره آية السجدة في مجلس واحد او في مجلسين
سجد لكل منهما لعقب سببه او عقب قراءة الآية خلافا للاختلاف في الاول او في ركعة عدد اقل من ذلك خلافا
للاختلاف حيث قالوا لو كرس تلاوة آية السجدة في مجلس واحد او في ركعة واحدة فكتفه الاولى وقوله ان يبنى
السجدة على التدخّل دفعا للحجج مردود وكان ما لم يثبت لا يدخل فيما ثبت وكيف تدخل الثانية في الاولى قبل
ان يوجد سببها وكيف تدخل فيما انفردت وعدم تدخّلها في الحجج يقال عليه كالحجج في ذلك فمن تقدم
لكم التلاوة انه لا محالة يكون منشرا حاله فينبغي له ان يلتزم اداها الذي منها سجود التلاوة بعد قراءة
ايتها وبذلك ظاهر اما المعلم والمتعلم فالأصح عليهم ايضا اذ لهما ان يسجدا بعد الفراغ من القراءة
سجدة واحدة كما سياتي ولو لم يسجد الاولى فكتفه سجدة واحدة سواء اتحدت المجلس الركعة او تعددت
وفاقا للتنافعية وخلافا للاختلاف في الأخير حيث قالوا اذا لم يسجد الاولى وتقدم مجلسهما ان عليه سجدة
وليس انما اما ان يتدخّل او يسقط السجود الاولى اذا عزم عنها بعد فعلها ونشره في التلاوة
ثانيه ان ما ذكرناه هو داخل في مدلول الأدلة المتقدمة ولو كان الفقهاء قد صرحوا بها واختلفوا
في بعض احكامها لم تكن في حاجة الى التصريح ولا فرق بين قرأتها في صلوة الفجر و صلوة السجدة الاولى
فلقد ثبت ان ابي رافع الصائغ قال صليت مع ابي هريرة العتمة فقرأ اذا السماء انشقت فسجدت

ماهذه: أنال سجدات بها خلفت إلى القاسم صلعم فما زال السجود بها حتى ألقاها مصغى عليه وقد دل على الصلوة
 الثابتة بتحدث ابن عمر بن النضر صلعم سجد في الركعة الأولى من صلوة الظهر فقرأوا الحجاب به تراءت من السجدة
 سرًا أو علنًا أو دأد ولفظه سجد في صلوة الظهر ثم قام فركع فقرأها فقرأ الحجاب به تراءت من السجدة وأخرجه أيضًا الطحاوي
 والحاكم وفيه بعض مقال كذا فيكون أن شاء الله وإذا أراد السجود فركع أي فصله لأن السجود قبله أو بعده إنما يكون من
 الذاهل بالخبر أما الأعمال والتعبدات فلا يتلفظ بها خلافاً للشافعية سواء كان في صلوة أو ليس فيها للمعرفة فأنهما
 من الأعمال المقصودة وهو لا تحصل بدون قصد هاتئ يكبر للهوى بلا رفع اليد يكبر للرفع خلافاً للأحناف
 والشافعية ودنا فالإمام أحمد قالت الشافعية يكبر للأحرام رافعاً يديه وقالوا يكبر للهوى والرفع منها بلا رفع
 يديه ودأفتهم الأحناف فيما سوى تكبيرة الاحرام زادت الشافعية فضيه اغتراض السلام للخرج منها
 هذا إذا سجد خارج الصلوة أما فيها فلا تحرم ذلك سلامه اتفاقاً وما ذكره الشافعية من التكبير للاحرام
 ورافع اليدين معه وكذا ما دأفتهم عليه من التكبير للرفع لم يدل عليه دليل والقياس على
 الصلوة كاليهم فلما حدث ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا فاذا امر بالسجدة كبر وسجد
 وسجد فادأد أو دأد في السجدة العظمى بحمد الله المأمور وهو صعيقة أخرجه الحاكم من رواية العري
 أيضًا لكن في هذه مع غرر والضعف ثقة ولهذا إذا ألقى شرط الشيخين قال المأخذ والعمل في الصحيحين عن ابن
 عمر بلفظ آخر قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في حديثه هذا الحديث فنحن اقتصرنا على الواحدة صلعم في هذا الباب
 ولم نزيد غير ذلك إنما هي واحدة لا تتعدد ولا سلام لها ودأفت الأحناف والمخالفات وخلافاً للشافعية
 قد قلنا قول الشافعية ودأفتهم واحدة واحدة صلعم لتلاهي السجدة ولم يرد في واحد منها أنه قسدها
 وسلم وذلك كما في عدم مشقة ذلك لها. بخلاف على غير صنوع ويستحب الطهارة لها أي الصغرى وهي الوضوء
 أو بغيره بشرطه أما الطهارة الكبرى فالله في اختيارها شرط لها لما قد مضى في باب الطهارة من اشتراطها
 في تلاوة القرآن والسجدة المذكورة إنما هي من جملة ما لا تلاوة فتلا ذلك فإنه معتمد وابن خالف فيه بعض
 أصحابنا وكذلك الطهارة في التوراة المذكورة من أن أهل مداهب اليهودية ذلك لها وقالت الشافعية يشترط
 لها أنه يشترط للصلوة قياها عليها ولم يرد في ذلك. بل لا يخفى أنه لم يرد في ذلك قد عايناهما وأما
 استحبابه ذلك لأن الطهارة مطلوبة على كل حال وخروجاً من خلاف من ذكرناهم ولأنه كان يسجد معه
 صلعم كل من يحضر تلاوته ولم ينقل أنه امر أحد منهم بالوضوء وبعد أن يكونوا جميعاً متوضئين واليًا كان

يسجد معه المشركون كما تقدم وهم انجاس وبعثات ولا يصح وضوءهم وقد روى البخاري عن ابن عمر انه كان يسجد على غير
وضوء. كن الذي شري عند ابن ابي شيبه واما ما رواه البيهقي عنه باسناد قال في لفظ صحيح انه كان يسجد الرجل الا وهو
ظاهر فيجمع بينهما ما قال الحافظ من عمله على الطهارة الكبرى اعلى حالة الاختيار في الطهارة الصغرى والاولى
على الضرورة قلت يمكن ان يقال مرادة بالسجدة الصلوة او السجدة الصلوة و ليس ان يقول فيها سجد وسجى
الذي خلقه وصورة وشق سمعه وبصر بحوله وقوته فتبارك الله احسن الخالقين ذكره في المتن من الخمسة
الا ابن حاجة قال وحججه الترمذي ولم يذكر فيه وصورة واما ذكرها البيهقي وكذا قوله فتبارك الله احسن الخالقين
واما رواها الحاكم وقد صحح الحديث ابن السكن وزاد في اخره ثلثا للحديث اى يقول ذلك ثلثا وقد روي من اذ كان
خيرا ذلك فعن ابن عباس قال كنت عند النبي صلعم فاما رجل فقال انى رايت الباردة فيما يرى النائم كانى اصبلى
اى اصل شجرة فقراأت السيدة فسميت الشجرة لسجودى فسمعتها تقول اللهم احطوا بعني بها وزرا واكنب لي
بها اجر او اجعلها لى عندك ذخرا قال ابن عباس فرايت النبي صلعم قرأ السجدة فسميت فسمعت له يقول في سجود
مثلا الذي اخبره الرجل عن قول الشجرة رواه ابن ماجه الترمذي وزاد وتقبلها منى كما تقبلها من عيسى داود
عليه السلام واخرجه ايضا الحاكم وابن حبان وقد قيل ان في بعض رجال سادة حفالة في الدابة عن ابي سعيد
الحذرى وهو من الاحاديث المقبولة وقد وقع قوله بالا نفاق والله اعلم قلت في هذا الحديث دليل على وضوء
السجود للتلاوة في الصلوة وان سجود المستمع والسامع اما كونه بالسجود المقارنة به يقول ذلك بعد ان يسبح
التسبيح الواضح في سجود الصلوة ام لا والذي تختار هو ان الامر في سجود على الدابة ولو اجماعا لا ينافي ما استحب فلا نهي
اكثر من حكمه ولا نهى لسجودها في الصلوة على الدابة لجاز قطعاً وقد استأنس لذل الذي زيادة على ما عرفت سجود
ابن عمر ان النبي صلعم قرأ الفتح سجدة تسبيح الناس كلهم منهم الراكع الساجد في الارض حتى ان الراكع
ليسجد على اية رواه ابو داود وفي اسناده مصعب بن ثابت بن عبيد الله بن الزبير وقد ضعفه غير واحد من الكا
وقد حكى ابن المسيب انه قال الحافظ توفي بها اذا سمعت قراءتها السجدة وقرا الدعاء المتقدم قلت
هو اختيار حسن وكذا ان يقرأ سورة في صلوته او غيرها ويدع آية السجدة لاننا قال بعض الاختلاف يشبه
الاستنكاذهنها وذلك من موم للمع فتصبر بكاء الشيطان اذا سجد القاسى ولا بأس ان يقرأ آية السجدة
ويدع ما سواها لعدم تصور الاستنكاك ولا نهى صراحة الى ما يجب الرحمان ويعضب الشيطان ويقرب
العبد الى ربه المنان خلا للشافعية في قولهم بالكرهية والاولى ان يقرأ قبلها آية او آيتين وقال

الاحزاب يجب اخفاؤها شفقة على السامعين ونحن نسقط اظهارها بالمشورة. سامعون في التواضع العظيم
وقولهم من الشافعية ان من بعد قراءة آية السجدة في الصلاة ليس يجب تبطل صلوة. بالسجود مرود وليس
لهم عليه دليل واداروا انهم صلحوا كان كثيرا ما يحض الركعة الاولى من صلوة الصبر يوم الجمعة بتسليم التسم
تلاوة السجدة قالوا باستثناء ذلك السورة في يوم الجمعة وذلك من هو كذا الشافعية المتأخرين فحل
للمذهب ولو صح لعذرهم لم يبرهن دليل يصح ان يستدل به على نظائره مرده ولا نفي ذلك الى الخلط
وفساد كبير في الحكم الدين والله المستعان.

فائدة في سجود ردة من الفوائد والاسرار فوق اغصاب الشيطان المذكور في الحديث اشارة
الى المبادىء بالمثل الامم واطها الموضع والاستكانة وذلك من احسن الغرائز والخصال ومن اعظم
ما ينبت في القلوب ان الايمان بالقرآن والتصدق بكلام الرحمن وفي مشروعيته تكثير للعبادة هي
اعظم العبادات واقربها الى خالق الكون والسموات حيث قال النبي صلعم اقرب ما يكون العبد من ربه
وهو ساجد لله اسم.

باب اصول السفر اى كيفية صلوة من حيث السفر وما يتبع ذلك والسفر هو تنقل معونة في الحلة
وان اختلفت في تعيينها فالمراد بالسفر ههنا المقتضى بالحكم وتعزيره احكام مثل قصر الصلوة والباحة القطر
وامتداد المسح وسقوط الجمعة والعيد. ونحو ذلك وقد تخصص بعض الاسفار باحكام دون البعض
الكثرة نالها الى ان شاء الله واما عند الاختلاف فلا اختلاف بل حكم جميع الاسفار واحد ولم يفرقوا بين سفر
سفر ذي نية المسبية من جهة سفر. مطاعة وهذا كما اننا سياتي الكلام على ذلك ان شاء الله وبه الاعانة

فرض المسافر ان لو باقية ركعتان لا يجوز اقامتها وتكون ان له فان صلى اربع اجزا انه والمختار عندنا ان
لا اعادة ما به ولا انه عليه قيل بركة الاقام ولا يحج. ان القصر افضل قد اختلفوا في صلوة المسافر هل شرعت
بالكتاب ام شرعت بالسنة يومى خاص فقال جماعة من العلماء ان ذلك شرع بقوله تعالى فاذا ضربتكم في
الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم. يستلزمه الذين اقرؤوا الآية وجماعة اخرى الى انه شرع
بالسنة فاصل المشروعية مجمع عليها ولكن ذلك وقع الاجماع على ان ما يثبت الصلوة قصر فيها ثم تفرع عما ذكرناه عنهم
ان اختلفوا في وجوبه وندبه هل يشترع في كل سفر فقيل انه يشترط. لقضائهم في السفر قيل يشترط ان سفر
ادعوه وقيل يشترط ان يكون سفر مطاعة وهذه الاختلاف في وجوبه وندبه فقهم كثير من اصحابنا المقلد من

والمتأخرين كالامام الشوكاني والسيد ومعنى ذلك عندهم انه لا يجوز له الزيادة على ذلك كما انه لا يجوز له
 التقصير فان زاد الركعتين كان صلاحهما تاما لا اختلاف في وجوب الاعادة تفصيل سياقي ارشاد شاء الله وتظاهر
 كلام الامام الشوكاني وتبعه السيد ان الاتمام لا يجوز به مطلقا وهو مخرج كما سياقي درجة ضعفه وقال
 بنديب القصر انه سر خصه الشافعي واعد الامام مالك وقد اجمع الاحناف ومن وافقهم من الموحين في الحج
 قال في النيل الاولي ملازمته صلح للقصر جميع اسفار كما ثبت عن ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وكان لا يزيد
 في السفر على ركعتين واي بكر وعمر عثمان كذلك متفق عليه قال ويجاب عن هذه الحجة بان عجز الملازمة
 لا يدل على الوجوب كما ذهب الى ذلك جمهور ائمة الاصول وغيرهم الحجة الثانية حديث عائشة المتفق عليه
 بالفاظ منها فرضت الصلوة ركعتين ركعتين فاقرت صلوة السفر فامت صلوة الحضر قال وهو دليل ناهض
 على الوجوب لان صلوة السفر اذا كانت مفروضة ركعتين لم تجز الزيادة عليها كما انها لا تجوز الزيادة على
 اربع في الحضر قد احيى عن هذه الحجة بالوجوب منها ان الحديث من قول عائشة غير مرفوع وانها لم تشهد
 بل لم تولد زمان فرض الصلوة وانه كان كذلك لنقل متواتر والاحناف قد ردوا اخبار اصحابهم فوعة وقالوا
 انها اخبار احاد لا تقبل الوجوب ولا تجوز بها زيادة على الكتاب لا مخالفة وفيما نحن فيه يقولون قول الصحابي يجوز من
 به مخالفة لكتاب الله حيث قال تعالى فلا جناح عليكم ان تقصروا من الصلوة لان ظاهرها لا يشترح جواز القصر كونه بخصلة
 وهن امن اعجب العجايب عند اولي الالباب فيها ان المراد بقولها فرضت اي قلارت وهو خلاف الظاهر انتهى
 بزيادة ونصرت قال الحافظ الذي يظهر في دية تجتمع الادلة السابقة ان الصلوة فرضت ليلة الاسر اركعتين
 ركعتين الا المغرب ثم زيدت بعد الهجرة الا الصبح كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي عن طريق
 الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت فرضت صلوة الحضر السفر ركعتين ركعتين فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المدينة واطمان زيد في صلوة الحضر ركعتان ركعتان وترك صلوة الفجر لطول القرية وصلوة المغرب لانها
 وتر النهار ونتم بعد ان استقر فرض الرباعية منه في السفر عند نزول الآية السابقة وهي قوله تعالى
 فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ويؤيد ذلك ما ذكره ابن المنذر في شرح المسند ان قصر الصلوة كان في السنة
 الاربعة من الهجرة وهو ما ذكره غيرنا ان نزول آية اللون كان فيها ثم قال فخطى هذا المراد بقول عائشة
 فاقرت صلوة السفر اي باعتبار ما آل اليه الامر من التخفيف لانها استمرت منذ فرضت فلا يلزم من ذلك
 ان القصر عزيمة واقول وفيما ذكره نظر كما قال صاحب النيل الحجة الثالثة ما في صحيح مسلم عن ابن عباس انه

قال ان الله عز وجل فرض الصلوة على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم على المسافر ركعتين وعلى المقيم اربعاً والخوف ركعة والنجس
 اذ لا يقول بغير شبهة الا تمام على المسافر فلا تقوم به الحجة علينا وهو ايضا موقوف كحديث عائشة والكلام فيه
 كما لا يخفى فيه مع انه لا يخفى ان صلاة الخوف لما يلهيهم بحجبتين به فيما شاءوا ويتركونه فيما شاءوا
 الحجة الرابعة حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ركعتين ركعتان وصلوة الفطر ركعتان
 وصلوة المسافر ركعتان ثم ضم صير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وسلم والجواب يظهر من الجواب السابق الحجة الخامسة
 : ان ابن عمر لما ينظر امرنا ان نضلي ركعتين في السفر والجواب انه ليس فيه ان نفيئنا ان نضلي اربع ركعات
 في السفر الا ما قد يرد لنسب وحين قال ان ربنا قد استدلل بالآية لكن الموجبين قدنا زعمهم في ذلك
 الدلالة وقالوا ان المراد بالقصر في السفر هو قصر الاسر كان في وقت قصر في الكيفية في الكثرة في الكثرة في
 صلوة الخوف اذ السفر بشرط الخوف واستدلوا ايضا بقوله في الحديث الصحيح انها صلاة تصدق الله بها
 عليهم قائلين اذ ان الحديث رواه الجماعة الا البخاري عنه في غير ذلك وقد تقدم ويقول صلى الله عليه وسلم ان الله وضع شطري
 الصلوة على المسافر وضع الصوم من المسافر وعن النبي صلى الله عليه وسلم وضع الحنبل ذكره في الكثرة عن ابن خزيمة والطحاوي
 والبيهقي وغيرهم وحسنه وعن ابى امية اخبرني نحوه بلفظ ان الله وضع عن المسافر نصف الصلوة والصوم
 اخبره الضاربي في الكبير وجه الدلالة ان ذلك ما ساروا ان القمر خصه وقد اوضح ذلك جليلنا حديث
 ابى حمزة ان رجلا قال يا رسول الله اقص الصلوة في السفر قال نعم ان الله يحب ان يؤخذ بخصه كما يحب
 ان يؤخذ بغيره ثم اخبره ابن جرير وعنه ذكره في الكثرة بلفظ يبطل قول من قال ان تتبع الرخص ممنوع
 واستدلوا ايضا بحديث عائشة قالت خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان فافطر صمت وقصر اتممت فقلت
 يا ايها النبي افطرت وصمت وتصرت واتممت فقال احسنت يا عائشة رواه الدارقطني وقال هذا اسناد
 حسن وعنه ابى النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم ويفطر يصوم رواه الدارقطني وقال سادة صحيحهم وقد تكلم
 في سادة الموحدين حتى قال شيخ الاسلام ابن تيمية ان ذلك كذب على عائشة وانت ترى انهم مهما قالوا
 فان حديث عائشة هذا لا ينفذ ما يثبت ما يحتمل به من الاحاديث والدارقطني من الكبر الحفاظ والنقاد
 فلا يرجح قول شيخ الاسلام على قوله في صحة الاحاديث وضعها والتزجيم الذي ذكره واحتمل شيخ الاسلام
 الامام الشوكاني لا يعدل اليه الا اذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه اما اذا امكن الجمع كما فيما نحن بصدده فلا نصير
 الى التزجيم وطريق الجمع ان نقول انه لا منافاة بين كون فرض صلوة المسافر في الرابعة ركعتين ركعتين

وجواز الاتمام قال شيخنا متأخراً في المحبة لانه يمكن ان يكون الواجب الاصل ركعتين مع ذلك ان يكون الاتمام جوازا
 لا بد من كل ركعة وضوء الصلوة يصلح الجماعة فيسقط عنه غير الفرض كالذي يجب عليه نيت مخاض فقص في الكل وابتدأت
 بكونه وتظهر ذلك قول الاختلاف في باب الصوم انه لو صلح المسلم والمريض يتبعه بعد الفرض وقوله نحن بالكل في
 الايمان ان يكون الفرض هو الفضل لان افضلية افعالها ملازمة من كونها واجب فعله كما فعلت وما ذكرنا
 يوفق بين الادلة التي عرفت بل به يرتفع الاشتغال الذي ذكره في شأن قصره عن ركعة في كل ركعة في كون الواجب
 الاخذ بالادلة اذ امكن كما سبق وقد عرفت النقص في ادلة الوجبة بان الاقتصار على الركعة الواحدة
 هو الرخصة لا يضييق فيها ما قول الامام الشوكاني في اجيب بان الامر له ولها يدل على انه لا يحصى غيرها وهو
 المطلوب انتهى فتصغير ما اجاب به فان هذا الامر يمكن ان لا يصلح على الوجوب لان الرخصة قرينة صارفة
 عن الوجوب ولو قلنا به فيمكن ان يكون المراد به الامر بالاخذ بالاعتناء والتسليم لجميع جوار العمل بالرخصة عند الحاجة
 وبتنجزه عند الضرورة او المصلحة الواجبة المطلوبة شرعا في بعض الاحيان وايضا استدلال من اوجب الفرض قوله
 هذا الفصل في بقوله صلح ان الله يجب ان توفى رخصته كما يكره ان توفى معصيته الحديث وجوابه منع المبالغة
 على الوجوب اذ لا يسلم انه اراد الماتلة من كل الوجوه والا للزم وجوب كل رخصة بعد جواز الاتيان بما قابليها
 من العزيمة وان فعل الغريم لاهل الاخذ الا يكفي في اداء المطلوب الشرعي عليه فلا يجوز الرضوخ الكامل لفعل الركعتين
 للاخذ بالحق في وجوبه جرحه عليها جارية ولا لمن جاز له التمسك بالجمعة من العبد المرفيع نحو ذلك وهذا
 مما لا قائل به ولا يحصى من التزام نعتين ما قلنا ونظير جواز الاتمام وان التمسك بالتمتع عليه لا العارض كقولنا مصلحة
 راحة شئ بسبب الاتمام الحق ضرر بسببه وانه لا يجب الاعادة على التمسك بطلنا وبذلك يسقط ما ذكره الاحتياط
 من التفصيل حيث قالوا اذا صلى اربعاً فان تعد في الثانية قدر التشهد الاخر اربعاً الا ان الاوليان من الفرض
 والاخران لله فاقول ذلك باطلت صلوة كلها فيجب الاعادة قلت ومن يادة على ما ذكره من الادلة على ما رجحتم
 فاعظم افع لنول من لم يجوز الاتمام للمساقر ما في التحصيل من جابر ان الذي صلح على ما احتج به في غير ذلك اذا
 الرقاع فركعتين كل ركعة ركعتين وهو ثم حديث صلى اربعاً الحديث بمعناه الى الصلاة صلوا اقل وهو هذا النظر
 في جواز الاتمام للمساقر كما يقتضي فيه تأويل الاختلاف بان الركعتين الاخيرتين من النبي صلح كما قلنا فانه لا خلاف
 يجوز من قدوة المفترض بالتمتع فيهما لا يراى ان يكتفى ما يوجب الايقال ان تلك صلوة خوف فلا يقاس عليها فانقول
 ان تلك صلوة سفر زيادة في خوف فان كان النقص اجبا في صلوة السفر على الوجه الذي ذكره في وجوبه في هذه الحالة

اولى لتعدد الدواعي واذا جاز للمسافر الخائف الاتمام بجواز المسافر الغير الخائف من باب ادنى الخصوصية
 لا يدل اليها الا بدليل في هذا دليل واضح لم امر من نبيه عليه من الفريقين ونواستشعره منصف لم تسعه مخالفة
 وقد غفل عنه الامام المشوكاني والسيد والاكاذيب وجههما الله تعالى ومن قصد الى محل يسقط عنه وجوب الحضور
 للجمعة شرع له ان يصل صلوة المسافر خلافا للاحناف والشافعية والمالكية وبعض المناابلة قالت الاحناف لا يقصر
 المسافر اذا قصد تحلادون مسيرة ثلاثة ايام بل يلبسها في سائر الاوقات الى الجبل المحلة والمشي المعتد على الاقدام
 من اول النهار الى زوال الشمس كل يوم فالتساوية ومن وافقه لا يقصر في اقل من مسافة يوم ودليلة ولم يزلهم
 ولا للاحناف دليلا يصلح للاحتجاج في هذه المسئلة ثابعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم الاما ذكره في عدم جواز سفر المرأة وحدها
 اوضح غير ذي محرم وقد امتنع به الامام البخاري ولا شك في ان ذلك الحد يثنى قد افضحا بان الذها
 لمسافة يوم ودليلة او ثلاثة ايام بل يلبسها يكون من السفر ولكن ائمن الدلالة على ان ما دون ذلك لا يسمى
 سفر اتم فيه الصلوة فالحديثان تدلان على ان سفر المرأة اذا كان لمسافة يوم ودليلة او ثلاثة ايام بل يلبسها
 فينسخ في ان يكون مع محرر اما سفرها فيحدون يوم ودليلة فلا يحتاج الى معية المحرم والمصلحة في هذه اظهارة
 ونوسلم دليل الاحناف ينقصه دليل الشافعية وبالعكس ثم اعلم ان مسافة القصر قد انتشرت فيها
 القول بما يمت فيها آراء العلماء الى عشرين قولاً وقد اختلفت في ذلك الآثار عن السلف الصحابة والتابعين
 وقد روى عن ابن عباس وابن عمر في ذلك لكن الرواية عنهما مختلفة قد روى عنهما ان القصر في يوم
 ودليلة وروى انه في يوم تام وغير المعصوم صلح كاحجة في قوله وان كان صحابيا قلت واضح ما ذكر في ذلك
 ما روى شعبة عن يحيى بن يزيد الهنائي قال سألت اساعن قصر الصلوة فقال يا رسول الله صلح
 اذا خرج مسيرة ثلاثة ايام او ثلاثة فراسخ صلى ركعتين شك شعبة رواه احمد ومسلم وابودود وهوما
 تراعى في محل النزاع وحجة على من خالفه ولما قول من يقول ان المراد المسافة التي يبيت أممها القدر الكافية
 السفر فهو ما دود كان البهقي قد رواه من هذا الوجه وذكر ان يحيى بن يزيد راوى عن انس قال سألت انس
 عن قصر الصلوة وكنت اخرج من الكوفة يعني الى البصرة فاصلي ركعتين ركعتين حتى اصبح فقال انس يا رسول
 الله صلح فذكر الحديث فظهر انه سأل عن جواز القصر في السفر كاهن الموضع الذي يبيت القصر منه
 وما عرفت نعتقد ان القصر يجوز لمن قصد ثلاثة فراسخ او ثلاثة ايام فان قيل ان الثلاثة ايام
 مشكوك بخلاف الثلاثة فراسخ قلت نعم لكن الشك من شعبة لا ينبغي كون الثلاثة ايام هي المروية في

تدل
 الشافعية
 الطهري وطلع
 مسافة مسافة
 يوم ودليلة او ثلاثة
 ايام ودليلها
 يقصر

نفس الامر لتقدير مساواة العصر لاسيما اذا اريد ما يؤيد هالكما ويؤمن اني سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا سافر فرحنا يقصر الصلوة اخرج به سعيد بن منصور واوردته الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه
وفي النبل ان صحيح كان الفريخ هو المتيقن ولا يقصر فيما دونه الا اذا كان يسمى سفر العدة لم يشعرا انتهى
قلت الفريخ هو الثلاثة الاميال ويؤيد ذلك حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاهل
عسى احدكم ان يتخذ الصبة من الغنم على راس ميل وميلين فيتعدى عليه الكلاء فيرتفع ثم يحجى الجمعة
فلا يحجى ولا يشهد ها وتحجى الجمعة فلا يشهد ها حتى يطبع الله على قلبه رواه ابن ماجه باسناد حسن و
ابن خزيمة في صحيحه ذكره المنذرى في الترغيب والترهيب وقال الصبيبة السرية امام من الخيل والا بل
او الغنم ما بين العشرين الى الثلاثين وفي الباب عن ابن عمر وجابر وغيرهم وجه الدلالة ان صلوة
الجمعة واجبة على كل مكلف باتفاق منا ومن المخالف ولم يستثن من ذلك الا العبد المراهق والمريض
والمسافر فمن كان محل اقامة الجمعة على زيادة من ميلين مالم يبلغ ثلاثة اميال فهو مطالب بالحضور
لصلوة الجمعة حيث لم يقم بعذر اخر وفيه من بعض الاماكن حديث ابى هريرة هذا ان من كان من
محل الجمعة على ثلاثة اميال واكثر لا يجزى عليه الحضور للجمعة ويصح حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال الجمعة على من سمع النداء رواه ابو داود والدارقطني وقال فيها الجمعة على من سمع النداء وهو حديث
له طرق يعضد بعضها بعضا فلو لم يكن من لم يسمع النداء مساويا لوجب عليه الجمعة والنداء اذا كان
من محل مستوى مع هذه الرجة ونحوه فلا تارة الصوت الجهوي يسمع الى ما يقارب الثلاثة الاميال
لا سيما في بلاد العرب وما قاربها من البلاد التي يقبل فيها اللغات والصحف وضجة الاصوات ونحوها واذا
كانت البلد كبيرة والمسيح في وسطها فهل العبرة بسماع الاذان فعلا ام تقديرا بفرض كون المؤذن في
احراما يسمى من البلد هذا فيه نظر كما قال بعض الشافعية والظاهر الثاني لان من هو داخل البلد لا يعتبر
في وجوب الجمعة عليه سماع الاذان فهو اذ لم يكن مسافرا اذ عذره في عدم حضور الجمعة وقد عرفت
حصر من لم يجب عليهم الجمعة فتأمل ذلك فانه اولى من استدلالهم بحديث لا تشارك المرأة ثلث الا مع ذي
رحم لهم ومحمد بن حنبل لا يميل لامرأة تومن بالله واليوم الآخر ان تشارك مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة لان هذا
الذي استدوا به انما هو لو اخر ومثله اخرى واما ما ذكرناه فهو دليل على نفس المسئلة المتنازع فيها بل في ذلك
تدراكه ان شاء الله اما العصر من ثلاثة فرائع فلا ارى لهم عذرا في مخالفة ما حديث ابن عباس ان صلعم قال

يا اهل مكة لا تقصروا في اقل من اربعة يرد من مكة الى عسفان الحديث فهو ضعيف لا يحتج به واول السفر
مفارقة البلد واما الاخفاف والشافعية والمناذلة وقال الامام مالك في احد الروايتين عند اول ان يفارق
بنيات بلدة ولا يجازيه في احد جهتي مدينه او شماله شيء من البيوت والرواية الثانية ان يكون من المصرا
على ثلاثة سبال وحكي عن الحارث بن ربيعة انه اراد سفرا فضلى بهصر كعتين في منزله وفيهم
الا سود وغير واحد من اصحاب رسول الله صلعم وعن مجاهد انه لا يقصر اذ خرج ليلا حتى يدخل النهار
وان خرج نهارا لم يقصر حتى يدخل الليل وهذه كلها اجتبهادات فطنية ولنا حديث الشريفة قال خرجنا
مع رسول الله صلعم من المدينة الى مكة وكان يصلي ركعتين حتى رجعنا الى المدينة متفق عليه واللفظ للبخاري
وظاهره ان ذلك ابتدئ فيه من نفس الخرج والظاهر لا يعدل عنه تشبيها وبناء على ما قد مضى فان كان
للبلد سوراء وعندنا قال العبرة بمجاذرتة ولا يشترط مجاوزة ما جاز وزنه ولصق به في جهة الخارج
من البيوت العثمان فان لم يكن شيء من ذلك فلا بد من مجاوزة العثمان الى البيوت العائمة ونحوها ولا عبرة
بالمخارية والبناتين لان ذلك لا يسمى من البلد وانما هو من ملحقاتها فلم يتناوله الحديث المارح انش
و اول سفر ساكن الخيام مجاوزة الحلة واذ رجع انتهى سفره من حيث ابتدأ المقدامه من حديث الشريفة
من نوى الإقامة اكثر من عشرين يوما اتم من حين وصوله او نيته بعد وصوله قبل يتم اذا نوى الإقامة اكثر من
اربعين يوما وفيما دون العشرين او اربعين ادى يقصر مترددا او غير متردد وقيل ان كان غير متردد فنوى
اكثر من اربع ليس فيها يوم دخوله وخرجه اتم وهو قول الشافعية والمالكية واختاره الشوكاني من اصحابنا
وتبعه السيد عمر وقال الاخفاف خمس عشر يوما وقال الامام احمد مائة يفعل فيها اكثر من عشرين صلوة وان
نوى اقل من ذلك قصر ان كان مترددا يتوقع قضاء حاجة ونحوها قبل يقصر لعشرين واختاره الامام الشافعي
وقيل ثمان عشر يوما وهو المختار عند الشافعية وقيل اربعة ايام وهو قول لهم وقيل ابد وان طالبت اقامته
الى سنين وهو قول لهم وفيه قالت الاخفاف واليه ذهب بعض السلف وقيل غير ذلك واقل قد كثر الخلاف
وتشعبت الاقوال في هذه المسئلة واحسنها وادفعها بالسنة هو ما اخترناه ولما كان الاصل ان من سطر حله
محل ناديا الإقامة بهامدة لا يملكها المسافر لراحة سفره البتة هو محالة انما بعد من المقيمين لا من
المسافرين لكن هذه المدة قد تختلف باختلاف حاجتهم الى الراحة باختلاف حاجتهم الى تحصيل ما
قد تمس اليه الضرورة باختلاف عمرات الناس ايضا فلذا لم يكف ان يكون هذا العرف هو المعمول عليه

في تميزه ودلائل أحكام الشريعة فكان الواجب هو الرجوع إلى السنة النبوية ولا فتاد والناسي به صلعم
 ولا اختلافات إنما وقع بالاجتهاد فيها دللت عليه سنته صلعم فقالت الشافعية ومن وافقهم من غير ذلك
 محمد بن جابر بن النبي صلعم قدم مكة بصحبة سابعة من ذى الحجة فأقام بها الرابع والخامس والسادس
 والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج إلى منى وخرج من مكة متوجها إلى المدينة بعد أيام التشريق
 قال في المنتقى ومعنى ذلك في الصحيحين وغيرها وقد دخل الشافعية حديث انس حيث قال أقام بمكة عشرة
 على معنى جميع أقامته بها وبني معا قالوا ومعلوم أن النبي صلعم قد نوى الإقامة بها هذه الأيام لأن إتمام
 أيام أعمال الحج في مكة لا يكون في دون الأربع فكان كل حاج عازما على ذلك فيقتصر على هذا المقدار
 ويكون الظاهر الأصل في حق من نوى إقامة أكثر من أربعة أيام هو الإتمام ولا يلزم أن يقصر للصلوة من
 نوى إقامة سنين متعددة فلا قائل بوجوب إتمامها لأن هذا التزوم ووقع ما ذكره من النية لم
 يدل عليها إلا الحرص ولم لا يجوز أن النية قد تقع بأكثر من ذلك كيف وأقامته في تبوك فإزاي
 لا تكفي له الأربعة الأيام في إرهاب الأعداء ببعث السرايا والغازاة عليهم ثم إياب المجاهدين إليه صلعم
 في عوفته وأقامته فذلك أقامته بعد الفتح لا سيما بعد علمه أن هؤلاء تريد الإيقاع به وباصحابه وتجمع به الحجاج فدل
 يكفي له في الاستعداد للقائهم واحصاء الغنائم وتوزيعها بين المجاهدين وغيرهم أربعة أيام فمن فعل ذلك كلف
 فسقط ما استدل به الشافعية وبغرض شيخنا العلامة الشوكاني واستدل بالأخفاء على ما ذهبوا إليه بالأنوار
 عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما أن ذلك من مطارح الاجتهاد وقول الصحابي ليس بحجة فيه وعلى ذلك بعض الأخفاء
 بأنه لا بد من اعتبار مدة لأن السفر يجامعها للثبت فقد رآها مدة الطهر كما فيها مدتان موجبتان أقول أن
 تعليل الأحكام أو توجيهها بما يشبه هذا مما يوجب الأسف فاعتبروا يا أولي الأبصار على أنه يقال عليه ليس أن
 مدة الطهر متغايرة باختلاف عادات النساء في حيضهن كون الخمس عشر اليوم هي مدة الطهر إنما هي شاذة وقلة
 توجد امرأة يكون طهرها الخمس عشر يوم فقط وإنما يقول بعضهم إنها أقل مدة الطهر لأنها مدته وقد عرفت القول
 الحق في قل الطهر في أبواب الحيض بذلك تعرف فساد هذا التوجيه من أصله ولو سلم صحة الاحتجاج بالتعليل
 بما يشبه هذا كان الأولى أن يختار مدة الطهر الغالب وقوعها أكثر النساء وهي الثلاثة والعشرين اليوم أو
 الاثنين والعشرين اليوم أما قارب ذلك فإذا كان في يوم طهره وانقطاعه كس يومين كان ذلك يوم إقامة
 المسافر ويوم نقوله في السفر فلا يبقى إلا العشرين اليوم وتوافق مدتنا الطهر الأكثر مددة الإقامة التي إذا تجاوزتها

أقامة المسافر وجوب عليه الإقامة وهما مدتان موجبتان فإن كان يصح توجيه المسألة بهذا هنا فحق على صاحب
 المغترة أنه ادل منها على ما اختاره الأحناف قلنا ذلك مجازاة لهم ونستغفر الله من أمثال هذه الاخترا^{عات}
 العقلية في المسائل الشرعية ولا سفل كل الأسف أنه كتب إلى عبد السلام المبارك يروي أحد اخواننا
 كتابا يعيننا فيه بأننا لغرض صاحب الهداية في بعض المسائل مع ذرية حديثه المسئلة عند الفقهاء وقد
 عرفت من أمثال هذه التعليقات الواهية التي يضحك عليها البله والصبيان غزارة علمه وتفقهه في
 الدين والعمرى لو قلت في حجة أن الذي لا يعرف الحديث قد ألف في الفقه كتابا لكان صحيحا وصوابا يغض
 الله لنا وله ولما نزلوا من أمثال ما يروى عن الإمام أحمد فلم أر له دليلا لم أره من الإمام رحمه الله إلا فيما
 نقله عنه بعض الشافعية والعهدة في ذلك عليه والله أعلم ولما التفت بين المتروك في نية الإقامة كالمشروع
 قضاء حاجة ونحوها فذلك يرجع إلى اجتهادات طينية وما استدلو به عليها قد عرفت من كلا مناه على ما استدلل
 به الشافعية فسادة ثبت أن المرجع في تعيين المدة التي يمكن المسافر أن يقيم فيها هو ما ثبت أن النبي صلى الله
 عليه وسلم فيها وثبت أنه قصر أربع أيام في مكة أو عشر فيها وفي معنى وثبت أنه أقام فيها اثنا عشر يوما أو ثمانية عشر يوما
 عشرة ليلة يغضر قد اختلفت الرواية في ذلك فقبل عشرين يوما وقيل تسع عشر يوما وقيل خمس عشر يوما وجميع بين
 الروايات بأنه إما كان سبب أن بعضهم ترك من العدد يوم الدخول ويوم الخروج أو عدد أحدهما هذا أجل خروج
 الرواية التسع عشر ليلتها أو النجاشي وتبقى رواية خمس عشر وعشرين شاذتان وهما صحيحتان من حديث
 الأئمة لكن يحمل أن الراوي للخمر عشر سافر فذهبه من التسع عشر إلى السبع عشر ثم حدث يوم الدخول والخروج
 فحكي المدة التامة خمس عشر يوما وهذا هو الشاذ وفي هذه الرواية وروى العشرين ظن أنها كذلك بدون يوم
 الدخول فالحق والله أعلم قلت وكل ذلك صحيح ولا منافاة إذا أخذنا بالآخر المخرج لا سيما وقد صح أنه صلعم
 أقام بتيوك عشرين يوما يغضر الصلوة ثم أنه لا يعلم أنه صلعم هل أقام في هذه المواضع بنية الإقامة أم كان
 مترددا فيها والظاهر عدم التردد إذ لو كان نية الإقامة في ما دون العشرين موجباً للإقام لم يثبت صلعم
 لئلا يوقع الناس فيما لا يجوز لغرض الإيجاب اتباعه. أسى به صلعم سيما وقد عرفت أن أقامته بتيوك و
 بجبال غزوة حنين لا يكفي لهما إقامة الأربعة إلا أيام فلو كان محالة عازم في هذين الموضعين على الإقامة
 اليوم الأربعة إلا أيام فظهر أنه لا فرق بين ناوى الإقامة والمتروك فيها إلا أن الأدل يتم من حين وصوله إذا
 نوى أنه يقيم أكثر من العشرين اليوم والثاني إما يتم بعد معنى العشرين الكاملة فتأمل ذلك فإنه مما أكثر فيه

الخلفان وما ذكرناه هو المختار وإنما اقتصرنا على العشرين اتباعاً لما زاد على ذلك، فلا نقدر عليه لعدم الإذن
 من الشارع مع كون ذلك لا يكون معه الشخص مسافراً مع كون الإتمام هو مقتضى الاحتياط وقد روى عن الأوزاعي
 التحدث باني عشرين يوماً عن ربيعة يوم ليلة وعن حسن البصري أن المسافر يدير مقيماً يدخل البلد
 عن عيشة بوضع الرجل الحق أن ذلك اجتهدات من عند أنفسهم لا منه لنقلها شرعي كما قال ذلك بعض
 أهل العلم أما قول الأحناف وبعض الشافعية أن من هو عازم على الخروج غد أو بعد غد بانه يقصر إنما
 فكذلك لا دليل عليه أما قصر ابن عمر رضي الصلوة بأدس، بيجان ستة أشهر فهو وإن كان صحيحاً عنه إلا أنه
 مكلاً لا يحتج به لوقفه وكونه محلاً للاجتهاد وهو مع ذلك انحصر من الدعوى وأما الأربعة عشر فلحديث ابن عباس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمكة أربعين يوماً يقصر الصلوة لكنه ضعيف كما أشار إليه صاحب التلخيص قد روى
 أنه أقام الأربعة عشر اليوم في خيبر يقصر الصلوة ذكره صاحب الكنز عن ابن عباس أيضاً ورواه له (عبد) فان
 صح كان منتهى ما يقصر مسافراً أربعين يوماً ويخرج من موضعه مسافراً ثم روى الرجوع انقطع سفره أن كان
 من البلد على أقل من ثلاثة أميال وهل يقضى ما صلاّه قصر قبل النية الظاهر أنه لا يجب عليه إعادة خلافاً للأحناف
 والشافعية قالوا لا لأنه فرض سفره قبل الاستحكام ولنا أن العبادة في العبادات بما في ظن المكلف وصلوته قبل
 نية القطع ما دون فيها شرعاً ولم يجب عليه حين ذلك إلا تلك الصفة وقد ادعى كما وجبت فلا تقصد
 بقطع السفر ونظير ذلك من صلى بالتيمم إذا زال عذره في الصلوة أو بعد هاو ذلك من بان أنه أخطأ
 القبلة لما تقدم من قوله إن صلواتكم قد رقت الحديث فإن قصر بعد نية القطع لم تصح صلوته وتلزمه إعادة
 اتفاقاً لأنه مقيم غير مسافر ومن كان كذلك لم يشرع له قصر الصلوة أما الرجوع بعد أن تجاوز مسافة القصر
 في اعتقاده فلا يرتفع عنه حكم السفر فيقصر إلى أن ينتهي إلى محل إقامة اتفاقاً أيضاً ولو قصر بعد نية القطع
 وصلى ثم روى السفر صححت صلوته القصرية ولا تلزمه إعادة وقيل تلزم إعادة لأن القاسد لا يعود صحيحاً ولو كان
 المقصد طريقتان أحدهما طويل والآخر قصير فبذلك الطويل عامد الغرض غير القصر قصره ولا فلا لو سلك
 القصير الذي دون مسافة القصر فإنه لا يقصر وقال للشافعية وخلاف الأحناف في الأول ولا نه ببلوكه الطويل
 لغرض القصر إنما هو كالمتردد في الطريق القصير ليطوله على نفسه ليستريح القصر الذي لا يكون إلا للمساافر والمتردد
 في مسافة غير مسافة القصر لا يكون مسافراً أما غير الحاصد فإنه يقصر كما مسافر في اعتقاده نفسه وقد روى
 قطع مسافة السفر والقصر أما لو كان الطريقان طويلين بأن كان كل منهما إلى مقصد مسافة المقصر

لكن احدهما اطول من الاخر فانه يقصر الصلوة في ايهما سلك اتفاقا فلا نه صاف على كل تقدير وبالعبرة بالمسافة
 وفاقا للشافعية وخلافا لبعض الاحناف فلو قطع مسافة القصر في ساعة اما يخرج القاعدة كرامة او بتوسط
 الاحناف كان ركيب السكة الحديدية او المركب الهوائي او بالون رايرشيب ونحوها قصر الحد يث السن المتقدم
 فانه قد مر ذلك بالمسافة وبرز للحناف دليلان لافرق بين السهل الجبل والبر والبحر وفاقا للشافعية وخلافا
 للاحناف حيث قالوا السفر لمن بالسهل ثلاثة ايام يسير الا بل ومشى الا قد اقام المعتدل في الجبل الجرح لياليه
 لكن بعد اعتباره تحت الريح للمسافر الجرح استدلالا بقوله صلح مع المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام لياليها
 الحد يث قال بعضهم عمت الرخصة للجنب من غير مرته عموم التقدير انما في الجواب انا نقول للاجماع بين الترخص في
 المسح وبيان ماهية السفر وتعيين المسافر الا ترى انه قد مر للمقيم يوم وليلة ولا مشى ولا مسافة كذلك المسافر
 يسمح المدة المذكورة له ولو كان ما كنا اوله ترى ان بعض المسافرين قد لا يستريح المسح تلك المدة المضروبة
 لكن اقام بعد اللبس فانه انما يسمح مع المقيم وبذلك يظهر ان الترخص في المسح لو وتقدير المسافة
 للسفر لو انما كيف وحد يث السن في المسئلة بخصوصها اللبس الواجب استعمال كل حد يث في موطنه الخاص
 به وكفى بذلك دافعا لما اعتمد بعض الاحناف فلو قطع المسافة القصرية في نحو ساعة مثلاً قصر ما عرفت ان العبرة
 بالمسافة ولا نه يكون لذلك مسافرا فهو مفضلة الاشغال المشقة وكفى بابتعاد عن مسكنه واهوانه كلفة و

مستقاة ومن خرج متابعاً للخيرة ولم يعلم مقصده لم يقصر قبل بلوغه ثلثة اميال فلو قصر المتبوع العالم فهو كما لو
 علمه بالسفر اتفاقا اما كون التابع الغير العالم مقصداً منبوعه لا يقصر قبل بلوغه ثلثة اميال فلانه لم يدر اخرج
 هو الى سفر ام الى غير سفر هو في هذه الحالة غير مسافر ومن كان كذلك لا يقصر انما فرضه الا تمام لكنه ببلوغه
 مسافة القصر صار مسافرا بالفعل اما اذا علم المتبوع فالامر ظاهر كذلك اذا علم سفره بالقرائن كالكثرة الزاد
 او الاستعداد للسفر الطويل او راي المتبوع العالم يقصر فان التابع يقصر ايضاً وان لم يعلم به الى اين يروح
 لان ذلك علامة له بانه مسافر الى محل تقصر من اجله الصلوة وقد دل على ذلك العمل المستمر على عهد صلح
 فانه صلح كان يرسل الجيوش ولا يعلم بالمقصد الا اميرهم وربما لم يخبرهم بمقصده الا بعد طي مسافات طويلة
 وهم لا يزالون يقصرون في مثل هذه الغزوات لما عرفت من تأكيد القصر للمسافر وجوبه عند البعض فاهل الجديش
 بهذه الحالة انما يقصرون الصلوة برويتهم لا مير يقصر لا يكون ذلك الا بعد اعطام فعله حكم قوله واذا تولى

التابع مسافة القصر دون متبوعه صححت نيته خلافاً للشافعية والاحناف لكن نحو العبد والزوجة يا شراً اذا

السيد والزوج اما المصنوع عن فعل غفارتا ته حسا فلا يستقل بذية السيرة الا قامة اتفاقا لثان التتابع كما انه
يمكنه انشاء السفر فكذا لا يمكنه الاستقلال بالنية اذا كان مسافرا مع متبوعه وغاية الامران بعضا لبعضا
قد يكون عاصيا بذلك اذا تضمنت في الغفلة عصيان المتبوع الغير الجائز بها وقد قد مناته لا فرق بين سفر
المعصية والطاعة في قصر الصلوة والاحناف كما مناص لهم عن الازام لانهم وافقونا على ذلك كما عرفت اما
الشافعية فعموم احاديث القصر لكل مسافر يريد عليهم هذا في من اذا نوى امكنه ان يتبع النية بالعمل فعلا
اما الماخوذ اسير ونحوه من لا يقدر على الاستطاعة ان يعمل بما نواه فانه لا يستقل بالنية فلا يستتبع بمجرد
القصر سواء كان ما سؤل او ما خوذ اظلم او غير ظلم لعدم وجود السفر بذية فلو ذهب به اسره فعلا الى
مسافة القصر قصر الاسير ونحوه اعطاء لكل حالة حكمها بحسب الوجود والواقع واعتبرة في الرجوع عن السفر

بذية التابع ودخله الا الماسور ونحوه من ما نوه محسوس وفي الاقامة بذية مطلقا ومضى المدة المضروبة
للقصر خلا لا للاحداث والتأقية قد قد منان العيد ونحوه كالجندى وكل تابع لا يخلو اما ان يكون خرج تابعا للغير
ولما قصد للغير وقد عرفت انه لا يقصر الا ببلوغه مسافة القصر فعلا واما ان يكون قد نوى سفر قصر قد قد منا
انه يستقل بالنية وانه يقصر للمعروف انه لا يشترط في قصر المسافر كون سفره طاعة وههنا قلنا ان التابع
يمكنه الرجوع عن نيته السفر وغايته ان يكون ما نواه اذا تضمن قطعه عهد وراشر عاهذا في غير نحو الماتور اما هو فنيت
كالعدم لعدم قدرته على فعل ما ينيوه واذا قد عرفت ما قد منا وحكمنا بجواز قصر الصلوة في ما انشاء من السفر فمن باب اولي
ان يستقل وتصح نيته للاقامة وعدمها فلو نوى اقامة العشرين اليوم فخلد بها جازله ان يدوم على قصر حتى ان نوى
متبوعه الا قامة اكثر من ذلك واتم الصلوة لان حكم الاستمرار اراهم ويتساع فيه غالبا لا يتساع في الانشام ولا ابتداء
الا نوى انه يمكن ان يعتقد المتبوع ان حلقه لا يمكن ان تقضى الا في مدة اكثر من المدة التي يقيمها المسافر قصر الصلوة
فيحالف اعتقاده التابع اذا اعتقد ان هذه الحاجة لا بد ولن تقضى في اقل من تلك المدة فاذا نوى المتبوع الاقامة بناء
على ظنه واعتقاده فما المانع من ان ينوى التابع عدم الاقامة بناء على اعتقاده ثم نقول ليس من الجائز ان يختلف
مذهبها التابع والمتبوع في سفر القصر شرطه وفي مدة الاقامة التي يقصر فيها والتي لا يقصر بعد مضيتها او نسيته
اقامته لها وفي كون المحل هل يجوز وتصح نية الاقامة فيه ام لا الا ان احد يقول بوجوب اتحاد المذهب لو
الخلافا بين اهل المذهب في ذلك او ان يوجب على احد العمل بخالف ما يعتقده الحق والصواب في نحو
هذه المسائل كما يجتهد ايتو التي يمكن ان يخفى الصواب فيها لما يظهر للعلماء خطأ ومن لازم الاختلاف فيذكرنا

بجواز استقلال التابع بنيته فيما تقدم بل قد لا يجوز له متابعة المتبوع وسوافت في بعض المسائل في هذا الباب
 وغيره وبذلك يندفع ويسقط دل الشافعية والاختلاف من وجوب الموافقة لما نواه المتبوع على ما بعد حيث
 قالوا فلو قصر الصلوة التابع بعد ان نوى متبوعه الا قامه لم تصح صلوة اتباعه وتجب عليه الاعادة وقالوا لو
 اقتدى المتبوع بالتابع في الصلوة المقصورة فزوى المتبوع الا قامه في اثناء الصلوة صححت نية المتبوع وصار
 التابع بنيته مقيما فاذا سلم من الركعتين بطلت صلواتهما فجعل اصله الامام تابعة لنية المقتدى وقد
 قال سلم لما جعل الامام ليوم به والجواب الصحيح في هذه الصورة انه يصح صلوة التابع المقصورة ويتم
 المتبوع صلوته بعد ان يسلم التابع كما لو اقتدى بها فغير تابع له فظهر ان نية المتبوع في هذه امثلة و
 نحوها انما توجب عليه الا تمام وهي لا توجب على التابع الا تمام او غير الا تمام سواء كان عبد او حنبلي او
 خادما او غيرهم وانما يلزم كلامنا به بحسب اعتقاده الذي يرى انه الحق والصواب وما ذكرناه من التوجيه
 هناك امر من نبيه عليه قلى ثم اعلم انهم قد اختلفوا في الموضع الذي يصح فيه نية الاقامة من المسافرين
 بقطع النظر عن كون النادى تابعا او متبوعا فالمقتضى به عند الاختلاف ان ذلك لا يصح الا في بلدة او قرية
 وقالوا لا تغد نية الاقامة في المفادير ونحوها وقال بعضهم تغد الاقامة في كل موضع وقال ابو يوسف
 ورجحه صاحب الهداية اذ اصيب الرحالة ما يكتفون ونصبوا المعالف ونحوها في محل كثير لا كلام والماء ونوا
 الاقامة صلاوا وميعدين قلت وقد خالفهم الشافعية وغيرهم واشترطوا شي من ذلك كالايل عليه
 بل العبرة بوجود نية الاقامة في اى موضع كان ولا يشترط الا ان كان بها في نظر النادى ولا حصل في المحكم
 ان يعم والتفرقين كما بدله من دليل واذ ليس فليس ومقتضى قول الاختلاف انه اذا اقام رجل في الصحراء
 وتروهب وعزل عن الناس فانه يقصر هذه العمرة ولا شك في بطلانه واهل الغزو اذا نوا الاقامة
 بارض العدو ولا اكثر من العشرين يوما او عند اصحابنا وكذا بارض اهل البغي خلاص للاختلاف ووقا للشا
 لا ينهم بذلك غير مسافرين ولا اذن في القصر لغير المسافرين الا ما ياتي في باب صلوة الخائف فان كانوا
 محاصرين للمكفار ولا اهل البغي فذلك خلافا للاختلاف ووقا للشافعية حيث لا خوف والا فسياتي
 في باب ما كانهم بعد مضي العشرين اليوم او نية الاقامة يصيرون مقيمين امنين ومن كان كذلك
 ففرضه الا تمام اما اذا كان هناك خوف فليهم حكم الخائفين وسياتي بيانه ان شاء الله تعالى في باب ما
 فانظر كما لو اقتدى المسافر تاويا للقصر خلف متم فلا فضل للمقتدى الا تمام مع الا تمام ولا يجب عليه

خلافا للشافعية والاحناف اى فى قولهم بوجوب ذلك دانه لو قصر خلف المتم لزمتهم الاعادة حتى قالوا لو لم
 يعلم ان امامه متم وقصر ثم بان ان متم لزمتهم الاعادة وذلك من التدقيقات الفقهية التي لم يكن
 على اساس صحيح ومن ذلك قول الشافعية لجهل سفر امامه وقصر لزمتهم الا تمام وان لم يتم وجبت
 عليه الاعادة حتى لو بان امامه مسافرا قاصرا او محدثا او ذا نجاسة خفية قالوا ولو بطلت صلوة
 المقتدى فى هذه الصورة ونحوها وجب عليه اعادةها وقضاؤها بما لا قصر اتمام ذلك واعتبروا
 قالت الاحناف زيادة على ذلك لو نوى المتبوع الاقامة المعتبرة كالسيد والامير ونحوهم ولم يعلم
 التابع فضلى صلوات او صلوة او بعض صلوة قصر ابدنية المتبوع وجبت عليه الاعادة او القضاء وتماها و
 دليلهم على كل ما عرفت ما روى عن ابن عباس ما بال المسافر يصلى ركعتين اذا انفرد واربعاً اذا اتمهم
 بمقيم فقال تلك السنة وفى لفظ انه قال له موسى بن مسلمة انا اذا كنا معكم صليتا اربعاً واذا خرجنا
 صلينا ركعتين فقال تلك سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم قال فى النيل وقد ادرسد الحافظ
 هذا الحديث فى التخصيص ولم يتكلم عليه وقال ان صلته فى مسلم والنسائى يلفظ قلت لا بن عباس كيف على
 اذ كنت بمكة اذ لم اصل مع الامام قال ركعتين سنة ابي القاسم انخى قلت اما راية مسلم
 والنسائى فلم يصح فيها بما ادهم المتنازع فيه واما الروايتان كالدليان فقد اخبرهما الامام
 احمد روى فى مسنده فاذا صححت كما قال بعضهم فانهما لا يدلان على الوجوب بحيث ان المسافر
 لو قصر صلوته خلف الامام المتم تجب عليه الاعادة ولا تحسب له صلوة تغايبا لكى لا يقتداء
 بالامام الذى يجهل بحاله اذ اتبين انه مسافر ناو للقصر او غير ناو له وكيف يصح ان يستدل بهذا
 الاثر على ان من نوى القصر خلفه يلزمه الا تمام فان لم يتم لم يعتد بصلوة المقتدى ووجبت عليه الاعادة
 والقضاء لان هذا لا يدل على الاكثر من ان الا تمام خلف الامام المتم سنة وغاية ذلك ان يكون الا تمام
 والحالة هذه افضل من القصر لا شعرا ذلك بما يدل على تفخيم هذه السنة فى جواب سوال يدل على
 اسمها اصل منهم فغير ما ذكرناه لا يدل عليه الاثر المذكور اما لتقليل بعض الاحناف لوجوب الا تمام بقوله
 لانه يتغير فرضه الى اربع للتبعية كما بتغير بنىة الاقامة لا اتصال المغير بالسبب هو الوقت فيقال
 عليه لا نسلم ان هذه التبعية مغيرة لفرضه لزوما وهلا كان ممنوعا عن الايمان بما يغير فرضه فتقولون
 لا تنقذ القدوة من اصلها ثم لا نسلم تساوى بنىة الاقامة وهذه التبعية لا تدبىة الاقامة يرتفع

عنه اسم السفر الذي هو مناط قصر صلواته وسببه بخلاف تبعية الامام فانه لا يرتفع به احد اسم المسافرة
فلا يجب عليه الا تمام مع وجود سبب القصر ولو كانت التبعية مغيرة للفرع فلم لا يجوز ان قد و
من يصلي الظهر خلف من يصلي العصر من على ذلك ان لنا على جواز قصر المقتدى بالمتحد يث جابر
قال كتاب مع النبي صلعم بذات الرقاق واقيمت الصلوة بفضل بطائفة من كعتين ثم تاخر واوصل بالظا^{ئفة}
الاخرى ركعتين فكان للنبي صلعم اربع وللقوم ركعتان متفق عليه وهذا الحديث قد دل
على جواز الا تمام في السفر كما تقدمت الاشارة اليه ودل على انه يجوز القصر خلف المتمددان
اتمام الامام لا يغير قصر المقتدى كما زعمت الاحناف والعدول الى تأويله لا يقبل لان هذه صفة
من صلوة المسافر الخائفت وما يدل على جواز القصر خلف الامام المتم ايضا حديث ابن عباس ان رسول
الله صلعم صلى بذي قرد فصف الناس خلفه صفين صف خلفه و صفوا مازى العد وفضل بالذين خلفه
مركة ثم انصرف هؤلاء الى مكان هؤلاء وجاء اولئك بفضل بهم ركعة رواه النسائي باسناد رجاله ثقات
قال الحافظ رحمه ابن حبان وغيره وقد صلى بالناس كذلك احدى عشرة بطبرستان وقال انه صلى كما صلى مع
رسول الله صلعم رواه ابو داود والنسائي ورجال اسناد رجال الصحيح وروى النسائي عن زيد بن ثابت عن
النبي صلعم مثل صلوة حذيفة ووجه دلالة هذه الاحاديث على جواز القصر للمقتدى خلف الامام المتم تظهر جليا من
حديث ابن عباس رضي قال فرض الله الصلوة على نبيكم صلعم في الحضر اربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة
رواه احمد ومسلم وابو داود والنسائي فان بما ذكرناه ان ذلك فرض من ذكرهم وان الا تمام يجوز عن القصر
وان من فرضه القصر ركعة اذ ركعتين يجوز قصره ولو اقتدى بهم فان قيل ان تلك اوقات في الخوف وخلفت
النبي صلعم فيجوز الخصوصية لا نأقول ما تجوز العول لا يجوز ان بدفع به الثابت بدون دليل يكون نصافي
محل النزاع واذا كان النبي صلعم قد صلى صلوة الخوف في السفر بكيفية اخرى لكونه يصلي ببعضهم ركعة ثم
يستمر باخرى وبالبعض الاخر كذلك فقد دل في بعض الاحيان عن هذا الى ما ذكرناه لا يكون الا لبيان الجواز
وان الكل خير منجزى توسيعا للامة والا فلا وجه للعدول الى ما لا يجوز الاقتداء به فيه مع عدم بيان الخصو^{صية}
قتل ذلك وهو الله فاني لم ارم من نيه عليه ذلك فضل الله يوتييه من يشاء من عبادة وبسبب الغفلة
ما ذكرناه قد توسع الفقهاء في تفريعا بهم وتدا قيا بهم حتى قال الشافعية ويشترط للقصر نيته في الا^{تمام}
بالصلوة والقصر من سنا فيها وما قالوا فلا حرم قاصر ان ترد في انه يقصر او يتم او في انه يؤي القصر

او قام امامه لثلاثة فشا هل قام امامه مما ادساها لزم المقتضى الاتمام في هذه الصورة كلها ونحن نقول
 ان الاصل في صلوة المسافر قصر فلا يعيدل عنه الا اذا اراد ونوى الاتمام في اول الصلوة او في أثناءها نعم ان
 قلنا الى الثالثة لا بنية الاتمام فان كان ساهيا وقد ذكر سهوه فيها فان نوى الاتمام اتم ولا عباد وسجد السهو
 بعد السلام او قبله ثم سلم لمعرفت من جواز الامرين ابتداء او كذلك انتهى اجراء الليل على عمومته واستصحابا
 للحكم ولا نه لاضرر في الزيادة وانما الضرر في النقصان كما ثبت في الاثار واما قول الشافعية ان اراد الاتمام
 عا د ثم نهض فلا دليل عليه وكذلك تفصيل الاختلاف حيث قالوا ان كان قعد في الثانية قدر الشاهد
 اجزا امة الركعتان الاوليان عن الفرض والاخر يان له نافذة وان لم يقعد بطلت صلوته فلا دليل عليه
 لما عرفت ان ترك الشاهد الا وسطا يبطل الصلوة وانما يكون له سجود السهو واما قولهم ان الشاهد
 في الثانية هو تشهد اخر صلوته وهو ركن فقد عرفت فسادا من الادلة على جواز الاتمام للمسافر فتذكر بقى ما
 اذا قام للثلاثة عامدا او بلا قصد الاتمام فان كان قيل ان يقعد بقدر الشاهد فضلوته باطلة بالاتفاق
 وهو المختار عندنا واختلاف في وجه بطلانه في هذه الصورة فالاختلاف قد عللوا ذلك بما عللوا به
 في الصورة التي قبل هذه وقد عرفت فسادا وقالت الشافعية العلة تلاعبه بالزيادة في الصلوة لا على
 وجه مشروع وهذا هو الوجه الصحيح عندنا فان كان قد قعد ثم قام الى الثالثة كذلك فلا تبطل صلوته
 عند الاختلاف وقالت الشافعية تبطل وفولهم انهم اتجه لتلاعبه ايضا واذا صلى المسافر بالمقيمين ركعتين سلم
 واقموا ولين ان يقول بعد السلام اتموا فانا قوم سفر بلا خلاف وفي الليل جواز اتمام المقيم بالمسافر فجمع
 عليه قد روى عن عمران بن حصين قال ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم سفر الا صلى ركعتين حتى يرجع وانه
 اقام بمكة زمن الفتح ثمان عشرة ليلة يصلي بالناس ركعتين ركعتين الا المغرب ثم يقول يا اهل مكة قوموا
 فضلوا ركعتين اخرين فانا قوم سفر رواه احمد والبيهقي والترمذي وحسنه بكنة شوا هذه وعن
 عمر انه كان اذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم قال يا اهل مكة اتموا فانا قوم سفر رواه مالك في الموطأ
 ورجال اساده ائمة ثقات كذلك في الليل واذا دخل الوطن الا صلى بيمكانه لم يبق مسافرا بل دخله فيه بل
 خلاف ومن استوطن غير وطنه الاول تاريخا للاول فوطنه الثاني ويقع في الاول اتفاقا ان النبي صلى الله عليه وسلم قد
 عد نفسه في مكة مسافرا وكذا المهاجرين لما تقدم ورويا واذا اجتاز بلده فيمنحجه او تزوج فيه اتم وقالوا للاختلاف
 والمالكية والاشاعرة والحنابلة فيه نزوية المراد بها المغيبة المستوطنة في الثانية فلم يجعلوا التزوج موجبا

للإقامة واقامة اذ ذلك عندهم على بنية الإقامة او بلوغ محل اقامته ووطنه قلنا ان محل تأهله وبلداى وطن زوجته
هو في الحقيقة من باب تعدد وطنه بل صيرورة البلد محل إقامة بقطن الكاهل فيه اظهر من صيرورة كذلك
بالنية ونحوها المصدور انه كذلك للعبد بنسبة اقامة سيده وللجندى بنية اقامة الامير والزوجة بنية اقامة
الزوج كما نعلم لان من اقامت زوجته ببلد فبليت اقامتها انما يكون لها بيتا بعد ان يكون بيتا لزوجها فبليت
واهلكه لا شك انه محل اقامة ذلك هو الوطن لغة وعمر فالأى يقال ان المسافر قد يرسل بزوجته معه
فلم اجزئتم له القصر مع وجود اهله معه قلنا فرق بين الزوجة في محل اقامتها وفي حين رحلتها فالمرحح
عن بلد اقامتها للسفر معه على مقربة وهو مقيم ايضا مادام في بلدها المألوف فتأمل فانه ظاهر بنفسه
وقد يستدل على ذلك بحديث عثمان رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم ارجع ركات فانكر الناس عليه فقال يا ايها الناس
اني تأهلت بمكة منذ قدمت والى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تأهل في بلد فليصل صلوة المقيم
سراة احمد في مسنده وعبد الله بن الزبير الحميدى ورواه البيهقي واعلم بالا نقطاع وتضعيفه لحكمة
بن ابراهيم قال في الهدى قال ابو البركات ابن تيمية رحمه الله ويمكن المطالبة بسبب الضعف فان الجنازى ذكر
حكمة المدرك في تاريخه ولم يطعن فيه عادة ذكر المرح والمخرجين لكن الحافظ في الفتح قد ضعفه وقد يقال
ان صحة هذا الحديث لا سيما تأهل عثمان رضي الله عنه لم يرجعه ونقصه لغيره وهو اجل من ان يتسبب في ذلك وقد
يستدل بهذا الاحتراض بقوله صلى الله عليه وسلم يقيم للمهاجر بعد نسكه ثلثا ويمنع المهاجر من الإقامة بمكة بعد نسكه
الا ثلثة ايام قلنا لا يلزم ذلك الجواز ان يكون منعه لهم اما كان لتلايرغبوا في الإقامة الطويلة فيكون في وطنهم
الاول اذا اتوا باقرا بغيره وقرا بانهم وسكنوا في بيوتهم وسرا واما ما لهم وغير ذلك مما تحتن الانسان ويرغبه
في وطنه وذلك قد يكون سببا لترك بعضهم العود الى دار الهجرة مع النبي صلى الله عليه وسلم فيفضى ذلك الى
همهم على ترك ان يكون المدينة وطنهم محل اقامتهم ذلك هو الرجوع عن الهجرة وعليه فتدبر صلعم لهم
يكون من باب سد الذرائع ويؤيد ما قلناه اقامتهم صلعم في مكة وفي غير هامة اكثر من الثلاثة والاربعة
الا يام كما عرفت ذلك فيما تقدم فاطلاق اسم الإقامة على المساواة يكون بها المساوفا مستوطنا مطلقا لانه صلعم
سماهم حقيقى ثلثة ايام ولم تنتقض هجرتهم بهذه الإقامة وعليه فالمقيم العازم على السفر اذا سعى مستوطنا
بالسبع لغيره لا يكون تارك لوطنه الاول الذي هو عازم على السفر اليه فظهر ان عثمان لا يكون تزوجه لاجل ذلك فاقضاه
وان لونه الإقامة في صلوته ويؤيد صحة ما ذكرناه من تاويل حديث منعه المهاجر من الإقامة اختلان العلماء

حرمهم الله في مدة الإقامة التي يكون بها المسافر مقيما يشبه المستوطنين بحيث يرفع عنه اسم السفر فيلزمه
 الإتمام ومما يزيد ذلك أيضا حازمكم وجوب الإتمام على المقتدى بالمتعم فاعلم ان من المسلمات عندكم ان
 وجوب الإتمام على المسافر قد تكون له اسباب غير الإقامة التي زعمتم انها تكون ناقضة للهجرة الملهية فلم يكون
 ناهل حتمان الإقامة واستيطانا بالبيع الغير وموجبة لا تمام الصلوة ومع ذلك لا تكون استيطانا مطلقا
 لمجيئته فتأمل ذلك فانه دقيق وبذلك يظهر ان الاعتدال في تمام الصلوة بذلك من احسن
 الاعتدالات كما قال ذلك الامام العلامة شيخنا ابن القيم رحمه الله بغفرانه ومن الجائز ان يكون للشئ
 الواحد اسباب كثيرة كما انه تكون منه آثار وخواص كثيرة والعقد في الاختلاف والفروع من كذاهما التعداد
 في المنشاء والاصول فتأمل على ان قوة الاشكال والاعتراض على قصره انما يتوجه على قول العالمين بان
 الإتمام لا يكفي عن العصر في صلوة المسافر وقد عرفت ضعفه اما على ما اخترناه فالامر اسهل لجواز العدول
 للصلاة الى الإتمام كما روي ان بعض الصحابة ظنوا ان الصلوة من كتمان دائما فالحق في المسئلة يجوز ان يكون
 اتماما وان يكون ذلك من جملة فائدة اتمامه فصح بذلك هذه الفائدة وان لم تكن هي السبب لجوب هذا الإتمام عليه
 وكلما يقال في الاعتدال اعنه يجوز ان يكون من هذا القبيل فتأمل ذلك فاني لم ار من نبيه عليه وعليه فتكون هذه
 الاعتدالات متطابقة كالديل الواحد والله اعلم وفائدة السفر تقضي فيه ركعتان اتفاقا ولو تفرقت بين السفرين
 إقامة اذ لا موجب للإتمام بوجوب الوجه ولو شرع في قضاءها في السفر فبلغ وطنه او زوى الإقامة بعد ان اتى بركعة
 منها اضاف اليها الثانية فقط لا يباذلك الركعة تسمى بمقتضية السفر للاحد في المتقدم في الخضار ارجا ان
 كان وقتها بعد زوايا الاحكام والشافعية وخلافا للاحناء ومالك لما تقدم في الاحاديث ان من نسي صلوة اذ نام عنها
 وقتها حين يذكرها هذا ان ذكرها في الغرض واستيقظ فيه او بحيث لم يبق من السفر الا ما لا يسع ركعة من الثالثة
 لان الصلوة لا تدرك ولا تعد عودا في وقتها الا اذا درك منها في الوقت ما يسع ركعة منها فتدرك ولا تغفل وكذا
 ان كان وقتها بلا عدد وقتنا بصحة القضاء كما هو قول اكثر من اصحابنا خلافا لشيخنا واثما ابن يتيمة انزل الله
 علينا من بركاته فانه تعالى يغفر لنا ما كنا نؤثره اسكنه بحسنة جزاء لا اله الا هو في الخلاف السابق اي وقال الشافعية
 واحدا وخلافا للاحناء ومالك لان اثر السفر يزول بانقطاعه حتى لو زوى الإقامة اثناء الصلوة زومت صلوة الاقامة
 اتفاقا فانها اولى واخرى والذي اخترناه فيه الاحتياط اذ الإتمام يجزئ عن العصر دون العكس وفائدة
 الغرض هي ما فانت فيه كلها او ما امكنته ان يصلي فيه منها ركعة ان فانت بعذر وذكرها في السفر قضاه

فيه فليجب عليه الاتمام بل انفقوا في خلاف الائمة الاربعة وفاقا للحسن البصري والمزني وهذه من المسائل التي
خالفتها فيه الائمة الاربعة ودليلنا ما تقدم من الحديث من ان وقتها حين يذكرها وان فاتها بالخذ وقضاها
اربعا في السفر والمضرا اتفاقا اي اذا قلنا بصحة القضاء في هذه الصورة لان السفر لم يشرع فيه الا قضاء وجبت
فيه من الصلوات وهذه ليست من صلوات المسافر وقلنا اتفاقا نفى به اتفاق الائمة الاربعة اخلاف فيه
الحسن البصري والمزني فقا لا اذا قضاهما في السفر صلاهما مقصورة ركعتين ولا تسن للمسافر المواظبة على
الرواتب الا الفجر والوتر كما تسن الرواتب المتقدم ذكرها مواظبة لا القبلية ولا البعدية قال في الهمدي
قال ابن عمر وقد سئل عن ذلك فقال صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فلم اراه يسمع في السفر قال الله عز وجل لقد كان لكرم في
رسول الله اسوة حسنة ومراعاة بالتسبيح السنن الرواتب ولا تفقد مع صلعم انه كان يسمع على ظهوره اهلته
حيث كان وجهه متفق عليه وقد صح انه صلعم كان يسمع الوتر وسنة الفجر في السفر مع ذلك من صلعم
الرواتب في السفر فلا بأس وتصديره كالنقل المطلق لان فعلها قد مر عن كثير من الصحابة ما تركها في اكثر الاوقات
اتباع النبي الرؤف الوحيي اولى وقد قال بعدم كراهة اداء الرواتب في السفر الائمة الاربعة وما يروي عن ابن عمر
محمول على عدم الفعل لا استحباب مواظبة وقد عرفت انه المعتدل لانه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقيل انه يقول بالكراهة ولا يبعد صحة هذا النقل قال شيخنا ابن القيم وكان في السفر يواظب على سنة الفجر والوتر
دون سائر السنن ولم ينقل عنه انه صلعم على سنة راتبة غيرها وروى عليه الحفاظ ما رواه الترمذي عن ابن عمر
قال حليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر في السفر ركعتين بعد هاتركعتين قال الترمذي حديث حسن ومروى احمد ابو داود
عن البراء قال سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة وفي ثمانية عشر سفرا فلم اترك الركعتين قبل الظهر وليس للمسافر الجمع
بين الظهر والعصر المغرب والعشاء فقد يما او تأخير اخلافا للاخبار في منعهم ذلك مطلقا لا يعرفه ومن دلفه
وجعلوا هذا الجمع من تمام النسيك كالسفر قال مالك والليث انه يختص بمن حيد به السير وخصصة بعضهم
بالتأخير وقال الا وراعي الجمع في السفر يختص بمن له عذر وعنده الجمع في السفر كان قد يما او تأخير
سنة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قررنا في المتن والاحناف ومن وافقهم قد تاولوا الاحاديث على الجمع الصورة
وهم يقولون ان تاولوا الاحناف لا يصح اذا تاملنا في احاديث الباب لانها نص لا تحمل التاويل الا بعد
تكميل روايتها فانهم فان جمع هذا كان لازمه مثله فيما يلبسه من الجمع وهذا لا يخص لهم
هذه وامام من خص الجمع بوقت دون وقت وحالة دون حالة وصلوة دون صلوة مما ذكرناها ما فاقمها

ببعض روايات لا يلزم عدم وقوعه وجوازه فيما سواها ولنا ما ثبت في الصحيحين من حديث النبي قال
كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا حل قبل أن تزيع الشمس آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما الحديث فهذا
في التخيير وقد وثق في التقديم عن معاذ بن عمرو بن لؤي وفيه إذا ارتحل بعد أن تزيع الشمس صلى الظهر والعصر
جميعاً ثم سار الحديث رواه أحمد والبوداد والترمذي وابن حبان والحاكم والدارقطني وحسنه الترمذي
وصححه غير واحد وقول الحاكم بوضعه قد رآه المحققون كيف قد قال هو بعد إيراد الرواية ثقة
فبما من من تخرجه عن النقص واخرج من حديث ابن عباس نحوه حديث معاذ بن عمرو في المغرب والعشاء واخرجه
أيضاً البيهقي والدارقطني وصححه أسناده ابن العربي وتعقب بأن في أسناده من لا يحتج به حديثه ^{الذين} وتخل
طرق بقوى بعضها بعضاً في كل تقدير لا تحيط عن درجته لا يحتج به وقد جاء في الصحيحين
تأخير المغرب إلى العشاء عن ابن عمر وذلك ظاهر لا غليل بالاحتجاج عليه ومخالفته نفي ثبوت الأحاديث
مكبرة وإذا ارتحل قبل وقت الأولى فتأخيرها الفضل ولا فساد في أي تقدير الثانية فلكل ما قد منا
من الأحاديث على ذلك والفضل لما كنت وفيهما فيه تركه للاتباع والخروج من خلاف من لم يجوز الجمع
في هذه الصورة ولا شك في جواز الجمع له عندنا وقد قلنا فيه أي في السفر وفي التقديم يجب تقديم الأولى
وفاقاً للشافعية لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل كذلك وقد قال صلوا كما أمروني أصلي وكان الثانية لا تجب إلا بعد
الأولى في الأصل فلم يصل الأولى في جميع التقديم قبلها كان مصلية الثانية في غير وقتها في غير جمع
وذلك مخالف للشيخ حضرة أو سفر أو كل ما كان كذلك فهو من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأولى فإن
فسادها شريع في الثانية لم تنقل ثانية لما عرفت من أنه كالمصلي قبل الوقت ولو بان فسادها بعد شروعه
في الثانية اجزأته وأعاد الأولى فقط خلافاً للشافعية فإذا أصلي الأولى فإن فسادها بعد فراغه من الثانية
أو في اثنتيها اجزأته الثانية وصحت عن فرضها كما نرى لأنه دخلها مع اعتقاد صحة الأولى وقد
أذن له الشارع صلعم بذلك الذي لم يشتمل على مفسد في نفسها حين تأديتها فلا يجب عليه إعادتها أما
الأولى فلا نزاع في وجوب إعادتها ولا يعذر استيقاب إعادة الثانية خروجاً من الخلاف واحتياطاً في الدين وإنما
وجب عليه إعادة المرة من أن الأصل بقاها من الصلوتين وصحتها إنما تكون لمجاورة لامتثالها فإذا لم يجز
مخالفة المشروع فصلوته الصحيحة والفسادة فاسدة وكل حكمه ولو دل على غير ما ذكرناه بأن يدل على
وجوب إعادة الثانية لقلنا به وقالت الشافعية يشترط لجواز الجمع التقديم بنية الجمع في تحريم الأولى أو ثبوتها قالوا

البتة التقدريم المشهور عن التقديم بمحض أو سهواً والحق عدم الوجوب بل قصد فعل الصلوة الثانية حين
 النزول فيها كما وبه يحتمل التميز بين العبث والسهو وبين الفعل المشرع ولو كان ما ذكره كما لا ريب فيه صلح أو
 أشار إليه مثل اشتراطهم ذلك اشتراطهم الموكلة بل قد صح أنه صلح كان يدخل ويخرج بين الصلوتين المجموعتين
 وذلك دليل على أن لزوم الموكلة التي اشتراطوها وأما قولهم إن ذلك فصل يسير فيكون مغفوا عنه فيقال
 عليه هذا ألا يعلم الأبعد أن يأتوا بالليل على لزوم الموكلة فإذا ثبت اشتراطها إبان يقال إن هذا الفصل اقترابه
 كان مستثنى مغفوا عنه وكذا كان ذلك من باب قلب الحقائق وجعل التعاليم والأحكام الشرعية من باب الرخص من
 باب عرائض ثابتة بل الحق أن نقول قد ثبت دخوله وخروجه صلح بين الصلوتين المجموعتين وذلك فصل معتد به
 فدل على جواز ذلك مسلطاً بهما بقي الوقت فتأمل ذلك فإن ما سواه مبالغة في التشديد والتضييق قلت و
 سر يادة على ذلك فتدبر في حجة بالمرادفة من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه ثم أتاه كل إنسان بعيرة في منزله
 ثم أقيمت العشاء فغلبها الحديث متفق عليه في بعض الفاظها أنهم بعد الأناخة لم يحلوا حتى أقام العشاء كذا رواه
 مسلم وأحمد وفي بعض الفاظ أحمد أنهم بعد الأناخة حلوا رحاً لهم وأحدثهم ثم صلى العشاء وقيل رواية من نفى
 للحل على ما هو من ياد على حل الوحال كنهه سيح النياب ونحوها ادعى أن بعضهم لم يحل وعلى كل تقدير الحديث صحيح
 وهو حجة على من يشترط الموكلة والله الهادي إلى سبيل الرشاد ولو بطلت الثانية أدبان فسادها بعد السلام
 إعادها جماعاً خلافاً للشافعية لا اشتراطهم للموكلة في الجمع وبذلك تغوت عندهم وقد علمت فساد اشتراطها مما قد
 والمتيمم والمتيمم وذا قال لهم أي للشافعية كالأدلة لكن الشافعية يشترطون التيمم لكل من المجموعتين
 وقد قد منافي باب التيمم عدم اشتراطه لكل فرض فلا تغفل التأخير بلا قصد جميع خلافاً للشافعية حيث
 قالوا إن ذلك قضاء نية التأخير في وقت الأولى شرط عندهم ولنا عدمه وروى ما يقتضيه ذلك عن النبي صلح فلو
 كان ذلك شرطاً لأمروا به ان يعقدوا هذه النية وأعلمهم من أول الأمر بايقاع التأخير فالشارع قد أباح
 للمسافر الجمع فقد يما وتأخير ذلك إلا أن صلحهم كان عن النية على الاستحباب النية احتياطاً وخروجاً من
 الخلاف ولجميع نقد بما قام بالخلاف في جوابه التيمم المقيد وقاله "شافعية بطل الجمع مطلقاً لا يميزون
 الجمع للمقيد لا نقد بما ولا تأخيراً وقد وافقهم كثير من أصحابنا كما شوكا في والسيد وغيرهما وهو قول الجمهور
 من أهل المذاهب الأربعة وقالت طائفة من أصحابنا يجوز ذلك للمقيد مطلقاً قيل ما له يستحبه عادة
 خلقاً قال في الفتح ومن قال بجواز ذلك ابن سيرين وسبيعة وابن المنذر والغفاس الكبار وحكاية الخطابي

عن جماعة من اصحاب الحديث وقد حكى ذلك عن الامامية وبعض الزيدية والروايات متواترة في كتبهم عن امته
اهل البيت رضي الله عنهم بخبر ذلك وروى عن علي كرم الله وجهه وحسن عن ابن عباس فعله ورواه مردعا واحتمل على
ذلك الشيخان ابن تيمية وتليدة ابن القيم رحمهما الله وقد ظاهر كلامه في الزيادة اشتراط وجود المشقة والحاجة و
الختار عندنا هو ما اختاراه للدلالة الاحاديث الصحيحة عليه روى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم سبعا وثمانيا الظهر
والعصر المغرب العشاء منقوع عليه وفي المنتقى وفي لفظ للجماعة الا البخاري ابن ملحة جمع بين الظهر والعصر بين المغرب
والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما اراد بذلك قال اراد ان لا يخرج امته اتقى وقد فعل
ذلك ابن عباس بالبصرة لاجل شغل في الفقه وفي رواية لمسلم من طريق عبد الله بن شقيق ان شغل ابن عباس
المذكور كان بالخطبة وانه خطب بعد صلاة العصر الى ان بدت النجوم ثم جمع بين المغرب والعشاء وفيه نصدين
ابي هريرة لابن عباس في رفعه وقول ابن عباس اراد ان لا يخرج امته هو من المرفوع حكاه اذ لا يجوز له الاجابة عن
ارادة النبي صلى الله عليه وسلم الا بتوقيف عنه صلى الله عليه وسلم قال في النيل قد اخرج الطبراني في الاوساط الكبير عن ابن مسعود بلفظ جمع
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل له فقال صلى الله عليه وسلم منعت ذلك لئلا تخرج امتي الحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد قلت
ومن ضعفه فلم يصح هذا يعارض ما استدلل به الاخفاف من رواية ابن مسعود في عدم الجمع الا في عرفة
ومن دلفه وقد حمل بعضهم ذلك على الجمع الصوري قال النووي وهذا احتمال ضعيف او باطل لانه مخالف للظاهر
مخالفة لا تحتمل قد قوى هذا الاحتمال شيخ شيخنا الشوكاني وانتصر له في النيل قال وهما يدل على تعيين حمل
حديث الباب على الجمع الصوري ما اخرج النسائي عن ابن عباس بلفظ صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم وفيه اخر الظهر
وعجل العصر اخر المغرب وعجل العشاء الحديث ونحوه لا سلم اتحاد الواقعة مع انه لم يصرح فيه بانه قدم الثانية
في اول وقتها فبقية الدلالة مشتركة بيننا وبين مخالفنا فتأمل فان شيخنا العلامة لم يتفكر في قول ابن عباس
اراد ان لا يخرج امته اذا معرفة اول الوقت واخره بحيث اذا خرج من الصلوة الاولى دخل وقت الثانية
عويصة جدا ربما انحرف على الخواص فضلا عن العوام فالجمع بهذه المثابة مما يوجب زيادة حرج على الامامة وما تقول
الي السعشاء وانا اظنه كذلك فلو انما يدل على ما ذهبنا اليه من ان الجمع هو جميع الصلوات بين في وقت واحد
ولذلك جعل ما سواها فدا ما قول ابن مسعود ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة لغير ميقاتها الا صلواتين جمع
بين المغرب والعشاء بالمدينة الحديث فيعارضه ما مر من رواية الطبراني عن ابن مسعود ومع قطع النظر عنه
عدم رويته لا يدل على عدم الوقوع للمعترف ولو صح ذلك كما قال فلو انما يستدل به الامامة على الجمع حتى في السفر الامام

التزني لا يقول بقول الأحناف ردفان بن عيسى عن جميع المسافر كان جوابا عن الجميع. وبالحجة والمشقة اما قوله
 فيه مع انه ممن روى الجميع بانما يثبت فحواه نعم والامر كذلك الا انه يجوز. فقد الواقعة ذرا. شيئا ولم يكأخر. انه ممن
 الجائر عليه النسيان في بعض الأحيان وما استدلل به مما خرج به ابن جرير عن ابن عمر بنحو ما نقله عن النسيان عن ابن عباس
 كما مر في الجواب عنده نفس ما اجبتنا به هناك فلا نعيد وما ذكرناه يظهر ان الأحاديث لا هي معارضة ولا دارة في
 معنى واحد بل قد ورد في أصلهم للجمع الصوى والجمع الحقيقي في الحضر للحاجة ولدفع المشقة. لا تترتب جميع ابن عباس من
 الحضر للعبادة باستغاله بالخطبة. وقد دل قول ابن عباس لئلا يجمع امدة قوله صلعم لئلا يجمع. انتهى على ان الجمع جائز
 لدفع الحرج والمشقة اما في تحصيل شيء او في حصول شيء ايجابا او سلبا وهذا غير الجمع الصوى فانه اى الجمع الصوى
 قد ثبت جوازها مطلقا في حديث بيان جبريل للمواقيت واذ اثبت ان جواز الجمع الصوى قد كان ثابتا من
 حين اذ افضت الكتب المكتوبات وذلك معلوم لهم بغير مرة عليهم اوقات الصلوة فلا نرى ان جمعه بالملاينة
 يكون لبيان جواز تأخير الصلوة الى آخر وقتها لان ذلك معروف كما علمت ومعلوم بقوله صلعم
 من ادراك من الصلوة ركعة فقد ادراك الصلوة وكذلك تعجيل الصلوة كالاول وقتها فقد رغب فيه
 صلعم في احاديث كثيرة قد بلغت مبلغ الشهرة وما كان جوازها معلوما الا مرة فلا يجوز ان يقال ان النبي صلى الله
 عليه وسلم اذا فعله انه فعله لاجل بيان الجواز فذلك مما لا فائدة صلعم عليه فيصح الجواب ان ذلك لدفع الحرج
 ولا يلزم من ذلك جواز الجمع للتحقق للمفضى الى الغاء تعيين الاوقات على انه يمكن ان يوجه جواز جمع التقييد
 مطلقا اذا قلنا باشتراك آخر وقت الاولى من صلوات الجمع كما دل على ذلك بعض روايات ادائه العصر
 في الوقت الذي صلى فيه الظهر في اليوم الاول فاصل ذلك فانه يجدى بالعامل وبه يتدفع ما اطال به الامام
 الشوكاني وتبعه السيد وغيره من اصحابنا قلت وقد علل ذلك الامام ابن تيمية رحمه الله فقله صاحب الزاد بانه
 اذا جاز الجمع بعرفة والمزدلفة لمصلحة الوقت ليتصل وقت الدعاء ولا يقطع بالانزول لصلوة العصر مع امكان
 ذلك بلا مشقة بالجمع كذلك لاجل مشقة والحاجة الى اى في الحضر ودينك فوق ما قدمناه يظهر فساد
 قول الأحناف بعدم جواز العصر في السفر اذا سفر مشقة ومضنة للمشقات فالقياس الصحيح يقتضي جواز العصر في السفر
 حتى لو لم يزد فيه ما تدل من الاحاديث على جواز العصر فيه بخصوصه فظهر ان الجمع في الحضر للحاجة ودفع
 المشقة. ثم مطلقا ولا يلزم من ذلك مخالفة حديث جبريل الوارث في تعيين المواقيت ولا مخالفة
 رأيه الكريمة ان الصلوة كانت على المؤمنين كما امرت واما من استدلل من الأحناف على منع الجمع في الحضر

بلاية والحديث المذكورين فقد ضل واضل اذا كان يخرج الصلوة عن كونه موقوتا بالجمع وحديث جابر بن عبد الله فيه اظهار الاوقات الاصلية المستفزة لكل صلوة وهو ساكت عن مسئلة الجمع واذا جازت الزيادة بالحديث الصحيح على الكتاب فجوازها على الحديث بحديث اخر من باب اولي وظهر ايضا انه لا محل لقول القائل بشرط ان لا يجعل ذلك عادة وخلقا فان الاستمرار على الامر الجائز سيما اذا ادامت المشقة والحاجة وقوله من غير خوف ولا مطر او ولا سفر كما في بعض الروايات ظاهر في ان الجمع للمطر قد كان ثابتا بجوازته كيثوبت جوازته في السفر وكذلك الجمع للثوب وعليه فليس الجمع للمطر اجمعا لدفع المشقة فاذا ثبت جوازته للمطر في الحضر فكيف يستبعد جوازته للحاجة والمريض حتى تناول ما دروت في جوازته من الاحاديث الصحاح التي لا تختمل التأويل والسيد رحم ما معن النظر في هذه المسئلة وقد العلامة الشوكاني على عادته وقد جازم الجمع للمطر الشافعية وغيرهم واكروا الاحداث لكن الشافعية قد قيدوا ذلك بتجمع التقديم على المعتدل عندهم وما اعتلوه من جرح فالحق جوازته مطلقا وقد قالوا اذا مطرت السماء بما يبل للذييل جاز الجمع وعليه فكل حاجة او مشقة نذرت بما يساوي مشقة المطر بل الثوب المذكور او تزيد عليها فنقد جواز الجمع والحديث انه لو توافقت النقول والعقول والقياس على جواز ما اخترناه بقي انه قد يقال اذا حملتم حديث جمعه صلعم في المذنية على الجمع الحقيقي انه كان الحاجة فكيف جاز الجمع لاصحاب النبي صلعم كلهم فان كلهم لم يكونوا ذوي حاجة وكيف تقولون بجواز الجمع للمقيم مطلقا فنقول ما حملنا حديث جمع النبي صلعم على انه كان حين ذلك ذاتا بل انه صلعم جميع اظهار الجواز لا وقفا لهذا دفع المخرج عن امته واصحابه تبع له واصحان في كل امر فهذا الحديث يدل دلالة واضحة على جواز الجمع للمقيم ولو لم يكن ذاعلمة لمصلحة من المصالح الدينية فجوازته للحاجة او مرض او هذا مما لا يستريب فيه عاقل وجوزنا ما اوردنا من الجمع للمريض واما افتيت وجملا مبسوطا يخرج منه الرجوع ساعة فصاعة ويشكل عليه التخصيص لكل صلوة انه يجمع بين الظهر والعصر بين المغرب والعشاء جمعا حقيقيا يجمع تقديم او تأخير الكل واسع وديننا يسير بحمد الله ولكن اهل التقليد يحرموا سعادا والقوا عباد الله في المشقة والكلفة وقد قال النبي صلعم يسهروا ولا تقسموا ونبشروا ولا تنفروا ولتعودوا الى مسئلة المتن فنقول من انتهى سفره بين الصلوات المجموعتين فان كان هناك له شغل وحاجة او مشقة عليه كادته او تيقن حاجته ان كان يجمع الثانية مع الاولى او لا فربما بين التقديم والتأخير طرق الثلاثة ومن اراد الجمع اذن لا بد من اقام كل صلوة بعينها اي مكتوبة لحديث جابر ان النبي صلعم صلى الصلوتين يعرفه باذان واحد واقامتين للحديث رواه احمد ومسلم والنسائي

ومادح بغير ذكر الاذان فلا يعارضه لوجوه كثيرة والزيادة من الثقة واجب قبولها وقد ذهب الى ان المشروع اذان واحد في الموضع اقامة لكل واحدة من المجموعتين الشافعي في القديم المعقل عند اصحابه وهو المحدث عن احمد وابن جرير وابن المنصور وقراءة الطحاوي وقيل يجمع باقامين بدون اذان وهو ضعيف.

باب صلاة الجمعة نظر الجمعة في كل موضع تصح فيه مسائر المصلين خلافا للاحناف حيث اشترطوا المصراة اذ لا يفيية المستوطنة للمجموعين مالم ياتي كونهما ذات مسجد سوق قال بعض الاحناف مستدلا لمذهبه في كون الجمعة لا تصح الا في مصراة وفي فناء المتصل به بقوله لا حجة ولا تشريع ولا فطر ولا اضحى الا في جامع قال المصراة جامع كل موضع له امير وقاض وما ذكره لم يرد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يروى عن علي بن ابي طالب وصح عنه بعضه وقال البيهقي لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء وقول سيدنا علي لا ينجح به لا سيما فيما لا يجتمع فيه مجال لا سيما اذا صح عن كثير من كبار الصحابة ما يخالف هذا المروي عن علي ولم يتفكر هذا المستدل في ان الزيادة على الكتاب لا يجوز من غير واحد صحيح عند الاخذ ان نكف نحوه بخبر موقوف ضعيف اما رفعه فهو من عيد هذا الحنفى نارة يرفع الموقوف ونارة يضعف الصحيح ونارة يغير الحديث بالفاظ لا تكاد توجد في شيء من كتب الحديث والله العاصم ثمان اول جمعة اما اقيمت في قرية غار ورن الثبات بزيها المدي ونحب على كل سكت حر ذكر مقيم بالامراض ونحوه فلا تجب على غير مكلف كصغير ومجنون ونحوها ولا على عيدين مملوك ولا على امرأة ولا مسافر ولا مريض ونحوه كاعلى لم يجد قايده اوقات الاخانة لا يجيب عليه ان وجد قائدا وروى الباب حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الجمعة الا اربعة عبد مملوك اراة اوصى او مريض اخرج به ابو داود ومن حديث طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد اخرج به الحاكم من حديث طارق عن ابي موسى قال لما نظر وصحبه غير واحد قال السيد في حديث ابي هريرة وجاب ذكر المسافر قلت واستثناء المسافر قلت ومع عليه الاتفاق في جماعة للاتباع ولما عرفت في الحديث الماروا قلها امام مقتدى اى اقل الجماعة امام مقتدى وقد ادعى على ذلك

حديث سميت ابن عباس صلواته خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث رواه الجماعة وفي الباب حديث من استعرق من الزوم وابقظ اهله فصليا جميعا الحديث حديث من يصدق على هذا المن فائمه الجماعة دانه تام ^{بصحة} الحديث رواه احمد وابوداؤد والترمذي بمضاه وفي رواية لاجل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم باصحابه الظهر فدخل رجل ذلوه وفي الليل اخرج به ايضا الحاكم والبيهقي وابن حبان بسنه الترمذي قال في الباب عن ابي امامة عن ابي موسى والحكم بن عمار واحاديثهم بلفظ الاثنان لما فوجهم جماعة فتي تلت ومما يدل على ان الاثنين فما فوقهما جماعة حديث بن كعب

قال فإمرؤ الله صلح صلوة الرجل مع الرجل اذكى من صلوته وحده وصلوته مع الرجلين اذكى من صلوته مع الرجل
وما كان اكثر فهو احب الى الله تعالى رواه احمد وابوداؤد وابن ماجة وابن حبان وصححه ابن السكن العقيلي الحاكم
واشار ابن المديني الى صحته فبنينا على هذه الاحاديث لو خطب احد رجلين صلى احد هلمن خلف الآخر صحت الجمعة
سواء كان في مصر اذ قرية او سودا في بيوت او كهوف او خيام وسواء كانا مستوطنين من قحب عليه الجمعة او غير
من قحب عليه لما ياتي في بيان شاء الله تعالى ومن كان خارج محل اقامتها بحيث يسمع النداء وجب عليه السعي اليها
لأنه تعالى لما نزل في الجمعة فاسموا للائمة لقوله صلح الجمعة يسمع النداء رواه ابو داؤد والاصمعي قال في انما الجمعة من سمع النداء او
ولا يشترط له حضوره كما هو ظاهر خلاف الاختلاف في اشتراطه ذلك للصحة صلوة الجمعة اذا لم يستد لوا على ذلك دليل
صحيح وقد بالغ الاختلاف حيث قالوا لا يجوز اقامتها الا للسلطان او لمن امره السلطان فان ظاهره بل حقيقة
تعطيل الجمعة اذا عدم السلطان او كان فاسقا لا يبالي بامور الدين لما هو مشاهد في سلاطين زماننا انهم مسلمون
للاسم فقط لا يصلون ولا يصومون ولا يحضرون الجمعة والجماعات انما تغفلهم شرب الخمر استماع المعازف ومصاحبة
الفتيات وكل ذلك اذا كان كافرا كما في بلاد الهند والسند والصين فان سلاطينها انصارى او عبيدة الا ان
مع ان بعد دقاطينها من المسلمين، ينفون على مائة مليون فلا نفد مرى ما حكم الجمعة على اصل مذهبهم في
هذه الايمان المتأخرة حيث سلبت انصارى اكثر بلاد الارض عن ايدي المسلمين حتى انها غلبت على سواها
العرب كالدين والمسيحيين واليهود ومسقط اجريت لكسها وقوانيها فيها وفي تلك البلاد من المسلمين ما
تزيد على مآت الوف فهل يعتقدون عدم وجوبها ويقولون انه انقضى الزمان الذي يمكن ان يقال فيه وجوب
الجمعة ومثلهم من اشتراطها شرط طاهر يوجبها الله فانما نرى ان من لازم قول هؤلاء تعطيل الجمعة اعدام الحج
المعظم من الدين بالقرآن ومن تحقق اصل وجوبها للصحة فافتراضها علم لا فرق بينها وبين سائر الصلوات الا في كونها لا تكون الا في جماعة
كما يدل عليه لفظ الجمعة فانه مشتق من الجمع فسميتها لجمعة تدل على ذلك فلو كانت تكون جمعة الا اذا تحقق وجود مسدول
اسمها فانه اعظم دليل على وجوب ادائها في الجماعة ولا يبعد ايجاب حضور اهل البلد في المسجد لجماع مع
آيها او نحوها اذا امكن ان يسمعهم ولو في رحابة لا سيما اذا حضر السلطان وامر بالحضور الى محل ولا يمكن
طاعته فيما كان يخالف الشرع كان اجتماع سائر افراد البلد او القرية لتحصيل الاتي لانها من سننهم من
سنن مقاصد الجمعة لكن اين ذلك من كونه شرطاً لاصح الجمعة الا به وليتخي قبحاً بانها وقت الظهر
لا يقد بل عنه وتسقط صلوة الظهر بها ولا مل ان يكون البديل مثل المبدل عنه مهما امكن الا اذا منع عن

في دليل وحديث لم يرد دليل في حوازيها بعد وقت الظهر بتعين الوقت على سعطائها وقت الظهر في الانتهاء
 خلا لما لا يكاد واحدا فيهما على غيرهما اما ابتداء فعلها فلا فضل ان يكون باقيا وقت الظهر ايضا ويجوز
 فعلها قبل الزوال سيما اذا عارضت ضرورة وخيفت المشقة كشدة الحر ونحوها وفاقا للامام احمد رحمه وحلانا
 للثلاثة لحديث سهل بن سعد قال ما كنا نقبل الا بعد الجمعة وروى الجماعة ومن ادا احمد ومسلم والزوال
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يقال بعد الزوال غدا وعن جابر بن عبد الله النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهب
 الى جمالنا فنزعيه حين تتدول الشمس يعني النواضح من اداء احمد ومسلم النساء فاذا كان حين اراحتهم
 الجمال بعد رجوعهم من الصلوة يكون هو حين الزوال فمن يكون اجتماعهم وكبريوت وقت الخطبتين في الصلوة
 فليتامل ذلك المصنف قلت وبذلك يعلم ان وقت صلاة الجمعة يكون من العداة الى اخر وقت الظهر فابتداء
 وقتها باقيا وقت صلاة العید وبتدأ وقت الزوال او بعد الزوال لا ينافي فعلها قبله اذا كان وقتها
 هو ما عرفت فاذا خرج الوقت قبل ان يدرك منها ركعة فيه اتموها ظهرا وفاقا للشافعية وخلافا للاحناف
 في البطلان واحد ومالك في اتمامها الجمعة فالاحناف قالوا يمنع البناء الاختلاف ونحن لا نسلم ان مثل هذا
 الاختلاف موجب للقطع في اتمام العبادات المنهي عنه لانه لا شيء من ذلك منات لصحة صلاة الظهر ولا
 الاختلاف في المقدار وهذا اقل اعتقار بالكتفاء الشارع باحدهما عن الآخر لا بينهما صلواتا وقت واحد
 فتجوز بناء احدهما على الاخرى اولى بالصحة والاكتفاء كيف وقد جزمتم الانعام باسبابه الطالبة اثناء صلاة
 المسافر التاوي للعصر لم ارمالك واحدا لا ليلا ولا نعليل اذا ادرى كامنها فيه ركعة اتموها الجمعة خلافا للشافعية
 والاحناف. وفاقا لاحد ومالك فان الاحناف قالوا تبطل يستقبل الظهر قد عرفت فسادا والشافعية قالوا
 يقيمها ظهرا وقاسوا الابتداء على الانتهاء وبانوا حتى قالوا فلو كان في اثنا عشر فاعلم ان ما يقع من الوقت لا يسع
 اقل الواجب انقلب ظهر من حين علمه لا من حين انقضاء الوقت فلما قوله من ادرى ركعة من الصلوة
 فقد ادرى الصلوة للمفسر هذا كبر بعض افرادها بقوله من ادرى من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد
 ادرى العصر من ادرى من الفجر ركعة فلان تطلع الشمس فقد ادرى الفجر الحديث بمعناه وقد قد من اللفظه
 في غير موضع والجمعة داخله في ذلك فهو حجة لنا وليس مع اننا الفحجة ولا دليل غير الراي الفاسد
 ادرى كما مع الامام ركعة فقد ادرى انما انعم ما قدمه. ولحديث آخر من ادرى ركعة من صلاة الجمعة
 فليضعف اليها اخرى وقد تمت صلوة وهو لا ينقص عن درجة السن بخبره وعليه قوله في اخرها قلت في بهل المصنف

واحدك معه ركعة فقد ادرك عند الاخير ايضاً الجمعة فليضيف إليها ركعة اخرى ويجازي ثالث فذلك لك وهم جركما
 راجحه اذ المتأخرين من النشأة فبعد وهو الحق عندنا لما مضى من ان اهل الجماعة آمنوا خلافاً للاجماع وكذلك اذا ادرك
 اقل منه تأخر اقبل من ادرك الجماعة وذلك لان الامام ابي حنيفة رحمه الله خلافاً للثلاثة اي من ادرك من صلوة الجمعة
 اثنى من ركعة ولو سجد السهود مع الامام فقد ادرك الجماعة فيلزم صلوة ركعتين وقد ذهب الى ذلك الامام
 ابو حنيفة واليوسف وقال محمد بن الاحناف والائمة الثلاثة ونحو اصحابنا لا يدرك الجمعة وانما يتبها ظهرها
 وقال طائفة من ادرك الجمعة الا بادراك الخطبتين وقوله في غاية البعد استدلال الثلاثة بمفهوم الحديث المتقدم
 وبقرائن بعض الشرائط ولنا ان منطوق قوله صلعم ما ادركتم فضلوها وما فاتكم فاقموا الحديث معذور عليه وذوات
 بعض الشرائط غير مسلم وما عطل ببعض الاحناف لما رجحناه فليس يشي بل لوجه هو ما ذكرناه وهل يجزى
 ويطر ما ذكرناه سابقاً فيما اذا اتى بهذا المسبوق شخص اخر ام لا فالظاهر اطرا ذلك ههنا ايضاً لا تقام
 الجمعة الا بتقدم خطبتين قبلها واما الثلاثة الاربعة وقيل هما واجبتان وقيل ستة وهذا الاخير
 اختاره المشركاني وتبعه السيد من مولفاته بحسب عادته وابطل قول من قال باشتراط الخطبة حيث لم يدل
 عليها دليل قول لا يخفى ان المقصود الاعظم من الجمعة هو اجتماع من امكن اجتماعهم من المؤمنين وللهذا
 الاجتماع مقاصد وغايات وذوائد جليلة فمنها الاجتماع الودى على طاعة الله الذى لا تقى بحجر فائمة الانساق
 وقد دل على انه من مقاصد الجمعة الذى لا تكون ولا تسمى الجمعة جمعة الا به كما قد من ادلة ذلك واذا فطرنا
 الى انه هذا الاجتماع العظيم الذى قد رغب فيه الشارع الترغيب العظيم الذى يرهيب توعده على التخلف
 عنه بالتعريف الشديد بالمهييب فلازمى ان العقول تقتنع وتكتفى بان سبب ذلك هي صلوة الركعتين بل
 عن الامام ع التى لم تشتر في وقت الظهر بل اعتمد على بعض ذوى الضرورات فلا بد ان يكون وراء ذلك
 اشياء هي بمقصودة ولا نرى اجده من ان نقول ان المقصود من هذا الاجتماع كمال الاعتناء والاهتمام بالمعروف
 والنهي عن المنكر الذى امر الله به في كتابه مع تعريف المؤمنين بمصالحهم واولئهم في دينهم ودنياهم بحسب
 ما تقتضيه الحقائق والوقت وحيث ان هذا الخير اى الاهم بالمعروف والنهي عن المنكر قد امر الله به في كتابه ولا
 يقتضى الوجوب لم يكن بدين وقت محدود للقيام بهذا الواجب العظيم الخير العظيم فلا بد ان يكون العمل بذلك
 الواجب على جميع من المؤمنين في الاسبوع مرة في كل مصر وبلد وقرية وموضع من مواضع المسلمين اختيار لذلك
 يوم الجمعة لما اختص به ذاك اليوم من الخصائص الفضائل من مزايا العظام مما لا يحتمل هذا المختصر بما نه

وترجمته وعلم الفقه والصرف وغيرها ولا تتعين لها الفاظ مخصوصها لانه صلعم خطب بالفاظ مختلفة ولم يامر
 بنوعيين لفظ منها ويشترط تصدق به المجدد، وما قال الشافعية ونحوه من الاختلاف لقوله صلعم كل كلام لا يبدأ فيه
 بالحمد لله فهو حسن، رواه ابو داود والترمذي وحسنه وابن حبان كل من ذى بال لا يبدأ بحمد الله تعالى فهو
 اقطع والمأرد النافض، فثبت الكلام ذي البال الى الخالى عن الحمد بالاجازم بعيد من يد التفسير عنه وما كان لذلك
 فلا يصلح ان يتقرب به، والله تعالى، ولذا الى ان ينقل انه صلعم خطب خطبة لرصد رها محمد، الله والشاء عليه
 وما كان ناقصا مستقذرا للمؤمنين، وما الله ولرسول صلعم فلا يصدق عليه انه هو المأرد بامر وهذا اصل عظيم
 يجب على الامة فيه التنبيه له وقد غفر عنه الامام الشوكاني ههنا وكذلك كل من لم يشترط حمد الله في اول
 الخطبة فاذا انضمنا الى هذا الاصل قوله صلعم كل من احد، شافى امرنا هذا اما ليس منه فهو الحديث لم يبق
 شك في شرطية ما ذكرناه للخطبة وهذا امر من شبه عليه فاحفظه ثم الشهادتين اى شهادة ان لا اله الا الله
 وان محمد ارسل الله اى لعبد ان محمد الله ويبنى عليه وانا في اشتراط ذلك بقوله صلعم الخطبة التى ليس فيها
 شهادة كاليد المجدد، رواه احمد وابوداود والترمذي وحسنه وقال تشهد بديل شهادة وقد روى البيهقي في
 دلائل النبوة، وعما حكاه في الله تعالى، فلفظ وجعلت امتا لا يجوز لهم خطبة حتى يشهدوا انك هدى وسوى
 الحديث وما سوى ذلك فمندوب اى مستنون واما الاجتنان وخلاف الشافعية وغيرهم في اشتراطهم لصحة الخطبة
 الصلوة على الرسول الله صلعم على ان الخلاف في وجوبها عند ذكره صلعم فوى وهم لم يقولوا بذلك مطلقا وقد اشترطوا
 الوسمية بالتقوى، وقد مضى ان الخطبة لا تكون بخطبة الا بالذكور والتذكير فنحن نوافقهم في هذه المسئلة
 من بعض الوجوه اما اشتراط قراءة آية من القرآن في احد الخطبتين الدعاء للمؤمنين في الثانية وكونهما
 بالعربية وبعد الزوال والقيام فيهما لمن قدر والجلوس بينهما كما نكثوا سماء اربعين كاملين فذلك
 غير الاخير وغير كونهما بالعربية وان كان مستونا مذكرا الا انه لم يزلهم على الوجوب الشطية دليلا يصح العمل
 عليه نعم لا بد من فصل بين الخطبتين بحيث تمتا احداهما عن الاخرى وكلاهما تكونا خطبتين كذلك الجهر بهما لا بد
 منه فلا سريهما بحيث لا يرد جاهر لم يرد بهما وذلك ظاهر كما عبا عليه فلا يظن الكلام بالاستدلال عليه فنهما
 ان يخطب على من يتبع او من لا يتبع في ذلك، وسليم من اذا دخل من باب المسجد لا يقبالة عليهم ثم على من قرب
 من المنبر لا يتبع رواه البيهقي، لا تقم اليه عليهم فاذا صعد قبل عليهم وسلم ايضا الحديث جابر ان النبي صلعم كان اذا
 صعد المنبر سلم ثم اقام صلاة وفى سادس ابن لهعة وقد روى عن طريق اخرى، وسلا ولا غاوسند ادنى بعضها

ذكر الأقبال على المتقدمين وتجميع طرق الحديث تتعاقد فيقوى للاحتجاج كما سيأخذ الله العمل المستمر من ذي العهد
الأول وجلس ابن النوزن بصوت عال رفيع كما يوزن لسانه انصلا الحديث السائب بن يزيد رضي الله عنه قال كان النداء
يوم الجمعة اوله اذ اجلس الامام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان في الناس
اذا النداء الثالث على الزوراء ولم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير واحد مناه البخاري في النساء داود وداود
كان ثالثا بعد الاقامة اذا تعلقيا قال الشافعية والادلي ان لا يلتفت بمينا ولا شكاة ولا من خلفه وهو وجه لا نه
لم ينقل غير استيفاء المهم وما سواه فهو ملة ويكره ان يدق على المنبر وان يعتمد على عصا ونحوه كالقوس للانبا
كما صرح انه صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة يوم الجمعة على قوس او عصا قال بعض الشافعية حكمته الاشارة الى ان هذا الد
قائم بالصلاح ورده صاحب الهدى ويخطب قائما الحديث ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة قائما ثم
يجلس ثم يقوم كما يفعلون اليوم رواه الجماعة وقال الله تعالى وتركوك قائما واول من خطب جالس معا
وانكر الصحابة على من يخطب جالسا انه لم يقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخطابة الا مع القيام واختلفوا في خطبة النكاح والادلي
ان يخطب قائما فيه ايضا ويجلس بينهما للاتباع كما في حديث ابن عمر المار وغيره وقد روي بعضهم قد رجليه
الاستراحة وقد روى سورة الاخلاص وقد ادعى جماعة من العلماء وجوب الجلسة بين الخطبتين في القيام فيها
والحق الذنب ان تكون بليغة مختصرة فيقصرها ويطلب الصلوة للاحاديث الصحيحة في ذلك ولقوله لا ميؤ السرية
وقد امره بايجاز الخطبة اذ من البيان لسمحا لا سيف كل الاسف ان السلفاء في عصرنا يخالفون السنة يطيلون
الخطبة ويقصرون الصورة وان يقول اما بعد لتثبت ذلك في خطبه صلى الله عليه وآله وسلم كما في الصحيحين ليجد في الموعظة ويخرج
بها صوت له حديث جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا خطب احمرت عيناه وعلل صوته واشتد غضبه حتى كأنه
منه رجيش يقول صمكم وصمكم ثم اه مسلم ابن ماجة وفي النيل قامته في صحيح مسلم ويقول اما بعد فان
خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وآله وسلم ثم الاصحى بعد ثانيا وكل بدعة ضلالة الحديث
واذا دعا فيها رفع السبابة لحديث حصين بن عبد الرحمن قال كنت الى جنب عمار بن ربيعة وبشر بن حبان
يخطبنا فلما دعا رفع يديه فقال عمار قبح الله هاتين اليدين رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر يخطب اذا
دعا يقول هكذا ارفع السبابة وحدثنا رواه احمد والترمذي بمعناه وصححه قلت قد جرت عادة السلفاء
في زمننا انهم يرفعون ايديهم للدعاء بين الخطبتين وقد عرفنا ما قال فيه عمار فنقول مثله فبح الله
ايديهم ورفعهم لا يتابع السنة وان يكون متطهرا عن الحديث وطاهرا عن الخبث اى في الثوب والمكان

واليد ن وذلك الاتباع لانه صلعم كان اذا نزل من المنبر بعد تمام الخطبة يصلي من غير ان يتوضأ فعلم انه كان يتوضأ قبل ان يشرع في الخطبة وهو المراد وقالت الشافعية ان ذلك شرط لصحة الخطبة ابتداء وانها والحق ما عرفت وفاقا للثلاثة فلا بأس بالكلام فيهما وبين الصلوة للصلاة خلاف لبعض الشافعية لان النبي صلعم كان يحط بفساد الحسنيين عليهما اتيصان ايمان يمشيان ويعثران فانزل رسول الله صلعم من المنبر فخلع لهما ووضعهما بين يديه ثم قال صدق الله انما اموالكم واولادكم فتنة نظرت الى هذين الصبيين يمشيان ويعثران فلم اصبر حتى قطعت حد شي ورفعتهما قال في تنقيح رواة الخمسة وعن انس قال رسول الله صلعم ينزل من المنبر يوم الجمعة فيكلمه الرجل في الحاجة ويكلمه ثم يتقدم في مصلاة فيصلي فراه الخمسة وثبت ان رجلا اخذ بيد النبي صلعم بعد ان اقيمت الصلوة فما زال يكلمه حتى نفس بعض القوم اما ذكر الخلفاء في الخطبة او ذكر سلطان الوقت فيها فندعة مستحذنة لانه لم ينقل عن السلف الصالحين ولا ورد في ذلك حديث انما احذثه المرءانيون كانوا يسبون سيدنا عليا رضي الله عنه على المنابر فلما هلكوا واصابت الخلافة بنى العباس هم جعلوا يسبون بنى امية ويجوز ان يقرأ بعد الواقعة في ركعتيها ما شاء من القرآن اتفاقا لكنه لم يرد عنه صلعم ما يدل على لزوم قراءة شيء من القرآن معين لا يجوز غيره وقد قرأ الصديق رضي الله عنه بالبصرة ولا فضل ان يقرأ في الاولى بالجمعة او سبح اسم ربك الاعلى في الثانية بالمنافقين او هل انا خير حديث الغاشية لحديث عبد الله بن ابي رافع قال استخلف مروان ابا هريرة على المدينة وخرج الى مكة فضلى لنا ابو هريرة يوم الجمعة فقرأ بعد سورة الجمعة في الركعة الأخيرة اذ جاءني المنافقون فقلت حين انصرف انك قرأت سورةين كان علي بن ابي طالب يقرأ بهما في الكوفة فقال اني سمعت رسول الله صلعم يقرأ بهما في الجمعة رواه الجماعة الا البخاري والنسائي وصح انه صلعم كان يقرأ يوم الجمعة على اثر سورة الجمعة في الركعة الثانية هل اتاك حديث الغاشية وصح انه كان يقرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل اتاك حديث الغاشية اما في زمننا فاسفهاء الجهلاء تركوا سنة النبي صلعم ويقرأون الجمعة في الركعتين في كل ركعة ركعتيها او يقرأون اواخر السور مثل لا يستوي اصحاب النار واصحاب الجنة الى آخر السورة او لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم الى آخر السورة او لقد صدق الله رسوله الرويا بالحق واود السماء بنبيناها بايادها المومنون واوان الذين سبقتم لهم من الجنة اذ لك بها مبعدون واو آمن الرسول بما انزل اليه

من ربه وان في خلق السموات والارض الى آخر السور وقد عرفت انه يخالف السنة وفي صلوة الصبح من
 يومها لم تنزل السجدة وهل في علم الانسان للاتباع رواه الجماعة الا الترمذي واباد او دكنه لهما من
 حديث ابن عباس زاد الطبراني وكان يدعى ذلك قال الحافظ رواه ثقات وذكره بعض اصحابنا المداومة
 لثلاثتهم التخصيص انا كنت متفحصا لرواية الترمذي حتى وجدت في مسند البزار ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بسورة
 يوسف في صلوة الفجر يوم الجمعة وقد شئى انه صلى الله عليه وسلم فيها عند ذكر السجدة راى اذا قرأ تنزل السجدة وصح سجود
 عمر بن الخطاب عثمان بن عفان وكثير بن وقد تقدم الكلام على ذلك في سجود التلاوة ومن كان مصليا بعد الجمعة
 فليصل اربعاً وفي بيته افضل واقل ستة ركعتان كذلك لان ذلك قد سمع عنه صلى الله عليه وسلم ونقلنا صحيحاً من قوله
 وفعله وظاهر احاديث تعيينها باربع انها تكون لسلام واحد خلافاً للشافعية ولا يارضيه حديث صلوة النهار مثني
 مثني لان الاول خاص وهذا الاخير عام والواجب بناء العام على الخاص قد ورد فيه ما يدل على ما اخترناه ^{حتى}
 عن علي بن ابي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الجمعة اربعاً وبعد اربعاً ويجعل التسليم في اخرهن ركعة اخرجه الطبراني
 في الاوسط وقد دل على ان فعلها في بيته افضل قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث اني خير من انضلت صلوة المراء صلوة في بيته
 الا المكتوبة وفي حديث ابن عمر يصلي بعد اربع ركعتين في بيته رداً ابوداود ودوراه مسلم وفيه كان يصلي بعد
 الجمعة ركعتين في بيته وفي لفظ كان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلي ركعتين في بيته واخرجه الجماعة
 الا البخاري عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا اربعاً فان عجل يا شئ فصل
 ركعتين في المسجد وركعتين اذا رجعت وفي زمننا هذا التزم السهلاء الجهلاء الصلوة بعد الجمعة في المسجد
 ولا يذكرون احد منهم يرجع بعد الفرض الى بيته ويصلي السنة هناك فيهم جعلوا بيوتهم قبوراً وكذلك قبل الجمعة
 يصلي اربع ركعات او ركعتين وركعة الاربع في حديث ابن عباس فيه لا يفصل في شئ منهن اخرجه ابن ماجه زاد
 الطبراني واربعاً بعد ها وسنذكره ضعيف وفي حديث ابن مسعود اخرجه الطبراني في الاوسط وفي حديث علي بن ابي
 الطبراني ايضاً وروى عبد الرزاق وهو في صحيح ابن مسعود كان يصلي قبل الجمعة اربعاً بعد ها اربعاً واخرج ابن سعد
 في الطبقات عن صفية رضي الله عنها انبع ركعات قبل خروج الامام الجمعة وورح الركعتان في حديث سليل الخطاء
 قال له النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخاطب اعمليت ركعتين قال لا قال فصل تجوز فيهما وحمله البعض على تحية المسجد والله
 اعلم وسين ويقال يجب العمل لمن اراد حضورها والا فيسجد قد دل على الوجوب حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل رواه البخاري وفي صحيح مسلم اذا اراد احدكم ان يأتي الجمعة فليغتسل

وكلامه للوزير ياوله يكن في الباب الا هذا كان كافيا في الدلالة على الوجوب على ما ذكرناه بحمل حديث ابي سعيد
 الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وهو اصح ما روي في هذا الباب رواه البخاري
 وغيره وفي بعض طرقه وجب لغسل الجنابة كما ذكره ابن حبان وقد مر البحث في ذلك في كتاب الطهارة وقد
 تادل بعض الاخوان لفظ الوجوب بالسقوط وجعل على معنى في معنى قوله صلى الله عليه وسلم واجب على كل محتلم ساقط عن كل محتلم
 وهذه التاويل في غاية السقوط ونحن نقول ان قوله صلى الله عليه وسلم غسل يوم الجمعة واجب الخ المراد انه واجب على كل
 من اراد حضور الصلوة كما عرفت ذلك من الاحاديث التي ذكرناها قبله واما من لم يرد حضور الصلوة لصلوة الجمعة
 فالذي نتخذه انه لا يجب عليه الغسل انما هو له سنة اظهار للشعار والسرير بذلك فانه عيد المؤمنين
 وللتشبه بالمصلين بهما استطاع واذا كان يوم عيد فيس ان يكون فيه نظيفا على ذلك نحل قوله صلى الله
 عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل وانغسل افضل رواه الحسن عن سمرة قال ابن الجوزي من احتجنا
 من عارض به احاديث الوجوب فهو مخفي اذ ليس هو في مرتبتها من الصحة وكما مقرر بالمربطتها قال الحافظ اذ شمر
 طرقة واخرها رواية الحسن عن سمرة اخبرها اصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان وله علتان احدهما
 انه من عنده الحسن والآخرى انه اختلف عليه فيه انتهى قلت وهناك عدة لم يذكرها الحافظ وهي عندنا
 من اعظم القوادح في صحة هذا الحديث ومن اقوى الشبه المؤثرة على الاقدام لقبوله وهي كونه من مرويات
 سمرة الذي حذر واجتهد في الفتنة ومخالفة امير المؤمنين سيدنا علي بن ابي طالب وعداؤه لا ارادة لوجه الله
 بل لا عراض تغدح في عدم التمسك بالمقام ذكرها وقد نقلت عنه اشياء منكرة وقد اشهر بنقل الاثبات
 مخالفة ومخالفة امير معاوية الكثير من السنن المشهورة في زمانها الذي لا تخفى على عوام ذالتي العصر من ثم
 اختلف الائمة في توثيق من ذهب سمرة ومعاوية وعلى الاقل فلا اظن احد اسوي بين روايات سمرة ومعاوية
 وبين روايات السابقين الاولين من الانصار والمهاجرين حتى يحكم بالعراض ولا يرجح هذا على ذلك فاما ذلك
 لم يرجح حديث سمرة مع وجود العلل فيها على ما رواه هو ولا السادات فنحن نكل الحكم في ذلك الى المتصفين
 والحاصل انه على فرض تسليم ان حديث سمرة صالح للاستيعاج فلا بد ان نجتهد في التوفيق والجمع بين الادلة
 مهما امكن ولا اقرب ولا اصح مما ذكرناه في ذلك بان نحل احاديث الوجوب على ما يرد حضور الصلوة لان
 سبب بدا الامر بالغسل انما كان في حق حشرى الجمعة. ثم احاديث سمرة وما ضاهاها على من لم يرد حضورها
 ذكرناه ههنا هو المختار عند المحققين من اصحابنا واما ما قد سئل في كتاب الطهارة فقد اتينا فيه هذا التفصيل

والله حسبه ونعم الوكيل ويسقط الغسل بالمشقة أو خوفها أو غوث ذات الخطبة أو بعضها وكذا ان شغل عنه
أو نسيه إما كونه يسقط بالمشقة أو خوفها ونحوها فلا نكثير من الواجبات يسقط بذلك إلا ان بعضها قد قل
الشامع لها بدلا يعدل عنها بالضرمة اليد الذي لا بد له فانه يكون عفو العذر المانع واذا كان حضور الجمعة
وجوبها قد يسقط باسباب فسقوط الغسل اولى وقد سقط الوضوء بلا عذر أو المانع وعمل عنه الى التيمم في الغسل
كذلك إما كونه يسقط بالشغل فلا نكثير من ذلك يسوغ ان تجمع لاجله الصلوة والمراد اشغال طاعة أو مباحة
بغاتها أو تأخيرها الذي يؤدي الى ضررها أو مشقة إما النسيان فامر ظاهر كما ذكرنا تقدم الاستدلال في غير موضع
على انه عند مستقل قد ذكر عثمان بن عفان في تحلفه عن التكبير الذي انكره عليه الفاروق رضي الله عنهما في الشغل
كافي صحيح البخاري وقد قبل عن امرأة عمر بن الخطاب على ذلك الحاضر من الصحابة ولما ذكرنا انه اقتصر على الوضوء اذا
انكرا رأيهما لم يأمرا ان يقوم ويغتسل كما هو كذا احد من الخلفاء منهم ان الغسل كان مأمورا به إلا انه يسقط بذلك
العذر وانه يسقط اذا أدى الاشتغال به الى ترك الخطبة أو بعضها الماعرفت ان كان سبب وجوبه إنما هو
حضورها وحضور المصلوة فلا يترك الأصل لاجل الفرع وما ذكرناه يجمع بين الأدلة التي قد يظن انها تعارض الوجوب
وتسقط الاحتادات والمداينات التي يتعنت بها المتعنون ليردوا بها قوله صلعم غسل يوم الجمعة واجب

على كل محتمل وليس ان يتنظف ويدهن ويتطيب ويتزين باحسن ثيابه وان يبكر ويقصد هاما شيئا بسكينة
لحديث سلمان الفارسي قال قال النبي صلعم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر بما استطاع من طهر ويدهن من
دهنه أو يمر من طيب بيته ثم يروح الى المسجد ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت للامام اذا
تكلم الا غفرا له ما بين الجمعة الى الجمعة الاخرى رواه احمد والبخاري وعن ابن سلام رآه سمع النبي صلعم يقول على المنبر
في يوم الجمعة ما على احدكم لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنته رواه ابن ماجة وابوداؤد وفي حديث
ابن هيريرة بن زهران في الساعة الاولى تكلمنا قرب بدنة الحديث رواه الجماعة الا ابن ماجة وقد ورد ما يدل
على فضل المشي للجمعة وان له بكل خطوة ثواب عظيم وكذلك جاء في المشي بسكينة لجمعة في الحديث في الاحاديث
كثيرة لا تسع المقام اسرها وبسطها وكذلك في التكبير اليها وان يد من الامام أي حيث يسمع الخطبة للامام بذلك
في غير حديث ولا يتخطى رقاب الناس ولا يفرق بين اثنين ولا يؤذى للافق على كراهة ذلك عملا للنهي عنه
كما ثبت في الاحاديث الصحيحة حتى قال جميع كثيرون بتحريم ذلك نعم يجوز للامام المتخطي للمنبر اذا لمصراب
الخطب لم يطر بيا سواه وكذلك الغيرة اذا اذناه فيه كراهيا وعلى ما نراه وقد قيل انه يكره لهم الاذن وفيه نظر

ولو صفوا وتركوا بين ايديهم المسجد خاليا فهل يجوز للدخالين ان يتخطوا رقابهم ليشغلوا ذلك المواضع امر لا
والظاهر انه ان كان المحل لا يرجى ان يشغل حين القيام للصلوة جاز التخطي لتقصيرهم ان يرجى ولم يجد الدخول محلا
يجلس فيه فليس اليهم ان يتفسيحوا ويترأصوا بسبل الخلل بين الصفوف فان لم يفعلوا فلا نرى كراهة التخطي
بجهلهم مثل لتقصيرهم ومشاقتهم ولا ذية عليه في الوقت الاكثر من الاذية عليهم بتخطيه فقامه للآثرة
وتوقع ذلك في هذا الزمان وليس هو كالاكن صفوا في طريق المسجد وتركوا اوسطه خاليا فانه لا حرمة لصفهم
ولا ناداهم بالتخطي وما ذلك الا لتقصيرهم بترك الدخول من الامام وتسوية الصفوف وهم بذلك بالماضي
المصلين عن المسجد قال الشافعية لو كان بين يديه عبيدة او اهل ذمة جاز له ان يتخطاهم وقال بعضهم
يجوز للعظم بصلاح او كراهية ان يتخطى الى موضع انفة ولا وجهه ان لا يجوز الا من علم عدم كراهتهم وتاداهم
بتخطيه اياهم على انه لا يخافون خطرا فالاذا لم يتركه والجلوس في اى موضع وجد خاليا وان يشغل قبل خروجه الامام
بصلوة اذ ذكر لقوله صلعم في حديث سلمان ثم يعلى ما كتب له لقوله عن ان الملائكة تنقل على احدكم ما دام في
مجلسه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما لم يجد ثوبا وان احداكم في صلوة ما دامت الصلوة تجبسه الحديث
ومن في حكم المصل فان شانه القراءة والذكر واذا جلس على المنبر استقبلوه لا يتابع كما ثبت هذا ابن ملبية فاذا
شجع في الخطبة وجب الانصات وحرم الكلام لقوله صلعم فاذا سمعت اماما يكلم فانصت حتى يفرغ رداه احمد
ورجال اسناد ثقات وفي المسئلة احاديث ومفهومه النهي عن عدم الانشغال وهو في الكلام من باب اولى بل
قد ورد النهي عن الكلام مطلقا في احدى كثرية فمنها حديث ابي هريرة ان النبي صلعم قال اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة
اصمت والامام يحط بقلعتك رداه الجماعة الا ابن ماجة ومنها قوله من دنا من الامام قلنا ولم يسمع ولم ينصت
كان عليه كفل من الوزر ومن قال صد فقد لاد ومن لاد فاجعة له رواه احمد وابوداود ولا شريح حديث صلوة الا
تحمية المسجد لانه صلعم قد غدا الصلوة بخرجه الامام فما في حديث نبيشة الهذلي وفيه فان لم يجد الامام خراج
صلى ما بدا له وان وجد الامام قد خرج جلس في سماع وانصت الحديث رواه الامام احمد وله شواهد وموكلات
اما كونه يستثنى من ذلك ركعتي تحمية المسجد فلحديث جابر رضي الله عنه قال دخل رجل يوم الجمعة ورسول الله صلعم
يحط بقلعتك صليت قال لا قالوا فصل ركعتين رواه الجماعة وفي رواية اذا جاء احداكم وكلاما امام يحط
بقلعتك ركعتين ويتجوز بينهما رواه احمد ومسلم وابوداود وفي رواية اذا جاء احداكم يوم الجمعة وقد
سراج الامام بصل ركعتين متفرق عليه وفي الباب احاديث وهي غرد على الاثران دعوى السمع مطلقا حتى

تحية المسجد بعد جلوس الإمام على المنبر ورايت بعض الجماعة منهم يجلس اذ دخل المسجد شوي ثم يقوم
 فيصلي ولا ادرى ما سبب هذه الجلسة وقد سن التحية بمجرد الدخول قبل ان يجلس منهم من يجلس
 الى ان يفرغ الإمام من الخطبة الاولى ثم اذا شرع في الثانية يقوم ويصلي السنة ولا ادرى ما وجبه
 الفرق بين الخطبة الاولى والثانية على اصول امامهم ورايت كثيرا من الاخفاف هم لا يصلون تحية
 المسجد ويشعرون اذ دخلوا في السنة الراتبه مع ان النبي صلى الله عليه وسلم اكد ها بنحو ان فعلها ولو حين الخطبة ولم
 يجوز غيرها واستحب تحجير المسجد يوم الجمعة لشهود الملائكة واجتماع المصلين قال في الزاد ذكر سعيد
 بن منصور عن الغبير بن عطاء الجمران عن عمر بن الخطاب امر ان يحجر مسجد المدينة كل جمعة حين ينتصت
 النهار قلت ولذلك سمي نعيم الجمر ويستحب ان يتفرغ يوم الجمعة للعبادة لان له منزلة على سائر ايام
 الاسبوع ولما كان لكل قوم وامة يوما يتخلون فيه بعبادتهم ويسترجون فيه من اشغالهم فقد
 خصنا الله بهذا اليوم الذي فضائله لا تحصى ولا تستقصى لا سيما وفيه الساعة التي لا يساد فيها
 مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله عز وجل خيرا الا اعطاه الله تعالى اياه كما صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقوله قائما يصلي ليس ذلك بشرط في القبول كما دل على ذلك اثار كثيرة ولما كانت هذه الساعة مبهمه في سائر
 ساعات النهار لكونها منتقلة فلا شك ان تحريها بالعبادة من اعظم اسباب السعادة وذلك لا يحصل الا
 باستغراق سائر اليوم في العبادة لا سيما وقد ورد في فضل ذلك اليوم كله ما لا يسع المومن الكامل الا ان يبادر
 بغاية السر والنشاط الى التشمير في العبادة والذكر سائر اليوم وقد بسط ذكر فضائل يوم الجمعة اهل الكتب
 المبسوطة وبعضهم خصه بالتأليف فان شئت الاطلاع على شيء من ذلك فاطلبه من مظانه ولا سعت
 كل الاسف على بعض من يدعي الفقر في الصلح في زماننا لم يحضر لصلوة الجمعة التي هي فرض عين وانا اظن انه
 ليس من اهل الصلح بل من اهل الضلال الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا
 وان يكن يومها وليلتها من الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث اوس بن اوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 افضل ايامكم يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه قبض فيه النخعة وفيه الصعقة فاكثروا على من الصلوة فيه فان
 صلواتكم معروضة على قالوا وكيف تعرض عليك صلواتنا وقد ارميت يعني قد بليت فقال ان الله عز وجل
 حرم على الارض ان تاكل حبسا الا نبيا ورواه الخمسة الا الذي منى ورواه ابن حبان في صحيحه والمحاكم في المستدرک
 وقال صحيح على شرط البخاري وعن ابى الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثروا الصلوة على يوم الجمعة فانه مشهود

تشهد الملائكة وان احد الن يصل على الامم صحت على صلوة حتى يفرج منها رواه ابن ماجة وفي الباب حديث
وان يقرأ فيها سورة الكهف وفي يومها الكد وافضل للخبر الصحيح ان قراءة ذلك يومها تنقذ له من النور
ما بينه وبين البيت العتيق الحديث ومن تحرم لصلوة الجمعة وتحرم معه الموت والموتون ثم نفر او نفر وا
وبقي الامام صغيرا اجازت جمعة لوجود الجماعة في جزء من الحزب أو الصلوة كما مر في المسبوق وهو كان الجواثر
الجمعة لان المراد باشتراط الجماعة فيها ان يردى كلها او بعضها في الجماعة فلا يرد الا اعتراض بجواز تحريم الامام
قبل المصلين وانقاد صلوة ابتداء مع عدم الجماعة خلافا لابي حنيفة، وحيث قال ان نفر اقبل سجدة بطلت
فيعيد الظهر وخالفه صاحباه فقال ان نفر اقبل النحر بطلت وكذا لا وهو ما ذهبنا اليه ومن صلى الظهر قبل
صلوة الناس الجمعة ولا عذرا له اشهد ولم يفرغه عن فرضه وفاقا لفرقه خلافا لما اعتقد الاحناف لانه ممنوع
شرعا عن صلوة الظهر الجمعة كما توفر بذلك الأدلة واستفاضت وانما تكون صلوة له فلا يلزمه
حضور الجمعة فان لم يدركها صلى حينئذ الظهر دعوى ان الظهر هو الاصل الواجب حتى يوم الجمعة غير مسلم
والمعذور ومن اذا صلى الظهر في الممنوعة فلا تركة لهم الجماعة خلافا للاحناف ويندب لهم اخفاؤها وفاقا للشافعية
لان فرضهم الظهر الجماعة قد صحت الاحاديث باستحبابها في تأدية جميع المكتوبات بلا تفرقة بين ذا ذلك وانما قلنا
باستحباب اخفائها لئلا يراه من تجب عليه الجمعة فيذهل او يكسل فيظن الجواز لجهلته يقتدى بهم من وجا
من خلاف من منع ذلك وكرهه والجمعة في يوم العيد رخصة مطلقا من اراد وفاقا للامام احمد وخلافا للاحناف
والشافعية في اهل البلد الاحناف قائلون ان من تجبت عليه الجمعة لا تسقط عنه بصلوة العيد وقال الشافعي لا تسقط
الجمعة عن اهل البلد والراحم عنده سقطها عن اهل القرى قال من لم يرض ان يلى بصلوة الجمعة لم يفصل
وهذا من اضعف الاستدلال لانفاقهم على التفصيل لا يجب قبل الحامية واستدلال الشافعية على ما ذكره من
التفرقة بقول عثمان بن اراد من اهل العراق ان يصل معنا الجمعة فليصل من احب ان يصرف فليفعل فهو كذلك
على وجوبها على اهل البلد لا يصح الاحتجاج به لانه موقوف ولا اجتبهاد فيه مجال ولنا حديث زيد بن ارقم برسالة معاوية
هل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد بن اجتمعا قال نعم الى العيد اول النهار ثم رخص في الجمعة فقال من شاء يجمع فليجمع
رواه احمد والبوداءة وابن ماجة والسنائي والحاكم وصححه لكن في سادة اياس بن ابى ربيعة وهو مجهول له شاهد و
مويد ان من اتي هريرة وغيره وعنه بن كيسان قال اجتمع عيد انما على عهد ابن الزبير فاخر الخرج حتى تقام ايهما
ثم خرج فخطب ثم نزل فصلى لم يصل الناس الجمعة فذكرت ذلك لابي عباس فقال اصاب السنة رواه النسائي

يا اوداد ونحوه لكن من رواية عطاء ورجال الصريح قول ابن عباس اصاب السنة المراء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حجة على الشافعية والاحناف وفي سقوط الظهر خلاف للارابعة والمحق جواز تركه ايضا فاذا عطاء اى اذا سقطت الجمعة هل تجب صلوة الظهر ام لا فقال عطاء تسقط الجمعة والظهر معا في ذلك اليوم فلا صلوة بعد العيد الا العصر اى وجوبا ومن على الجمعة او الظهر فلا يباس قد استدلل عطاء بما روى هو قال اجتمع يوم الجمعة ويوم عيد الفطر على عهد ابن الزبير فقال عبيد ان اجتمعوا في يوم وليلة فجمعها جميعا فصلاهما ركعتين بكرة ولم يزد عليهما حتى صلى العصر ثم اراه اوداد ورجال الصريح وفي الباب عن ابن عباس عن ابن ماجة عن ابن عمر اسناده ضعيف ورواه الطبراني من وجه آخر عن ابن عمر رواه البخاري من قول ابن عثمان ورواه الحاكم من قول ابن الخطاب كذا قال الحافظ قال في الليل قوله لم يزد عليهما حتى صلى العصر ظاهرة انه لم يصل الظهر فيه ان الجمعة اذا سقطت بوجه من الوجوه المسوقة لم يجب على من سقطت عنه ان يصل الظهر الذي ذهب عطاء ذكر ذلك عنه في البحر قلت وذكره عنه ايضا بعض اتباع الائمة الاسربعة والظاهر انه يقول بذلك القائلون بان الجمعة ^{صل} الا كانت خبير بان الذي فرضه الله تعالى على عباده في يوم الجمعة هو صلوة الجمعة فاجبا بصلوة الظهر على من تركها لعذر او لغيره من محتاج الى دليل وكذا دليل يصلح للتمسك به على ذلك فيما اعلم انتهى ببعض زيادة قلت ما ادعاه الامام الشوكاني من ان ما رواه عطاء عن ابن الزبير في تركه صلوة الظهر يدل على ان الجمعة اذا سقطت بوجه من الوجوه المسوقة لم يجب على من سقطت عنه ان يصل الظهر الزنية نظير بل الذي نراه الاقتصار على سقوط الظهر بصلوة العيد فقط فان ودد صحيح انه يسقط بغير ذلك قلنا به واما دعوى تميم بسقوط الظهر بسقوط الجمعة وتركها لعذر او لغيره عن ركا قال رحمه الله يزعم ابن الزبير ترك الجمعة والظهر يوم العيد او يزعم ان الاصل كونها في الغرض في يومها لا الظهر فذلك معلوم مساده من وجوه كثيرة فمنها ان المسافرين والمريض وغيرهما ممن تقدم انه معذور كما تجب عليه الجمعة لعذره ومعلوم ان هؤلاء لا خلاف في ان الظهر اجبة عليهم لا تسقط بسقوط الجمعة عنهم ومنها ان من اكل اللحم منع عن حضور المسجد بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ريب ان الذي انهى نفويت صلوة الجمعة ومن المعلوم بالاتفاق ان صلوة الظهر لا تسقط بذلك ومثلها ما في الصحيح عن عبيد الله بن الحارث ابن عمار بن سميرين قال قال ابن عباس رضي الله عنه في يوم مليا اذا قلت اشهد ان محمدا رسول الله فلا تقل صح على الصلوة قل صلوا في بيوتكم فان الناس استنكروا فقال فعله من هو خير مني ان الجمعة عزمة وانى كرهت ان اخبركم فتمشون في الطين الى حفى قلت وقوله قد فعله من هو خير مني دليل ظاهر في ان ما نراه ليس هو اجبتها منه بل

اتباع وطاعة لما حفظه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله صلوا في سبيلكم ظاهر في عدم سقوط الظاهر بسقوط الجمعة فان فتح
ما عرفت من شيخ شيخنا الامام الشوكاني رحمه الله تعالى اننا لانسلم المساواة بين سقوط الظاهر لسقوط الجمعة بصلوة
كصلوة العيد مثلا فيما روينا عن ابن الزبير وبين سقوطه اي الظاهر لسقوطها اي الجمعة لا بصلوة كما نعه الامام في
دعواه التميمي قمايل ذلك واحد ان تقع في المنزلة الاجتهادية والله ولي التوفيق.

قائدة قد عرفت مما ذكر كثير من احكام صلوة الجمعة وادابها وقد افرد لها بعض العلماء بالبيان بسط فيها ما
لا يخلو عن الفوائد وقد تبهر على فضائلها وفضائل يومها ولا اظن ان احدا ممن يتصف بالعقل تحق عليه
ما في هذا اليوم وعبادته والاجتماع لها من الاسرار والحكم والاصول الاساسية والمصالح السياسية المفيدة
في احكام الاجتماع البشري والارتفاق والا ستعرا سيما اذا كان الخطيب الواعظ هو الامام او نائبه وخطب
لسان السامعين كلهم او اكثرهم فان ذلك يكون من اعظم الاسباب الى التاليف والاتحاد والمعادن على الخير
ومن اسباب العدل بين الرعية ومن اعظم موانع الظلم والعدوان وادراك المنكرات كيف والاسرار الدنيوية
فوق ذلك في هذا اليوم قد شهد بها واحد ان الصادقين والمخلصين المحسنين العارفين فان شئت ان تعرف
ذلك بالتفصيل فندونك كتب الحديث والنصوف وانا قد جربت ذلك امرارا الى ما ديت صلوة الجمعة بشرايلها
وادابها فمرت على ايام الاسبوع التي تليها بالفرح والسرور والامن والاطمئنان واذا فانتصت صلوة الجمعة ولو نادى
قليل فبقيت في الاسبوع التي تليها حائرا مضطرا مشوش القلب والحسنى الافكار والهموم لبسرى لمن يودى صلوة
الجمعة بالشرايط والاداب والسنن بالفرح في الدنيا والاخر العظيم في الاخرة وخفية وحرمان لمن يفوتها او يكمل
في ادائها او اكثر الناس تركا للجمعة ونهايتها بالاعذار الباردة والعلل الفاسدة الاحناف رابت كثيرا منهم
يقول انه ليس هنا سلطان الاسلام ولا نائبه او ليس هذا مجمع جامع او لا يجتمع لها ربون رجلا ويتعذر
بامثال هذا التركها الله يعلم انهم لم يخطئوا محرمون مستولون عند الله عن تركها.

باب الخليل بين صلواتهم العيد مشتق من العود وهو التكرار لتكرارها كل عام من ثم قيل
للجمعة عيد الاسبوع لتكرارها بتكرارها او لعود السرور بعودها وانما جمع على اعياد بالياء الفرق بينه وبين اعياد
الخشيش قيل اصلها عود بكسر العين وسكون الواو فقلت الواو ياء لا نكسار ما قبلها مثل ميعاد وميعات
وميزان قال الخليل يقال العيد لكل يوم فجمع كما دنا ان لكل يوم عيد اي يوما يجتمعون فيه يعرفون وقيل للتوفيق
من فرح المرح وقيل لان كل انسان يعود فيه الى فعل خرائد يفعلها فيه وقيل لشرفه من العيد وهو محل مشهور

في العرب تنسب اليه الابل العيدية قلت ولا يبعد ان يلاحظ في تسميته الشرعية جميع هذه المعاني وزيادة
 لما ياتي من تفصيل ما شرع في هذين العيدين وما اباح فيه تعقل ان هذه المعاني وزيادة عليها كما ياتي في المحوطة
 في تسمية هذين اليومين عيد اشريفا فتنبه وفي الحجة الاصل فيهما ان كل يوم لهما يوم يتجملون فيه ويخرجون
 من بلادهم بزيئتهم وتلك عادة لا ينفك عنها احد من طوائف العرب العجوة قد ام البنو صلعم المدينة ولهم
 يوم الجيرة فيهما فقال ما هذا ان اليومان قالوا اننا نلعب فيهما في الجاهلية فقال صلعم قد ابد لكم بهما خيرا منهما يوم لا يضحى ويوم
 الضحك قلت ذكر ذلك السنائي وابن حبان باسناد صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان يومى عيدى كانا في الجاهلية هما اليومان انما يذكرا لانهما من
 في الناس لا يسيب تنويه بشعائرين التعظيم الا انما يسمونه او يتذكرون به او تذكر انما لهما وباطل المحوطة انفة كائنة المذهب او شئ ما
 يضاهي ذلك فغشى المنع صلعم ان تركهم وعادتهم ان يكون هناك تنويه بشعائر الجاهلية او تزويج المراسم اسلاميا
 وسنها او غير ذلك مما يضر بالدين او يعزز في النفوس الكراما او اعطاما العوائد المفسدين الظالمين او يكون
 ذريعة لما افقههم المكروهة في دين الله وشرفه وانما حو لهم من هذين العيدين الى بدل لانه قد ثبت بالتحارب
 ان فطم النفوس بما تعودته من الملاذ ونحوها دفعة يكون في غاية الصعوبة والمشقة ليلها الى ما يتقوا به صلاطعها
 وانه وان امكن مع هذه المشتقات ان يفطم نفسه بعض ذوى الالباب الدين الى بدل الا ان فطم الامة جميع
 افرادها حتى النساء والعبيد والعبان ونحوهم ربما كاد ان يكون من المتعذر فضلا عن المشقة العظيمة فكان
 من شفقته الشارح وعظيم حكمته هو التحويل الى البدل وقد اطلال في ذلك ونحوه شيخ الاسلام في كتابه
 اقتضاء الصراط المستقيم ان اجيب مزيد بيان في ذلك ونحوه فارجع الى ذلك الكتاب فانه قد اتى فيه
 بالعجب العجيب وقوفه للحساب مما لا تجد في كتاب فابذلنا الله على لسان رسول صلعم بيومين فيهما
 تنويه بشعائر الملة الخفية وضم مع ذلك التجل فيهما ذكر الله وابوابا من الطاعة لئلا يكون اجتماع المسلمين
 بمحض اللعب وثلا يغفلوا اجتماع لهم من اعلام كلمة الله وذلك اليومان احد هما يوم فطم صياحهم واداء نبيخ من
 زكوتهم واجتمع الفرج الطبيعي من قبل تفرغهم مما اشق عليهم واخذ الفقير الصدقات والعقلى من قبل الاجتماع بما
 انعم الله عليهم من توفيق اداء ما فرض عليهم اسبل عليهم من بقاء رؤس الاهل الولد الى سنة اخرى فاما هذا
 اليوم بان تدق لقدمه مبلحات طبول الفرج والسرور وان تشترج له دبه الصدور وتتم بحلوه البهجة والزينة
 والمجال المحمودان نعم به التهانى والتبريك وان يشكر الله من ادرك اسرار هذه المعاني وليس عقله بركب
 وتاينهما يوم ذبح ابراهيم لده اسم الحليل عليهما السلام حيث انعم عليهما بان فداه بذي عظيم اذ فيه نذ كوا

ثمة الملة المنغسية والاعتبار بهم في بذل والجهاد والاموال في طاعة الله وقوة الصبر وفيه الحج والجمع الى العظيم لسان
 المؤمنين من كل قطر بلد واقليم او التشبه بهم تشوقا لما هم فيه ولتحمدهم غوبات الامة واحسانا لهما فحوا
 ترحا ولادة وبرحا ولتحقق المجتهدون حول بيت الله ان سائر اخوانهم الذين منعهم الاعتذار والعوا لن
 من يتبطلون بهم ارتباطا كليا واتحادا معنويا مذهبيا لا تنقسم عراه ولا يتبدل امره ولا تهتك ذمراه بكل انرا
 في الازداء ابد الآباد في الحيرة وبعد المعات صلوة العيد سنة مؤكدة وفقا للشاذلية والمالكية وخلاف
 للاحنان وبعض اصحابنا في الوجوب على الاعيان الخالبة في افتراضها على الكفاية قال الاخفاف تجب صلوة العيد
 على كل من تجب عليه صلوة الجمعة ومن اراد بعض اصحابنا وجوبها على النساء وهو هفوة وقراءة السيد تبعاً للهام الشوكاني
 والحق خلافه كما عرفت اسند الى الموجبون ملاءمته صلعم لها وهو لا يصلح للوجوب كما نقرر في الاصول اماما استدلاله
 من امره صلعم للناس ان يغدو الى مصلاهم بعد ان اخبره الركب بروية الهلال فهو لا يصلح لتعيين الماد من افتراض
 صلوة العيد فانه اذا كان امر الناس فلا شك ان فيهم العبد الصغير والنساء وهو يشمل المعدن ومن غيرهم
 وما كان كذلك فهو لا يتعين للوجوب الا للزم ان يكون الامر الواحد للوجوب الذي هو قول مرجح عندهم اما وجوب
 صلوة الجمعة فقد عم الكل واستثنى منه من استثنى بدليل اخر ونحن نقول ان هذا الامر اى القدر الى المصلى
 مثل قول المعطية رضي قالت امرنا رسول الله صلعم ان يخرجهم في لفظ الاضحية اى العوائق والحبض ذوات الحدوك
 فاما الحبض فيعتزلن الصلوة وفي لفظ المصلي يشهدن الخير ودعوة المسلمين قلت يا رسول الله احد ثنائك يكون
 لها جلباب قال لتلبسها اختها من جلبابها ثم اراه الجماعة وليس للنسائي فيه امر الجلباب قلت ولديش
 ظاهري في الامر بالخروج لمن ذكرن فيه دانه الى المصلي وان احد لهن ما مورة ان تلبس اختها بعد ممة الجلباب من
 جلبابها فان كانت الامر في هذا الحديث للوجوب فليكن في الكل الموجبون لصلوة العيد مطلقا اذا كانوا
 يروجونها في خصوص المصلي لا يوجبون على المرأة ان تعطي الاخرى جلبابها والامر الواحد لا يكون للوجوب
 والندب معا فان جاز اخراج بعض هذه الاشياء بدليل فابن هو واستدلوا ايضا بان صلوة العيد مسقطه
 لصلوة الجمعة اذا وقعت فيه ومسقط الواجب لا يكون الا واجب الجواب المنع لان ما ليس بقرض وما يمسقط
 القرض من كان من ايضا او مسافرا او معدوا او ادنى صلوة الجمعة تسقط عنه الظاهر لمن تصدق بكل الله تسقط
 عنه الزكوة على خلاف فيه ثم ان القائل بعدم وجوب صلوة العيد ادلة تقتل ان تكون صادقة لهذا الامر عن
 ثقة امر وجوب صلوة العيد على ان الامر في هذين الحديثين انما هو بالخروج الى المصلي وان نزل من لا يصح

لهم التلبس بالصلوة فعلم ان الامر بالخروج ليس ملازماً للامر بالصلوة وما لم يكن كذلك فهو كما يصلح ان يكون
 دليلاً كثر من السند ايضا قد ثبت ان العيدين انما هما بدل عن العيدين اللذين وجد هم صلحهم يفعلونها
 وما كان بدلا عما عرفت فغايتة ان يكون مندوبا فما كان من الاستدلال ما عرفت كيف يجوز ان يقدر
 على قوله صلحهم في جواب السائل هل على غيرها الا ان تطوع واما الاستدلال بالآية وهي قوله تعرفصل لربك
 واخر ففيتها نزاع لا يتسرع له المقام فاصح اليه في مظانه على انك لا تسلم ان الامر فيها اذا كانت اى الآية
 لصلوة العيد يكون الوجوب الا لا يقتضيه وجوب العز على كل واحد لكل عيد الفصحى والمخالفة لا يقول بذلك على
 ان ذلك مسبوق باثبات ان الامر له هل يوم الجمعة ام لا والصلوة مكتوبة في العيدين ادنى احد لهما
 ثم بعد اثبات ذلك لا يبدل من الجواب بما ذكرناه ما عرفت ويدون ذلك نكالية لا تدل على وجوب صلوة
 العيد وايضا فادلة الموجبين هي مع ما عرفت مما قد صانه من عدم صلاحيتها للوجوب فبعضها انما يـ
 هؤلاء ببعض مدلوله وبأولونه في البعض الآخر وليس تأويلهم لهذا باولى من جواز تأويل ما لم يأولوه
 على ان ظاهر الآية انهم من مدعاهم وقال بعض اصحابنا واجبة واختاره السيد والشوكاني كما مر اى
 وجوب عين جماعة لغیر حاج اما الحاج بمعنى غيره فلا تسن او لا تغيب له صلوة العيد جماعة كاشتغاله
 بأعمال التحلل كالروى في الفهم الحلق والتوجه الى مكة لطواف الأفاضة ونحوه ومع ذلك لصلاتها بجماعة فلا بأس
 ولولم يصلها أصلا فذلك وتشرع بالمنفر خلافا للاختلاف وما لك ووقا قال الشافعي احمد والعيد والمرأة
 والغنم في الصبي المسافر وقول بعض الأحناف مستدلا على عدم صحة صلوة المنفر لان الصلوة بهذه الصفة
 لم تعرف قرينة الا بشراطة تتم بالمنفر انتهى اجوابه ان هذه الشراطة لم يصح عن الشارع صلحهم انه اشتراطها
 لصحة صلوة العيد ولا غيرها فان كان عندكم دليل وبرهان فينبو وانه المستعان ولنا ان الصلوة صلوة
 عيد وهي اى العيد لا تختص بالجماعة بل هي عيد اهل الاسلام جمعا وفرداى قال في الصحيحين باب اذا قاته
 العيد يصلى ركعتين وكذلك النساء ومن كان في البيوت والقري لقول النبي صلحهم هذا عيدنا اهل الاسلام
 ولما انشأ بن مالك رضي الله عنه ابن ابي غنية بالزادية فجمع اهله وبنه وصلى صلوة اهل المصر تكبيرهم وقال
 عكرمة اهل السواد يجتمعون في العيد يصلون ركعتين كما يصنع الامام وقال عطاء اذا قاته العيد
 صلى ركعتين انتهى قلت وما يدل على ذلك قول من انكر مشرعية هيتها بالمنفر مما قد صانه من التحلل بالمسح ان
 الحاج لا تسن صلوة العيد له جماعة فثبت بما ذكرناه من قوله صلحهم فعله وعمل اصحابه ان صلوة العيد

مشقة الجماعة والمنعز وغيرهما وان حضور الامام او نائبه ليس شرطاً في صحتها وان كان من كمالها حضوره
 كما ان شتله جماعة لغرض تقدم افضل الامام احمد موافق بصحتها من المنعز الا ان الرواية مختلفة
 عنه في عدد ركعاتها بالمنعز فقال في شيء الروايات عنه يصليها اربعا كالظاهر في المختار وعند اصحابه
 وهو مذهب الثوري اسماعيل وهو قول ابن مسعود وغيره الرواية الثانية انه يصليها ركعتين في الصحيح
 من حيث الدليل كما عرفت وعنه رواية ثالثة انه مخير بين الركعتين والاربع وهو قول الامام ابو حنيفة
 نقله عنه الحافظ في الفتح فان مع النقل كان قوله راقب الى الصواب مما اختاره الاختلاف ودقيقا بعد
 طلوع حين البقرة واما الاختلاف وخلاف الشافعية اى وقت ابتدا وجواز صلوة العيد بعد طلوع الشمس
 وارتفاعها قديم مع حين يمضي وقت الكراهة النقل المطلق وقالت الشافعية في العقد عندهم ان ادى وقت
 صلوة العيد حين طلوع الشمس لا يبعد بتمام الطلوع بل اذا طلع حاجب لمعانت صلوة السيد قالوا واحاديث
 النبي من الصلوة وقت الكراهة لا تشمل صلوة العيد وله ان يؤخر على ذلك دليل لا دلالة له في الصحيح
 ولما عارضه عبد الله بن سبر فحتم من قسمة بلفظ ان كان غنا في هذه الساعة وذلك حين التبرير
 قد روى موصولا في عوام طريق يزيد بن حمير قال خرج عبد الله بن سبر صاحب النبي صلعم مع الناس يوم عيد
 فظنوا عجمي فانكروا بطلان الامام وقال ان كما مع النبي صلعم قد فرغنا سألنا هذه ورواه احمد وابوداود والحاكم من
 طريق ابن ابي ايوب وصحبه كذا في الفتح فان قيل ان عبد الله بن سبر اذا اخبر عن فرغنا انقضت الصلوة قلت نعم
 لكن ابن الدليل في جوازها في وقت الكراهة وقد عرفت ما فيه من الاحاديث وعبد الله بن سبر اذا قال قال
 اتمم بياضه لا يدل على ان وقتها حين الكراهة صراحة ولا حين الطلوع وقد اوضح ذلك في حديثه عند
 احمد بن الحسن البناء في كتاب الاضاحي قال كان النبي صلعم يصلي بنا يوم الفطر الشمس على قيد رحين والاضحى
 على قيد رشح واوضحه الحافظ في التلخيص لم يتكلم عليه كذا في النيل فيه واحسن ما روى من الاحاديث في تعيين
 وقت صلوة العيد بن حد يشعرب انتهي وينتهي بالزوال لانه صلعم لما اخبره الركب بعد الزوال لم يصل فدل
 ذلك على ان ابد الزوال ليس وقتا لصلوة العيد خلافا للشافعية في قولهم انه لو صلاها بعد الزوال كانت قضاء
 واجزا انه بالجملة اجمع العلماء سلفا وخلفا على ان انتهاء وقت صلوة العيد الى الزوال فلو ثبت عند الامام بعد
 الزوال صلواته من الغد لحديث عمير بن اسد وفيه فجاء ركبي من اخر النهار فتشهد واعند رسول صلعم انهم اذا هلكوا
 بالاحسن فامر الناس ان يفطروا من يومهم وان يجزيهم العيد من الغد رواه الخمسة وقد صححه غير واحد

ولعلوا قبله ولم يصلوا فذلك خلل الاختلاف والشافعية اى يصلوا من الغد لان الوكب لم يصلوا وقد
امرهم صلح بالصلوة مع الناس فلو كانت صلوة تغوت لم يامرهم بالصلوة مع الناس هي الركعتان اجماعا
وقد قدمنا الكلام في صلوة المنفرد ومن فاتته صلوة الامام الحلال في ذلك والحق انها ركعتان في جميع
احالاتها فلا تغفل بحرم بهما بنيتها صلوة عيد الفطر والاصحى ثم يأتي بدعاء الاستفتاح لانه قد ثبت
الايتان به في كل صلوة مثلها وقد مر بيانها ثم يكبر قبل القراءة وقبل التعوذ والتسمية سبع تكبيرات
في الاولى وخمس في الثانية جهر فيفضل بين كل تكبيرتين را فاعلها به في كل تكبيرة لعديث عمر بن شعيب
عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر في عيد ثنتي عشرة سبعا في الاولى وخمس في الاخرة ولم يصل قبلها ولا بعدها
رواه احمد وابن ماجه وقال احمد انا اذهب الى هذا قال العراقي استاده صالح ونقل الترمذي في العلل المنذرة عن
البخاري انه قال هو حديث صحيح وفي رواية عند الدارقطني والبيهقي داود والقرطبي بعد ما كليهما الحديث وعن
عمر بن عوف المزني التكبير سبعا وخمس قبل القراءة الحديث رواه الترمذي في حديثه وقال هو احسن شئ في هذا الباب
ونقل في كتاب العلل عن البخاري انه قال وقد سألته عنه ليس في هذا الباب اصح منه وبه اقول في الباب
عن سعد المودن وهو سعد القرظ عن ابي موسى الاشعري وحذيفة وعبد الرحمن بن عوف وابن عباس عن
جابر وعن عمر بن الخطاب وعنه وقد اختلف العلماء في عدد التكبيرات في صلوة العيد في الركعتين وفي موضع
التكبير على عشرة اقول ذكرها في النيل وذكر دليل كل قول وما اخبرناه في المتن هو الافضل الاصح من حيث
الدليل وغاية بعضها ان تكون جائزة وفي كتب المنايلة انه يكبر ستا في الاولى وخمس في الثانية قبل القراءة
وفي كتب الاختلاف انه يكبر ثلاثا في الاولى قبل القراءة وثلاثا في الثانية بعد القراءة قبل الركوع اما انه يرفع يده مع
كل تكبيرة فقد اتفق على استحبابه الاختلاف والشافعية قيا ساعلى الحرم وسائر التكبيرات في استغالات الصلوة
وليس وضع اليمنى على اليسرى لانها من اذكار القيام وقد غفرت فيما مضى ان السنة فيها وضع اليمنى
على اليسرى ولم يزد ليلا يدل على خلاف ذلك فبقى ان المثل يعطى كمر مثله الا في ايت مشايخي كلهم
كانوا يوسلون ايدهم بين تكبيرات العبد ين ثم يضعون اليمنى على اليسرى بعد التكبيرة الاخيرة
والكل واسع لان الوضع ليس من واجبات الصلوة وقد استحب الشافعية والمنايلة التسبيح التمجيد
والتهليل والتكبير والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بين كل تكبيرتين ولم يزل من المرفوع دليلا فالاصح انه
لا يسن ولو فعله فلا بأس لانه ذكر لا ينافي الصلوة ثم يتعوذ ويقرأ الفاتحة والسورة جهر لما التعوذ

فبفسه كسائر الصلوات وأما الجهر في القراءة فلا إشباع ولا أفضل أن يقرأ أو واقتربت الساعة أو سمع اسم
 ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية وقد دل على استحباب قراءة السورتين الأولىين حديث
 أبي داود الليثي وساله عمر بن الخطاب عن ما كان يقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأضحية والعطر فقال كان يقرأ فيهما
 بقا والعق أن المجيد واقتربت الساعة رواه الجماعة إلا البخاري أي في الركعة الأولى واقتربت
 الساعة في الركعة الثانية وعن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين بسم الله الرحمن الرحيم
 أتاك حديث الغاشية رواه أحمد والحدِيث له شواهد كثيرة وقد سوي أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بغير ذلك
 وسوي أنه لم يزد على فاتحة الكتاب لكن في أسناده شهرين حوشب وهو مختلف فيه وقالت الأخنات
 ليس فيهما قراءة شيء معين ولا مر كذا إلا أن ما ذكرناه أفضل للاتباع وقالوا أيضاً التكبير في الأولى
 قبل القراءة ثلثاً وفي الركعة الثانية ثلثاً أيضاً بعد القراءة وما ذكره هومن الجائز ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وأما هومن نقل بن مسعود فإنه كان رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يقرب لأن عدد العبادة ليس مما
 يقال بالمرأى فيعمل على تعدد الواقعة إلا أنه قد قد منما يدل على غالب فعله صلى الله عليه وسلم فكان هو الأفضل
 لأن الست متداخلة في اثنتي عشرة دون العكس فاذا كبر اثنتي عشرة فقد عمل بالروايات كلها والموقوف
 في مثل هذا عندنا وإن كان حكمه المرفوع لا نهما ليس فيه للاجتهاد محال إلا أن ما هذا حاله فذايته
 الجواز دون الأفضلية والمرفوع يرجع على الموقوف في كل حال فاحفظ هذا فان الأخنات لم ينسبوا له في
 أكثر المسائل معارضوا الأول بالثاني ويكره ترك التكبير إلا أنه ترك لما دأب عليه صلى الله عليه وسلم وقد قال
 صلوات الله عليه وسلم في الحديث وقال بعض أصحابنا إذا ترك التكبيرات في صلاة العيدين تبطل صلاته
 وبعد ولا يستجد له أي ترك التكبير خلافاً للشاذية ودواف الأخنات وما لك ولنا أن ذلك نقص
 في الصلاة وقد أمر صلى الله عليه وسلم بالسيادة وهي صلاة فتشملها الحديث فأنفع ما روي عن الإمام الشوكاني وتبعه
 عليه السلام ولين بعد الخطبتان كهما في الجمعة أي ليس خطبة العيد واجبة بالافتقار وذلك
 لقوله صلى الله عليه وسلم أنا مخطوب من أحب أن يجلس للخطبة فيجلس من أحب أن يذهب فليذهب الحديث
 رواه النسائي وابن ماجة وأبو داود وقد سوي عن حماد بن عمار عن عبد الله بن السائب بن العنبر أن
 أبا بكر بن عبد الصلوة فحدثني أبي سعيد بن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج يوم القطر الأضحية إلى المصلح في أول
 نبي يبدأ به الصلوة ثم يصر فيقوم مقابل الناس الناس فيجلس على صفيهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم

وان كان يريد ان يقطع بقاء اديله بشئ امر به ثم ينصرف متفق عليه وفي حديث جابر قال شهدت مع النبي
صلعم وفيه ثم مضى حتى اتى النساء فوعظهن وذكرهن وانه صلعم كان متوكيلا على بلال الحديث رداه مسلم
والنساء وفي انظر فلما فرغ نزل فاتي النساء ذكرهن انتهى وصح ان ادل من فعل الخطبة قبل الصلوة هو معاوية بن ابي
سفيان وتبعه على ذلك شقيقه مروان وعاله فهو ابتداء ذلك وتبعه عاله فلا منافاة بين ذلك وما يروى ان
اول من ابتداء ذلك امر ان ادانه زياد ولعل الماد انهم اول من جعل تقديم الخطبة سنة وعلا استمراره ولا فقد روى
ان عثمان رضي قد خطب قبل الصلوة ولكن ذلك نادرا لفرصة او صلحية وعلى مثله يحمل ما نقل عن عمر بن الخطاب رضي
عن لا يغفل يقول احد او فعله اذا خالف قول النبي المعصوم وفعله كائنا من كان واذا كانت الخطبة غير موكد
حضورها كما عرفت فلا تقوت بزوال الشمس يزيد ان يعلمهم فيها ما يحتاجون اليه في يومهم كاحكام الفطرة
في الفطرة والاخوية في الاصلحي الحديث اللهم اس بن زياد قال رايت النبي صلعم يحضب الناس على ناقته
الغضباء يوم الاصلحي ثم روى احمد وابوداؤد ورجالهم ثقات وعن عبد الرحمن بن معاذ التيمي قال خطبنا رسول
الله صلعم ونحن بمنى ففتحت اسمعنا حتى كنا نسمع ما يقول ونحن في منازلنا فنفق يعلمهم منا سكرهم حتى بلغ
الجمار فوضع اصبعيه السابيتين ثم قال بمصا الخذف ثم امر المهاجرين فنزلوا في مقدم المسجد وامر الانصار
فنزلوا من وراء المسجد ثم نزل الناس بعد ذلك سراداة ابوداؤد والنسائي بمعناه ورجالهم ثقات في الباب
غير ذلك عن غير واحد وهي رماد ذهب اليه الاخانات والتافعية والمالكية من انه لا خطبة للحاج يوم الفجر وذلك
ظاهر فلاحقة بالتحليلات في مقابلة النصوص عن رسول الله صلعم قلت وفي ذلك دليل على انه لا باس بالخطبة يوم
الفجر لولا ان مثلها الفطر الا ان السنة المستمرة ايقاع الخطبة وهو قائم ولا تن على المنبر اذا فعلها في المصلح هكذا
لا ين اخرج المنبر الى المصلح يوم العيد لاد الخطبة بل ينبغي للخطيب ان وحيد موقفا ثم تغدا ان يحضب عليه و
ان لم يجد فيركب على فرس او جمل ثم يحضب على ظهره حتى يراه الناس ليمعوا كلامه لقوله في الحديث المتقدم ثم
نزل اى وذهب الى النساء لان الغزول لا يكون غالبا الا من محل ما نفع واول من اخرج المنبر الى المصلح وخطب عليه
مروان ونحن اصحاب الحديث احدث امر ان ومن تبعه من نبي امية لانهم كانوا اعداء اهل البيت عليهم السلام
فما لهم في كل ما خالفوا فيه السنة وبه يبطل فاما من لم يحجز الخطابة بغير العربية لان تعام الناس ولا احكام
لا يمكن اذا كان بلسان لا يفهمه السامعون بيد اهما بالحد ويلتزم اناءها التكبير خلافا للسامية والاخاف قال
شيخ الاسلام ابن القيم اصاب كان صلعم يفتي خطبته بالحد لله ولم يحفظ عنه في حديث واحد انه كان يفتي

خطبة العيدين بالتكبير (أما روى ابن ملحة عن سعد مودن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلحهم كان يكثرون التكبير بين
 اجتماع الخطبة ويكثرون التكبير في خطبتي العيدين انتهى قلت هذا الحديث في أسناده ضعيف هو مع ذلك لا يدل
 على اختاره الأحناف والشوافع من ابتداء الخطبة بالتكبير وما استدلال به بعض الشافعية من قول عبيد الله
 بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن ذلك من السنة فلا يصح للاحتجاج لأن قول التابعي من السنة كذا لا يكون
 ظاهراً في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس هو في حكم المرفوع وحيث لم يدل دليل صحيح على تخصيص ابتداء خطبة
 العيد بالتكبير يغني أن تبدل بالحمد لأن ذلك عادة صلحهم في جميع خطبة وقد صح النقل بذلك وهو ما عناه
 شيخ الإسلام ابن القيم رحمه الله وهو المخرج الذي تختاره ويندب الغسل أي كل من عيد الفطر والأضحية قيا ساعى الجمعة
 لأن كلامهما عيد وذات جمع ولحديث عبد الرحمن بن عتبة الفاكه عن جده وكانت له صحبة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يقتل يوم الفطر يوم المزدحم مرة رواة ابن ملحة وأخرجه أيضاً عبد الله بن أحمد في زيادته والبراء
 وزياد يوم الجمعة ولا بن ملحة أيضاً عن ابن عباس المزني عن أبي هريرة أن كان في أسناده ما لا يقبل
 إلا أن الأما بالجملة ونحوه في الأما: بيت الصحاح المشهورة تشمل الغسل وغيرها من سائر الزين الجمالات و
 الضم الغسل لما وجب للجمعة وهي عيد المومنين فلا أقل من أن يتدب في العيدين لأن الجمعة تغني كل سبع
 وهذا في كل سنة مرة واحدة وقول الشافعية فإن لم يتيسر له الغسل يتمم وإلا فلا يقص الغسل ههنا كما يحصل
 بالتميم بل ربما إذا كثرة وشغلا وغبرة بخلافه في الطهارة والنجاسة التي لا يفتها يوم عيد وزيادة
 فيلبس أحسن ثيابه لأنه صلحهم كان يلبس برد خيرة في كل عيد رعاة الشافعي وله طرق ويستاك وتطيب بالترطيب
 فيهما لكل عبادة ومجج ولا نه صلحهم كان يحب الطيب فاستجاب ذلك لعيد المسلمين ادعى وأنجب يستحب
 إذا ألة الشعر الظفر المريح الكريمة والستر في شعر الرأس المحمية والتمتع فيهما والتكحل ونحو ذلك
 للتكبير والصغير ويكره الطيب اظهار الزينة للنساء إذا خرجن إلى المصلى لأن ذلك قد ينقض إلى الفتنة ونهيه
 صلحهم عن ذلك في خروجهن إلى المساجد واظهار الزينة هو التبرج المنعفى عنه في القرآن ونحوهن الخنثى إما
 تزنيهن في العيدين في يوثقن فندوب وفعلها في المصلى أفضل ألا بعد رمط ونحوه وقا الأحناف وأحمد و
 مالك خلافاً للشافعية ولا نه صلحهم دليل وإنما هو اظنه صلحهم على ذلك قال في الهدى ولم يعمل العيد في مسجد
 الأما واحدة أصابهم المطر فصلى بهم العيد في المسجد أن ثبت الحديث وهو في سنن أبي داود وابن ماجه
 ومن لا يكون امام المصلى مبتدعاً أو جاهلاً أو يستخلف من يصلى بالضعفة كالشيوخ والمرضى النساء اللائي

لا يقدر على المشي إلى المصلى وليس يجوز للمركوب مخوم ومن معهم من الأقوياء لما صح أن علياً رضي الله عنه استخلف
أبا مسعود الأنصاري في ذلك وكان فيه حثاً داعية على صلواتهم جماعة وليس الخروج الميالي إلى المصلى لمن
قد ركد ذلك للنساء حتى العواتق وذوات الخدور والأطفال والحيض غير أن الحيض يعتزلن المصلى ولا بأس
بالركوب المشي أفضل ولا كل قبل الخروج في الفطر دون الأضحية المخالفة في الطريق لأنه صلعم أمرهم بالخروج
إلى مصلاهم الحديث رواه الحنفية إلا الترمذي ورواه ابن حبان وصححه ابن خزيمة والنسائي وغيرهم الحديث
أمر عطية بنت أمي نارسول الله صلعم أن يخرجهن في الفطر الأضحية والعواتق والحيض وذوات الخدور فأمسا
الحيض فيعتزلن الصلوة وفي لفظ المصلي يشهدن الخيرون ودعوة المسلمين قلت يا رسول الله أياكم يكون
لها جلباب قال لتلبسها اختها من جلبابها ورواه الجماعة وهذا أمرهم منه صلعم بالخروج فلا يجوز لأحد
مخالفة إلى صنعهم من الخروج إلا إذا تحقق أو غلب على الظن تحقق ثبوتهم من المرجقين ولا بد من إجازات
مصلحة لها أولن يلزمها حفظه والزمه كل الرزية أن المسلمين في عصرنا هذا يمتنعون النساء من
الخروج إلى المساجد والمصلى يخرجونهم إلى قبور الأولياء وفي الأعراس المجامع التي لا أصل لها من الشرع
ويل لهم ثم ويل للنساء هم يخرجون في الحرم للتنزه مع التبرج ويطفون بالقبور المزارات والنصب والعلام
والدواب ويتبعن هناك بالقضاح والقبائح والأكامر الشريكة والبديع ولا يسعهن الخروج للصلوة ها
أنا أجي على عربة الدين الإسلامي هذا حال النساء حيث لا يترنن في العيدين ولا يشترن من الرياش
الأبيض والطيب وأنواع الزينة والفرح ما يشترن في الحرم ولذا رجالهن كاليابون بالعديين ولا يفرون ولا يترنن
فيها كاليابون بالحرم ويترنن فيه فهم جنود يزيدون زيادتهم الله ولعن جنودها كالجند أمامنا
الحسين بن علي عليهما السلام وأما كون المشي أفضل فحديث سي كرم الله وجهه قال من السنة أن يخرج إلى العيد
ما شياوان يأكل شيئاً قبل أن يخرج رواه الترمذي وقال حديث حسن وقوله وإن يأكل شيئاً أي ولا فضل
من ثم ورواه ذلك خاص بيوم الفطر أما يوم الأضحية فلا يأكل إلا بعد الصلوة ومن أضحيته أن كانت
أفضل لحديث ابن عباس قال كان النبي صلعم لا يفطر يوم الأضحية حتى يأكل ثمات ويأكلهن تراراه أحد البغاري
وعن أبي بريدة وفيه ولا يأكل يوم الأضحية حتى يرجع الحديث رواه ابن ماجه والترمذي وأحمد ومن أدينا كل
من أضحيته الحديث وقد صححه ابن القطان وغيره وأما كون الركوب لا بأس به فقد استدلل
عليه البخاري وغيره بتوكاه صلعم على بلال وأما مخالفة الطريق فحديث جابر قال كان النبي صلعم إذا كان

ومعيد خالف الطريق رواه البخاري أي اذ خرج إلى العيد يرجع في غير الطريق الذي خرج فيه كما رواه هذا
 اللفظ أحمد ومسلم والترمذي السرخسي تميمي الطبرقيين وأظهروا شكوك المسلمين كالأهل ما قال بعضهم في الركوب
 إلى المصلي أن كان البلد نحر الأهل للجهاد يقرب العدو والركوب لصلوة العيد ذهابا وإيابا وأظهروا السلاح إلى
 وهو وجهه وليس لتأنيده المصلي التكبير وما لم يشرع في الصلوة خلافا لابي حنيفة روى وثاقا صاحبنا لنا
 حديث أم عطية رضي الله عنها أن نخرج الحيف فيكبر بتكبيرهم رواه البخاري وكان ابن عمر إذا أعد إلى مصلي
 كبر فرفع صوته بالتكبير يوم الفطر ويكبر في المصلي حتى إذا جلس الإمام ترك التكبير وقد مرى ذلك عنه
 لما كبر البيهقي موقفا ومروءة صحيح لما كبره وقال الشافعية أن التكبير يندب من ليلة العيد ولم يرا
 لهم دليلًا في خصوص المسألة وعمل أكثر الناس اليوم على التكبير للمسلم من ليلة العيد إلى أن يشرع الإمام
 في الصلوة ويكبرون مقيدًا بعد الصلوة من ليلة عيد الفطر إلى عصر يومها ولم يرا في ذلك دليلًا ولا
 أثرًا عن الصحابة وقد يتأسس لذلك بأن التكبير قد بقيت مشروعية بعد صلوة العيد وذلك
 في الخطبة فعلم أنه يبقى استحباب التكبير بعد صلوة العيد وذلك يؤيد على العامة وذلك خلا
 ما يصح به أهل الكتب من اصحابنا وغيرهم والسنة الأولى بالاتباع وهذا استدلال لم يرا من حاكم حوله
 وهو أولى بالقبول من بعض استدلالهم في بعض المواضع فلا تنكر على العامة واشكر الله على ما فتح
 دارك من الحق والصواب ولا تسن لها صلوة قبلها ولا بعد ها اتفاقا أي في المصلي وقد دلت على
 ذلك الأحاديث فمنها حديث ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوم عيد فصلى ركعتين لم ينص قبلهما ولا بعد
 رواه الجماعة اهـ مطلق النفل فقد كرهه أكثر الأحناف قبلها وبعد ها في المصلي في البيت أيضًا قبلها
 لا بعد ها والشافعية لا تكرر الصلوة قبلها لغير الإمام ما بعد ها فإن كان يسمع الخطبة تكرر له ولا فلا
 والإمام تكرر له مطلقا وقول الأحناف أظهر وقد ذهب إلى الكراهة مطلقا جمع من الصحابة والتابعين
 حتى قال الزهري لم يسمع أحد من علمائنا يذكر أن أحد من سلف هذه الأمة كان يصلي قبل تلك الصلوة ولا بعد
 وقيل أنه إجماع ولا يصح هذا إلا إذا اقيمت في المصلي ما إذا صلوا صلوة العيد في المسجد فنزل يصلي فيه
 الداخل تحية المسجد كما فاحد الروايتين أن مالك أنه يصلي فيه وقد مال إلى ترجيح ذلك الإمام الشوكاني
 مستدلًا بأن لهذه الصلوة دليلًا مخصوصًا لكنه تردد في ذلك في موضع آخر فقال إن صحيح حديث عبد الله
 بن عمر رضي الله عنهما في صلاة العيد قبلها ولا بعد ها رواه أحمد كاد ليلا على المنع مطلقا لأنه نفى في

قوة انتهى انتهى قلت لا ريب انه دليل على ان صلوة العيد لا قبلية ولا بعدية لها ولا يشترع قبلها النقل المطلق كراهية
 او حرمة لكن في كونه دليلا على نفي تحية المسجد يوم العيد اذا اقيمت الصلوة فيه نظرا لما قدمنا في بحث ادوات كراهية
 الصلوة وان ذوات الاسباب ونحوها لا تشملها احاديث انتهى فتأمل ولا تغفل الا اذا ان لها ولا اقامة اتفاقا لم يثبت
 ابن عباس جابر قال لم يكن يؤذن يوم الفطر الا يوم اضحى متفق عليه ومسلم عن عطاء قال اخبرني جابر ان اذنان لم يسلوا يوم
 الفطر حين يخرج الامام ولا بعد ما يخرج ولا اقامة ولا نداء ولا شئ لا نداء او يملا ذلك اقامة عن ابن الزبير انه اذن لها
 وقال ابن المسيب اول من اذن لصلوة العيد معاوية وقال الائمة الاربعة يستحب ان ينادى الصلوة جامعة وقد
 استدل لهم بما رواه الشافعي عن الزهري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامر المؤذن في العيد من فيقول الصلوة
 جامعة وهو مسل لا يخرج به قال في الفقه والقياس على صلوة الكسوف بعضه قلت لا يبعد ذلك لولم يرد
 رواية مسلم المار ذكرها فان قوله في تلك الرواية لا اقامة ولا نداء ولا شئ ظاهر في نفي الكلام قبل صلوة
 العيد مطلقا فتأمل ويستحب التعجيل في صلوة الاضحية والتأخير في صلوة الفطر فيصلي الاضحية اذا كانت
 الشمس قيد رمح والفطر اذا كانت قيد رمحين لما مر من حديث جندب وكان في الاضحية يندب الاكل
 من الاضحية فيستعجل في الصلوة بخلاف الفطر فان الاكل فيه مندوب قبل الصلوة وقد راينا الاحتات الوجه نفدا
 ستة اذ مرع او خمس اذ مرع -

فصل اى هذا الفصل في بيان استحباب التكبير ايام العشر بالخصوص ايام التشريق وقد تقدم ذكر التكبير
 ليوم عيد الفطر وانه يبتدأ فيه هناك من حين الخروج للصلوة وانه ينتهي بالشروع فيها على ما صرحوا
 به وذكرنا على الناس اليوم وانه الى ما بعد صلوة عصر يومها وقد هنا ان التكبير في يوم عيد الفطر ثبت وقوعه
 على عهدنا صلعم بعد صلوة العيد وذلك في الخطبة وان ذلك مؤيد للعمل وقال الشافعية ان التكبير يندب
 ليلته مطلقا لا يختص بصلوة بل لا يندب بعد الصلوة ليلتها وسموه بالتكبير المرسل وما يكون استحبابه
 بعد الصلوات سموه بالتكبير المقيد قال الشافعية قد استدل امامنا على ندب التكبير المرسل ليلية
 عيد الفطر بقوله نروونكم الوعدة وتكبروا الله الاية حيث قال الشافعي سمعت من ارضاء من العلماء
 بالقرآن يقول المراد بالعدة عدة الصوم والتكبير عند الكمال قالوا واما تكبير ليلية الاضحية فبالقياس
 عليه انتهى وهو كلام وجبه اذ لم يما يمنع محتمد ويندب التكبير ايام العشر وكن اكثر من سائر الايام
 والاعمال الصالحات اى خلا لا الاحتات والشافعية في عدم استحبابها يوم التكبير فيها سوى ايام التشريق

ولنا حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلعم ما من ايام اعظم عند الله سبحانه ولا احب اليه العمل فيهن من هذه الايام العشر فاكثروا فيهن من التهليل والتكبير والتحميد ورواه احمد وابن ابى الدنيا والبيهقي في شعب الايمان والطبراني في الكبير عن ابن عباس وقال ابن عباس واذكروا الله في ايام معلومات ايام العشر والايام المعدودات ايام التثني ووجه الدلالة على استعجاب التكبير في العشر ان الله جل شاناه امر بذكره في هذه وهذه وكلامه للتفرقة بين الذكرين بل اذا تمت انه يشمل التكبير في احدهما فالاخر مثله لا فرق سيما وقد علمت امره صلعم في حديث ابن عمر بالتكبير في العشر فلا تغفل وقد صح ان ابن عمر روى واباه مرة كانا نخرجان الى السوق ايام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما ذكره البخاري في الصحيحين واذكره غيره ايضا فتكبير هذين الصيحين ثم تكبير الناس بتكبيرهم من غير تكبير لشعرهم بان يقول انه اجماع اقل حالاته ان يكونوا سكتوا فتأمل فان الناس قد هجموا العمل لهذه السنة منذ اذمان طويلة ولم يرض المتأخرين من دعاء احيائها افضل الذكر المطلق والطاعة في ايام العشر فقد دل عليها القرآن واتفق عليها سائر العلماء وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلعم ما من ايام العمل الصالح فيها احب الى الله عز وجل من هذه الايام يعني ايام العشر قالوا يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله قال ولا الجهاد في سبيل الله الا رجل خرج بنفسه وماله ثم لم يرجع بشئ من ذلك رواه الجماعة الا مسننا والسائي ويندب للحاج مع ذلك التلبية ادا هم عماى مع التكبير وغيرها ما تقدم يريد الحاج بالتلبية خلافا للاجماع والشافعية في قولهم ان المحرم لا يكبر مادام محرم ما وانما يلبي فقط واستدلوا بالعمل وليس بشئ ولا مسلم ولنا ما اخرج في الصحيح عن مالك بن انس قال حدثني محمد بن ابى بكر الثقفي قال سألت انسنا ونحن غادون من منى الى عرفات عن التلبية كيف كنتم تصنعون مع النبي صلعم قال كان يلبي الملبى ويكبر المكبر فلا يتكبر عليه انتهى وهذا العمل الذي انخرجه انس روى انه كان على عهد رسول الله صلعم يردد على من زعم على مشروعية التكبير للحرم قل تمناه وذلك ظاهر يندب التلبية في جميع الاحوال لكل احد وقد تقدم حديث ام عطية في تكبير النساء بتكبيرهم على عهد رسول الله صلعم ورواه الصحيح وفيه كان هم يكبر في قبته بمعنى فيسمة اهل المسجد فيكبرون ويكبر اهل السوق حتى تخرج منى تكبر او كان ابن عمر يكبر تلك الايام الصلوات على فراسه وفي فسطاطه ومجلسه وممشاه وتلك الايام جميعا وكانت هيمنة تكبير يوم

وأيام التشريق كذلك وفيها بعد الصلوات من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى وفاقا لمحمد وإبي يوسف وقالت الشافعية
 يختم بعض آخر أيام التشريق وقالوا بحقيقة روى عقيب صلاة العصر من يوم النحر لما قد مناعن ابن عباس أن أيام التشريق
 هي الأيام للمعد وذواتها وكانت هي تلك فذكر الله فيها ما موبى به في القرآن وقد قدمنا أن ابن عمر كان يكبر تلك الأيام
 جميعا ذكره في الصحيح معلقا وقد وصله ابن المنذر والفاكه في الخبر مرة من طريق ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر ذكره وقد
 مر وهو من الصحيح ما ورد كذلك صحيح من قول علي بن رضوان مسعود أنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق فحصل مما
 قد مناه أن ذكر الله لا سيما التكبير والتكبير والتكبير وغير ذلك من أعمال الطاعات مطلوبة من ابتداء أيام العشر
 والحاج مع ذلك التلبية وأنه يمتد إلى آخر أيام التشريق لكنه في أيام التشريق من صبح يوم عرفة يشجع بعد الصلوات
 المكتوبة وغير المكتوبة ومن خالف ما ذكرناه فلم يأت بحجة عن رسول الله صلعم ولا من كتاب الله وأما
 إلا نأثر من الأصحاب فلم ير عنهم أصح مما ذكرناه وما خالف ذلك فنقله ضعيف وأنه لا يدل على صدول
 معين يخالف ما ذكرناه فتأمل ومن قال أن التكبير يختم بعض يوم النحر فقله بلا دليل وكذلك من قال
 يختم عقيب العصر من آخر أيام التشريق وتقيد به بالعصر أو بصلوة العصر لم يدل عليه دليل وما قد مناه
 من الأدلة هي ظاهرة في أنه يختم باختتام الأيام المذكورة وهو ما رجحناه بنقطة وسياق بقية كلام يتعلق
 بما يفعل في العيدين كالخطبة والأضحية ونحو ذلك في محله أن شاء الله تعالى.

باب صلاة الكسوف وهي صلاة الآيات والمراد ما يعم الخسوف ويقال في التغليب
 الكسوفان والخسوفان والكسوف للشمس والخسوف للقمر قال الجمهور أنه أفتح وجاء في القرآن بالخسوف
 القمر وجاء في الأحاديث إطلاق كل منهما على الآخر وليس هما مترواد فان لغة كان مدلول الكسوف
 غير مدلول الخسوف فالأول التغيير إلى سواد والثاني النقصان والذل والدخول تحت الأرض وقد
 قيل غير ذلك وإنما أطلق كل منهما على الآخر لأن غايتهما في التبرين واحدة وهما ذهاب ضوءهما
 كله أو بعضه بالفسيحة الدنيا والكسوف المعتاد هو حيلة القمر بيننا وبين الشمس بحيث تكون حجابا
 لكل شعاعها أو بعضه ولا يكون إلا في ثلث الشهور الأخير والغالب أن يكون في الثامن والعشرين أو التاسع
 والعشرين وإنما قلنا الغالب لأن الشهادة في ثبوت الأهلة عندنا مقدم على الحساب وقد تتأخر
 رؤية الهلال فيحصل فرق بين أهل الحساب وأهل الروية فيكون الكسوف عند هؤلاء في يوم هو
 غيبه عند أولئك فإذا عرفت ذلك فاعلم أنه لا يمتنع عقلا ولا عند علماء الهيئة وقوع كسوف غير معتاد

وذلك فيما اذا وجد حيلولة جرم سماوي ذى ذنب او غير ذى ذنب ضال او حادث بيننا وبين الشمس
 ثم يد هب في الفراغ الجوى فيبقى ضالاً متحيراً او يصادم سياراً او يلتقى ويلتصق به او يتخذ له مديراً
 وفلكاً بالقوة المجذبية مما حوله ويثقله دراهم ارضنا او يبينها وبين الشمس لكن ذى المدار والفلك الصالح
 لكسوف الشمس غير القمر يعرف حق الآن وقيل انه كان من قته الحوادث وعلمه عند ربى في كتاب اما وجود ضال
 غير منتظم في فلك قابل لكسوف الشمس في الماضى والمستقبل فلم يقل احد من العقلاء العارفين بدقائق علم
 الهيئته انه ممكن ولم يقل احد منهم بان ما كان من صنف هذا الكسوف لا يكون الا في الثامن والعشرين
 او التاسع والعشرين بل علماء الهيأة قد يرونه بالرصد فيفرضون انه ان بقى على جريه المعتاد وفي مجراه
 المراتى يحول بيننا وبين الشمس لكنهم قد لا يعرفون مقدار حركته بالتحقيق او خط مجازة اين يكون او نحو
 ذلك فيخطئون فيما قد مروا من الكسوف او التصادم وقد تتصرف فيه او في حركته او في طريقه حوادث
 جوية سماوية والقوى الجذبية والدفعية من كواكب اخرى فلا يحصل الاخلال ما فرضوه كما وقع لذى ذنب
 حادث في سنة ١٨١٨ العيسوية وبذلك تعلم انه لا يستحالة في كون الكسوف في اول الشهر اوسطه تعامل
 ذلك فاني لما من ذكره في الجواب عن استبعاد الناس للكسوف الذى وقع يوم موت ابراهيم والدره سول الله صلى
 الله عليه وسلم حيث صح انه وقع في عاشره بيج الاول ولد ذلك قد وقع الكسوف يوم قتل امامنا الحسين ابن على وقد استفاض
 واشتهر انه قتل يوم عاشوراء اى العاشر من محرم وما ذكرناه يرتفع الاشكال والتخويف بذلك في قوله صلوات
 يحوف الله بها عباده يكون في غاية الظهور على ان التخويف والتخوف يكون ايضا من اثر وتأثير الكسوف من
 المعتادين في الانفس والاموال فلا اشكال في المنزع للصلاة والدعاء والصدقة ونحو ذلك من اعمال البر عزاء
 ان يخفف الله عن عباده هذه الامور لان طبيعة الجو والهواء مما تشغل عليه من سائر المواد والعناصر بالكسوف
 يحصل فيها تغيرات من حيث الحرارة والبرودة وهي باعتبار الامزجة تارة تكون نافعة وتارة تكون ضارة
 فالملقى الى الله بالصلاة ونحوها وان يسأل الله من خيرها ويستعين به من شره ونحوها اذا كانت من
 علامات الساعة فالتخويف بها اكثر لاسيما للوثنيين الذين يعتبرون بالشئ على نظيره اعتبارا واثقانا بوجه الله
 تعالى اما خسوف القمر فهو يكون بحيلولة الامم بينه وبين الشمس بحيث يكون الارض حجابا وساترا دون
 وصول شعاع الشمس الى القمر الذى ينعكس الينا بتوسط وقوعه على قرص القمر هذا هو خسوف القمر المعتاد
 الذى يدرك حساب به اهل الهيئاة ويجوز عقلا ان يكون غير معتاد كما عرفت ذلك مما قد مناه في

كسوف الشمس فلا تغفل صلاة الكسوفين سنة لانه لم يأت ما يتعين به الحكم بوجوب الصلوة وإماما نقله
السيد في روضته عن الامام الشوكاني في السيل من ان قوله صلعم فاخر عوالي المساجد وفي رواية فصلوا إذا خلا
ظاهر في الوجوب قال فان صح ما قيل من وقوع الإجماع على عدم الوجوب كان صادرا ولا فلا انتهى واما ان
عدم القول بوجوب الصلوة المذكورة معلق على صحة الإجماع فان لم يصح كان القول بالوجوب هو المختار وعندنا
قلت وفي ذلك ما ذكره على الوجوب تطرح حتى يفرض عدم الإجماع المعارض وحتى نقول بفرض عدم المناظرة
التي فيها بيان الفرايض لا نأقول قوله صلعم فادعوا الله وصلوا حتى ينبغي لا يصح ان يكون امر الوجوب
بالاثنين اعني الصلوة وسجدة الدعاء ولا للزم ان من شرع ابتداء في صلوة ولم يبقها الا بعد الانحلال يكون
غيرات بالوجب حيث لم يدع خارج الصلوة لان العطف يقتضي المغاورة وهكذا الامر منه صلعم قد صح
بالعقاة والدعاء والتكبير والتصدق والصلوة وكون الامر في الكل الوجوب قد يتعدى العمل به على بعض الناس
في الكل سيما في عصرنا هذا حيث رجحت الحكومة بيد المضاري وهم ابطلوا الرقبة والذي يبيع او يشتري الرقيق
يجس من يعسر بقراينهم وقد يفوت الاشتغال باحداهما سواء كان شرع في التصديق على المحتاجين او سراح
السوق لشراء الرقيق فتفوته الصلوة مثلا ايجاب بعضها دون الاخر بغالفة لظاهر الحديث لانه ان كان
الامر الوجوب فيلزم وجوب الكل غير الصلوة مثلها وجوبا او ند بالبل في حديث ابي موسى المتفق عليه الامر
بالوجوع الى ذكر الله ودعائه واستغفاره ولم يذكر الصلوة انتهى فالحق عدم القول بالوجوب وان لاحديث الباب
لا يدل عليه واضح ما درس في صفتها ركعتان في كل ركعة ركوعان وسجدة ثان للثبوت ذلك في الصحيحين غيرهما
عن ابن عمر وعائشة وابن عباس اسماء وعن جابر رضي قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلعم فصرى باصحابه
فاطال القيام حتى جعلوا يخفون ثم ركع فاطال ثم رفع فاطال ثم ركع فاطال ثم سجد سجدتين ثم قام فنصنع
نحو من ذلك فكانت اربع ركعات واربع سجرات رواه احمد ومسلم وابوداود وما في الصحيحين اوضح
واطول من هذا ومن الاحاديث المصححة بروكدين حديث علي بن عيسى عن احمد وحديث ابي هريرة رضي الله عنه في النساء و
حديث ابن عمر ايضا عند البزار وحديث ام سفيان عند الطبراني وقد ذهب الى الاخذ بهذه الاحاديث الجمهور
ومنها ما لا واحد والشافعي وقال بوجوه ليس هذه الصفة مسنونة ولقد اجد عن الواقع والحقيقة
بعض الاحداث حيث قال مبينا لمجة الشافعي له ما روت عائشة ولنا رواية ابن عمر عن الحال كسفت الشمس على الرجال
فصر بهم فكان الترجيح لروايته انتهى فانخطأ سخطا بعد خطاء اما ان لا فانه يفهم من كلامه ان صلوة الكسوف

بركوعين كأنه لم يروعه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا عائشة وقد عرفت مما قد مناه فساداً وأما الثاني فلأن ابن عمر يرى صلوة الكسوف بركوعين كما في الصحيحين فاتفق الرجال والنساء على ركوعين نعم يرى عن عبد الله بن عمر بن العاص ما يدل على ما ذكره لا بالمراعاة وهو من أحاديث أهل السنن ولذلك لم يخرجناه وبهذا عرفت مبلغ علمه في الفقه والحديث وذكر آية جديدة وما ذكره من صفة صلوة الكسوف نحن لا نقول بعدم صحته وعدم جوازها إلا أن ما أخذناه أصح وأرجح وأفضل لأنه فعل ما اختاره نبينا الكريم صلعم لنفسه ولا صحابه وقلائد أهل الصحيحين وغيرهم كما قد منا فوجهم وما سواه أن صح فهو لا يعادل ما في الصحيحين ودعايته أن يدل على الجواز إذا تعددت الواقعة ولا بما في الصحيحين هو الأرجح المقدم على غيره عند كل من له معرفة بالحديث ولا ينكر هذا إلا المعاند الجاهل بفن الحديث وإيضاً قوله والحال أشف على الرجال لغيرهم بوسلم أن ما قد مناه لم يروعه إلا عائشة وإن موقفها كان متوخراً مع النساء كما هو الواقع فأن لا ننظم أن الحال في مثل عدد الركعات يكون أنكشافه من قرب موقفه أكثر من أنكشافه من بعد كالنساء مثلاً لأن الكل من قريب الموقف ويبعد إلا أن السجود لا مام ويركع ركوعه فحين لو عكسنا الأمر وقلنا أن أنكشافه للنساء أكثر لم يبعد كما نقول أن طول الصلوة قد يحدث لبعض المصلين كلالاً وفاساداً فلو قد ران الإمام لم يطول الركوع كما يمكن أن يخفى على بعض المتقدمين ركوعه بخلاف من هو متأخر فانه يرى ركوع جميع الصفوف التي بين يديه تخففاً ذلك عليهم بعد من خفاء على المتقدم فتنبه فانه يحتاج إلى دقة نظر في أحوال الناس وإني لا أعجب لصدر مثل هذه السفسطات من وسم بالعلم والتفقه يغفر الله لنا وله وورد ثلاثة ركوعات في كل ركعة ثبت هذا من حديث جابر عن مسلم ومن حديث ابن عباس عند الترمذي وصححه ومن حديث عائشة عند أحمد والنسائي وخمس ركوعات في كل ركعة أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث أبي بن كعب وفي الروضة قال ابن القيم السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في صلوة الكسوف تكرار الركوع في كل ركعة لحديث عائشة وابن عباس وجابر وإبي بن كعب وعبد الله بن عمر وابن العاص وابن عمر وإبي موسى الأشعري كلهم يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكرار الركوع في الركعة والذين ردوا تكرار الركوع أكثر عدد أو أجل وأخص برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذين لم يذكروا قلت والأمر كما قال شيخنا نعم هذه الله بغفرته وأنزل عليه شأبي من شأنه وبه يظهر فساد ما حكيتنا عن بعض الأحناف لو قلنا أنه قد صحف فيه الكتاب فكتب ابن عمر بذلك عن ابن عمر فإن المتأخر أيضاً يروى تكرار الركوع كالمقدم يقرأ بين كل ركوعين وفي أول كل قيام بقائمة الكتاب بما شاء من القرآن أن يطول

في ذلك وفي الركوع وفي السجود والجلوس بين السجدين الى ان تجلي اما قراءة الفاتحة فلان هذه صلاة
وقد تقدم انه لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وهي تجب في كل صلوة في قيام يشتمل على القراءة ولما كان القيام
الثاني في صلوة الكسوف يشتمل على قراءة القراءة الفاتحة لا محالة اما تطويل القيام و
قراءة القرآن فقد ثبتت في الصحيحين وغيرها في حديث ابن عباس فقام قيا طويلا نحو من سورة
البقرة ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع فقام قيا طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون
الركوع الاول ثم ذكر القيام في الركعة الثانية اي القيام الثالث والرابع وان كلامهما كان طويلا وانه
دون ما قبله الحديث وهو متفق عليه وفي الصحيحين اطالة السجود ايضا وقد جاز في اطالة السجود
والجلوس بينهما لمحدث عبد الله بن عمر وفيه ثم ركع فاطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع فاطال حتى قيل لا يسجد
ثم سجد فاطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع فجلس فاطال الجلوس حتى قيل لا يسجد ثم سجد رواه النسائي وابن خزيمة
وفيها وجهه للحافظ كذا في النيل فمن قال ان الجلوس بين السجدين تطويل فهو محجوج بما ذكرناه ودور في كل
ركعة ركوع واحد واختاره الاخناف الا ان اهل الحديث لهم كلام في هذه الرواية من اجل عطاء بن السائب فانه
اختلط الخوا او لا باس لو عمل احد بها الا ان قول القائل انه لا يصح ولا يجوز غير ذلك مراد للسنة الثابتة ومشا
الرسول ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى فقد ضل مغوى وكذلك قوله ان هذه اصفى شئ
الافضل ولا يصح ولا المخرج غلط بين كما عرفت مما قدمنا والمحاذ يتناول كل صفة صح امره صلعم
بها او فعلها لكن ما قدمناه هو الافضل وقد عجم انه صمم قد صلى الصلوة بمالك الصفة التي اخبرناها ثم امر بها
كذلك لقوله صلعم بعد فرفع منها فاذا امر بغير ذلك فافزعوا الى الصلوة والصلوة وان كانت تتناول الصلوة بجميع صفاتها الا انها امر بالصلوة
فعلا ولا تظهر الله علم دين الله لهما بالصلوة جامعة لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال لما سكفت الشمس على عهد رسول الله
صلعم نادى ان الصلوة جامعة رواه البخاري وكذا اذا نكح الاقامة لهما لانه لم يثبت فيهما نقل عن رسول
الله صلعم وتسن فيهما الجماعة اما الجماعة لصلوة كسوف الشمس فقد اتفق عليها الا ثمة الاربعة واهل الحديث
كلهم قلت واخر دليل على استحباب الجماعة ما قدمناه من ثبوت النزاه لهما الصلوة جامعة رواه في الصحيحين
وقد ثبت في الصحيحين عن صلعم انه صلاها في جماعة وقالت الاخناف ويصل بهم الامام الذي يصل بهم الجمعة فان
لم يحضره من الناس فرادى اي خوفا من الفتنه وقد وافقهم الثوري ووافقه قد ثبت ان النبي صلعم بعث
صناديقا فرادى ان الصلوة جامعة رواه الشيخان فثبت بقوله وافر وفعله ان هذه الصلوة تشترج جماعة وهذا

هو حكمها العام وما خوف الفتنة ونحوها مما يكون من احكام الضرورات والرحص فلا تنطبق بها احكاما عامة
 وانما تتعلق بالحياتها ومن قامت به في احيان واحوال استخاص خاتمة فاندفع قول الاخناف ومن وافقهم مذهب
 الجمهور هو العمل بهذه الاحاديث واستحباب الجماعة وان لم يحضر الامام الواجب لهم بعضهم وذلك ظاهر كاختبار
 عليه والجماعة ليست بشر طي صلوة الكسوف خلافا لمن اشتراط اذ لم يرد ولا حرف واحد يقتضي معنى الشرطية
 اما الجماعة في صلوة خسوف القمر فقال الاخناف ليس في خسوف القمر جماعة وانما يقتضي فرادى قالوا لتعذر الاجتماع
 في الليل لخوف الفتنة ولعل سبب هذا الفتنة الموهومة شدة الزحام كما صرح بذلك بعضهم قلت ليتأمل
 المنصف في هذين التعليلين العليين الذين يلزم من صحة احدهما بطلان الاخر لزوما بيانا انه ان تعذر
 الاجتماع في الليل فلا نزعة وان امكنت الزحمة فلا تعذر اجتماع فتأملها وتأخذوا باطلح ليلهم فلنا قول صلعم
 بعد ان صلى صلوة الكسوف جملة ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله وانهما لا ينكسفان لموت احد
 واذا كان ذلك فصلاوا ودعوا الحديث رواه في الصحيح وهو دليل على تساوي الصلوتين في الكسوفين
 وقد رواه ابن حبان امج في المراد رواه ايضا من حديث عبد الله بن عمر وفاذا انكسفت احداهما الحديث
 وهذه الأدلة كافية لا تثبت حكم تساوي الصلوتين فما ثبت لاحدهما ثبت للآخر ولو كان الاجتماع متعذرا
 في الليل لترك كثير من صلوات الليل وقد تقدم انه صلعم كثيرا ما كان يصلي بابه صلوة الليل في جماعة
 اول الاسلام حين نزلت عليه فافروا اما يتسرع القرآن الاية وكذلك كان يؤخر صلوة العشاء واجيا نالى
 نصف الليل ومعلوم قيامهم في رمضان والاخناف ايضا سنوا الجماعة فيه وقد تغلصت الاحاديث في ذلك
 وبها يبطل قول القائل ان الاجتماع في الليل متعذر ويرد عليه في خصوص هذه المسئلة قوله صلعم ان الشمس
 والقمر آيتان من آيات الله وانهما لا ينكسفان لموت احد ولا لحياته فاذا رايقوها وفي رواية فاذا رايتوها
 كذلك فافزعوا الى المساجد رواه احمد والحاكم وابن حبان واسلمه في الصحيحين بدون قوله فافزعوا الى
 وهو بها صحيح ايضا فعمل المجتبعون في المسجد يتعذر عليهم ان يصلوا جماعة بل لا عن ان يصلوا فرادى لا يذري
 ماذا يقول الاخناف ومن وافقهم كالمالك والشافعية وقد ذهب الى استحباب الجماعة في صلوة خسوف القمر الشافعي
 واحد وبما قد مناه نستغنى عن احاديث ضعيفة قيل انها ذكرت في الصلوة اى صلوة الخسوف جماعة وانه
 صلعم صلواتها في جماعة وبين الخبر في صلوة الكسوف دنا قال احمد ولا بأس بالأسر او الى الأسر اذهب الشافعي و
 مالك وابو حنيفة وقد علوا ذلك بانها روية وليس بشئ واستدلوا بحديث سمرة قال صلينا

رسول الله صلعم في كسوف راكتين لا نسمع له فيها صوتا رواه الحسنه وصححه الترمذي وقد اهل بجهالة
 ثعلبة بن عباد مراديه عن سمرة وانه شواهد كلها ضعيفة وقد عرفت حال سمرة مما تقدم وعلى فرض صحة
 لا يصح النفي المذكور الا اذا كان بعيدا لانه من المعلوم ثبوت المحرم في تكديرات الا لا تعال فقولنا لا نسمع له
 فيها صوتا هو اعلم من نفي سماع القراءة قال في المنتقى بعد ان ساق حديث سمرة وهذا يحتل انه لم يسمعه
 لبعده لان في رواية مبسوطه له اتينا المسجد وقد املا انقي وفي نفس من سمرة شئ لا اعتد على روايته
 الا اذا عارضها رواية اخرى من غير واسد ولو اقول ابن عباس قام قياما طويلا نحو من سورة البقرة
 الحديث متفق عليه قالوا فقول ابن عباس من سورة البقرة يدل على انه لم يسمع قراءته صلعم في ذلك
 دليل على الاسرار وجوابه ان قوله نحو يجوز ان يكون تقديرا لما قرأه صلعم من السور عليه فهو ليس بنص في
 عدم سماعه القراءة ولم لا يجوز ان يكون سمع السور المختلفة ونسب تعيينها فقد رجموها بسورة البقرة
 ولو سلمنا انه لم يسمع من الجائز ان يكون سبب عدم سماعه الزحام وبعده عن رسول الله صلعم كونه صبيبا
 ذلك الحين وكونه خلف الصفوف اذ ان الواقعة تعددت فاسرى بعضها ولنا حديث عائشة رضي الله عنها
 صلعم جهر في صلوة الحسوف بقرئته الحديث متفق عليه وفي لفظ صلى صلوة الكسوف فجهر بالقراءة فيها رواه
 الترمذي وصححه وابن حبان والحاكم وفي لفظ خسفت الشمس على عهد رسول الله صلعم فاقى المصلي
 فكبر فكبر الناس ثم قرأ فجهر بالقراءة الحديث مراده احمد وابوداود والطائفي في مسنده وابن حبان نحوه
 فان قيل كيف يجوز له الخفاء على الرجال وهم اتوب في موقفهم ولم يجوزوه على النساء مع بعد موقعهن
 قلنا ليس الامر كذلك بل نحن نجوز الخفاء على الكل لكنه يجوز ان يكون بعض الرجال في حاشية الصف الاخر
 الطويل وذلك يكون لا محالة بعد من الامراة الواقعة في وسط الصف الاول من صفوف النساء وايضا تتفاوت
 حاسة السماع في الناس قوة وضعفا وايضا ان تجوز الخفاء على الشعة المخبر بالا ثبات يكون لا محالة تكن يباله تجللا
 تجوز على من اغترى النفي او بغير السماع فانه غير مفض الى تكذيبه ومن ثم قالوا المثبت مقدم على الثاني هذا
 اذا استويا من حيث العمرة ولم تعد الواقعة دالا لكان الكل مجعها واجازا قلت ويدل على ان صلوة الكسوف
 جهرية كونها تن بعد الخطبة خلافا للاختلاف والمالكية وقال الشافعي ومالك واحمد في احاديث الروايتين
 عنه تن بعد الخطبتان وزعم بعض الاختلاف ان فعل الخطبة بعد صلوة الكسوف لم ينقل قلت وهذا من قلة وقوة
 بالاحاديث وهذا عدم اطلاعه دالا فالا حاديث ثبتت بذلك وهي ذات كثرة كما قال الحافظ في المغنم ولما

قول بعضهم انه صلعم لم يقصد الخطبة واما قصد الروي على من اعتقد ان الكسوف يكون سببه موت احد ا
 ونحوه فخرابه انه قد جاء في حديث عائشة بلفظ ثم قام فخطب الناس فاشفى على الله بمأهله الحديث وهو
 متفق عليه في رواية وشهد انه عبد الله وسوله وعن اسماء قالت فخطب رسول الله صلعم فحمد الله واشفى عليه
 ثم قال اما بعد ما من شئ لم اكن رايته الا وقد رايته في مقامى هذا الحديث وذكر اشياء وذكر المصطفى الدجال ومن
 قبله من الدجالين وحذر روادى ورفيق في الصدقة والعنقة والتوبة وذكر وقال بعد ان ذكر نعمة الدجال
 ولن يكون ذلك حتى تروا امورا يتفاقم بينكم شأنها في انفسكم وتسالون بينكم هل كان نبيكم ذكر لكم منها
 ذكر حتى تزول جبال من امراتها ذكره في الزاد وقال هذا صحيح عنه صلعم من صلوة الكسوف وخطبتها وهذا ظاهر
 في ما قد دل على ان صلعم لم يقصد الخطبة ولما ذكره صلعم بهذه المغيبات هي من محجراته صلعم اذ قد وقع
 اكثرها الغيبة صلعم وسكون الباقي في زمن عاجل فان اكثر الامارات قد وقعت كما اخبر صلعم وظهر من جملة
 الدجالين الصغار رجل في الهند وادعى النبوة والمهدوية والان مات وقانا الله من شره
 قلت وقع تساؤل الناس في هذه الازمنة لما راوا من حديد الصناعة من الخراب والجباب والنبي
 صلعم قد اشار الى هذه المستقرات في هذا الحديث ولعله ذكر اشياء لتبين لان اهل الحديث قد ذكروا
 انه ذكر في هذه الخطبة غرائب واشياء كثيرة وانه قد سئى اكثرها فاضلى الله عليه واله وسلم الى الامم
 ويخرج وقتها بالتجلى كما ياتي وتولنا كما ياتي اى لا يخرج بالتجلى وقت الاستغفار وما بعده مما سياتى
 وقد دل على ان وقت صلوتي الكسوفين يتقضى بالتجلى قوله صلعم وصلوا حتى ينجلي الحديث متفق
 عليه من استجاب الاستغفار والدعاء والتكبير والعنقة والقصد في كلامه صلعم بذل الى وترغيبه
 فيه وقد صحت بذل الى الاحاديث وقدم بعضها فلا تغفل -

باب الاستسقاء هو لغة طلب اسقيا وشرعا طلب السقيا من الله تعالى عند الحاجة
 اليها وسقاة بمعنى واحد والاصل فيها فعله صلعم ليهاد فل فعلها الخلقاء بعدة وقد يستأسق
 لذلل بقوله فعرو اذا استسقى موسى لقومه الآية هو سنة اجماعا ذال في الزا حثت انه صلعم استسقى
 على وجوه اعد هاريم الجمعة على المنبر اثناء خطبة قال اللهم اغثنا اللهم اسقنا اللهم اسقنا
 وذكر الثاني ثم قال الثالث انه استسقى على منبر المدينة استسقاء مجر د اى غير يوم جمعة ولم يحفظ عنه
 صلعم في هذه الالاستسقاء صلوة الرابع انه استسقى وهو جالس في المسجد فرفع يديه ودعا الله

عن رجل فحفظ من دعائه حينئذ اللهم استغفرك عني ما يطبق على غيري من ابيث نافع غير ضار الخامس انه استسقى عند
 ابحار الزيت قريباً من الزوراء وهي خارج باب المسيبي الذي يلي اليوم باب السلام نحو قد فة حجر ينعطف عن
 يمين الخارج من المسيبي السادس انه استسقى في بعض غزواته لما سبقه المشركون الى الماء فاصاب المسلمين العطش
 فنكسوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بعض المنافقين لو كان نبيا لاستسقى كاهنته كما استسقى موسى كاهنته فبلغ ذلك
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال او قد قالوا هسي بك ان يسقيكم ثم يسقط يده ودعا فصار ديد يده من دعائه حتى اظلمت
 السموات اطروا فافهم السيل الوادي فشراب الناس فارثوا واتقي قلت ما ذكرنا بت صحيح عند اهل الاثر وهو
 دليل لمن يجوز الاستسقاء بالصلوة ولا خطبة قلت وذلك مما لا اعلم فيه نزاعاً ومنه ما روى عن عمر انه
 خرج للاستسقاء فافاد على الاستسقاء بالدعاء والاستغفار دون صلوة اي طلبه كذا لا بد دون صلوة سنة
 كما ثبت مما قد مر من فعله صلى الله عليه وسلم ونعل عمر بعدة وصلوة ذات كعتين بعدهما او قبلها خطبة خلافاً لابي
 حنيفة وللشافعية ايضا في قولهم الاستغفارتان وقد استدل ابو حنيفة رحمه الله بما قد مر من الاستسقاء بغير
 صلوة وهو لا يدل على ما ذهب اليه من عدم مشروعية الصلوة مطلقاً دعائهما ان يكون الكل جائزاً بل كون
 الاستسقاء بصلوة هو الافضل لانها من احب الاعمال الى الله وهي تطفئ غضب الرب سبحانه على ذنوبنا ومعنا
 كما ذهب اليه المجاهير وما تقدم انما هو فعل واستسقاء تفرد به هو صلى الله عليه وسلم لم يشارك فيه امته ولذلك
 تعد تلك الاستجابات وبعضها من محجزاته صلى الله عليه وسلم وعليه الخروج بالناس تصد الاستسقاء انما شرع
 بصلوة وخطبة معها فالافضل ان لم نقل فالتمسوا المعبرين ان اراد ان يخرج بالناس او اذا اراد ان
 يخرجوا للاستسقاء ان يصلي بهم احد هم ويخطب لهم خطبة بعد الصلوة او قبلها ولنا حديث عبد الله
 بن زيد بن رمان النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى المصلي فاستسقى فاستقبل القبلة وحول سداؤه وصلى كعتين رواه البخاري
 وفي الفتح في رواية الزهري المذكورة خرج بالناس ليستسقى وقد روى في سبب ذلك عن عائشة قالت شكوا
 الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فمطر فامر بمنبره فوضع له بالمصلي ووعده الناس يوم يخرجون فيه فخرج حين
 بدا لمحب الشمس فقل على المنبر لحدث رواه ابو داود وابن حبان وفيه انه خطب قبل الصلوة وقرأها ايضاً
 ابو عروة والحاكم وصححه ابن السكن قال ابو داود وهذا حديث غريب اسناداً جيد وصححه عنه من طرق اخرى خطب
 قبل الصلوة وفي حديث ابي هريرة رضي الله عنه انه خطب بعد الصلوة كما رواه ابو داود وغيره وسادته ثقات ولذا
 قلنا انه لا بأس ان يخطب في الاستسقاء قبل الصلوة او بعد ها ونبين ان يحجز بينهما بالقرآن لحدث عبد الله بن زيد

قال رايث النبي صلى الله عليه وسلم يوم خرج يتسقى قال فحول الى الناس ظهري واستقبل القبلة يدعوني حول رجلي ثم صلى ركعتين
وتعجب فيهما بالقرآن رواه احمد والبخاري وابوداؤد والنسائي ورواه مسلم ولم يذكر المعجم بالقرآن والخطبة تعفن
الذكور والزوجين في الطاعة والزوجين العصية ويستلزم الامام ومن معه من الاستغفار والدعاء برفع اليدين
ويؤمنون على دعائه وليس ان يستقبل القبلة حين الدعاء للاتباع في ذلك كله كما روي في الصحيح والذكر والذكر
والتهيب لا يفيد الا اذا كان بلسان يفهمه المخاض من فيستنبط منه جواز الخطابة بغير العربية ومن خالف
في ذلك فهو لجهل نفسه من مقاصد الشرع والتأخر اما كثرة الاستغفار فشئت لاجل ان الامساك الجذب غالب
سببه الذنوب والمعاصي سيما ترك الزكاة والصدقة واكل الربوا وفشو الزنا والظلم وينبغي ان يكون الاستغفار
بالقلب بان ينوي الكف عن الذنب في المستقبل وسند على ما وقع منه ولا يكفي الاستغفار باللسان فقط فاذا
استغفر والدعا فيهم بمثل هذا انفسى ان يرحمهم ارحم الراحمين ويرسل السماء عليهم امجعين ويرفع يديه
ويجمل ظهره كغيره الى السماء لحديث انس رضي قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستغفار
فكان يرفع يديه حتى يرى بياض اظفئيه متفق عليه ولمسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فاستاد بظهره كغيره الى
السماء واعلم ان حديث انس رضي في عدم رفع الايدي ليس على اطلاقه وقد قيل انه اذا اراد ان يرفع يديه فرفع يديه
وهو المبالغة في الرفع بحيث يرى بياض الاظفار الصارفة لكثرة الاحاديث الواردة في رفع الايدي بالدعاء في مواضع
كثيرة غير الاستسقاء وقد اخرجها الامام البخاري وترجمه وذكر فيها عدة احاديث وصنف المنزه في ذلك المعجم
قال المنزه في شرح صحيح مسلم هي اكثر من ان تحصر قال وقد جمعت منها نحو من ثلاثين حديثا من الصحيحين او بعضها
قال وذكرها في اخر باب صفة الصلوة في شرح المذهب انتهى لكن في النيل اختار في النيل انه ينبغي البقاء على نفي الرفع
المذكور في حديث انس رضي فلا ترفع اليد في شيء من الادعية الا في المواضع التي ذكر فيها الرفع وتعمل فيما سواها المقتضى
الشي ونكون الاحاديث الواردة في الرفع في غير الاستسقاء اسجح من النفي المذكور في حديث انس اما لانها لخاصة
فبشي العام على الخاص لانها مندثرة وهي اولى من النائية وغاية ما في حديث انس انه نفى الرفع فيما يعلمه ومنه
علم حجة على من لم يعلم وحديث حول مدبرة ويجولون للاتباع في ذلك وقد روي انه صلى الله عليه وسلم جعل عطائه الايمن
على يده لا يسر وجعل عطائه الايسر على عاتقه الايمن للحديث رواه ابوداؤد وسماه سجال الصحيح وروى
انه صلى الله عليه وسلم جعل الايمن على الايسر والايسر على الايمن وظهر الرواء الى بطنه وبطنه الى ظهره وفي رواية انه صلى
استسقى وعليه خميصة له سوداء فاراد ان يأخذ اسفلها فيجعلها اعلاها فنقلت عليه فقلبيها الايمن

على الأيسر ولا يسر على الأيمن رواه احمد وابوداود وهذه الكيفية في تحويل الرداء على التي اختارها الشافعية
قلت والكل سنة وخالف فيه الإحنيفة ومن غير دليل فقال لا يسر التحويل وابو يوسف سنة للإمام دون الملقب
والأحاديث ترد عليهم هذا ان كان على الناس اذنية امان كانوا لا يسر للاقبية والشر وان كان هو الموصوف
في زمننا فلا بأس بترك التحويل ويلتزم الاستسقاء بذوي الصلح بان يدل عوايد هو الناس بدعائهم
ويؤمنوا على دعائهم لان الصحابة كانوا يستسقون بالنبي صلعم في حياته ويتوسلونه الى الله تعالى فيسقون حتى
اهل الجاهلية توسلوا به قبل نبوته صلعم فسقوا ومنه قول ابى طالب واسئلكم ليتسقى الغمام بوجهه فقال
اليتامى حصية للارامل وقد توسل في الاستسقاء عمر بن العباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واخبر ان
استسقاء به اى توسله به اما هو من جنس استسقاءهم برسول الله صلعم في حياته واستسقاءهم
برسول الله صلعم في حياته معروف مشهور ولذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه انك انت توسل اليك بيننا صلى الله
عليه وسلم فتسقيننا وانا توسل اليك بعمر نبيك فاسقنا فيسقون رواه البخاري فابان عمر بن استسقاءهم
بالعباس اما هو من جنس استسقاءهم برسول الله صلعم وهو ان يدعو ويدعون معه او يؤمنون لدعائه
ولما تقدم هذا النوع من التوسل بالنبي صلعم بعد ان توفي عدل عمر بن الخطاب الى التوسل بالعباس اى لا شرأه في الدعاء
او التامين لدعائه لم يدل فلهذا اعلى منع التوسل بالاموات وليت شعري اذ اجاز التوسل باهل الصلح
فاى دليل يحضه بالاحياء نعم لا شك ان الاستسقاء والتوسل ولو بطلب الدعاء من الاموات لم يكن محررا
بين الصحابة اذ لو كان معروفا المتل بالواتر عنهم انهم اتوا النبي صلعم وتوسلوا به او طلبوا الدعاء منه صلعم غير انه
مدل على جواز حديث الاعرابى وهو منسوبة كالحجة فيها او ما ينقل من توسل الاعلى في منبره بالنبي صلعم
وانه علمه الدعاء وعلمه بعض الصحابة بعد وفاته صلعم كما البيهقي باسناد متصل وسر حاله ثقات ومن احبنا
من انكر التوسل بالاموات وضعف حديث الاعلى وقال ان اجتهد الصحابي ليس بحجة واذا كان مثل هذا من
الاختلاف في التوسل فما بالى في سائر البدع المفضلة التي قد تم اليلابها وانقلب بها الدين ظهر البطن وهي
اشياء كثيرة مما قصه كاصل الدين نصوص سيد المرسلين صلعم فيها الاستغاثة والاستسقاء والعبادة والقبول فيما لا يقدر
عليه الا الله تعالى ومنها ما دأبهم من بعبادته السمح لهم من بعيد ومنها ما لهم قواما وتعودا يا رسول
الله او ياعلى ومنها عبادته اهل القبور وزجر فتية او البناء عليها واعطاء الأرملة واليتيم عليها وايقاد السراج
عليها او حلقها واتخاذها عيد او امر ساد تعظيمها تعظيما نفس رسول الله صلعم على قبره وقد اخبر ذلك بالتأليف

كثير من حملة العلم النبوي وان شاء الله سيا في لنا بعض كلام يتعلق بهذه الاشياء في المواضع المناسبة
 للذكر في كتاب الجنائز ونحوه ونسأل الله التوفيق والسداد من دون تقصير طوافر الطوبى والبر
 عند نزول الغيث للاتباع ولانه امر بذلك رسول الله صلعم قالت عائشة كان رسول الله صلعم
 اذا راي المطر قال اللهم صيبا نافعا رواه احمد والبخاري والنسائي وان يقر من له يصيب صبيحة الحديث
 انفس قال اصابتنا ونحن مع رسول الله صلعم مطر فحس ذبه حتى اصابه من المطر فقلنا لم صنعت
 هذا قال لانه حديث عهد بربه رواه احمد ومسلم وابوداود وان يغسل او يتوضأ في السيل اى منته
 لما رواه الشافعي انه صلعم كان اذا سال السيل قال اخرجوا بنا الى هذا الذي جعله الله طهورا فتنظفهم
 منه ونحن لله ترفع عليه الحديث والمظهر صادق بالغسل والوضوء واذا كان عاتده صلعم في غسله انه
 يتوضأ اى يغسل اعضاء الوضوء الا رجليه قبل يغسله ثم يغتسل فالا فضل الجميع بينهما لما كان يفعل صلعم في
 سائر احواله فقامل ان يسمع عند الرعد والبرق اى يستحب ذلك لما رواه مالك في الموطأ عن عبد الله
 بن الزبير انه كان اذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته
 وقد روى في حقيقة الرعد والبرق روايات فقد روى عن مجاهد ان الرعد ملك والبرق اجفته وقيل ان الصوت
 المسموع من السحاب هو صوت الملك وقد روى ما يخالف ذلك من روى انه صلعم قال بعث الله السحاب فقطعت من
 النطق وفجئت احسن الفخار فالرعد نطقها والبرق فمخكها الحديث وانت ترى في هذا الحديث استحباب الرعد والبرق
 الى السحاب ان الاول نطقها والثاني فمخكها وهذا الاخير المرفوع يطابق ما ذهب اليه اهل العلم الطبع مطابقة تامة وظا
 الاول المخالفة لما ذهبوا اليه من بعض الوجوه لكن اذا كان من المقر هو اذ وجود معلول واحد لهاتين بآذان
 ينسب الى احد هما مجازا عند بعضهم وبناء عليه فلا مخالفة مطلقا والخذل بالحديث الاخير هو الاظهر في دفعه ^{هنا} الى
 على انه قد صح في الآثار عن رسول الله صلعم ما هو صريح في تقسيم الجن الملائكة باقسام كثيرة وانواع عديدة فمنهم
 من خلفوا رءوسهم نوراً ومنهم قروى يجرون في الكون جربا يكد يطابق تواميس الرجب والنور القوة ومع ذلك
 هم قروى احساس وادراك وعقول يفهمون ويفهمون ويخاطبون ويخاطبون ويعلمون بما يؤمرن ويسمعون
 الله ولا يفوترون وان من شئ الا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم لآية اذا علمت ذلك فلا يستبعد
 ان يكون الرعد اسم الملك من هذا الصنف وانه يحمل السحاب وينجبه ويسوقه فكانه راجع في الظاهر وفي
 الحقيقة ملك من الملائكة وان الصوت المسموع سوته وان البرق فمخكه او سمي فمخكه تشبيهها واستعارتها واذا

كان هذا الملك هو الصفة التي عرفت فيجوز ان يكون ممازجا للسحاب او سائدا فيه كسريان الورد في الماء او كسريان
الروح في جسم الانسان حتى يصح ان يعد من اجزائه التي يسميها كثير من الناس اجزاء مادية فلا مشاحة
في التسمية وبما ذكرناه تندفع اشكالات كثيرة طال ما هذى بها من ليس له من المنقول نصيب ولا له في المعقول
سهم مصيب اعني من خفل عن علوم القرآن والحديث ومرت على المصاحبة مع الخبيث وتعلم شيئا من
الفلسفة الحديثة وظن ان الدين قد قطعه حديد وراى كتاب النصارى في المكابر كما نفلت بطون ريعين
ان دسا نيس اي الحاربة بين المذهب والعلوم العقلية واقتربه ولم يتفطن بان الدين الاسلامي هو في الحقيقة
الفلسفة الكاملة للحقة ولو لا غرابة المقام لذكرت بعض شبهات اوردها هذا الجاهل وظن المعارضة بينها
وبين اصول الدين وما هي الاسفسطات وخزعبيلات يضل بها القامرين الذين جل سعيهم تحصيل الانكسرية
لكسب المعاش فلا هم فلاسفة ولا هم متدينون بل مذنبون ويل لهم ثم ويل واذا عرفت ذلك حق المعرفة
علمت انه يمكن امكانا مطابقا للجري الكوني الطبيعي وقوع ما يسمى بالكرامات والمعجزات وذلك بان توهم او تسخر هذه
الروحانيات والنواميس المذكورة فتتكيف وتكيف ما احاط بها من المادة الجارية جريها فتحدث الكرامة
والمعجزة في قالب اسباب طبيعية ظاهرة او خفية لا يدركها كل الناس وحينئذ لا يلزم من وقوع المعجزات
والكرامات خرم سلسلة ناموس الكون فتأمل فانه باب يظهر بانفتاحا مستغنيا وتكشف به الغبايا والله يؤكك
ويحفظك من شياطين الجن والانس ولا يتبع بصرة البرق مثلا للحققة بذلك ضرر في بعض كما قال تعالى كذا البرق
يخطف ابصارهم روى الشافعي في كتاب الامم عن حمزة بن الزبير انه قال اذا راى احدكم البرق او الودق فلا يشير
اليه والودق بالمهمل المطر قبل زيادته وقيل الرعد ولا يسب الروح لثبوت النفي عن ذلك اذا هاجت سال الله
من خير ما امرت به واستعاذ من شر ما امرت به لثبوت ذلك في حديث الشريفة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا هاجت الروح
قال اللهم اني اسألك من خير ما امرت به اعوذ بك من شر ما امرت به اخبرني ابو يعلى باسناد صحيح قلت وهذا ظاهر
في ان الروح قد تحمل من ذي الشر شر او من ذي الخير خيرا وقد اكتشف البشر من ذلك شيئا كثيرا فاقطعوا عن الخبر
والواقع ان الله المستعان وليقل مطرنا بفضل الله ورحمته ومن احتقد ان المطر من الانواع كفر بالله ثم
الحديث زيد بن خالد الجهني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال على رؤسنا من مطر من الليل هل تدررون ما قال ربكم قالوا الله ورسوله
اعلم قال قال اصبح من عبادي مومن في دكا فما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته وذلك مومن في كافر بالكرامات
واما من قال مطرنا بنوء كذا وكذا فهو كافر في مومن بالكرامات رداه الشيطان والتوه الفجرة اذا اضر بهم

المطهر أو الله رفعة كان يقولوا اللهم حوالينا ولا علينا إلى آخره ولا يصحون جماعة لعدم نبوت الصلوة جماعة لذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله ما لا يعلم رفع المطهر إذا ضرب بهم فلا نه صلح لما قال له لا ضرب أبى هاشم الأموال وانقطعت السبل وسأله أن يدعوه الله أن يمسه المطهر رفع يديه ثم قال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والطراب يطؤون الأودية

والجبال ومنايات الشجر الحديث عن ابن ابي عمير عن النخعي عن غيرهما وشعب الصلوة أفراد الزكزال ونحوها والجمهور الراجح وشدة المطهر الصواب ونحو ذلك من الآيات والصدق أن الكوفة كالطوفان في البحر أو بأبد الطاعون مع الاستغفار والتوبة والصدق ونحو مما تقدم في الكوفيين ووافق الإمام أحمد وإسحاق وغيرهما وهو المعتمد عند المتأخرين الشافعية وقد قلنا أقول بذلك الشافعي على صحة الحديث عن علي بن ربيعة عن أبيه عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق وغيره وعن عائشة عن زوجها صلوة الآيات ست ركعات راي ركوعات في كل ركعة ثلاث ركوعات وإسراع سجدة رواتها ابن عباس في صحيحه .

باب صلاة الخوف أي بيان كيفية صلاة الخائف وكما حصل فيها الكتاب السنة في أنواع ستة عشر وقيل سبعة عشر وقيل ثمان عشر وكل ما ثبت منها من المعصوم صلح فهو جزي أي يفعل الإنسان من هذه الأنواع نوعاً أو أداؤه بالحالة والمقام والمصلحة ومن فرق بين نوع من هذه الصلوة دون النوع الآخر فقد أساء وأخطأ إلا أن يكون معذوراً في جهله وقد أقصر بعض الأفاضل على ذكر نوعين عامر للجواز والصحة فيهما وترك ما هو مثل ذلك في صحته عن رسول الله صلى الله عليه وآله من صلاة عليه بالأحاديث ولو تركه عالمياً فلا إدري ما عذر به يوم لا ينفع مال ولا بنون وأقصر صاحب المنهاج من الشافعية على أخذ ثلثة أنواع وتعبه الهيثمي في تحفته فقال هذا الاختيار مشكل لأن الأحاديث ساعد المراتب الثلاثة كما عرفت في مخالفتهم محتمل وإن كثرت تغيرها وكيف تكون هذه الأثرة التي صح فيها عنه صلح من غير ناسخ لهما مقتضية للإبطال ولو جعلت مقتضية للمفضولية لآتجه وقد صح عنه راي من الإمام الشافعي رحمه الله الذي هو صاحب المذهب ما تشدد به فخره من قوله إذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي الخاطئة وهو وإن أراد من غير معارض لكن ما ذكر لا يصح معارضاً لما يعرف من قواعد في الأصول فتأمله انتهى كلام الهيثمي وذكر مثله النووي في شرح صحيح مسلم والمخاطبة في الفهم في مواضع وقال يقتضي كلام الشافعي أن يكون مذهبه ما ثبت بالحديث الصحيح كما قرره الشافعية إذا خالف الحديث الصحيح ومثل ما نقل عن استئذان نقل من أبي حنيفة وأحمد وسائر أئمة الدين فإذا نال العامل بالحديث هو المحبوب عند أبي حنيفة وأحمد وسائر أئمة الدين والنوري وإسحاق ومن خالف الحديث واتبع قول أحد منهم فلا هو متأذي ولا حنفي

قال صاحب السبل
الهادية في سبل
وضيقة من زلات
يكون كتاب الله
بما ألفه فلا يكونوا
قولي بل الله تعالى
إذا كان غير
الوصول صلح
بما ألفه قال الشافعي
قولي بقول الصحابة
فقط لا عن قول
الوصول على الله
عليه وآله وسلم
منه

ولاهاكي ولا حنبلي بل هو من اعداء الدين والمبغوض عندهم اجمعين ولا يحاسبه احد يوم يقوم
الناس لرب العالمين فيها اي من الافواع والكيفيات التي صلاحها رسول الله صلعم صلوة الخوف ان تصف
معها طائفة وطائفة ووجه العدو والنبي صلعم في هذه الحالة صلى بالنبي معه ركعة ثم ثبت قائما فاموا
لا نفسهم ثم انصرفوا ووجه العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصرى بهم الركعة التي بقيت من صلواته
والنبي صلعم فاعاد على حاله وسلم بهم وهذه هي صلواته صلعم باصحابه يوم ذات الرقاع رواها الجماعة الا ابن
صلجة عن صالح ابن خوات عن علي مع النبي صلعم وفي رواية للجماعة عن صالح بن خوات عن سهل بن ابي
محمدة عن النبي صلعم مثل هذه الصفة ومنها ما ذكره الاخناف وهي ان تقوم طائفة على وجه العدو وطائفة
خلفه يميل بهار ركعة وسجدتين فاذا رفع راسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة الى وجه العدو
وجاءت تلك الطائفة فيصلي بهم الامام ركعة وسجدتين وتشهدوا وسلموا ولم يسلموا وذهبوا الى وجه
العدو وعادت الطائفة الاولى فصرى الامام ركعة وسجدتين وتشهدوا وسلموا ومضوا الى وجه العدو وحجبت
الطائفة التي بقيت عليها ركعة فصرى الركعة وسجدتين وتشهدوا وسلموا وادوا اورد من حديث ابن
مسعود وما في الصحيحين عن ابن عمر عكر ان يحمل على هذه الصفة ويمكن ان يكون صفة اخرى وما قد منا
عن ابن مسعود من زاد فيه الاخناف ما لم يذكر فيه كقولهم وحدا لنا للطائفتين وبغير قرابة
للا طائفة الاولى وعللوا ذلك بانهم لا حقون ومسوفون وقد عرفت ما قد منا من انه لا بد
من قراءة فاتحة الكتاب واما كونهم وحدا فله واحد احتمالات كما انه يمكن كذلك يمكن خلافه وذلك
بان يتقدم احد ثم يتبعه الا ان كونهم وحدا اقرب الى ظاهر السياق ثم انهم قالوا ان الصلوة بهذا
النوع انما تشرع اذا اصبح على الا قتلاء بامام واحد وفي عدمه الاولى ان تكون هناك جماعة بامامين
فصاعد اقلت لا احدا له دليل من الكتاب السنة ولو كان هذا اجازة كما ربه النبي صلعم ولما احتاج
الى نوع من انواع صلوة الخوف والله اعلم ومنها انه صنفهم بصفين خلقه والعدو بليهم وبين القبلة
فلكبر النبي صلعم وكبروا جميعا ثم ركعوا جميعا ثم رفع راسه من الركوع وصرى جميعا ثم انهم بالسيود
والصف الذي يليه وقام الصف الاخر في غير العدو فلما قضى النبي صلعم السجود والصف الذي يليه
انحدر الصف الموخر بالسيود وقاموا ثم تقدم الصف الموخر واصر الصف المتقدم ثم ركع النبي
صلعم وركعوا جميعا ثم رفع راسه من الركوع وصرى جميعا ثم انهم بالسيود والصف الذي

يليه الذي كان موخرا في الركعة الاولى ودام الصنف الموخرا في نحو العدد فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود بالصنف
 الذي يليه انقضى الصنف الموخرا بالسجود فبيدوا ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم واجتمعوا وهذا الغطاء حديث رواه
 احمد ومسلم وابن ماجه والنسائي عن جابر الا ان لفظه بعضهم يجمع المتكلم في قولنا فليبروا ويركعوا وركعوا
 وسجدوا ومنه ان يصلي الامام بكل طائفة ركعتين فيتم الامام ويقصرون ومنه ان يصلي بكل طائفة
 ركعة فللامام ركعتان وتكفي لغيره ركعة واحدة وهذا ايضا ما يجوز من صلوة الخائف وما سوسه
 ذلك فذكر كسر معروف في الكتب المبسوطه وقد افرد بعضهم لذلك تاليفا ويجوز له الا تمام سفره
 وحضر اما في الحضر فاتفقا واما في السفر فليدرك جابر رضي في بيان صلوة صلعم باصحها به في غزوة
 ذات الرقاع وفيه فكان للنبي صلى الله عليه وسلم اربع وللقوم ركعتان للحديث متفق عليه وقد تقدم في باب
 قصر الصلوة للمسافر وكذا القصر في حالة الخوف ولو في الحضر الى ركعتين وركعة على المختار ههنا
 اما القصر في السفر الى ركعتين فذلك متفق عليه واما الى ركعة فليدرك ابن عباس ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يبدى فيرد نصف الناس خلفه صفين صفا خلفه وصفا امامه للعدو وفصل بالذي بين خلقه ركعة
 ثم انصرفت هولا الى مكان هولا وجاء اولئك ففصل بينهم ركعة ولم يقضوا ركعة رواه النسائي ورجاله
 ثقات اما كون صلوة الخوف تقصر في الحضر ركعتين والى ركعة فلنا حديث ابن عباس رضي قال فرض
 الله الصلوة على نبيكم صلعم في الحضر اربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة رواه احمد ومسلم
 وابوداود والنسائي وفي الباب عن جابر عن عبد الله بن عباس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال صلعم صلوة
 الخوف ركعة على اى وجه كان وقال الامم الا ربعة لا تقصر في عد دركعات صلوة الخوف حضر او هذا
 الحديث نتيجة عليهم والى ما اخترناه ذهب الثوري واسحاق ومن تبعهما وهو قول ابى هريرة و ابى
 موسى وغير واحد من التابعين منهم قيد بشدة الخوف والتقييد بل الذي ضعيف عندنا ما في الصلوة
 الثلاثية كالمغرب فيصلي الامام بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين على احد الانواع المذكورة
 او بالعكس وقيل يصلي بكل طائفة ثلث ركعات فيكون للامام ست ركعات وللناس ثلث ركعات
 ثم لا يجوز الاقتصار لمن صلى معه ركعتين من الثلاثية على الركعتين بل يفهم معها ركعة اخرى
 لافه ونزل الثمار ويجوز لمن صلى معه ركعة ان يقتصر عليها للممن حديث ابن عباس وقيل
 لا يجوز له لم يشرع القصر في المغرب الاول اربع من حيث الدليل والثاني احوط والله اعلم

وسهوهم حين الاقتداء بمحمول ويحققه حينئذ سهواً أمام أي حين الاقتداء بالمرتبة ومفارقة الإمام نفسه
هم محمول وسهواً أمام يحققهم فيسبون سهواً أمام في آخر صلواتهم ولو من الطائفة المسبوبة في الصورة
الثانية لا يهتم لا علم لهم بالركعة التي سهواً الإمام فيها وكذا السبب هو الواقع بنية مفارقة الإمام ومن كانت
آخر صلواته قبل ذلك منتهى عنه وتقدم الكلام على مسائل السهو في بابها فارجع إليه وإذا اشتد الخوف

جازان ليصلي كيف ما اتفق ما شاور كباراً وملائم للقتال ولو بالإيماء والتجود والتوجه إلى غير القبلة وإن احتاج

إلى الزجر ونحوه جازله الكلام وإن لم يمكنه تادية الصلوة حتى بالإيماء أيضاً وإلى غير القبلة مجازله التأخير
لقوله تعالى فإن خفتهم فجاهداً أو ربكنا ذكر الطبراني في تفسيره بسند صحيح عن مجاهد في هذه الآية إذا وقع الخوف
فليصل الرجل على كل جهة قائماً أو ساجداً وعن ابن عمر نحوه موقوفاً ومنه فروعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره البخاري في صحيحه
وقد رواه الطبراني عن سعيد بن يحيى شيخ البخاري بإسناد في الصحيح عن ابن عمر قال إذا اختلطوا يعني في القتال
فإنما هو الذكروا إشارة الرأس وقد اطلال في تخريج هذا الحديث في الفقه وما ذكرناه فيه الكفاية لا شيئاً
هذه السنة فإن شئت الزيادة فارجع إليه ويحكى عن إمامنا الحسين بن علي أنه شجع في الصلوة بالإيماء وهو راكب

على فرسه إذا جاء الشمر للعين أو سنان بن أسد الملعون فطعن بالرمح فسقط عليه وعلى أبيه وأخيه الف
تحية وسلاماً أو أحناف لم يجوزوا الصلوة حين مباشرة القتال وما ذكرناه يروى عليهم أما استدلالهم
بتركه صلوة الصلوة يوم الخندق فبوابه ما تقدم في بعض روايات ذلك الحديث أنه صلح لهم
بتركها إلا سهواً وإيضاً قد ثبت أن صلوة الخوف لم تكن مشروعة إذا كان الشافعية يجوزوا الكلاماً تقدم
إلا الكلام والصياح وإذا كان له بذلك غرض صحيح في الحرب فحين لا يرى به بأساً لأنه لما سقط الاستقبال
والقيام وغيرهما من أركان الصلوة بالعذر فسقوط الفساد بالكلام أولى وقد مر أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم
في الصلوة ثم إنني ولم يبطل ما قد صلى فهذا أولى وهم لم يأتوا في ذلك بمخصوصه دليل إلا سيما والكلام
أهون مما سواه لأنه قد كان جائزاً في الصلوة في أول الإسلام بخلاف كثير مما جوزه هنا غيره فمأمول
أما كونه يجوز التأخير إذا لم يمكنه أن يصلي بالإيماء ونحوه مما عرفت فلا ريب فعله من الصحابة
من اتفقت له تلك الضرورة ولم ينقل عن أحد الإنكار عليه وقد ذكر ذلك البخاري في صحيحه
واستدل بالتأخير النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق وإنما صح استدلاله بذلك لأنه لم ينزل ما
يشتمه في حق من تعذر عليه الصلوة ولو بالإيماء فإن قيل إنك قد قدمت أن ذلك التأخير إذا كان

سهوا إذا كان كذلك لم يصح الاستدلال به قلت إن المخالف قد ينازع في التسليم بكون التأخير سهوا
فنقول إن كان النبي صلعم قد ترك الأسابيع الصلوات يوم الخندق عدا فافما هو لعدم استطاعته الصلوة
من جميع الوجوه الجائزة أي حتى من صلوة الخوف وعليه فإذا سلمنا أن يوم الخندق إنما كان بعد نزول
ومشرعية صلوة الخوف وهذا التوجيه ونحوه هو الواجب المتعين جمعا بين الأحاديث الصحيحة التي
قد مرّت عليك هذا هو الحق كما ذهبت إليه الأخناف من تركهم العمل ببعض الأحاديث واعتقادهم

على المخرج دون الرجح فاقبل فإن المقام جد يريه وهذا النوع من صلوة الخوف وتأخيرها مجوز في كل

قتال وهزيمة مباشرين وكل طالع ومطلوب يلحقه ضرر شديد أو يفوته غرض كذلك في حال
وكن الحزم غيره وقد استدلل لذلك بحديث عبيد الله ابن أنيس رضي قال بعثني رسول الله صلعم
إلى خالد بن سفيان الهذلي وكان مخوذة وعرفات فقال اذهب فاقتله قال فزايته وقد حضرت
صلوة العصر فنقلت إلى خالد أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلوة فانطلقت أمشي وأنا أصلي أو في أيام
نحوه فلما دلت منه قال لي من أنت قلت رجل من العرب بلغني أنك تجمع لهذا الرجل فجمعتك في ذلك
فقال لي في ذلك فبشيت معه ساعة حتى أمكنني خلوته بسيفه حتى برد رداءه أحمد وأبو داود وسكت عنه
وحسن أسادة الحافظ في الفتح وقد دل على ذكرناه من باب أولى حديث ابن عمر رضي قال نادى فينا رسول الله

صلى الله عليه وسلم يوم النحر عن الأعراب أن لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة فتخوف الناس فزوت الوقت
فضلوا دون بني قريظة وقال آخرون لا تضل الأحيث إمرأنا رسول الله صلعم وإن فانا الوقت قال فما عتف
وأحد من الفريقين رداه مسلم وهو ظاهر في جواز التأخير في غير حين القتال قلت ويلحق بهذا
نحو العصر إن عجزه الغريم والمحرّم إذا تحقق أو خاف فوت الحج أو صلى العشاء ليلة عرفة أما التأخير

للمحرم فيعجز وفاقا للشافعية ومن صلى صلوة شدّة الخوف كما مر فإن كذب ما ظنه لم تجب عليه إعادة
مما قال الشافعية ويستحب له إعادة ما وجب من الخلاف ولذا أنه أدى الصلوة بأذن شرعي تمثيله
أعوان الله قد شرع صلوة الخوف لحكم دينية وكره سياسية وهي من باب الجمع بين السياسة والدين
وتقيد النفس الغضبية حين هاجها تحت سيطرة ربها الثلاث تعدى حدودها وثلاث تذهل عن المقصود
الأعظم في تشريع الجهاد أو شرع جواز تأخير الصلوة مطلقا أو إسقاطها وإظهار كون الصلوة كاعظما من
أركان الدين بحيث لا تستقطع عن المكلف ولو في حالة الخوف على نفسه وماله والقاء الرعب في قلوب الكفار

يتقدم الصفوف وتأخيرها فكانه يشبه سيرة العساكر على القواعد الحربية وإظهار إيمان المسلمين لا يقاتلونهم
لأجل الملك والمال بل إرضاء الله تعالى حيث لم ينسوا عبادته في شدة الفزع والخوف وغير ذلك من الحكم والفرائد
الجليلة التي لا يحتمل هذا المختصر بسببها وكثير من ذلك قد يذكره الطبيب بأدى بدءه والله اعلم.

باب الجنائز نفيم الجبر جمع جنازة بالفتح والكسر لغتان والكسر أفصح ويقال إنه بالفتح الميت
وبالكسر للنعش عليه الميت ويقال عكس ذلك وهي مشتقة من جناز إذا ستر والمضارع يجنز بكسر النون ليكثر
كل مكلف ذكر الموت لأن ذكره أعظم المواظف والزواج من اقتناء المعاصي عن أبي هريرة قال قال رسول الله
صلعم أكثر ما من ذكرها ذم للذات الموت رواه الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان وهذا من معناه فاطع
لأن الموت تقطع الأمتداد بالذات الدنيوية وقد ذكر في آخر الحديث فائدة الذكر بقوله فإنكم لا تدركونه
في كثير لا قلله ولا قليل لا كثرة وفي لفظ لابن حبان والبيهقي في شعب الإيمان أكثر وأذكرها ذم للذات فأنه
ما ذكره عبد قط في ضيق الأوسع ولا في سعة الأضيقة وروى أن ذكره فحيص للذنوب تذهيب في الدنيا و
في الباب بإحدى قلت ولذلك شرع في زيارة القبور لأنها تذكر الموت كما ساقى أن شاء الله تعالى ويستعد له بالأعمال
ستغفار والتوبة أي وجوبها في الواجب والمحرم ويندب فيها سوى ذلك ومن المظاهر ونحوها كالردائع والأصاين
إلى أهلها والمراد الخروج منها لقضاء الصلوات وقضاء دين لم يبرأ منه والتكفين من استيفاء أحد على تفصيل
واختلاف فيه ساقى أن شاء الله في محله وكثير من لا يقبل العفو ويقبله ولم يعف عنه ونحو ذلك من إله الحق
وساقى كل شيء في محله وليبادر بالخروج عن ذلك والبريق أكد ليلا في ربه غير ظالم لأحد ولا مقصر أو مصرا
على ما يفضله أو يكرهه ربه ومولاة فإن لم يستطع التجيز والمباشرة أوصى بذلك وجوبا أو ندبا وساقى
الكلام على وصية أن شاء الله تعالى وتسع عيادته أي المريض لأن الأحاديث في مشرعيها متواترة وقد
جعلها الشارع من حقوق المسلم على المسلم ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلعم قال قال المسلم
على المسلم خمس من عيادة المريض وإتيان الجنائز وإجابة الدعوة وتشميت العاطس من أحد مسلم النفسيمة
ومن أداها بخاري من حديث البراء نصر المظلوم وأمر القسم وعن ثوبان رضي قال قال رسول الله صلعم إن المسلم
إذا عاد أخاه المسلم لم يزل في محنة الجنة حتى يرجع رواه أحمد ومسلم والترمذي وعنده اللجنة بالخلاصة
على زنة مرحلة هي البستان ويطلق على الطريق الأصب أي الواضح وفي الزاد كان صلعم يعود من مرض من أصحابه
وعاد غلاما كان يخدمه من أهل الكناج عاده وهو مشرك وعرف عن عليهما السلام فاسلم اليهودي وكلاهما أت

عنه يا طالب لم يسلم وكان آخر كلامه على ملة عبد المطلب وكان صلح بيد نومن المريض ويجلس في داره ويسأله
 عن الله ويقول كيف تجدك وذكر أنه كان يسأل المريض عما يشتهي فيقول هل تشتهي شيئاً فإن اشتهي شيئاً وعلم
 أنه لا يضره امرأه به وكان يسمح بيده اليمنى على المريض ويقول اللهم رب الناس اذهب الباس اشف انت الشفا
 لا شفاء الا شفاؤك شفاء لا يغادر سقماً وكان يقول اصبح الباس رب الناس بيدك الشفاء لا كاشف له الا
 انت ان يدعوا للمريض ثلثاً وكان يقول للمريض لا باس طهور من شاء الله وربما يقول كفارة وطهور
 وكان يرقى من به قرحة اوجع او شوك فيضج سبابة بالارض ثم يرفعها ويمسح بها الموضع العليل يقول بسم الله
 تربه ارضنا برقة بعضنا يشقى سقيمنا باذن ربنا هذا في الصحيحين انتهى بعض زيادة ونقص ثم قال هو
 يبطل اللقطة التي جاءت في حديث السبعين الفاء الذين يدخلون الجنة بغير حساب وانهم لا يرقون ولا يسترقون
 ف قوله في الحديث لا يرقون غلط من الراوى سمعت شيخ الاسلام ابن تيمية يقول ذلك قال واما الحديث
 هم الذين لا يسترقون انتهى الاسترقاء هو سؤل الناس ان يرقوهم وفرق بين ذلك ووقوع الرقية فتأمل ثم
 قال لم يكن من هذا صلح ان يخفى يوماً من الايام بعبادة المريض ولا تقام الاوقات بل شرعاً في عيادة المريض
 ليلا نهاراً وفي سائر الاوقات وما دوى من انه صلح كان لا يعود ما يضاً الا بعد ثلاث تضعيف نعم ينبغي للاجنبي
 الذي لا يتناس به المريض ولا اهله ان لا يطول المكث عنده ومن كره العيادة في يوم الاربعاء او في الليل او في
 اليوم الثالث من الشهر او الثالث عشر فخرج بهل بالشرع متمسك باوامر النساء الجاهلات وكان صلح اذا ينس
 من المريض قال ان الله وانا الميعاجون وقد تقدم حواشي الروية بكل ما يجوز وبآيات القرآن وسائر الادعية بل
 لو قيل بالاستحباب لم يعبد وكذلك التدابير كما دللت على ذلك الاحاديث الصحيحة وليس ظنه بربه
 اى ليس للمريض ان يحسن ظنه بربه بانه يرحمه ويعفو عنه اما حسن الظن بالله في كل ما استلزمه من الذم وال
 واجب ليس كلاماً في انما كلامنا في الاول الذي دل عليه حديث مسلم لا يموت احدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى
 الحديث وفي الصحيحين ان الحسن ظن عبد بن مخير ذلك بتدوير الآيات والاحاديث الواردة بسعة الرحمة والمغفرة
 ويندب للحاضر ان يحسنوا له ويطمعوه في رحمة تعالى شانه فلا يجب على الحاضر من تعذيبه في رحمة الله
 اذا راد منه علامات القنوط والياس للابتعاد على ذلك حيث لاك فبتعين حديث علي الحاضرين والى اخذ
 من قاعدة النصيحة الواجبة وهذا الحال من اهمها واعلم ان حسن الظن بالله يستحب دائماً حتى في حال الصحة
 ثم ليس له ان لا يحسن الوفاء من الخوف لان الله سبحانه الخائفين من باس الله وغضبه وذم من باس

مكرسه بالجملة الايمان بين الخوف والرجاء كما تقدم ويكل ذلك الكتاب طامخ وبه استفاضت المسان وليس هذا محل بسطه ويوجه المحضر الى القبلة لحديث عبيد بن عمير عن ابيه رفعه في ذكر الكياث وفيه واستحلال البيت الحرام قبلكم احياء وامواتا الحديث رواه ابو داود والنسائي وعن السلف آثار كثيرة على شقه الايمان قال الحافظ في نصب الراية على قول صاحب الهداية والا دل هو السنة المستند او ذكر في نصب الراية على قول صاحب الهداية والا دل هو السنة المستند او ذكر في ذلك آثار من العوابة والمنايعين انقي ما اردته منه قلت بلى بل هو من يقصر عن مرتبته قد اطاع على سنة ذلك من فوعا ولكنه ذهل عنه فانه قد صح عنه صلعم انه كان اذا آوى الى فراشه نام على شقه الايمان يضع يده اليمنى تحت خده الايمان وما ذاك الا لان النوم هو الموت الا صغر لذلك كان يقول اذا استيقظ من نومه الحمد لله الذي احيانا بعد ما ماتنا الحديث وهو صحيح ومن جهة اخرى قول انه صلعم انما كان ينام كذلك استدرك الموت ان يدرك النائم حين نومه ولذلك اذا آوى الى فراشه للنوم كان يقول باسماء اللهم احيى واموت فثبت ان السنة للمستند للموت الذي منه المختص بالطريق الاولى هو التوجه الى القبلة والا ضطج على شقه الايمان كما عرفت فظهر ان توقف الحافظ انما هو غفلة وهو لم يعلم فان تعذر على الايمان فقالت الشافعية فلا دلي ان يضطج على الايسر الذي يظهر من كلام صاحب الهداية ان الاستلقاء اولى من الاضطجاع على الجانب الايسر قلت وقوله ارجح من قول متأخرى الشافعية لا ننقل ثبت عن عباد بن عويمر انه قال رايت رسول الله صلعم مستلقيا في المسجد الحديث قال الشافعية ويلبغى للمستلقي ان يرفع راسه ووجهه واجمصة للقبلة ليتحقق الاستقبال الكامل كما عرفت مما قد مناه واما قول بعض النحهاء بان الاستلقاء اولى من الاضطجاع وتعليله بان الايسر لخروج الروح ففاسد لا نصح كونه مخالفا للسنة من ايرعنا ان الاستلقاء اليسر لخروج الروح ولو كان كذلك لكان مخرج الشاة مستلقية لقوله اذا قتلتم فاحسوا القتله وليجعل اخر كلامه لا اله الا الله حدث معاذ قال سمعت رسول الله صلعم يقول من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة رواه احمد وابوداود والحاكم وقد دلت على صحة معنى هذا الحديث احاديث بالفيء وهي في الصحيحين وغيرهما ويجب على المخبر وفاء البعض الشافعية تلقين ذلك بلا الحاج وقيل بين هذا القول الاخير هو مختار الجمهور ونا على الحرب امر صلعم بذلك كما في حديث ابي سعيد عن النبي صلعم انه قال لقنوا موتاكم لا اله الا الله والجماعة الا البغادي وفي الباب احاديث والامر هنا للوجوب حيث لم يوجد صارف دية قال جنى الشافعية وهو الحق ويلبغى التعريض واللفظ حديث الشافعية وهو ان يقال ذلك عنده وهو يجمع ولا يقال له قل لا يغفر

فيتميمه ويمتنع فيكون كالمستب في هلاكه وينبغي ان يعهد التلقين بكلام يحسن بعده التلقين كما يقول
 ذكر الله مبارك فلذلك كرا لله جميعا وان كلمة التوحيد تمحو الذنوب تلغى جميعا سبحانه الله والمجد لله وكلا الله
 الا الله ونحو ذلك وفي تحفة الشافعية ولا يسر زيادة محمد رسول الله وهو الحق ومن ثم لو كان كافر القس
 الشهادتين وامر بهما اتفاقا لخبر به صلعم عنه ابا طالب الغلام اليهودي ويسر ان يقرأ عنده شيئا من القرآن
 حين النزاع ويسر افضل وتقرأ عليه بعد موته قبل الغسل والذي كره ذلك ما له دليل ايماء فعل فقد اصاب
 السنة اما لو انه يقرأ عنده حين النزاع فلما روى عن جابر ان قراءة الرعد تقوم طلع الروح فان صح عنه
 كان حكمه الرفع وعن غيره قال حضر موتا كره الزموم كاله الا الله وانغمضوا اعينهم اذ اما توأقرا واعندهم
 القراء رواه عبد الرزاق وابن ابى شيبة ومما يدل على استحباب القراءة حين النزاع وبعد الموت حديث
 معقل بن يسار قال قال رسول الله صلعم اقرأوا ليس على موتاكم ثم اراه ابو داود وابن ماجه واحمد بن حنبل
 حبان وصححه واعله ابن القطان وضعفه الدارقطني وقال لا يصح في الباب حديث ولكن يروى عن علي بن ابي
 له فحسن عبد الله بن جعفر بن قال قال علي بن ابي ابي بن اخي اني معلمك كلمات سمعتن من رسول الله صلعم
 من قالهن عند وفاته دخل الجنة كاله الله الحليم الكريم ثلاث مرات الحمد لله رب العالمين ثلاث مرات
 تبارك الذي بيده الملك يعجى ويموت وهو على كل شئ قدير الخ اطلق في مكالم الاخلاق ذكره في المنتقى
 وقال سند حسن فتمضي عينيه اذ امات الحديث ام سلمة قالت دخل رسول الله صلعم على ابى سلمة وقد شق نصرا
 فانغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر ثم انه مسلم عن شداد بن اوس قال قال رسول الله صلعم اذا
 حضرتم موتاكم فانغمضوا البصر فان البصر يتبع الروح وقول اخر افا انه مؤمن على ما قال اهل الميت رواه احمد وابن
 ماجه والحاكم والطبراني في الاوسط والبراز وقالوا الاخفاف الشافعية ويسر ان يشد الحياة قلت لم يرد في ذلك
 ما يوجد قولهم نعم لا يجد ان يستحب اذ روى انفتاح فم بعض الاموات قالت الشافعية ويسر تليين مفصله
 بان يثنى الى بطن كفه وساعده الى عضده وساقه الى فخذه وفخذة الى بطنه ثم يمد يابوق ولين تسهيل
 لغسله وتغنيته قالوا لان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة فاذا لئنت المفصل حينئذ كانت
 وكلا لم يكن تليينها بعده قالوا ولو احتاج في تليينها الى شئ من الدهن فلا بأس انتهي قلت وليس ذلك
 من السنن الشرعية اما فلا بأس لو فعل ذلك في وقت الضرورة كسائر ما يحتاج الى فعله الناس للمصالح ودرج
 الضرورات وكون الشئ حسنا لوجود سبب يقتضيه لا يستلزم ان يكون من السنن العامة في جميع الاحوال

فأذكروه هو وان كان مطلوباً في بعض الأحيان إلا أنه لا يمكن أن نقول أنه سنة مشروعة بخصوصها فتأملوا قالوا
 أيضاً ليس أن يوضع على بطنه شيئاً ثقيلاً وان يسمى على سرير أو نحوه قلت أما وضع المثل على البطن فلا يمكن
 إلا بترك السنة الثانية وهي انجماه على جنبه كما تقدم وأما قولهم ثلاثين فتح يقال لا قباحة في الاستفاخ
 وسيأتي في غسل الميت أنه يمكن التوصل حين التخليل إلى إخراج ما تحتشئ أن يلوثه بعد غسله وأما سرفح
 الميت على سرير ونحوه كذا أنه فهو ليس بسنة ولكن قد يطلب لبعض الأموات في بعض الأماكن ولازمة
 لسبب يقتضيه وما كان كذلك فأنما يستحسن عند وجود سببه ولا يلزم أن ما هـل حاله يكون سنة بزيـة
 مطردة لكل ميت في كل حال وزمان ومكان وبأهال هذا الفرق وقع الخلاف المحبطين في التمييز بين السنة الشرعية
 وما يحسن لوجود سببه ومقتضيه من جلب مصلحة أو دفع مفسدة فترى المؤلفين للكتاب الفقه يكتبون أن
 كذا سنة أو فعل كذا من السنة فيظن بعض من رأى قولهم ولا يعرف السنة أن ذلك سنة رسول الله صلعم
 وليس الأمر كذلك ولذلك تروا ناعبر في هذا الكتاب عما هـل حاله بقولنا نستحب كذا أو نستحسن كذا أو نحوه
 من التعبير ولا نقول أنه سنة لأن إطلاق السنة إنما يصلح على معناها المعروف عند أهل الحديث فتأمل لا يسمى
 بل نه بثوب أي يستتر جميع بل نه بثوب يوضع ويلبسط عليه كالغطاء لحديث عائشة رضي الله عنها صلعم حين
 توفي سجي بابر حبرة متفق عليه قالت الشافعية ويجعل طرافه تحت راسه ورجليه ثلاثين كشفت قالوا وبين قبل
 التسجية نزع ثيابه المحيطة التي ماتت وهي عليه وهذا الأخير ليس بسنة بل هو قبيح في النساء أذ ربما تجيء أذربها
 وتشوفها برفع الثوب إنما المحرر من السنة أن ثياب الميت إنما ترفع عند إرادته لتفسيه ويجوز تقبيله مسه
 برفع الثوب عنه لحديث عائشة أن أبا بكر دخل فيصبر رسول الله صلعم وهو مسجي يردده فكشف عن وجهه أكب
 عليه فتقبله رواه أحمد والنجاشي صحيح أنه صلعم قبل عثمان بن مظعون بعد موته وشن المبادر بتجيزه كذا أذ وقع
 الشك في موته وترجي فأتته فنجوز الأخير تجوز مائة كالمثل بالسكتة والبرسام والملاسع بالأفاني والملد ونع
 باله عارث بخودك فلا يجوز دفنه المريد يقين موته لحديث الحصري بن وروح رضي الله عنه بن البراءة من فاته
 النبي صلعم يورده فقال في لا أرى طله إلا قد حدث فيه الموت فأذنوني به ونخلوا فانه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تجنس
 بين ظهرى أهله رواه أبو داود وله طرق ومعصنات تشهد له أحاديث الأسراع بالمجازاة وليبادر بقضاء دينه
 من ماله وألا فمن بيت مال المسلمين لحديث أبي هريرة رضي الله عنه النبي صلعم قال نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه دوا

احمد وابن ماجه والترمذي وقال حدث حسن قد قيل ان هذا مقيد بمن له مال هو غير ما يريد قضاء بل يطل فيه
 اما من له مال او من لا مال له ويحب لقضاء فحالت دونة المنة فلا ذل يقضى دينه من ماله فان ابى الوتر ولم
 يقدر صاحب الحق على اثبات حقه ودينه فان الله يتولى قضاء دينه بان يرضى الله خصمه لا ينقي نفسه معلقة فضل من الله
 تعالى وكذا من لا مال له لكن هذا الاختيار يلزم الخليفة ان يودي دينه من بيت مال المسلمين فان لم يكن خليفة ولا بيت
 مال فلا شك ان الله يتولى قضاء دينه كما لا يخفى على ذلك الاحاديث منها ما أخرجه الطبراني عن ابى امامة مرفوعا من ان
 بدين في نفسه وفاء ومات تجار الله عند ارضي غريمه بما شاء ومن ان ليس في نفسه وفاء ومات اقتض الله
 لغريمه منه يوم القيامة وقد اخرج بخبر عن ابن عمر مرفوعا عن عبد الرحمن بن ابى بكر واحد الزوارا يا نعيم في الخلية
 كذلك عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اخذ اموال الناس يريد اداها ادى الله عنه من اخذها يريد ان لا ينفق الله
 رواه البخاري في الكتاب احاديث صحيحة كثيرة وعن ابى هريرة رضي الله عنه من اخذ اموالا ادى به في الدنيا والاخرة اقول اوان
 مشتم النبي صلى الله عليه وسلم بالموصلين من انفسهم فاما من مات ترك مالا فليدره عصبته من كانوا من ترك ديننا او ضاعا
 فليأتني فاما ماله رواه البخاري واخرج احمد وابو يعلى من حديث انس بن مالك قال فله اهل له ومن ترك ديننا فلي
 وعلى رسوله وفي رواية من ترك مالا فليأخذ من اهل له ليل في المعنى الحديث ثبتت عنه صلعم انه قالها بعد ان كان
 يمنع من الصلوة على المداين فلما فتح الله عليه البلاد وكثرت الاموال صلى على مات مالا وادنا وقضى عنه ذلك مشعرا
 من ملت مد يونا استحق ان يقضى عنه دينه من بيت مال المسلمين بهر يد المصارف الثمانية فلا يسقط حقه بالموت
 ودعوى من ادعى اخضا صلعم بذلك ساقطة وقياس الدلالة ينفي هذه الدعوى في مثل قوله صلعم انا وارث من لا وارث
 له اهل عنه وارثه اخرجه احمد وابن ماجه وسعيد بن منصور والبيهقي رحمه الله يقولون ان ميراث من لا وارث له مختص
 برسوله الله صلعم وقد اخرج الطبراني من حديث سلمان ما يدل على ان هذا الحصة المدعاة ولفظه من ترك مالا
 فلورثته من ترك ديننا فلي وعلى الولاية من بعدى من بيت المال فحق قلت وما ذكره رحمه الله هو الحق وقد قصر الناس
 في فهمنا هذا وفي اداء الدايون فمما يات احد انهم يبادر باداء الدايون قبل التجهيز حتى انهم يطلبون فيه بعد الدفن
 ايضا وقد عرفت انه يلزم المبادر باداء الدين قبل الغسل والتجهيز وكذلك الولاية والملوك في عصرنا اتخذوا عباد الله خوفا
 ومال الله دولا هم جعلوا بيت المال مال ابيهم وجعلهم ينفقونه في شهواتهم ويبدون فيه تبريرا والمسلمين من
 جانب اخر صعد اليك ليس في ايديهم شيء يكادون ان يموتوا جوعا فان الله وانا اليك اجور امتل هذا من الملوك يعد
 خليفة لا والله لا والله باهو شر من ملك من ملوك الدنيا ان له خلافة الرسول الكريم الذي اعطى بالمسلمين

وإولى بعضهم من أنفسهم حيث يقول من ترك ما لا يورثه ومن ترك كلاً أو شيئاً فإلى ظلاله هو الذى يمتشى على سيرة الرسول والخلفاء الراشدين ويجب مع ذلك أن يكون قرضاً ظاهراً ثم يثبوت ولا هم سالكون مسلك الخلفاء فمن ابن تصح لهم الخلافة وقد كان أبو حنيفة روي يقول له شام بن عبد الملك أنه لمن تغلب مع كونه قرضاً فإظهاره بمن يفقد فيه الأمان حتى قال بعض أصحابنا أنه يحل للمسلمين فى زماننا ما أخذوه من بيت المال ولو بجيلة أو خداح أو غضب أو سرقة إذا أخذوه على قدر حقوقهم لأن المال ما لهم قد قبض عليه غاصب متغلب فيجوز أخذه بأى حيلة أمكنت والله أعلم

فصل غسل الميت فرض كفاية على الإحياء اتفاقاً أى من الأدمةيين وقد قيل إن الإجماع قد انعقد على ذلك

وفيه نظر وقد دلت الأحاديث الأثرية بالغسل والترغيب فيه على الوجوب أى حجة على من شذ عن ذلك فلا حاجة إلى الاستدلال بالإجماع والقريب أولى بقرينه إذا كان من صنفه أى الرجل للرجل والمرأة للمرأة الحديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتاً فادى فيه الأمانة لم يفسح عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وقال ليل قرئكم إن كان يعلم فإن لم يكن يعلم فمن ترون عنده عظام من رجع وأمانة سر أو أمانة الطير فى الكلا وسط وهو وإن كان فى بعض رجال أسناده كالأثر إلا أن القريب والرحم بقربى أولى وحنو وشفقة قد اعتبرها الله

فى كتابه وجعلها على سبيل الأحكام الشرعية وهى هنا أولى بأن تطرح فإن عين الميت لغسله أحد من جنسه قدم أى فان أوصى الميت بأن يغسله شخص معين ولو كان غير قريب قدم على غيره ولو قرباً وصدق أن علياً أو الفضل بن عباس قد قويا غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم والعباس كان اتفاقاً وأسامة بن زيد كان يتناول الماء وقد روى البراز من طرمى يزيد بن بلال قال قال على بن موسى النبى صلى الله عليه وسلم لا يغسله أحد غيرى الحديث فاعل الفضل كان معاً والعلى كرم الله وجهه وسقانا بيده الكريمة على الحوض وقد روى أن أبا بكر أوصى بأن تغسله من وجبة فغسلته فممن من أوصى الميت بالميت لا اثنى فيه خلافاً ثم الزوج بزوجه خلافاً للأحناف والعكس اتفاقاً أى الزوج أولى بغسل زوجته بعد القرابة وهو مذهب جمهور الأئمة وقال أبو حنيفة وأصحابه الشيعى الثورى لا يجوز أن يغسلها إلا العكر وهو أن تغسل المرأة زوجها فقد اتفقوا على جوازها إلا ما يحكى فى إحدى الروايتين عن أحمد وعلى الأحناف ما ذكره النبى بأنه لا عدة عليه بخلافها وجوابهم أن العدة وإن كانت عليها فأنما وجبت عليها ولذلك كان الزوج أولى بزوجه فى العدة بخلاف الزوجة فإنها ليست أولى بزوجه فى العدة غالباً ولم تترك فى بعض الحالات إلا جوازها ربما بدى له فراجعها إلى تكاملها سائياً على أن كون الميتة معشدة بعد الموت قد لا يصح عند التحقيق فتامله وبذلك

وغيره سقط ان يباط بهذا التعليل حكم على ان الزوجة اذا تزيت تحت من في زوجته في الاخرة كما يشهد له قوله
 سيدنا علي والله يعلم انها الزوجة في الدنيا والاخرة فتعلقها بالزوج اقوى واشد من تعلق الزوج بها فاذا جاز للزوجة
 غسل زوجها فيجوز عكسه بطريق اولي ولنا مع ذلك حديث عائشة قالت رجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من حنابة
 بالبقيع وانا اجل صدا عاني راسي واقل واراساه فقال بل انا واراساه ما ضارك لو مت قبل فغسلتني لغتني
 ثم صليت عليك ودنيتك اذ اهل احمد وابن ماجة والدارمي وابن حبان والدارقطني والبيهقي وفي اسناد محمد بن
 اسحاق وبه اعلم البيهقي قال لما نظروا لم يفرجه بل تابعه عليه صالح بن كيسان عند احمد والنسائي ويؤيد غسل
 على لقاطه كما امر به الشافعي والدارقطني واوينم البيهقي باسناد حسن وكان ذلك مع سكوت الصحابة وعدم التكرار
 فيكون كالاجماع منهم فتجوز الاخفاف من دفعهم لغسل الزوجة زوجها وهذا متجوزهم غسله لها هو من باب تقديم المقام
 على المقاس عليه في عبادة اخرى هو من باب اعمال الفرع مع ابطال اصله من كل الوجوه ومن باب رد النص في مورد
 ومنطوق الخاص مع طرحة نياسا ونحوه ومن باب معارضة النص بالرأى الفاسد وذلك مما يقضي بالجيب
 فليتناول المصنف فان لم يكن قريب من صفته غسل البعيد من صفته وانا اذا مات رجل ليس له رجل قريب
 غسله رجل اجنبي اذا مات امرأة وليس لها امرأة من قراباتها غسلتها امرأة اجنبية ولا يستثنى الا من قلناه
 من الزوجين وذلك متفق عليه لا نعلم فيه خلافا وسياتي في كيفية الغسل ان النساء غسلن بنت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مع وجوده صلعم ذلك في الصحيح وغيره لما الخنثى فكان المرأة تغسله الخنثى في المرأة والعبي ان كان اقل من عشر سنين
 فيجوز ان تغسله المرأة والا فلا يغسله الرجل ان زاد على عشر سنين او بلغ عشر سنين فيغسله الرجل البنت ان كانت
 اقل من تسع سنين فيجوز ان يغسلها الرجل الا لو ان تغسلها المرأة وانه تستعين المرأة والخنثى المشكل بخمس في الماء
 سنون اما سائر الايام ان لم يكن اجنبي من جنسه فاقرب محارمه من غير جنسه خلافا للاخفاف وانا قال الشافعية وغيرهم
 فاذا مات رجل ولم يعد من يغسله من الرجال ولا زوجته فامسح به اقرب محارمه من النساء ولتغتاط في غرض بصرها عن
 مواضع عورتها وكذا ان ماتت المرأة ولم توجد من تغسله من النساء ولا زوجها فليغسلها اقرب محارمها من الرجال
 ليغتاط في غرض البصر كما يجوز له النظر منها وقالت الاخفاف يتيمم ولما ارادهم دليلا والقياس على غسل الجنابة
 والحدث ليس بسديد ولنا ان غسل الميت مأمور به لتنظيف جسد الميت وازالة النجاسات عنه وذلك لا يحصل
 بالتميم ولا عند در في خلوة المحرم مجزئ كما سيما قوله واووا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله يشمل ذلك
 من يهرق في الاكل لا ينبغي ان يهمل في دواك الولاية الموكدة في مثل هذا الموضع بحيث يترك قريبه مطلقا بالنجاسات

ونحوها من الأوساخ والرياح المنتنة ولا يجعله اهلا لآن لم يلق ملائكة ربه وهو نظيف فان لم يوجد الا اجنبي من
غير جنسه وامكن نفسه مستورا في ماء وجب كذا اتفاقا اي اذا فقد من تقدم ولم يوجد عند الميت الا اجنبا
من غير جنسه كرجال مع امارة ماتت او نساء مع رجالات فان وجد ماء يمكن غمس فيه حال كونه مستورا وجب
على الحاضر بن عسره اتفاقا كما نعلم فيه خلافا اذا لم نجد ماء مع حصول اقل الواجب فتعين ذلك فان امكن غسله مع عدم

الاطلاع على عورته او مع ذلك لم يغسله ووجب غرض البصر الاحتياط في الابتعاد عن عورته ووجب ان تلفظ بقره
على اليد مهما امكن وفاقا لاحمد ومقابل الاصم من مذهب الشافعية كان المحدثات زالت بالموت فتعين القيا
بحق الميت كما امر به النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يترك المحقق في جنيته للمظنون في غير جنسه وقالت الاثنان والمالكية
لا يغسل بغيره ان يقيمها الزايب في غشاء التيمم مع غرض البصر هو الاصح عندنا الشافعية قد انتصر كثير من محققهم
لما رجحناه وفيما قد مناه كفاية اذ كذا دليل مع المخالف الا استصحاب عومات في غير محل النزاع وقد عرفت الجواب
فبقيت ازالة ايجاب غسل الميت بدون معارضة فلزم العمل بها اذا تعين قتال ما الميت الصغير والصغيرة التي

لا تستحي فلا خلاف ان في جواز تغسيل الاجنبي لها ولو من غير جنسها كما امر السقط ان استعمل فكلها اتفاقا
انه فان ظهرت فيه صورة ادعى فكذا في الامام احمد وخلافه في حنفية ومالك وقال الشافعي
وصاحب الزيدانية من الاحناف هو الكبير الا انه لا يصلح عليه قد دل على الا دل حديث ابن عباس رفعه اذا
استعمل الصبي يصل عليه وروى قال الحافظ اساده حسن وعلى الثاني حديث المغيرة بن شعبه عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال للراكب خلف الجنائز والماشي امامها قريب منها عن يمينها وعن يسارها والسقط يصل عليه ويدعى
لوالديه بالمغفرة والرحمة رواه احمد وابوداود وقال فيه الماشي مشي خلفها وامامها وعن يمينها ويسارها قريب منها
وفي رواية الراكب خلف الجنائز والماشي حيث شاء منها والطفل يصل عليه رواه احمد والنسائي والترمذي وابن حبان
وصحاحه والحاكم وقال على شرط البخاري بلفظ السقط يصل عليه يدعى لوالديه بالغافية والرحمة والترمذي صححه بهذا اللفظ
وقال بعضهم ان الراحم وتعد على المغيرة والظاهر انه روى عن المغيرة مرفوعا وهو قولا منافاة وقيل نأمن ظهرت
فيه صورة ادعى كانه هو الذي يصح سم الطفل عليه ما سواه فليس بأدعى وانما هو بمنزلة الفتحة ونحوها لا تجز
الصلوة على غيره الا ادعى فكذا من الادلة على وجوب الصلوة هو كماله في تركه وجب الغسل والتكفين
وعورده على ما ذهب اليه مالك والحنفية من عدم مشروعية الغسل للصلوة على من لم يستعمل في شاة في
الصلوة واما ما استدلل به صاحب الهداية وغيره كالشافعية على انه لا يصل عليه بنحو عيقت الاستدلال اصح اسناد

فهو غير مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم وما كان كذلك فليس من الحجّة في شيء وما دون ذلك فاما يدفن ولا صاحب ان يلبث في خربة قبل الدفن اى ثم يدفن لا تكمل على ان يدعى ما لم يظهر فيه صورة الكادى فتأمل بل هو شبه بالاجزاء المنفصلة عن الحي وقد ثبت انها تدفن استحباً با او وجوباً على خلاف وفي ذلك تفصيل لعله يأتى ان شاء الله في محله ولو وجد جزء علم انه انفصل من ميت مسلم وجب غسله لفته في ترتيب الصلوة عليه بنية الصلوة على كماله لانه قد صح ان الصحابة رضي الله عنهم بكه طائر اوسريه عبد الرحمن بن عتاب بن اسيد ايام وقعة الجمل صلوا عليه وحرزها بمخاضه والنظار لهم فترانها لم تلبث باستعاضة ونحوها وفي وجوب الصلوة على جريح الميت نظر اذا كان الميت قد صلى عليه اما غسله اى الجرح ولفه في خربة ثم دفنه فذلك مما لا ينبغي ان يتوقف فيه ذو نظر ايضا ويندب

غسل الكافر القريب مكفيه ودفنه ولا يبعد وجوب ذلك للمدعى خلافا لما لا ولا يجوز الصلوة على الكافر اذا قاتل ما روى عن علي رضي الله عنه لما مات ابو طالب انطلق الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ان عدي الشيع الكافر وفي رواية ان عدي الشيع الضال قد مات فما ترى فيه قال ادى ان تغسله وكذلك اخبره ابن ابي شيبه ورواه ابو يعلى من وجه آخر كذا ابن سعد من وجه آخر ايضا ورواه بدون ذكر الغسل ابو داود والنسائي وابن ماجه واسحاق والبخاري ومجموع طرقه يرقى الى درجة الاحتبار واما الذي وغيره فلا شك ان الذمة والعهد والامان حرمة ومن الوفاء بهما ذكرناه ومصارف ذلك من ماله

والا فمن بيت المال والا فمن هياكل المسلمين اقل الغسل تعميم بدنه بالماء بعد ازالة ما يمنع وصول الماء من سحر وبجاسة ونحو ذلك اى اقل الغسل تعميم بدن الميت بالماء مرة واحدة وذلك التعميم لا يمكن الا بعد ازالة كل ما يمنع وصول الماء الى محل المغسول فان كانت نجاسة فلا بد من ازالة ما كان زالت بغسله واحدة كفى بها في الغسل اذا النجاسة كان الغسل في اللقمة يتحقق بالغسل الواحدة ولم يجب للميت الا غسله قد عرفت انه متحقق بالغسل الواحدة واطلاق الحديث الا بالفضل انما يدل على ايجاب معرفته وهل تشترط نية الغاسل لمراسم الاغتاف في ذلك كذا ما واما النشأة فقد مر ما بعد اتمام الاشتراط في صح الاقوال عدوهم وقالوا يكفي غسل الكافر والصلي نحو ذلك وقالوا لا يكفي تغسيل الملائكة حتى لو شاهدنا تغسيلهم له وقالوا الغرض يجب غسله وكفى تغسيل الجن اقول ان كل ما ذكره الا كثر به صحة الا قولهم لا يكفي تغسيل الملائكة بل الذي نتقناه ان صحة تغسيل الملائكة اولى لكل بالصحة اذا نهم لا يصون الله ما امرهم وقد صح انهم غسلوا بعض الصحابة الشهداء (مفضل بن عامر) حيث استشهد وهو جريح قد احتجزنا بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وسال عنه عن حاله فاخبروا انه كان جنبا والملائكة لا ينفلون الا ما امرهم الله وسأني الكلام على الشهداء وانظروا من اعجب ذكر المتقشفون من فقهاء الشافعية المتأخرين عدم اكتفائهم بتغسيل الملائكة مع قولهم بان الميت لو غسل

نفسه كرامة سقط عن عمله عنا هو في غاية البعد لان الميت لا يمكن ان يفعل الغسل ونحوه الا اذا فرض انه احيى بعد موته ومن ثم انما بعد غسله لنفسه من قبيل غسل الاحياء لا أنفسهم فاذا مات ثانيا فلا يكفي ذلك الغسل لونه الثاني بل يجب علينا تغسيله كما لو اغتسل احد من الاحياء ثم مات يجرى الفراع من الغسل بذلك ترى انه لا يمكن للميت ان يغسل نفسه حال كونه ميتا بل بينهما تناقض فان الغسل ينزل من الحي وهو ميت ههنا فان قيل ان روحه يمكن ان تغسله قلنا انكم ما التفتيم بغسل الملائكة وروح المومن في حكم الملائكة واذا قلتم ان غسل الميت لا يعتد به الا من مكلف فالروح بعد مفارقة البدن غير مكلفة فلا يكفي بتغسيلها على فرض امكان ذلك وليت شعري انشغالنا في ذكر هذا النوع من المسائل التي لا نكاد تقع في الدنيا ولومعة واحدة والمتأخر من الفقهاء قد ملأوا الكتب من امثال هذا ولا جدوى فيها ولا مل ان يوضع مجمل مستور بحيث لا يراه الا الخاسل المومن بجاوته بصب الماء ونحوه او من دخل ما ذناله لحاجة او لكونه قريب لا يجتنب ان يغشى قبعا يراه قالت الاخانات والشافعية وسن وضعه على سرير او لوح او نحو ذلك كحل من رفعه وعللوا ذلك بصياغته عن عود الرشايش في تصيب الماء عنه ونحن نقول ان ذلك مستحسن لمن تيسر له ذلك وانما كونه سنة ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يقال انه امر بذلك اذاته فعل باموات المسلمين كذلك في عصره مع علمه فذلك مما لم يبلغنا ولو بلغنا لقننا ان ذلك سنة يكره في القتها وحيث لم يرد في ذلك نقل فنحن لا نطلق عليه انه سنة وان كنا نحفي اليه ونستحسنه لمن تيسر له ولا يجزى للاحياء ان يصرحوا من متروكة الميت بدون معنى الورثة شيئا لاجرة ذلك السرير ونحوه واما كونه وضع مجمل لا يطلع عليه احد غير الخاسل الامين او معاذنه او قريب غير ذي عداوة يجتنب منه ان يغشى ما لا ينبغي افتاؤه فقد دل عليه العمل في حياته صلى الله عليه وسلم بعد وفاته وجرى به التوارث ويدل على ذلك الغرض في السائر على الاموات فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم يوم القيامة مثق عليه عن ابن عمر وقوله من غسل ميتا فادى فيه الامانة ولم يغش عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من نوبه يوم ولدته امه للمديث وقت تقدم وهو يدل على صيانة الميت من ان يطلع عليه كل احد وذلك لا يحصل الا باجادة عن رؤية الناس كذلك الامم سيرة هويتنا وجميع انواع السائر ولا شك انه يدل على ما هو المطلوب في هذا المقام والافضل ان يغسل في قميص لا باس بانزع ثيابه اذا سارت عورتها عذرة وظاهر كلام الاخانات ان الافضل نزع ثيابه بعد ستره بوثيق هو المراه بالحرقة قلت ويدل على ان تغسيل الميت في قميص افضل ما صح من ان الصباية انما اغسلت في قميصه والاصل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها قالت لما ارادوا غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوا فيه فقالوا واداه ما ندنا كما كيف نصنع انما رسول الله صلى الله عليه وسلم كما نغش موتانا ام تغسله عليه ثيابه قالت فلما اختلفوا اوسل الله اليهم الستة حتى والله

حاصن القوم رجل الاذنه في صدره تأملا قالت ثم كلمهم مكلهم من ناحية لا يدرون من هو فقال غسلوا النبي صلعم وعليه
 ثيابه قالت فتأروا اليه فغسلوا رسول الله صلعم وهو في قميصه يقاض عليه الماء والسدر ويدلث الرجال بالقميص ثم اراه
 احمد وابوداؤ وابن حبان والحاكم وفي رواية لابن حبان فكان الذي اجلسه في حجره علي بن ابي طالب ثم رى الحاكم عن
 عبد الله بن الحارث قال غسل النبي صلعم على علي يد خمرقة فغسله فادخل يده تحت القميص فغسله القميص عليه ثم رى
 ان الفضل خضضه والعباس يصيب عليه الماء فجعل الفضل يقول رضى قطعت يتي الى اخره لكنهم سئل ومع ذلك
 هو لا يعارض ان عليا اجلسه في حجره لجواز ان عليا استعان بالفضل فلما رآه لا يطيق تولى ذلك هو بنفسه لكونه اشده
 واوى من الفضل قلت واصل الخلاف في الافضلية هو بين نزع الثياب بعد ستر العورة وبين التغطيل في القميص انه
 قد دل حديث عائشة على امرين احدهما انفسيل رسول الله صلعم في التيميم الثاني قوله انهم رجم رسول الله صلعم كما يخرج مواتا
 حيث انه يدل بالمطابقة على ان الستة او العلى كان من ذواتهم يد الميث نزع ثيابه فلا خاف اخذوا بهذا الا
 والشافعية ومن اتفهم اخذوا بالاول واعتدوا بالخلاف بان تغسل الصحابة لرسول الله صلعم في القميص انما كان
 استنادهم فيه الى قول لهاتف وهو لا يرويه السنن الثابتة في عهد حيات رسول الله صلعم فالوادان مع الاستكمال
 به فان اختلفا للصحابة اغايدل على فهم راوا الرسول الله صلعم من يد خصومية فلم يجز لقب ليتم له صلعم في قميصه
 على الخصوصية قلت بعد كتابة ما كتبت فالذي ادلة ان ما ذكرناه من مذهبي خاف هو لا يخرج الا عن الماعرفت
 ولا نه يتوهم من ههنا بان النبي صلعم لم يظف في كمال طهارته لا يحتاج في تغسله الى اذنه افاضه الماء واقل ذلك
 نحو امر اليد مع الماء ليصل الى جميع بدنه ما غير النبي صلعم فانه مظنة الاشياء كثيرة فلا يلزم غسلها فترجمت الخصوصية
 له صلعم نظهر الحاجة الى شجر يد غيره مع ستر عورة فاما اول ما يبداء الغاسل ان يجلس لميث ما تلا الى وراثة لما تقدم
 من فعل على بالفضل حين غسلوا النبي صلعم واما كونه اول ما يفعله فلان اجلاس لميث انما يكون لاجل خروجه ما عسى ان
 يخرج من بطنه من النجاسات ولا دساح لئلا يخرج بعد الغسل فيلزم على قول بعض اهل العلم اعادته ولا يخفى ما في ذلك
 من المشقة فكان الاحتياط هو الاول اذا امكن اذا كان قد دلت السنة على انه اول ما يبدا من الغسل بوضوح الوضوء
 فالاولى عليه على الوضوء بمحضه العام وقد اطلق الوضوء على غسل السواطين من غير حديثه وبنوا عليه يغسل السواطين
 اول بعد اجلاسه كما عرفت وبعد امره باليد على بطنه عاصم الله يا لئلا يغسل فيسليهما وقد ورد في حديث طويل ثم اراه
 النبي صلى الله عليه واله في الكبيبة انه صلعم امره علم ام سليم في تغسلها النساء بان يتبدأ بالبطن فتسبح اصبعها رقيقا ان امر
 نفن المسته جلي ثم تبتدئ بالعضل فتسبح راسها يسفها رقيه بعد ما قد منها فابدأ يسفها فافا على غير ريتها

فبأستبرأ ثم خذى كرسفة فاعسل عليها فاحسن غسلها ثم ادخل يداك تغسلها تحت الثوب فاصحح بها كرسفة
 ثلث مرات فاحسن مسحها قبل ان توضئتها ثم وضئها بماء فيه سدر وتغش الماء امرأة وهي قائمة لا تلي
 شيئاً غيره حتى تنقى بالسدر وانت تغسلين نيل غسلها اولى النساء بها والا فامراة وسرة فان كانت صغيرة او ضعيفه
 فلتلها امراة اخرى وسرة مسلمة فاذا فرغت من غسل سفليتها غسلت ثيابها وسدرها فلتوضأ وضوء الصلوة
 الحديث بطوله ذكره في الكنز وسكت عليه قد اشارت الاحاديث الصحيحة على صحة مدلوله والا دلي يجلسه بحالة
 تكون غير مشقة ولا مترازمة لثلاث يغسل الميت من بين يديه فيتدحرج فيكون موديا له فيقع في الاثم بايديائه
 المنهى عنه في غير حديث ومن ثم قالت الشافعية الاولى ان يجلسه كما عرفت ويضع يمينه على كنفية ايلهامه في
 نقرة قفاه ويسند ظهره الى ركبته اليمنى ويمر يده على بطنه امرا الطيف بالمحرفت مما قد مناه ويغسل بلباسه

وعليها خرقة سوا تبتلى يدها كما عرفت مما قد مناه ثم يبدل الخرقة التي على يده ان امكن ان يغسلها ونفها على
 يده ثانيا ثم يغسل مواضع الوضوء ويبدل بالميا من فيه وفي الغسل لقوله صلعم للنسوة اللاتي غسلن بئته ابدان بميا
 ومواضع الوضوء منها رواه الجماعة ويسن ان يدخل ماء في فيه وانفاه والمضمضة والاستنشاق خلا لا اخنا
 لبنا ان الوضوء يشمل ذلك وقولهم ان اخراج ماء المضمضة والاستنشاق عنه منه من غير مسلم وقالوا انه قد
 يدخل بعض الماء الى خوف الميت قلنا كالباس كالباحة في ذلك بحيث لم يتعد الغسل يده خال صبره في فيه يمرها

على الانسان ويترك ما في منخره من اذى ونحوه ثم بعد الوضوء يغسل راسه لحيته بماء وسدر ويسير جهما بمشط
 واسع الانسان ونحوه اما كونه يغسل الراس الذي منه الاذنان فانه من اعضاء الوضوء في الجملة وكان الحي اول
 ما يبدا به بعد الوضوء في غسل الجنابة واما الحية فلا استحباب او وجوب تحليلها في الوضوء فكانت مقدمة في الجملة
 ايضا واما التزجيل للشعر فذكره الاحناف لكنه قد حرم في الصحيح ان امر مسلمة لما غسلت بنت رسول الله صلعم قالت
 ومشطنا ثلاثه قرون ودعوى عدم علم النبي صلعم بذلك مع تعليمه لهن تردد عليهن حينئذ في غاية البعد
 فسقط تحمل الاحناف في هذه المسئلة ثم يغسل اى الميت كله بيد او بالميا من او بيد يغسل شقه الايمن ثم الايسر
 ثم يجره الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن هما على قفاه والظهر الى القدم ثم يجره الى شقه الايمن فيغسل الايسر

لكذلك والمقصود ان يغسل جميع بدن مع مراعاة القيام ولين ان يغسله ثلاثا او خمس او سبعا او اكثر بما رواه القاسل
 وماء وسدر الا الاخيرة فيجعل فيها شيئا من كافور كما صلعم بذلك النسوة اللاتي غسلن بئته رواه الجماعة وقول بعض
 الشافعية ان الغسلة التي يكون معها السدر غير محسوبة بركة نفس الحديث لكن خرج وجا من الخلاف بعد ان يشق

جميع بدنه بالماء والصدور يلغى ان يغسله غسلة ولو واحدة قبل الاخير بماه قراح وان لم يفعل فلا بأس فعم يلزم ان
يحاط في الصدور فلا يترصنه في الماء بل يضع فيه شيئاً يسيراً منه بحيث يكون اذا غاط الماء لا يمنع عنه اطلاق اسمه
فان خشى عدم الانضباط جعل الصدور على نحو بعد بآله بالماء وذلك به البدن الا انهم اتاحوا عليه كما عرفت من كيفية
الغسل بما فعل فقد اصاب الستة اشتمول الفاظ الاحاديث لكلامهم من فلا تغفل رجاء الله تعالى فان خرج منه شيء
بعد ذلك وبم غسل الخارج فقط وانا للاختلاف لا يخرج وقت الغسل لا يجب اعادة الغسل كله لانه قد وقع كما
الشائع والغرض منه النظافة وقد حصلت بخلاف الحنابلة والاولى اعادة الغسل قالوا الى سبع مرات وان تناثر
شي من شجرة اخذه وغسله وطيبه ووضع في محله لور ودكاهم بدلك في بعض الاحاديث وكذلك ان سقط
او قطع عضو منه وبجرة بعد تمام الغسل لور ودكاهم بدلك في بعض الاحاديث ايضا لانه طيب محقق للماء لا لابل
الكفانه ولذا لك استحباب بعضهم تنشيفه بعد اكمال غسله بثوب ليس بعيد وما خرج من الميث بعد التمكنين
لا يغسل لا تنقذات وقت الغسل الميث يصير الى تنذير على كل حال فلا يمكن الاحتراز من كل خارج بعد التمكنين
وعلى ذلك وقع الاتفاق ولا يؤخذ شعر الميث ولا ظفره لمنع بعض السلف عن ذلك لعدم ورود شيء مما يدل
على جواز منه صلح فلو اخذ يكره تنزيها ولا يطيب المحرم قبل الغسل لانه لو لم يخبر الصحيحين انه يبعث يوم القيامة
ملبياً الحديث ويطيب غيره بعد التخليل لور ودكاهم بدلك في حديث تعليمه صلح امر سليم رواه البيهقي والطبراني
في الكبير ذكره في الكنز وقد تقدمت الاشارة اليه فلا تغفل المدة كذلك اى تطيبك ان تحريره عليها انما كان للاحتراز
عن الرجال او التفتيح على الزوج وقد زال بالموت المرأة يجعل راسها ثلاث ضفائر وتسد الى ظهرها لان امر سلة
فعلت كذلك بزينة بنت النعم صلح كافي الصحيحين غيره داوى الرجال بتفسيره او كاهم بالصلاة عليه سيأتي بيان
ذلك ان شاء الله وقد تقدم انه لو ادعى بان يغسله شخص معلوم عنهم او من غيرهم قدم على غيره الاحتراز اذا
الميث ورومية ولانه ادعى بنفسه فيقدم من عينه فلهذا ذلك تنقطن بها قرايا بقا من النساء لانهن اشفق من
سواهن بعد الزوج لما تقدم تنقطن او كاهن ات عمرمية وهي من بوفرت ذكروهم تنكحها فان استوت اثنتان
تدمت ذات العصبية لو كانت ذكر كالتعة على الحالة مثلاد ان قدردت من صنف واحد كاختين او ذكوتين او بنتاً
فتشتركان فيه وان تنازعتا فالمصير الى القرعة ان استوتا في العلم كما سيأتي ولا تقدم الاعمال والعامة تقدم على من لم
تعمل ما تقدم من الاحاديث والاجنبية العامة تقدم على القرية الجاهلة بالغسل وقد تقدم دليل ذلك وقد تقدم
ان الرجال يغسلون امرأة عند فقد النساء فان كانوا اترابات فلهما كنفهم للصلاة ايضا وكل قوسب غيراً

فهو كاجنبى والهم يقدم عليه هو على غيره من الرجال الذين لا قرابة لهم مثل ذلك نقول في الذكر الميت اذا لم يوجد عنده الا شاة هذا اما مختارة ولا يحل الغسل بالكلية والفتنة بالميت فيمر رجلة فلا تغفل الى التيمم اللهم الا ان تحقق في بعض الحالات فلا يأس بان يتيمم لكن من اين لنا هذا التحقق والله اعلم.

فصل في التكفين شرع التكفين كرامة وستر للماتع ان لا يجب اطلاع احد عليه ويؤيده ما تقدم من استحباب غسله في محل خال واستحباب ان يكون الفاعل ذا دين وامانة وقول بعض اصحابنا ان الكلمة فيه الشبه بحال التائب المسيحي بثوبه غير شديدا يجب تكفين من ماله لقوله صلعم في المحرم كفتوه في ثوبيه وعن خباب بن الارت قال ان مصعب بن عمير رضي الله عنه قتل يوم احد ولم يترك الا نخرة فكننا اذا غطينا بها راسه بدت رجلاه واذا غطينا رجلاه بدت راسه فاما نارسول الله صلعم ان نغطي بها راسه ونجعل على رجليه شيئا من الاخر من اهل الجماعة الا ابن ملحجة وعنه في تكفين حمزة فحوما ذكر في تكفين مصعب قد انفقنا الا ثمة على اجوب التكفين انه ان وجد من ماله ما يكفنه وجب وهو مقدم على سائر الديون ولو برهن خلافا للشافعية ونحوها من وصية وارث لا طلاق ما قدمناه من الاحاديث وكان المفلس يقدم بالكسوة الكافية لستر عورتها على الدين ولو استغرقت ماله الزكاة والمعتمد عند الشافعية انه لمن لا مال له والحق انه يقدم مؤن موته على زكوة لا طلاق ما قدمناه ولا انه يكون حينئذ من اصنافها فهو اخرج لان العبد فقير والله اغنى الاغنياء ولتعلق حق الله ايضا بالتكفين فيقدم واذا كان صلعم قدم المكفر باكل كفارته مع قدرته على الكسوة بالميت اولى فان ترك ما يكفي لستر معظم بدنه كمن كان من الاخر من نحو اى سائر اشباب الارض ونحوها ولا يجب اى التكميل على من تلزمه نفقته لما قدمناه من حديث خباب في تكفين مصعب بن عمير ولا اعتد ارباب العجز والا اشتغال او الخوف ممنوع ولا انه يبعد غاية البعد ان لا يكون في الحاضر من منعه قطعة ثوب يكل به الكفن هذا البحث في الوجوب الذي ياتى به الواحد او الجماعة اما الاستحباب فلا نزاع فيه ولا اى ان لم يترك الميت ما ذكر وجب على اولى قرابته ثوب لستر جميع بدنه وليس اكمله اما كون الواجب ثوبا فلما قدمناه من تكفين مصعب بن حمزة وكان الحى مكفى بثوب لما قال صلعم ادلكم ثوبان الحديث وهو صحيح اما كونه لسين اكمله فلحديث ابي قتادة قال قال رسول الله صلعم اذا دلى احدكم اخاه فليحسن كفته رواه ابن ملحجة والترمذي ورجال سادة ذقات والملا وداوى القرابة من تلزمه نفقته فان قيل كيف توجوب على قريبه اقل الكفن اى ثوبا يسترد جميع بدنه اذا لم توجبه عليه التكميل كما تقدم قلنا قد تقدم دليلنا ونثنا ليعتد بما يسهل تداركه بخلاف ما اذا اراد ان اراد ان يكفنه بما لا يسترد جميع بدنه فانه يكون في الحالة هذه هو المعتمد والمتجرى الكشف بدين قريبه الميت فتامله

فانه وقيق ثم على بيت المال اى اذا عدم مال قريبه فيجب كفته من بيت مال المسلمين ولا يؤخذ منه الا ثوب يستتر
جميع بدنه فقط لان ما سوى الواجب لا يمكن البذل فيه من غير ان يعرف ورضاه من يستحقه ثم على مياسير المسلمين
العالمين بحاله لا مصلح بالتكفين ولا ان المسلم اخو المسلم قد تقدم فيه حديث الترمذي ابن ماجة والمرارة ان كان لها
مال فالكفر من مالها على الزوج وفاقا للثلاثة وخلافا للشافعية والمفتى به عند الاختلاف فباسمهم حاله الموت بحاله الحيوة
ممنوع ولا تستوى الحالتان وليس الكفر من شبه ما يجب لها عليه في الحيوة واذا كانت مؤثما تسقط عنه بالنشوز في حياتها
فاذا مات تسقط بالموت الفوات الاستمات لان النفقة والسقوا على معاوضة عنه اذا كان له مال نفسي اولى به من الوارث
ويحتمل ويرى فيه انه ان لم يكن لها مال فالكفر سائر مؤثم موتها على الزوج وفاقا لما ذكره ابن ابراهيم ان يكف بنته من ماله
قد تم على الزوج كان نفسي لم يكن بنته ام كانت من ماله او كانت من ماله لم يكن بين كسوفها في الحيوة وكسوفها بعد الموت من الاختلاف على الزوج
وانما يجب على من قد ما ذكرهم بالزيت اذ امان انسان مع جماعة في سفر فخرج كفوه اكل الكفر من ماله ان كان له
مال فان لم يكن له مال موجد كفوه من ماله بنية الرجوع ان شاء او لم يجر له ذلك من ستروكته ان كان له
ماتروكة والا نفى من تلزمه نفقة من اقاربه لان المصلحة والعرف يقتضيان ذلك ويستحب تكفين الرجل في ثلث
لقايف بيض من قطن هذا هو كل الكفر افضله وفاقا للحنابلة والشافعية وقالت الاحناف والمالكية الا فضل اسرار
وثيق اذافه وغلط بعضهم فاستدل بما روى في الصحيحين عن عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة اثواب
بيض سخوية كذا ذكره وترك اخر الحديث المذكور لانه يروى ما ذهب اليه من التميمي اخر الحديث بعد قوله سخوية هكذا
جد ديمانية ليس فيها قميص لا عمامة ادرج فيها ادر اجاز اة الاربعة ايقا واحد وهو دليل لنا لا لهم اما استدلال
بعضهم بحديث جابر بن سمرة انه كفن في ثلاثة اثواب فيص اذا تم لفافة راحة البزار ابن عدى في الكامل في اسناد
ناصح وهو ضعيف فلا يصلح لمعارضة المتفق على صحة من تكفينه صلى الله عليه وسلم مع ان اخبار عائشة مدالة على من اهل بيت النبي صلى
واحب ازواجه التي توفي علم بين حانتها واذ انتنها يقدم على اخبار جابر بن سمرة رجل جنبي ثم اعلم ان ما اشارت اليه الاحناف
والمالكية لا نقول بعدم جواز كونه حر في حديث اخر الباس النبي لم يقصه عبد الله بن ابي اما الكلام في الكفر الاكمل
المسنون وقد عرفت احدى الكمال ثوبان وقالت الاحناف ان ذلك كفن الكفاية اى لا يجوز ان ينقص الكفن عنه الا في النقص
لما روينا من تكفين حمزة ومصعب في ثوب واحد واستدل بعضهم لذلك بقول ابى بكره اخسلا في حديثه وكفنوا فيهما
فان الحى اخرج الحديث من الميت رواية حمزة عن عائشة اخرج عبد الرزاق باسناد صحيح وهو كما لا يدل على ان ذلك كفن
الكفاية الذي لا يجوز ان ينقص الكفن عنه كما ذكرنا على ان في الصحيح ما يدل على ان ابى بكره انما اخرجهم ان يكفنوه بالكل الكفر

لتفسير الذي قدم ذكره ففهم عن عائشة ان ابابكر بنظري ثوب عليه كان يمرض فيه به درع من زعفران فقال افسلوا
 ثوبي هذا ومن يد راعلي فبين فلفنوني فيها قلت ان هذا خلق قال ان الحى احق باليد من الميت اما هو للمهالة انقى
 مختص او في رواية ادفنوني ثوبي هذين فانما هما للمهال التراب هو كما تراه فخالعنا لما رجع الاستدلال به بعض الاخوان
 ولا يبعد ان يكون فيهما حجة تصحيف فتاملوا استدلال محمد بن الحنفية الذي قصته ناقته فكان اوفق لكنه ليس فيه
 ما يدل على انه لا يجوز اقل منه في غير الضرر وقد تكون ما نقص عن الثوبين كفن ضرر لم يوجد ما يدل عليه من المسئلة
 ان المدبر هل يجوز ان يكفن في اقل من ثوبين اما المبر من الغرماء فيقتضى من هو هم انه لا يجوز والى انه اذا لم
 يمرض الغرماء ولا يكفن من عاله باكثر من لفافة اى ثوب يستوجب يدنه وقال للشافعية اما الوارث والمولى به اذا لم
 يرضيا باكمل الكفن فلا يحل باخلافا للمخالفة ويرد على الاخفاف القياس الصحيح حيث جوزوا الصلوة في ثوب استدل في غير
 حالة الضرر كما ان في حديث جابر بن عبد الله بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الحى حتر بالستر والزينة
 من الميت ولا فضل في تكفين المرأة خمسة اذواب انما رثتم درع ثم خارت ثم لفان ثم دفنوا في ثوبها الفخذ ان الورثة
 تحت الدرع وقال للشافعية والمخالفة وقالت الاخفاف لفافة واحدة والمعتدل عندهم ان الحرة الاخيرة تربط فوق
 ثوب يديها ولها رجليها على ما ذكره دليلنا لحديث علي بن بنت قانف، الشافعية قالت كنت فيمن غسل امر كلثوم بنت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاها وكان ادل ما اعطانا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحقنم الدرع ثم الخوار ثم المخففة ثم ادرجت بعد ذلك
 في الثوب الآخر قالت بر رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كفنهما فينا ولنا ثوبا ثوبارواه احد وايزداد وقد تكلم في بعض
 رجالنا سادة بعضهم اجابهم اخرون قلت يورده ما روى الجوزي من طريق ابراهيم بن حبيب بن الشهيد عن هشام
 بن حسان عن حفصة عن ام عطية قالت كفنناها في خمسة اذواب فخرناها كما يخر الخو قال لحافظ هذه الزيادة صحيحة
 الاسناد وفي الصحيح قال الحسن الحرة الخامسة يشد بها الفخذان والوركان فثبت العلق وحديث علي بن عبيد بن وهب ومكة الزيادة
 على الثلاث للرجل على الخمس للمرأة لانه اسراف واضاعة للمال وقد روي عنه فالقاء الرداء بعد الثلاث للرجل بعد الخمس
 للمرأة بدعة مذمومة وكذا لباس العلامة كما هو المرسوم عند اهل البدعة والتجسس حين بعض الاخفاف لهذه البدعة
 وليس تطيب بدن الميت وكفنه تجديرا وتطيبا بمحفوظ وعظم فحولهما لحديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جرت
 الميت فاجزوه ثلثا رواه احمد والبيهقي والبرام قبل ورجاله رجال الصحيح الا الحرم فلا يطيب كلفه راسه
 خلافا للاخوان والمالكية واستدلوا بعموم ما روي في طلق الاموات ولنا ان الخاص مقدم على العام في مورد المحصوص
 والا يلزم الفاء الخاص فمن ابن عباس قال بينما نحن واقف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة اذا وقع عن راحلته وتفتت

فنذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال غسلوه بلاء وسدركم في ثوبيه ولا تخطوه ولا تجردوا راسه فان الله توبقته يوم
 القيامة مليار رواه الجماعة ودعوى الاختصاص بذلك الشخص برده نصيب الشريح مع انه لا دليل عليه بل ظاهر سياق
 الحديث يرد دعوى بعضهم على الوصف لا الشخص قلت ومفهوم الحديث ظاهر في ان غير المحرم يطيب بالخطوة ونحوه وان
 عادتهم المعروفة المستمرة هي تطيب الميت ولذلك يفهم من تطيب المحرم ذلك ظاهر تبسيط الفائت بعضها
 فوقي بعض الخطوط بينها لا نه على ذلك جرى العمل هو سهل في التكفين لا فوق الدنيا لراحة عمرامة ابى هريرة لذلك ومجمل
 احسنها واسعها اعلاها حين الادراج لان عادة المجمل لظاهر الفخر واحسن ثيابه ثم يوضع عليها مستلقا لانه امكن
 الادراج فيها وقد استحب كثير من الفقهاء ان يحفظ قطن في مجمل من على هذا فذبد نه وكذا هو اوضح بحدوده ومغائبه و
 مرفقه بعد تطيبها ايضا وليس في ذلك شيء مرفوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا باس به لانه قد نقل فعل ذلك عن بعض
 الصحابة وكان المرفوع منه صلح يدل على مشروعية تطيب الميت وذلك يقتضون اول اذاعه كلها وقد روى ان اسما غطى
 بالمسك وكذا ابن عمر كره ابراهيم تطيب باطن عيني الميت وان يطيب بوسم من زعفران واستحب الحنابلة ان يجعل قطنه
 بين اليدين ويشد فوقها خرقه مشقوقة الطرفين كالتيان هوسا ويل بلا امام ولم يزد ما ذكره ولا باس به لمن شاء فعله
 ثم يرد طرف اللقافة التي تلي من الجانب الايسر يرد طرفها الاخر فوقه اى يرد الطرف هامل الجانب الايسر على الميت ثم يرد
 الطرف الاخر هامل الجانب الايمن فوق ذلك الطرف ثم يفعل بالثانية في الثانية كذلك اى كالاولى ويجعل الغاضل من الكفن
 هامل راسه لما تقدم في تكفين حمزة فان خاف ان ينتشر عنها الكفن عهدة بخرقه او بغيرها وان احتاج الى الربط في اكثر من
 محل فلا باس بالزيادة بقدر الضرورة والمعمول الربط في ثلثة مواضع عند الراس والرجلين الوسط وتحمل العقد في القبر
 لقول ابن مسعود واذا دخلتم الميت في القبر فخلوا العقد راسه الا ترموا بهن تحسين الكفن من غير مكالاة اما تحسينه فقد
 تقدم حديث قتادة واعلم ان كل ما امر به صلح او فعل على عهد من الاكفان فانه هو المرجح في بيان تحسين المأمور به في
 هذا الحديث وكذلك ما فعله له اصحابه بعد موته صلح فانه من التحسين المذكور بل هو اولى ان يقدر الله له الاصل
 صلح وقد فعل اصحابه بنحو ما امر به وفعل على عهد صلح من غيرهم فكل ما فعله صلح او فعل في زمانه من التكفين وغيرها
 فهو لا يكون الا خيرا وكذلك قلنا في التكفين مع القيص الا نرد بالمجربة والتمرة والنشال العامة ان صلح الحديث فيها
 واذا ليس فيها لا تدخل في التحسين من حسن الكفن ان يكون ثوبا او ثيابا سائرة لجميع بدن الميت لا تقطع ولا تتخرق
 بمجل الميت فيها واذا تلبس الخدي وحقى اولى لانه صلح كفن فيها الا ان يكون غير الخدي فيه معنى وعلى ذلك مجمل تكفين المحرم
 في ثوبيه لانه احرم فيها وكذا اعطاء صلح بعض ثيابه لبعض الاموات وقد اخذ عبد الرحمن بن حوث ان اراد البسة النبي

صلح الكفن وأما قول الصدوق رضي الله عنه ففسر عندنا على معنى أغاها للقيح والصد يد ولا شك فيما قال فإنه لا ريب
 أن الحى أحق بالمجديد وأرجح اليقين كلامه لا يدل على أن التكفين في الخلق أفضل من المجديد لجواز أن يكون
 كلامه بياناً لناصر فالما هو الواقع ويكون اختياراً له ثوبه الخلق المعنى فيه لكونه أخذ من رسول الله صلعم وأكونه
 لبسه في حالة مفضلة ولو كان يريد تفضيل الكفن الغير الجديد على الجديد لما كان لا تقصارة على ثوب خلق واحد
 وثوبين جديدين معنى فإن قيل ليس في الحديث ما يدل على أنهم أجديد إن فلنا لكنه لم يقل وزيد وأعليه
 ثوبين قد يمين لا سيما وقد عرف أنهم أنما يريدون ويرغبون في الجديد وقد ورد في رواية وزيد وأعليه ثوبين
 جديدين وبذلك لا يبقى الريب في أن الراد بالتوبين في الرواية المطلقة الجديدان ولا في صحة ما اخترناه
 ولغعد إلى ما كنا نصلده فنقول من أحسنية الكفن أن يكون أبيض إذا أمكن تيسر وإلا فغيره يقوم مقامه
 في الجواز عند عدم وجود الأبيض وكذا في الحسن وقد رغب صلعم في لبس الثياب البيض فقال للبسوا من ثيابكم
 البيضاء فأنها من خير ثيابكم وكفوا فيها موتاكم ثم إنه أحسنه ألا النساء وصحبه الترمذي وغيره وفي الباب
 أحاديث وهو من فروع المصوم صلعم في كون المطلوب هو التكفين في الثياب البيض ولو فات معينة دلت على جواز التكفين بغيره ^{بغير}
 لا يمكن القول بتعيين الثياب البيض للكفن لزوماً من قال بأنه ليس أن يكون الكفن جبيرة أو فيه جرة يقال عليه أن هذا الحديث
 يرد عليه نعم عند عدم الثياب البيض والمعنى يقوم بغيرها يمكن أن يستحب غير الأبيض إمام
 وجودها فلا بد بهذا أعرف مسألة أخرى بأن الجديدة إذا اجتمعت مع الوسخ وغبرة اللون فلا يعتد بها
 تقدم البياض عليها فالثوب الأبيض المغسول ولو كان قد ما حسن من الثوب الجديد الوسخ المتغير
 اللون وخلاصة الكلام أنه صلعم لم يتحسين الكفن وهو صلعم وأصحابه أحسنه بأن يفعلوا ما هو أحسن
 وأكثر ثواباً عند الله ثم لما نقص عن أقل ما فعلوه فهو تفریط لا يجوز إلا الضرورة وما زاد عما فعلوه ولم يرد
 أنهم فعلوه فهو إفراط ومعاكسة وقد نفى عنها صلعم فنحن على رتبهم فوعا لا تعالوا في الكفن فإنه يسلب
 سريعاً ما داه ابوداؤد ومن ثم صرح الخبابة بكرهته من صوف وشعر وحرموه من جلود وقالوا
 لا يجوز مجزئاً من ضرورة قلت ولعل ما أدهم بالجلد غير الملبس في غير الضرورة ومثل ما ذكره
 الفجس أو المتنجس كله أو بعضه وظاهر ذلك تحريم الحرير لتكفين الذكر وكراهته لأنني لا نهى عن
 ولم يفعل في زمنه صلعم ولا فعله أحد من أصحابه فإن قيل إن الأمام يتحسين الكفن يدل على جواز
 من الحرير للمرأة لأنه يجوز لها لبسه في حيوتها قلت نعم وإنما كره لكونه دخالاً في المغالاة المنهي

عنها وانتهى الله الغزاة وهو اضعاف المال وفي النسخ عن اضعاف المال احاديث كثيرة والقياس على ما يجوز لها في الحياة قد جرح بعضهم الى تجويز ما يستحق من ذكوة فقال بعض الشافعية وسرجه المتأخرون منهم كابن حجر الهيتمي انه يجوز ان تحلى المرأة بالذهب والفضة وان يدفن معها ذلك مع ان كان الحريم المذنبه وقالوا اذا ضاع الورقة بد منه معها لا يجوز ان يكشف عن قبرها لاجل ذلك عنها حتى ان رجح الميراثه فلا حول ولا قوة الا بالله والعياذ بالله من امثال هذه القياسات الفاسدة قلت وقد جرت هذه القياسات الى بدعات اختارها العامة كتعطية جنازة الذكور والانات باردية الحريم والشال المنبته بالذهب والفضة وبسطها في القبر تحت الاموات ونصب المضلة والخيمة على الجنازة كيلا تصيبها حر الشمس وامثالها من المتكررات والمجازي والموبقات فهم ما يذكرون البدعة في الحياة ولا بعد الموت نسأل الله السلامة والعافية

فصل الصلوة على الجنازة اى على الميت المسلم ولو كان من الروافض او الخارج او المعتزلة واليهمية او المقلدة او المبتدعة بالبدعات الخيرية المكفرة غير الشهيد والغال وقال نفسه كما ساقى وقال بعض اصحابنا لا يصلى على الجهمية اى من يقول ان الله في كل مكان ويتركونه فوق العرش خارج العالم فقط فرض كفاية وقيل سنة وهذا القيل ضعيف وحكى عن بعض اصحاب مالك امام شافعية الصلوة على الجنازة فذلك مما وقع الاجماع عليه والاصل في ذلك قوله تعالى ولا تصل على احد منهم اى من المتأخرون ^{فقيه} ومفهوم الآية اذا قلنا به ههنا ان المسلم غير المتأخر يصلى عليه وايضا ساقى الآية ظاهري ان الصلوة على الاموات كانت اذ ذاك مشروعة ثابتة وروى ان ادم لما حضر الموت نزلت الملائكة بحنوطه وكفته من الجنة فلما مات عليه السلام غسلوه بالماء والسدر ثلثا وجعلوا في الثالثة كافورا وكفته في وتر من الثياب حضر والصلوات وصلوا عليه وقالوا لو لدله هذه سنة ولد ادم من بعده رواة البيهقي وغيره وصححه الحاكم وقد دل على الوجوب ما تضمنته احاديث كثيرة منها زجر صلعم عن ان يقبل الرجل ليلا حتى يصلى عليه الحديث رواة احمد وصلى داود اذ ذكر الليل فيه ليس للتقدير وانما خص الليل بالذكر لانه مظنة قلة المصلين قلت في نهج من عن الذين بالليل حتى يصلى عليه هو صلعم او يصلى عليه جماعة المسلمين نكتة خفية لما روي من نبيه عليها وهي ان الليل مظنة الاغتيا ل كما انه مظنة ترك كمال الصلوة على الميت وعدم تحسين الكفن فانه اذا صلى عليه جماعة من المسلمين لا سيما اذا حضر الامام

فالغالب زوال الطهارة وتهمة الاعتدال صلى الله على من لا ينطق عن الهوى وعن دأته رة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلوا على كل ميت وجاهدوا مع كل أمير رواه ابن ماجة وعنده عن جابر بن عبد الله صلوا على موتاكم
 بالليل والنهار وعنده عن أبي هريرة صلوا على أطفالكم فانهم من أوطالكم وفي الصحيحين صلوا على الصلوة
 على النجاشي رواه أحمد يقتضي الوجوب وإنما لم تكن صلوة الجنازة على الأعميان لأن ذلك ممكلا سبيل المياه
 عقلا وعادة إذ ليس في استطاعة البشر العلم بكل من مات في أقطار الأرض بدأ وبجها وقيل أن من الزمان
 يخرج من موت أحد من المسلمين فلو كانت فريضة على الأعميان وفرض مثلا وصول الخبر فيقتضي تلغزات
 أو مثله لاستغرق الأوقات كلها وعجزت الأحياء عن الكسب وإدعاء الفرائض الأخرى ولتغلبت اشتغالهم
 وحاجتهم بالكلية وكذلك لم تتعين على كل من حضر أو وصل الخبر إليه لأنه صلوا على الأعمى بالخروج المعلوم
 على النجاشي على مشيتهم وإرادتهم كما ورد في بعض الروايات ولمكان الحرج فيه ولم يكن المسلمون كلهم
 يحضرون الصلوة على كل جنازة في زمنه صلوا إذ لو كان لتقل المعلومات من حالهم ما يتألفه ولذلك قلنا
 أن صلوة الجنازة فرض كفاية ولا شأنا في كونها مندوبة على كل أحد قلنا إن يحضر فيها أو يصلي عليها أو
 غائبة إذا بلغ الخبر إليه والطهارة شربة في صحته أو قيل إن خاف وفيها تيمم وقيل لا تشترط الطهارة فيها
 وهذا القول الأخير هو قول الشعبي محمد بن جبر من أصحابنا والثاني هو إحداه الروايتين عن الحسن المصري
 وفي الفتح ذهب جميع من المسلمين إلى أنه يجزئ لها التيمم من خاف فإنها لو تشاغل بالوضوء وحكاها ابن
 المنذر عن عطاء وسالم والزهرى النخعي ومرومية والليث والكويتي في رواية عن أحمد وفيه حديث
 ما نزع عن ابن عباس رضي الله عنهما أن صلوة الأعمى لا تطهرها الطهارة عن الحدث والنجس شرط لصحتها
 على أحد منهم الآية وورد في الحديث أنه لا صلوة إلا بطهارة فالطهارة عن الحدث والنجس شرط لصحتها
 كما تقدم في كتاب الصلوة والعدل إلى التيمم إنما يجوز عند فقد الماء وليس هذا خوف الفوات إذ لم
 يعين الشارع لها وقتا محددا وادج ساع له أن يتوضأ ويصلي عليها ولو دفنت فعلى قبرها وكذلك
 ستر العورة ونحوه أي هو شرط في صحتها وكذا الاستقبال القبلة والنية لم تغترب بها داخلية في مسي
 الصلوة شرط لها بعد الوضوء والشرط هو لازم لها إلا ما لم يكن من شأنها أو لم يأت به فيها صلوا
 والإمامة لها محرمين سائر السلوات وقال أبو حنيفة وما وجدوا أحدا والساعي في التقديم والى الحق بالإمامة
 في صلوة الجنازة قال أبو حنيفة ثم القاصي فان لم يحضر استحب أن يقدم الإمام الحي ثم الحي على من يجهل في التكليف

والأصح عندهم تقدم الأب على الابن ولو أوصى إلى رجل أن يعطي عليه لم يكن أولى من الأولياء عند الثلاثة وقال أحمد
واصحبه هو أولى من الوالي والأولياء وقال الشافعي في الميديد الواجب أن الولي أولى من الوالي وهذا في غير النسخ صلح فلا
تغفل وفي كتب الشافعية تقدم الأب ثم الجد وان علاقه الابن ثم ابنه وان سفل ثم الأخ والأخوة تقدم الأخ لابن علي
الأخ لأب ثم ابن الأخ لابن ثم أب ثم العصبية على ترتيب الكرامات ثم ذوالأرحام وقالت الخنابلة الوصي فالسيد
برقيقه فالسلطان فالملك فالنائب فالأولى بفصل رجل فزوج بعد ذوى الأرحام ومن قدمه ولي فبنزله كمن قدمه
وصي وقال مالك الابن مقدم على الأب والأخ أولى من الجد والأب أولى من الزوج وان كان أباه هذا المخلص ما ذكره
في بيان الإخوة بالإمامة على صلوة الجنازة وهي كما تراها القول عارية عن الاستدلال نعم قد يستدل من يقول بأولوية
الوالي بها بالعل في عهد النبي صلعم لأنه لم يكن أحد يتقدم عليه إلا في جنازة ولا في غيرها ولا أنه صلعم كان هو الوالي
وجوابه أنه لم يكن لأحد أن يقاس بالنبي صلعم من جهات كثيرة لا تحصى سيما إذا كان هو صلعم أولى بالمؤمنين
من أنفسهم وهو أوههم في قراءة ولو كانت شاذة انما الكلام ينبغي أن يكون في غير صلعم فلا شك أنه
إذا وجد المترشحون للإمامة في الصلوة سواء كانت صلوة جنازة أو غيرها فلا بد من النظر في المرحجات
من صفاتهم ونحوها المعتمدة شرعاً فجعله الشارع صلعم مرجحاً للإمامة على غيره قد مائة سواء كانت الصلوة
صلوة جنازة أو غيرها فاذا استووا في الصفات المرحجة التي اعتبرها الشارع ولم يسمع أحدهم الآخر بالتقدم
فالعُدول إلى فرقة هو المتعين حيث لم يبين المصلون كلهم أو أكثرهم شخصاً أو تناصفوا الاثنين ولا تزيد
من عند ياتنا مرجحات للإمامة لم يأت الله بها ورسوله كما يقول بعض المتفقهة من الشافعية والأحناف وغيرهم
أنه يقدم أحسنهم وجهاً أو أكثرهم وكلاً وجهاً ثم أحسنهم من وجهه ومما يستحق من ذكره ما نقل عن بعضهم ثم أطولهم
ذكراً الصواب والله من مثل هذه الآراء الفاسدة المفضية للدين إلى اللبس والظفر ثم أعظمهم
خصية فلا دسرى بماذا يجيبون وقد تقدم بيان من أحق الناس بالإمامة في باب الإمامة فارجع إليه الله
يتولى ولنا فيها نصلي جماعة وسماها الشارع صلوة فحكمها صلوة حكم الإمام في سائر الصلوات ويقوم الإمام
حداً من راس الرجل ووسط المرأة وأما الشافعي وأبي حنيفة وقال بعض الأحناف يقوم بحذاء الصدر من الرجل
والمرأة وقالت الخنابلة عند صدره وعند وسطها وقال مالك من الرجل عند صدره ومن المرأة
عند عنقها كل ذلك مما لم يزلهم عليه ليلاً قال بعض الأحناف متحلاً للذهب إن الصدر
ضع القلب وفيه نور الإيمان فيكون القيام عنده إشارة إلى الشفاعة لإيمانه وتعليله هذيان فانه

كما شفاعة لليت في قوة الايمان وكذا في ضعفه وكذا في اصل حفظه وانما يدعى المحي في حفظ ايمانه او زيادته ومن فائدة
 الايمان عند موته فلا تنفعه شفاعة الشافعين وانما تكون الشفاعة بعد الموت في غفران الذنوب ومنبتع
 الذنوب ومصدرها الدماغ وهو في الراس فبطل تحليل الحنفى وظهر ان مثل هذه التعليلات التي ذكرها علل
 وامراض في الصدر وكيف يجوز تاسيس الشرائع عليها وكيف يسوغ ان يعارض بها الثابت عن الصادق
 المصدوق المعصوم ولنعلم ما قال مولانا اسماعيل الشهيد لرجل حنفى كان يعارض بالحديث النبوي صلعم بأراء
 المجتهدين انا اتيك بقطعات المسك والعنبر والغالية وانت تاتيني بخزق الحيض الخمسة المتنجسة
 البالية بالجملة للحديث ابي غالب الحنط قال شهدت ابن ماله صلى على جنازة رجل فقام عند راسه
 فلما ردت اتي بجنازة امرأة فضلى عليها فقام وسطها قال يا باحنرة هكذا كان رسول الله صلعم
 يقوم من الرجل حيث قمت ومن المرأة حيث قمت قال نعم رواه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه ابوداود
 وسكت عنه في النيل رجال اساده ثقات ونظا ابي داود هكذا كان رسول الله صلعم يصلي على الجنازة
 كملوثه يكبر اربعا ويقوم عند راس الرجل وعجيزة المرأة قال نعم الحديث وكما نفاة بين الروايتين
 ان عجيزة يصلى عليها وانها وسطها لا فضل ان يكبر فيها اربعا لانه قد ثبت عنه صلعم انه كبر على كثير
 من الجنازة اربعا وذلك متواتر بثبوته عنه صلعم وقد جمعت الامة على صحة صلوة من كبر على الجنازة اربع
 تكبيرات وتجزئ خمس او اكثر لما صح عنه صلعم وعن اصحابنا ما الحسن فقد ثبت في الصحيح من حديث
 عبد الوحاح بن ابي ليلى قال كان يزيد بن ارقم يكبر على جنازة اربعا وانه كبر على جنازة خمسا لانه فقال
 كان رسول الله صلعم يكبرها اخرجه مسلم واهل السنن وفي الباب احاديث وآثار وقد اختلف الصحابة
 فمن بعدهم في عدد تكبيرات صلوة الجنازة فذهب الجمهور الى انها اربع وذهب جماعة من الصحابة فمن بعدهم
 الى انه خمس وقال القاضي عياض اختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات الى تسع وما ذكرناه تعرت ان
 الاجماع على الاربع كما ذكر بعض الاخا في غاية السقوط وهم عن اميننا وامير المؤمنين علي بن ابي طالب انه كبر على
 سهل بن حنيف ستا وقال انه شهد بدرا رواه البخاري وروى عن ابي بصير انه لا ينقص عن اربع ولا يزيد
 على سبع وعن بكر بن عبد الله المزني انه لا ينقص عن ثلاث ولا يزد على سبع وقد روى عن ابن مسعود انه قال التكبير تسع سبع
 على الجنازة ثلاث اى قل المجزى لانه قد صح عنه انه كبر اربعا ايضا وروى عن ابن مسعود انه قال التكبير تسع سبع
 وخمس واربع وكبر ما كبر الامام رواه عبد بن المنذر وعن الحكم بن عتيبة انه قال كانوا يكبرون على اهل

هذا الحديث
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

بدو خمسا وستا وسبعادواة سعيد في سنته قال في النيل وفي فعل على وغيره دليل على استحباب تخصيص من له
 فضيلة بالكثير التكبير عليه وكذلك في رواية الحكم بن عتيبة عن السلف وقد تقدم فعله صلعم بصلوته على حمزة
 ما يدل على ذلك اتقي وقوله على حمزة يشير الى ما يروى من طرق لا تخلو عن مقال انه صلعم صلى على حمزة مرة ثم قرنه
 مع كل شهيد اذ ذلك وصلى عليه معه وسياتي الكلام على ذلك في الصلوة على الشهيد اذ وعدا منها فانما تعلم
 انه لا تعارض بين هذه الآثار حيث علم اقل المجزى والا فضل فهي بمنزلة الزيادة في عددركات النفل المطلق ولا يثبت
 تخصيص بعض من اعتاد الجسود والانتصار لمقلدة فان اولئك قد عرفت ان التخصيص عا دتهم كما قيل شئت شئت اهلها
 من اخرم فاي اتي والا غتر اربتهو لا يهتم على من خالف مذهبهم واعتق فكرتك وذلك منها فيود الجود
 والرقية وعالج نفسك ان المذهب بعض ما احصا بهم من ادواء التقليد بالتمسك بالكتاب والسنة ثم
 بانثار الصحابة والتابعين ولا تتقيد فيما اختلفوا فيه بقول دون قول بل سلم الاختلاف مع الاختلاف ان
 كنت من اهل الاختيار الاحرام والله ولي التوفيق وبه الانتصار والاختيار انه يستحب رفع يديه في جميع التكبيرات
 حذو منكبيه ثم يضعهما على صدره كما يفعل في الصلوات وفاقا للشافعي والحنابلة وخلافه في حنفية ومالك
 في المعتمد عند اصحابه وعنه ثلاث روايات الرفع في الجميع كما اختارناه وفي الاول فقط وعدمه في كلها وفي النيل
 حكاية اى استحباب الرفع عند التكبيرات ابن المنذر عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وعطاء وسالم بن عبد الله
 وقيس ابن ابي حازم والزهري والادريجي واحمد واسحاق واختاره ابن المنذر وسأله الشافعي عن
 السنن ودروى الشافعي ايضا عن حمزة وابن المسيب مثل ذلك قال وعلى ذلك ادركه اهل العلم
 ببلد ما ولعل من لم يستحب الرفع عند التكبير كله يستدل بانه لم يصح عن النبي لم يعم في ذلك شيئا والجواب ان
 ما صح عن الاصحاب اذ لم يعارض المرفوع فاقبل حاله الاستحباب لان غالب الاحتمال انهم اخذوه من المعصوم
 لا سيما اذ لم يصحوا بان ذلك امر اى منهم ولم ينفوا انه امر اى لهم ولم يعارضوا مقرر او اما
 قول الامام الشوكاني والحاصل انه لم يثبت في غير تكبيرة التمام شيء يصلح للاحتجاج به عن النبي صلعم وافعال
 الصحابة واقوالهم لا حجة فيها فينبغي ان يقتصر على الرفع عند التكبيرة الاولى لانه لم يشرع في غيرها الا
 عند الانتقال من ركعتين الى ركعتين كما في سائر الصلوات ولا استعمال في صلوة الجنازة فجوابه ان لم نره رم نقل
 استحباب ذلك في تكبيرة التمام من وجه صحيح غير النبي صلعم وما يروى عن ابن عباس وابي هريرة مرفوعا
 انه صلعم كان اذا صلى على الجنازة سرفع يديه في اول تكبيرة ثم لا يعود فنقل هو نفسه تضعيف

ذلك واقوه وعليه فلا يبقى لديه دليل على ما انتبهت الا ما صح عن الصحابة فان كان ما ينقل عن الصحابة
لا يصلح لان يحصل به الاستحباب فيلزمه عدم استحباب رفع اليد عن عند تكبيرة الافتتاح فان قيل ان
الحديث الضعيف قد يعمل به في فضائل الاعمال عند عدم المعارض قلنا لا بد اولاً من اثبات ان ما نحن
فيه من فضائل الاعمال فانه في هذا الموضع من نقط الخلاف وثانياً انه بعد التسليم نقول انهم الاستحباب
بالضعيف في الرفع عند التحريم فلم لا يصح الاستدلال بمثله اذا ورد في الرفع عند كل تكبيرة فانه قد روى
الطبراني في الاوسط الرفع في كل التكبيرات عن ابن عمر فروعا لاسيما وعمل الجمع من الصحابة ^{في} ضد هذا
الحديث المرفوع وان كان ضعيفا مما يرجح العمل به والحق ما قدمناه من ان عمل الصحابة يحصل به
الاستحباب بشرطه الذي قدمناه ولا نطلق على ما هذا حاله انه سنة وانما نستحب به واطلاق نقل الاما
البخاري في صحيحه عن ابن عمر انه كان يرفع يديه مستدلا به مع عدم ذكر ما يعارضه هو في الحقيقة
اختيارا لما اختارناه و اعتمادا على ما اعتمادنا اهله الى الامام الشوكاني من ان رفع اليد من لم
يشرع في غيرها الا عند الانتقال من ركن الى ركن كما في سائر الصلوات ولا انتقال في صلاة الجنازة
فهو من جنس استدلال الاحناف على عدم استحبابه عند الانتقال من ركن الى ركن بان معنى الصلوة
على السكون وقد عرفت فسادا من قبل وجوابه اننا اسلمنا هذا التعليل يصلح للاحتجاج في نفي شيء او
اثباته وهو ان صح فقاينه ان يصح في الرفع عند تكبيرات العبد بن ايضا قد اتفق على استحبابه
اهل الحديث والاحناف والتابعية لما مر فان كان المختار استحبابه اذ ذلك هناك كان هو المختار
هنا ويبطل التعليل اساعلى انا نقول ان رفع اليد من حيث استحباب في سائر الصلوات مثلا لم ينقل
انه وقع عند الانتقال من ركن الى ركن دائما فالانتقال من القيام مثلا اما يكون غالبا بعد القيام
لقراءة السورة وهي سنة فهاذكرة من التعليل ليس عطف وليس في محله وايضا منقوض بالرفع
في تكبيرات العبد ولو سلمنا ما ذكره فان مقتضاها استحباب رفع اليد عن عند تكبيرات الجنازة
من باب اولي لان كل تكبيرة فيها عزلة ركعة في سائر الصلوات اقله المجرى لذلك الصلوة فرض
صاكن لها لا يصح بدونها الا بعد راد وعرض شرعي ولما كان الانتقال الى فرض صلوة الجنازة
اخفى من الانتقال في فرض سائر الصلوة فلا اقل من ان يقال باستحباب رفع السيد بن
عند التكبيرات في صلوة الجنازة ايضا لان الحاجة الى الرفع هنا اظهر منها هناك ونحن

قد ذكرنا الحكمة في رفع اليدين عند التكبير والانتقال إلى الركعة في كتاب الصلوة ولعل ما ذكرناه ملحوظ للشارح
ولكن لا نقول بانحصار الحكم والأسرار في ذلك بل لعل فوق ذلك حكم وأسرار أيضاً لم تبلغها
حقولنا وقد الهمتنا الله تعالى أدراك حكمته وسر في رفع اليدين حيث سنه مع التكبير سواء كان عند
الانتقال من ركن فإلى ركن مثله كما في سائر الصلوات أو عند الانتقال من ركن ذكرى إلى ركن ذكرى
مثله كما في صلوة الجنائز أو عند الانتقال من ذكر مسنون إلى مثله كما في رفع اليدين عند تكبيرات صلوة العيد
فعل من أسرار ذلك ومن معانيه فوق ما قدمناه سابقاً أنه لما كان التكبير وهو قولنا الله أكبر معناه بيان
أن العظمة في كل شئونه هي أكبر من كل شئ وكل ما سواه بالنسبة إلى عظمته جل شأنه حقير وذليل صغير
كان رفع اليدين إشارة من المصلّي إلى سائر العوالم التي يكبر الله عليها فنقولنا الله أكبر هو بيان لعظمة الله
بالنظر ورفع اليدين بيان لمعنى هذا التكبير بقوته عظيم لله بالفعل والاشارة بالجرحتين أو ان الرفع اشارة
وإيماء إلى ترك سواها وهذا الإيماء الحسن له موقعا ومحلا من صلوة الجنائز التي فيها يتهاى العبد بالمخافة
الدنيا وما فيها فالرفع فيها الحبيب والسغب من الرفع في سائر الصلوة ولما كان السجود أخص مراتب قرب
العبد من ربه كما صرح بذلك الحديث وكان المكبر عليه كالمنفي أو كالمعرض عنه في تلك المرتبة لمزيد
اشتغال العبد في مخاطبة ربه وتعظيمه وتوحيده لم تحسن الإشارة إلى ما سوى الله في تلك الحالة
وعند الدخول إليها وعند الانفصال منها إذ لا مفضل عليه ومكبر عليه ولا سوى ولا غير حينئذ ملحوظاً
فإنها حالة استغراق في ذاته ووجوده سبحانه فكانت الحكمة والموافقة بالآداب أن لا يشع رفع اليدين
عند التكبير للهوى والرفع من السجود وإنما يكفي فيه بتعظيم المعبود والخضوع والتذلل له لفظاً وفعلًا ومنع
وتعظيم الجبهة والحد أشرف أعضاء العبد بين يديه لا الإشارة إلى الغير بأن الله أكبر منه أو نحو ذلك
فلعل محل ما يناسبه ولذلك قال لناصفوته من عبادة وخيرته من خلقه اقرب ما يكون العبد من ربه
وهو سجد الحديث أو كما قال صلعم فاذا انحطت علما بما ذكرناه من السر والحكمة في رفع اليدين عند التكبير
سواء كان تكبير الانتقال من ركن إلى ركن كما قال الإمام الشوكاني أو من سنة إلى سنة كالتكبيرات في
صلوة العيد أو قد يرانقال من ركن إلى ركن كما في صلوة الجنائز عرفت أن الحكمة والعلة موجودة
في الكل على سواء فنثبت أن رفع اليدين عند التكبيرات في صلوة الجنائز مطابقة للحكمة والقياس
نهما يقتضيان الإتيان بها هذا حاله وإنما اطلنا في هذا المقام لأننا لم نر أحداً شرح السر والحكمة

في رفع اليدين بما يرد الغلة ويشفي العلة بل رأينا كثيرا من احرمة الله الاطلاع على اسرار لطفه في
تشريعه قد يسبح بمثل هذه السنن المستقيمة وبعضهم يعدّها افعالاً مبنية للصلاة وفي الغلة لموصو^{ها}
حتى قال ان قارئها فعلاً واحداً مثل حركة الرأس مثلاً تكون مبطلّة للصلاة وقال بعضهم استهجن^{أما}
قال فمثلها بحركة اذان الغيلة ومنهم من حرمها ومنهم من كرهها اللهم اننا نبدأ اليك مما قالوا و

حسابنا وحسابهم عليه يوم يقوم الناس عندك ورسولك صلعم حاضر لديك ويجب ان يقرأ بعد الاولي
القائمة وبين التوعد قبلها وسورة بعد اخلافاً للاختلاف والمالكية والحنبلة والشافعية في السورة
والاختلاف فقط في القائمة اما وجوب قراءة القائمة فلنا حديث ام شريك الانصارية قالت امرنا
رسول الله صلعم ان نقرأ على الجنائزة بقائمة الكتاب رواه ابن ماجه قال الحافظ وفي اسناد

ضعف يسير وحدث ابن عباس رضي الله عنهما صلى على جنازة فقرأ بقائمة الكتاب وقال لتعلموا انه من السنة
ثم اراه البخاري وابوداؤد والترمذي وصححه والنسائي وقال فيه فقرأ بقائمة الكتاب وسورة و
جههم فلما فرغ قال سنة وحق ولنا ايضا ان صلوة الجنائزة صلوة لا استدلال على لزوم قراءة القائمة فيها
مشمول ودخل تحت ضمن الاستدلال بالاحاديث المتقدمة في باب صفة الصلوة المشتمل بلزوم

قراءة القائمة هناك ومن خالفنا فيه فلم يأت بحجة اما التوعد فدل عليه حيث ثبتت قراءة القائمة
والسورة هو قوله تعرفوا ذات القران فاستعد بالله من الشيطان الرجيم الآية وقد تقدم الكلام عليها
في كتاب الصلوة واما لم يجعل الامر للوجوب فيها هنا لعدم ما يعينه لهذا الموضع ولا انه لم يذكر في احاد^ث
الباب اذ لو كان واجبا لنقل ما يدل عليه ولا نه اي التوعد لم يذكره صلعم فيما عداه من واجبات

الصلوة لا في حديث المسئي صلوته ولا غيره من الاحاديث فقلنا باستحبابه لعموم الامر في الآية
احتياطاً ولا يجهل^ا لا للتعليم ولا يقرأ في غير الاولي وفي قول ضعيف لبعض اصحاب الشافعي انه يجهز
ليلاء الاصح عند الشافعية الاسرار مطلقاً وفاقاً للجمهور واما ما تقدم في حديث ابن عباس من انه

قرأ فجهر الحديث فاما كان للتعليم كما اوضح ذلك هو نفسه في رواية عنه رواه الحاكم وغيره من طريق
ابن عجلان انه سمع سعيد بن ابي سعيد يقول صلى ابن عباس على جنازة فجهر بالحمد ثم قال انما
جهمرت لتعلموا انها سنة انتهى واما كونه لا يقرأ في غير الاولي فلحديث ابى امامة بن سهل
انه اخبره رجل من اصحاب النبي صلعم ان السنة في الدسولة على الجنائزة ان يكبر الامام ثم يقرأ

بقا تحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سراً في نفسه ثم يصلي على النبي صلعم ويخلص الدعاء للجنازة
 في التكبيرات ولا يقرأ في شيء منهن ثم يسلم سراً في نفسه رواه الشافعي في مسنده وفي أسناده
 مطهر ولكن قد قرأه البيهقي بما رواه في المعرفة من طريق عبد الله بن أبي زياد الرضا في عن الزهري
 بمعناه وأخرج نحوه الحاكم من وجه آخر وأخرجه أيضاً النسائي وعبد الرزاق قال في الفتح وإسناده صحيح
 وليس فيه قوله بعد التكبيرة الأولى ولا قوله ثم يسلم سراً في نفسه ولكنه أخرج الحاكم نحوه وأعلى
 كل تقدير ثبت بهذا الحديث أنه لا يقرأ في التكبيرات المتأخرة عن الأولى وهو ما يزيد ههنا
 والحديث ثابت لا محالة لصحة بعض أسانيداه وكثرة ما ذكرته محمديه فقول الشافعية في الأصح
 يجوز أن قرأتها في غير الأولى مراراً ومعارفت ويصلي على النبي صلعم بعد الثانية اتفاقاً وقالت
 الشافعية لا يجب الصلوة على الله معه والحق أنه حيث شرعت صلوة عليه صلعم فالصلوة
 على الله معه متحيزة لما قد مناه من نهيه صلعم عن أن يصلي عليه الصلوة المتراء وما يدل
 على وجوب الصلوة عليه صلعم في هذا الموضع ما قد مناه من الأحاديث وكحديث لا صلوة لمن لم
 يصل على ونحوه وروى اسمعيل القاضي في كتاب الصلوة على النبي عن أبي امامة أنه قال إن السنة في الصلوة على الجنازة
 أن يقرأ أبعاً تحة الكتاب ويصلي على النبي صلعم ثم يخلص الدعاء الميت حتى يفرغ ولا يقرأ الأمرة ثم يسلم
 وأخرجه ابن الجارود في المنتقى قال الحافظ وسراجه أخرجه لهم في الصحيحين بدعوى الثالثة ويخلص
 الميت حديث أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلعم قال إذا صليتم على الميت فخلصوا له الدعاء رواه أبو داود وابن ماجه وابن حبان وصححه البيهقي
 وفي أسناده ابن اسحاق وقد عمنه ولكن أخرجه ابن حبان من طريق أخرى عنه مصححاً بالسماع والأفضل أن يدعوا
 بالماثورة أنه دعاء واتباع وقد كتب كثير من الفقهاء في كتبهم ادعية غير ما ثورة وهي وإن كانت
 تجوز إلا أن الأفضل هو الماثورة أما اختلاف الأحاديث في ذلك الادعية الماثورة فمحمول على أنه صلعم
 كان يدعوه الميت بدعاء وكأخر فبعضها اللهم اغفر له وارحمه داعف عنه دعائه واكرم نزاله ووسع
 مدخله واغسله بماء وتلج وبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داسراً
 خيراً من دارة وأهلاً خيراً من أهله ورزقاً خيراً من رزقه ثم تثنى القبر وعذاب النار رواه
 مسلم والنسائي والترمذي في مختصرهم من حديث عوف بن مالك قال سمعت النبي صلعم صلى على
 جنازة يقول وسأقه كما ذكرناه في المتن ثم قال عوف فتمنيت أن لو كنت أنا الميت لدعاه

رسول الله صلى الله عليه وسلم لذي البيت وبه يظهر انه لا باس لوجهه الا امام بالذاعا بحيث يسمع غيره
سيما اذا كان للتعليم وقد روى غير ذلك عن واثلة ابن الاسقع قال صلى بنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم على رجل من المسلمين فسمعتة يقول اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك وجبل جوارك
فقه فتنة القبر وعذاب النار وانت اهل الوفاء والحمد اللهم فاغفر له وارحمه انك انت
الغفور الرحيم ما رواه ابو داود وابن ماجه وفي اسناده مراد بن جراح وفيه مقال
ويعلم منه ان ذكر اسم الميت واسم ابية مشرووع في صلوة الجنازة بل مستون وكذا في
عدم الذكر كما تقدم في الحديث الذي قبله فالا ما موضع الى المصلى ان شاء سماعه وان شاء
اشار اليه وعنايه ومن المأثور ما رواه الامام مالك عن سعيد بن ابى سعيد المقبري عن
ابيه انه سال ابا هريرة كيف تقضى على الجنازة فقال ابو هريرة انا لعمر الله اخبرك بزيادة
عن سواك اتبعها من اهلها فاذا وضعت كبرت وحدثت وصليت على نبيه صلى الله عليه وسلم ثم اقول
اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن امك كان يشهد ان لا اله الا انت وان محمدا عبدك ورسولك
وانت اعلم به اللهم ان كان ممنا فزدني احسانه وان كان مسيئا فنجا وزعن سياته اللهم لا تخم من
اجرة ولا تفتنا بعده وهذا وان كان موقفا على ابي هريرة الا انه يغلب على الظن ان يكون قد سمعه عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى عليهم على المتابعة وعندهم فوعا عند احمد والترمذي وابن ماجه اللهم
اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكوانا وانك تعلم مقبلنا ومثوانا وانت
على كل شئ قدير اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام والسنة ومن توحيته منا فوفه عليهما قال
الامام اشوكاني في النيل واعلم انه لم يرد تعيين موضع هذه الادعية فان شاء المصلى جاء بما يختاره
منها دفعة اما بعد فله غه من التكبير او بعد التكبير الا في الاولى والثانية او الثالثة او يفرقه بين كل
تكبيرتين او يدعوبين كل تكبيرتين بواحد من هذه الادعية ليكون هو ذا الجميع ما روى عنه صلى الله
عليه وسلم انتهى وما ذكره وان كان جائزا الا انه لا بد ان ياتي بالقائمة في الاولى والصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم بعد الثانية ثم يدعوبين بعد الصلوة في الثانية وكذا في الثالثة لما قدمناه من الاحاديث التي افادت لزوم قراءة
القائمة وانها بعد التكبير الاولى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم انما غنا في الحديث انها بعد التكبير الثانية وقد ظهر
ذلك بعطفه ذلك ثم المفيدة للتأخر والافضل ولا فصل في صلوة الجنازة بين الاذكار الا بالتكبير وهو ما

اختزنه وقد اختاره الجمهور تمام حديث إلى امامة بن سهل الأنثى ذكره وكذلك غيره قد يال سياقه
 على ما ذكرناه من التفصيل لا على ما أطلقه الامام الشوكاني فقولنا ويدعو بعد الثالثة أي لا يدعي الدعاء
 بعد الثالثة حتى وان كان قد دعا بعد القراءة في التكبيرة الأولى وبعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في التكبيرة الثانية
 فاحفظ ذلك فإنه محل خلاف بيننا وبين الشافعية والحنابلة حيث جزموا بعدم استيجاب الدعاء بعد التكبيرة
 الأولى والثانية والله أعلم قالت الشافعية وإذا كان الميت انتفى ابدل الصلوة المذكورة المذكورة في ادعية
 الاحاديث بضمائر التانيث وما ذكره اصح في الدعاء للميت المعين وخالفهم الامام الشوكاني فقال والظاهر
 انه يدعو بهذه الالفاظ الواحدة في هذه الاحاديث سواء كان الميت ذكرًا او انثى ولا يحول الصلوة المذكورة
 إلى صيغة التانيث كان الميت انثى لان مرجعها الميت وهو يقال على الذكر والانثى انتفى قلت وما ذكره
 عما يقضى حيث لم يسم المصل الميت او الميتة فان سمي الميت باسمه واسم ابويه وذلك من المسنون المشرع
 كما تقدم فان الصلوة انما ترسخ إلى المذكور حينئذ فيتعين التحويل اذا كان الميت المصح باسمه انثى فنامله
 ولعل الامام روعغل عن هذا وقال ما قال ومن العجائب التزام الاخفات الدعاء الاخير وليس فيه اخلاص الدعاء
 للميت المأمور به في الحديث فهم قد تركوا ما هو الراجح واختاروا المرجوح وقد اوصى كثير من الاخفات عند موتهم
 ان تقرأ الفاتحة في الصلوة عليهم رجمهم الله وغفر لهم واذا كان المصل عليه طقلا زاد الله لهم اجله لتاسلفا وقرأ
 واجرا وروى ذلك البيهقي من حديث ابي هريرة روى مثله سفيان في جامعه عن الحسن يدعو له بالديه المسلمين في المسلم
 منها ومن اصوله لو لم يذكر بالدعاء لايديه بالعافية والرحمة ولا يضر ضعف سنده لانه في الفضائل قال الشافعي في
 ولد الزنا يدعى كرامة المسلمة وليس الدعاء بعد الصلاة خلافا للحنابلة ولا خلاف اي حيث انه يسلم بعدها بل افضل
 وقالت للحنابلة يقف بعدها يسير اذ لا يدعو له ولا يقرأ في خصوص هذا الموضع ولما يدعى عبد الله بن ابي
 اوفى انه ماتت ابنة له فذكر عليها اربع عشرة ركعة الرابعة قد رما بين التكبيرتين يدنو ثم قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصنع في الجنائز هكذا رواه احمد وابن ماجة مجناه قال الحاكم هذا الحديث صحيح قالت الشافعية ليس ان
 يقول بعد الرابعة اللهم اغفر لها ولا تقتنا بعده واغفر لنا وله وفي النيل قال ابو علي بن ابي هريرة كان
 المتقدمون يقولون في الرابعة اللهم ربنا اثنائي الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقمنا عذاب النار انتفى وقيل غير
 ذلك ولا يذكري فان شأني بما شاء من الادعية المارة فيجعل بعض المأثور بعد الصلاة وبعضه بعد الثالثة
 ربه ما س ان يجعل بعضه بعد قراءة الأولى والثانية كما قد قلنا من الكلام على ذلك فالحق انه لم يسلم ولا افضل تسليمات

دفا قال الثلاثة وقال الغالبة واحدة وقد تقدم في حديث أبي امامة بن سهل ما يدل على لزوم التسليم في
صلوة الجنازة وفي الصحيح ذكر ابن عباس عن ابن عباس انه سلم في حديث جبريل بقوله الغالبة وهو في حكم
المرفوع وعن عبد الله بن ابي اوفى انه ماتت ابنته فلبسها بغير عتي طئنت انه سيكبر فخشا ثم سلم عن يمينه
وعن شاذل وفيه فقال اني لا ازيد على ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع وهكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع قال
الحاكم هذا حديث صحيح والسبوق يدخل تكبيرة ولا ينتظر تكبيرة الامام بعد حضوره وفا قال الشافعية وخلال الاذان
والجنازة وعن مالك روايتان كل من هذين واخرناه هو ما يحرز به الامام البخاري ونقله عن الحسن قد دان على
ما اخرناه ابو يوسف من الاذنان قال بعض الاخفاف مستكلا على ان السبوق لا يدخل مع الامام الا حين يحضر معه
تكبيرة فيما فقه فيها لان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة والسبوق لا يعتدى بما فاته اذ هو منسوخ انتهى قلنا
ذلك في غير التكبيرة التي يكون بها الدخول في الصلوة وقوله ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة يمكن ان لا يسلمه
المقيم لجواز الخمس فصاعدا كما قدمنا ولو سلم فلا نسلم ان حكم الركعة هو حكم التكبيرة من كل الوجوه ولو سلم
فمقول ليس السبوق هناك يدخل مع الامام على اي حالة وجدته من الركعة تايمانا كان امرا كما ام ساجدا او اقاما
فسبح احتسابا ادراكه من بعض فروض الركعة اذا كانت من الفرض من الاخرى عذرا مطلقا وعندهم اذا قاته الركوع
الا تكبيرة الاحرام فانها تحسب له بالاتفاق فاية ما يدل عليه كون التكبيرة بمنزلة الركعة هو ان لا يحسب
السبوق ما وافق فيه الامام من الادعية بعد التكبيرة اما غير ذلك فلا يدل عليه ما ذكر من المشابهة
ونقول له ايضا ما استدلت به من التعليل غير وارد علينا فقط وليس في محله بل هو في هذه المسئلة لو تكررت
لانه باتفاق منا ومنك ان الموم لا يدخل في الصلوة الا بعد ان يكبر امامه ويصير دخلا في الصلوة فاذا فرغ
الامام من التكبيرة الاولى في صلوة الجنازة مثلا فقد صار كما نه فرغ من ركعة على رجليه واصلا وحينا
لا يمكن للموم ان يدخل في الصلوة لان دخوله حينئذ يكون كانه ابتداء بما فاته من الركعات وذلك منسوخ
وهذا لازم قال بل مدلوله بالمطابقة وكذا الذي يجري في هذا الاثر في دخول الموم بعد تكبير الامام في سائر
التكبيرات ومن لازم ذلك عدم امكن صحة صلوة الجنازة في جماعة فان قيل ان حضوره حين تكبير الامام منسوخ
له الدخول قلنا ذلك حيث يحسب له التكبير وان قاته كما في سائر الصلوات اما اذا فرض ان نفس التكبير قائم
مقام ركعة كاملة قلنا فانت كما ذكره الحنفى فلا يسيل الى صلوة الجنازة في جماعة تمامه فانه دقيق وبذلك
ومحذور من التناقضات تعرف قيم العدل عن السنة النبوية على صاحبها افضل السلام والحقية ولنا ما تقدم من

فان لم يقتضيه ما انت قال به

الاحاديث في باب الامامة والاقتداء ومن كتاب الصلوة فان فيها الامور بالدخول مع الامام على اى حاله كان وما
 هنا صلوة تكبير الاقتصار والدخول فيها هو حكمه هناك فبطل ما زعمه اكثر الاخاف والمتعسفون لقد هبهم
 ويتدارك باقى التكبير باذكارها بعد سلام الامام وقال مالك بلا اذكار اى يكبر سقيا بلا دعاء وذكر بين
 التكبيرين وقد وافق مالك الليث وابن المسيب ظاهر كلام الثلاثة غير الشافعي ان المتدارك مقتضى هو اول
 صلوته يأتى فيه بحسبه قالوا لان الفصل على الاذنين فاقته الاولى مثلاً فانه يقرأ الفاتحة في المقضية عند
 من اوجبهما الخاطبة وان كان قد قرأها في الثانية التى ادركها مع الامام والمختار عند اصحابنا واول الشافعية
 ان المتدارك ليس هو قضاء وانما هو اتمام وما ادرك مع الامام هو اول صلوته وقد تقدم في كتاب الصلوة ^{بينا}
 وهو قول صلعم وما فاتكم فاتمو الحديث اى ما فاتكم من صلوة الامام فاحيولوه تمام صلوتكم اما كونه يتدارك ما فاتته
 فلما عرفت في كتاب الصلوة ان من فاتته شئ من الصلوة فانه يكملها بقضائها والا لم تكن صلوة شرعية اى فيكون
 كانه لم يصل قالت الخبابة فلو سلم مع الامام ولم يتدارك ما فاتته صحته صلوته اى بما ادركه مع الامام فقط
 ونعم وان النبي صلعم قال لعائشة رض ما فاتك لا قضاء عليك كذا قال بعضهم ولم يدك لم يخرجك ولم يعزك الى شئ
 من كتب الحديث فلينظر على انه لو صح فانه لا يدل على مرادهم من الاطلاق والتعميم وغايته ان صح ان يكون
 خاصا بالنساء اذا صلين مع الرجال فليجوز فوفيهن مكبرات بحضرة الرجال فلا ينعين قد خصصن في ابواب الجنائز
 ومتعلقا بها بالحكام دون الرجال فلا يجوز التحصيل ان صح الحديث مثلاً لا يقتدى في التكبيرة الثانية فيقرأ
 فيها التوحيد والفاتحة والسورة ويصل على النبي صلعم في الثالثة واذا اكبر الامام رابع تكبيرة وسلم فهو لا يسلم بل يدعها
 بالماثور ويكبر متفرجا ثم يسلم ثم لا يقتدى به اخر صح القدر ولا يفعل كالا ولم هكذا الى غير النهاية لان الاقتداء
 بالمسبوق صحيح عندنا ولا تجزى ركننا الا من عذرنا فاق الثلاثة وقالت الاخاف القياس ان تجزى في ^{استحسن} الا
 لا تجزى مرادهم ان الاصل المقرر عندهم ان صلوة الجنائز اتمامها لا ركوع ولا سجود لها اى ولا قنائة في
 زعمهم واذا كانت كذلك فلا باس لوسائط القيام وجوابهم من انها صلوة وقد سماها الله صلوة في كتابه ولها
 تحريم ومنها قراءة خلافا لهم كما قرأه الذي ومن شرط صحتها الطهارة عن الحدث والحجس ستر العورة و
 استقبال القبلة وانما لم يشرع فيها السجود اركوع للثلاث تكون ذريعة الى عمارة الميتة والقبور وغير الله
 ذلك ظاهر فانه صلعم قد عني الصلوة لا سجودا ولا ركوعا ولا اى الامور اذ كان كانت صلوة الجنائز
 في الحقيقة دعاء كما ذهبت الاخاف وكان القياس لبعض ان لا يجيب القيام فيها فلا يقولون ان القياس يقتضى

ان تصح بلا طهارة عن الحدث والنجس ان تصح بدون ستر العورة لمن وعده ما يستترها وان تصح الى غير القبلة ولو قد را على استقبالها لانها في الحقيقة دعاء والدعاء لا تشترط له تلك الشرط طوهم لم يقولوا بذلك والعجب من هذا انهم لم يجوزوا صلوة الجنائزة على الميت الغائب مع ان الدعاء بغير الغيب احدى الاجابة بنص الحديث اما قولهم بالا ستحسان احتياط فيقال عليه ان الواجب هو ما اوجبه الشارع والحرام ما حرمه والدين ما شرعه والامر ما قضاه ولا احتياط في الغيبة انما هو في حمل الشخص لنفسه حيث يكون الامر على شتياه واما الايجاب التحريم ونحوه على الامة فالاحتياط المستحسن انما هو الا بتعداد السكوت عما لم نعلم الدليل ببيانه والايمان الغائب بالا ستحسان في ذلك داخل فممن ذمهم الله وتوعدهم بغضبه ممن وصفهم بالكذب عليه في التحليل والتحريم كما نطق بذلك الكتاب واذا بطل ما ذكره فلما عمله صلعم وعمل اصحابه المستمر الذي تلقته الامة بالقبول الى يومنا هذا هو انهم لم يراوا يصلون على الجنائز قياما او لم يتقبلوا من احد منهم انه صلى على جنازة والى اذ قاعدا فعلم من علمهم انهم قد علموا افتراض القيام فيها كما علموا اشتراط استقبال القبلة لها وغير ذلك مما قد مناه وهل يسوغ ان يقال تسمية الله بها صلوة انما هي مجاز وتسمية الاخوان لها دعاء هو الحقيقة ان هذا الشيء عجاب واذا كانت السنة المشهورة كراهة الركوب في تشييع الجنائز فما بال الركوب بغير عدد في خصوص صلوة عليها هل يجوز من له ادنى مسكة من عقل نسال الله العافية والتوفيق لما يحبه ويرضاه ودين الاذن بالجنازة اى الاعلام تجريرا وتقريرا يكثر الجمع للصلوة عليها ويحرم نفي الجاهلية اتفاقا ودعوات اعات موته باس سال من يخبر بموت الميت على ابواب الدور الا سواق مع نوح من النيلية وذكر اوصاف الميت تغلغرا واستكبارا والظاهر ان هذا هو النعي المنتهى عنه كما في حديث ابن مسعود عن النبي صلعم قال اياكم والنعي فان النعي من عمل الجاهلية رواه الترمذي كذلك رواه موقوف اذ ذكر انه سمع عن حذيفة رضي الله عنه قال اذا مات فلا تؤذوا ابني اخاف ان يكون نعياني سمعت رسول الله صلعم ينهى عن النعي رواه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه ولا صحة في قوله فلا تؤذوا ابني احد الا انه راى منه نعيه واما الحجية فيما روي عن النبي صلعم وهو قوله سمعت رسول الله صلعم ينهى عن النعي قد نفي النعي عما قد مناه واما الايدان بالجنازة للصلوة اى الاعلام بلانفي الجاهلية عند كسوفه هو ان نفي نعيه انما هو غير داخل في النعي الجاهلية المنهي عنه ولذلك خصه الامام البخاري بالتوبيخ قال باب الرجل ينعي الى اهل الميت بنفسه وساق يستدل عن ابني هرة ان رسول الله صلعم نهي العجا شئ في اليوم الذي مات فيه فخرج الى المصلى فصلى بهم واكراما الحديث

ثم ساق الحديث في اخباره صلعم يقتل الثلاثة الامراء المقولون بموته ثم قال باب الاذان بالجماعة
 وقال ابو اسحق عن ابى هريرة قال قال النبي صلعم لا كنتم اذ تقيمون انتم فيخبر اخبار الصديق والحميم
 وذو القرابة ونحوه من المسلمين مما لا يرى به باس او ان سماه بعض الناس فيما تلووا عليك من قصة
 اخباره صلعم يقتل الثلاثة الامراء واما الايدان اى الاعلام الصلوة عليه فذلك مستحب مسنون لمناعة
 مما قد ضلوا هاهنا من صورته ان احدهما مباحة والاخرى سنة والصورة الثالثة نعى اهل الجاهلية الذى قد عرفت
 معناه فذلك معنى عنه بعض رسول الله صلعم والنهى يقتضى التحريم كما هو محقق في علم اصول الفقه وتس
 صفوف الثلاثة فالأثر وكما زاد الجمع كان افضل وارجح اى ارجى في ان يشفع الله المسلمين واما كونها تس
 الصفوف فذلك مما لا يعلم بين الامة فيه خلافا الا ما ينقل عن عطاء فانه ذهب الى انه لا يشرع فيها
 لتسوية الصفوف وقد اشار الامام البخارى الى رد عليه فقال في الصحيح باب من صف صفتين او ثلاثة
 على الجنائز خلف الامام وروى عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلعم صلى على النجاشي فكنيت في الصف
 الثالثي او الثالث ثم قال باب الصفوف على الجنائز وساق احاديث كلها تويد ما ذكرناه وعن مالك بن هبيرة
 قال قال رسول الله صلعم من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد اوجب عنه الترمذى وصححه الحاكم وفي
 رواية الاغفله قال لطبري ينبغي لاهل الميت اذا لم يخشوا عليه التقدير ان ينظروا به اجتماع قوم تقوم
 منهم ثلاثة صفوف لهذا الحديث ذكره في الفتح واقل ما يسمى صفار جلال ولا حد كالأثر وقد ورد
 في فضيلة الجمع الكثير للصلوة احاديث فيها حديث عائشة عن النبي صلعم ما من ميت يصلى عليه امة من المسلمين
 يبلغون مائة كلهم يشفعون له الا شفعوا فيه رواية احمد ومسلم والنسائي والترمذى وصححه وفي حديث ابن عباس
 قال سمعت رسول الله صلعم يقول ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا
 الا شفعهم الله فيه رواية احمد ومسلم وابوداؤد ويقال هلموا الى الصلوة اى بين ان يتأدى في من قرب منه الامام
 او من شاء فيقول هلموا الى الصلوة على الميت او الجنائز ونحو ذلك لما روى عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله
 صلعم قد توفي اليوم رجل صالح من الجيش فلهم فصلوا عليه كذا في الصحيحين والبخارى ايضا فتقوموا فصلوا على اخيكم احمية
 واسمها اسم النجاشي ويعمل بالمصل والمسيح ولا تكروه فيه خنزير الاضاح وما لك ودا قال الشافعي واحمد استد بعض
 الاضاح بمحدث من صلى على جنازة في المسجد فلا اجر له واجيب بانه حديث ضعيف وقال الامام احمد هذا حديث ضعيف
 تفرد به صالح مولى النواصة وهو ضعيف واما قول ذاك الحنفى موجه للمذاهب لانه اى المسجد بنى لاداء المكتوبات

بجوابه ان نقول له ما مر ادرك بهذا تريد ان صلوة الجنائزة حيث لم يمت لها المساجد انه يلزم كراهتها فيها لذلك
 فان كان هذا امر اذلة لزم ان يقول بکراهة ما سوى المكتوبات من السنن والاذا كان وتلاوة القرآن الا عتقات
 ونحوها من الطاعات في المساجد وهذا معلوم فساد من دين الاسلام بالقرآن سنة ولا تلزمه هو ولا احدا من
 الاحناف اذا كان الامر كذلك بطل توجيهه وتقليله فلا يبقى ما يدعيهم الا ما قد مضى عنهم من الحديث ^{الضعيف}
 ومثله لا تقوم به الحجة حتى لو سلم عن المعارض ايضا هو مع ضعفه انما وجد في بعض نسخ ابي داود و
 اما النسخ المشهورة المحققة المسبوقة من السنن ابي داود فانما هو بلفظ من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء
 عليه فسقط احتجاجهم به مطلقا ولو سلمنا بثبوته انه عند معارضته لما هو اصح منه انما يجب تأويله كذا وكذا ^{بش}
 المشهور لا به وقد جاء تأويل له بمعنى عليه كما في قوله تعذر ان امأتم فلها اي عليها وعليه فما في
 النسخة المحققة يكون تفسيره لما في النسخة الناصرة النازدة اوله مع ضعفه محمول على من صلى في المسجد ^{وجم}
 ولم يتيهها الى المقبرة فانه بذلك يكون مقوتا لاجر التسبيح والمضور معها الى المقبرة واجر حضور ^{الدفن}
 ولما انه صلح صلى على ابني بيضاء في المسجد رواية مسلم عن عائشة الحديث وفي رواية ما صلى رسول الله صلعم
 على سهيل بن البيضاء الا في جوف المسجد رواية الجماعة الا البخاري وقد تاول هذا الحديث بعضهم بان
 محمول على ان الصلوة على ابني بيضاء وقعت باثنيهما كانا خارج المسجد المصلون داخله وذلك جائز بالاتفاق
 وما تاولوا به هذا الحديث باطل يرد سياق القصة ولو كان الامر كذلك لاستدل به المخالفون لعائشة
 المتكرون عليها في قولها ادخلوا جنازة سعد بن ابي وقاص المسجد لا صلى عليه فلم يكن منهم ذلك وهي اذا طلب
 ادخال الجنائز الى داخل المسجد وهم بعد ان احتجبت بالسنة وافقوها علم ان هذا التأويل باطل ساقط لمحمول
 له من النظر ووضحه استمرار العمل بالصلوة على الجنائز في المساجد حتى انهم صلوا على ابي بكر في المسجد وصلوا على
 عمر في المسجد فان قيل ان انكار من انكر على عائشة تحييت كذا اجمعا من الصحابة اقل حالاته ان يدل على احفظوا
 انما هو الصلوة على الجنائز كما في المسجد فيكون اكثر عمله صلعم في صلواته على جنائزهم انما هو الصلوة عليها في
 غير المسجد لانه يوجد كل البعد ان يذهلوا عن ذلك اذا كان عملهم المستمر عليه فيكون حديث عائشة
 غاية ان يدل على الجواز لا على الافضلية والجواب انما نسلم العمل الاكثر فيجوز ان يدل هذا الحديث على انه
 في غير المسجد فلهذا لا نقول بافضليته في المسجد بل نقول بجوازه بلا كراهة اما الافضلية في المصلي ونحوه
 ففي القول بها نظر نعم اذا كانت الصلوة خارج المسجد ارجى لكثرة الجمع او كان المسجد يفتق بالمصلين

فلا نزاع في ان الصلوة في المصلح منجزة افضل وعلى ذلك حمل بعضهم صلواته صلعم في المصلح على النجاشي ولا دليل
في خروجه صلعم للصلوة على المذاكر الى المصلح بلذهب الاخناف والمالكية من كراهتها في المسجد لان المصلح
حكمه حكم المساجد كما مره صلعم في حديث حضور صلوة العبد للحيض ان يقترن المصلح والمسالة
في النظر والقول بالجواز في الموضوعين هو الحق فان اعداهل البلد موضع الجنائز فلا فضل للصلوة على
الجنائز فيه الحديث ابن عمر ان اليهود جاءوا الى النبي صلعم برجل منهم وامرارة زينا فوجا قويا من موضع
الجنائز عند المسجد فاذا كان موضع الجنائز مكانا معد للصلوة عليها كما قال الحافظ في الفتح فلا شك
ان العمل المستمر يكون اذ ذلك هو الصلوة نادر او على كل تقدير يكون ما اعتقده الاخناف والمالكية
ومن رافقهم من الكراهة ضعيفا فاسد او يصلي على الطفل اتفاقا كما يحكي عن سعيد بن جبير انه
نهى عن صلوة عليه ما لم يبلغ وهو في غاية الشدة وذو جهة الشدة وذو ان المميز ينصح عباده انه
وانه اذ عقل الكفر ومات عليه يعذب به وقد دل على ذلك عمره صلعم السلام على الغلام
اليهودي وقبوله اسلامه وقوله الحمد لله الذي انقذه من النار رواه البخاري في صحيحه
عن انس رضي في حديث المغيرة عند احمد والنسائي والترمذي وصححه وفيه والطفل يصلي عليه الحديث
والطفل يطلق على الصغير مهما كان عمره ومن قال لا يصلي عليه حتى يصلي اي وان لم يبلغ فلما دله انه
لا يصلي على غير المميز وهذا الحديث يرد عليه ويرده ايضا اوضح الروم اروي عمار مولى الحارث
بن نوفل قال حضرت جنازة صبي وامرأة فقدم الصبي مما يلي القوم وضعت المرأة وراءه فصلي
عليها وفي القوم سعيد الخدري وابن عباس ابو قتادة وابو هريرة فسألهم عن ذلك فقالوا السنة مراة
النسائي داود اذد والمندسري ورجال الاسنادة ثقات ولو كان لغية اي من زكاته لم يحكمه باسلامه
تبعه لانه ان كانت مسلمة وكلا فان علم ان اباه مسلم فكذلك يحكمه باسلامه لان الاسلام لا يعلو ولا يصلي
ولسبب اصوله على السقط وان لم يستهل اذ اكل انسانا وقال بعض اصحابنا يصلي عليه اذا استهل والا
فلا والله المتخلفاه في المتن خلافا للامام احمد في الايجاب الثلاثة وبعض اصحابنا في عدم الاستحباب توسط
ويجمع بين دلة لم ارض سبغني اليه بيان ذلك ان حديث المغيرة الذي فيه السقط يصلي عليه ويدعوا
لانهم في نعمة والرحمة لا يدل على الوجوب كما زعمت الحنابلة لانه لم يصرح بكلامه فيه ولم يقيده بالاستهلال كما
استند من لم يرد الصلوة على السقط الذي لم يستهل فتعين ان دالة الحديث وسط بين المذهبين و

عند من خالف
دليل من خالف
لا يصلي عليه
المسجد في غير
فيه دخول
المالكية في
دبه والتمس
الاخناف و
اولا حديث
بانهم اذ النجاشي
على الصلوة
او لا يدل على
في صفوة
الصلوة
١٢

وهو ما اعتزاه وإما حديث جابر عند الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بلفظ اذا استقل السقط
صلى عليه وورث فهو مع انه موقوف في اسناده اسماعيل بن مسلم المكي عن ابي الزبير وهو ضعيف وقد
رفعه الحاكم من طريق المغيرة بن مسلم عن ابي الزبير وسفعه بعضهم من طريق بقية عن الاوس اعني
عن ابي الزبير وهو ضعيف مرفوعا وموقوفا وعن ابن عباس رفته اذا استهل للصبي صلى عليه وورث
قال الحافظ واسناده حسن وهو كما تراه لا يدل على منع الصلوة عليه بمنطوقه على ان المفهوم لا يارض
المنطوق فتأمل قلت انه يعارضه عارضه صحيحة حديث جابر مرفوعا الطفل لا يصلي عليه ولا يرث
ولا يرث حتى يستهل بخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان الحاكم وقال الترمذي
هو موقوف اذ كان الموقوف اصح انتهى والموقوف عند النسائي رجاله رجال الصحيح كذا قال الحافظ اقول اذا كان
الاصح كما قال الترمذي هو الموقوف وما روينا من قبل اعني حديث المغيرة مرفوعا وصححه الترمذي الحاكم
فلا ريب ان المرفوع يقدم على الموقوف فان قيل قد قال الدارقطني في حديث المغيرة ان دقعه اسراج
قتلوا وسلمنا هذا اقل حديثان المتعارضان اما ان يكونا موقوفين او مرفوعين وعلى كل حال المثبت مقسوم
على المنفي او منفي المنفي في حديث جابر على نفي الوجوب ونظيره نفي الصلوة على الشهيد كما ساقى وقال بعض اهلنا
لنفي التعارض ان المراد بالسقط في حديث المغيرة ما دللنا عليه واستعمل هذا التمرين في اللغة فان السقط ما سار
من بطن امه ميتا فتأمل فانه من المعارك ومن سمي ابويه او احدهما مات لا يصلي عليه الا ان دقعه بالاب
وهو يعقل ومسلم ابواه او احدهما اتفاقا وقلنا او سلم ابواه او احدهما اي قبل موت الصغير وخلافه
الحكم الاسلام لا نه يعلو ولا يعلى اخرجه الدارقطني مرفوعا باسناد حسن وله طرق ذكرها في الفقه وان
معه احد ابويه صلى عليه وقال الاحناف والامام احمد وخلافه المالكية وبعض الشافعية وقال الامام احمد
من مات ابواه وهما كافران حكمه بالسلامة واستدل بقوله صلعم كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودونه
او ينصرانه او يمجسانه الحديث رواه في الصحيحين وتعقب قول الامام احمد بعضهم بانه من لا ذم في ابواه
لا يصح انه ترواقه وما اورا وغيره وان كان قول الامام حكمه بالسلامة ظاهر في عدم ارادته او
الحديثين فتأمل فان قيل ان الايراد على ظاهر الحديث قلنا كفى بالايراد على الحديث متزياتا
صاحبه والحق انه لا يصح الايراد على الحديث لان تعديب من لم يعمل الشر قد مل
واقرا ان على امتداعه فمن مات وهو صغير ولم يختر الكفر بعد عقله فلا شك في نجاته من

عقلاء اما الحكماء اظهروا في الدنيا فلا شك اننا نطلق على اولاد الكفار انهم كفار تبعوا لوالديهم الاحياء
اولاد ارا اذا كانوا يدار الحرب لم يكن لهم ولدان بدليل ان قوايتهم ترتفع وانا اذا ظفرتنا بهم للحالة
ما عرفت مستتر قهرا اذ اراى الامام المصطفى في استنوا قهرا على خلاف ذلك سياقى ان شاء الله واما
في الاخرة فمن مات قبل ان يتقبل الكفر يختاره فالذهب المنصور انهم ناجون لما قد مناه وتحدث الرويا
وفيه قاله انطلق فانطلقنا حتى انتهينا الى روضة خضراء فيها شجرة عظيمة وفي اصلها شيمخ وصبيان وفيه
تفسير الشيمخ في اصل الشجرة ابراهيم ع والصبيان حوله اذ كان الناس قالوا الرسول الله صلعم واوكلوا
المشركين فقال واوكلوا المشركين الحديث رواه في الصحيح قد كرسلم انهم في الجنة حول ابراهيم وقد
طال في هذه المسئلة النزاع وكثر فيه الاختلاف وما ذكرناه هو المرحم عند اصحابنا ولو حضرت جنائز صلعم
على كل واحدة واحدة وعلى الكل مرة لما تقدم من حديث عمار مولى الحارث بن نوفل في الصلوة على
الصبي والامرأة للحديث وصح ان ابن عمر رضي صلعم على سبيع جنائز رجال ونساء فجعل الرجال مما يلي
الامام وجعل النساء مما يلي القبلة وصفهم صفا واحدا فان كان صبي وغنشي قدم اليه الرجال
ثم الصبيان ثم الجنائز ثم النساء فان اختلف النوع واختلفوا في الفضل قدام اليه الا فضل فالأفضل قياسا
لصفات على الذوات وكان النبي صلعم كان يقدم الاقرب بالحد عند دفن شهد أحد كما روى في صحيح البخاري
والريق للحكم لا يقطع رقه بالموت ويجوز ان يصل على الغائب وفاقا للشافعية والحنابلة وخلافه الاحناف
والمالكية ولم يأتوا بدليل بل دعواهم ان صلوة الجنائز دعاء يرد عليهم كما مر ولنا صلوته صلعم
مع اصحابه على اصحجة النجاشي الحديث رواه الجماعة ودعوى ان ذلك خاص بالنجاشي او بمن كشف
له عن جنازة الغائب او بالنبي صلعم رودة بل هي ادعاهم لوفيق بابها لتعطلت اكثر الاحكام وتتوسع سعة
الايراد لمخالفى الاسلام والاعتراض بانه لم يتقبل انه صلعم صلى على غير النجاشي يرد صلوته صلعم على معاوية
بن معاوية الليثي لا يها رويت من طرق متعددة لا تنحط عن درجة الاعتبار كما قال الحافظ واغا المصلي
على زيد وجعفر لا يهمل قتلوا شهداء مع ان عدم صلوته صلعم على غير النجاشي غاية ان لا تكون الصلوة
على الغائب متعمدة كما ذهبوا اليه من عدم الجواز والصحة ومن زعم التقيد بمن لم يصل عليه كما اختاره
شيمنا ابن تيمية فانما يصلح لو كان النزاع في وجوب الصلوة على الغائب اما الاستحباب والجواز فصلوته صلعم على
النجاشي اقل حلا بها ان تدل على الجواز والصحة وبذلك تعرف ضعف ما اختاره ومن لم يصل على الجنائز تجاوزت

له الصلوة على القبر بالاتفاق الا ان الاختلاف خصوصاً بين لم يصل عليه ولله حديث ابن عباس قال استحي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قبر طيب فطلى عليه وصفاً خلقه واكبراً رباً متفق عليه ولا شك ان صاحب ذلك
 القبر قد طلى عليه واصرح منه ما ذكرناه انه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر المرأة التي كانت تقم المسجد ولا ريب ان الصحابة
 صلوا عليها ودفنوها ليل ومعارضة هذه الاحاديث يكون من لم يصل عليه الامام فانه لم يصل عليه معارضه
 مبطل المذهب وفي غاية العناد اذ لا دليل على ان امامة السلطان او نائبه شرط لصحة الصلوة على الجنائز وغيرها
 وغاية الدليل ان تدل على انه حق بالامامة بين غيره اذ احضر كيف وقد صح ان غير النبي صلى الله عليه وسلم تقدم الامامة
 الصلوة في بعض المغازي والنبي صلى الله عليه وسلم موجود الا انه ابطأ لقضاء حاجته ووضوءه فلما جاء وجد هم يصلون فضلى
 النبي صلى الله عليه وسلم خلف ذلك الصحابي واظهر سروره بفعلهم حيث قال نعم ما فعلتم فبذلك اعني ان يكون الدليل
 لهم تبين انه عليهم ربه فسد ما زعموه من الاستثناء هذا اذا كان من اهل فرضها عند الموت وفنا
 للمعقل عند الشافعية او حيث جازت الصلوة على التبر جاز ان يصل عليه ولو بعد مدة طويلة تنشط
 ان يكون من اهل فرضها عليه حين موت صاحب القبر هذا ما تختاره وفاقا للمعقل عند الشافعية وقيل ما لم
 يبل وقيل ابد او قالت الاختلاف والمالكية ما لم يتفسخ ورجعوا في ذلك الى العرب وقال الامام احمد
 واهله لا كثير من اصحابنا الى شهر استدلوا بان الشهادة المدة التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم على القبر
 والجواب ان ذلك ليس غاية وانما اتفق ان قد مضت على المقبور تلك المدة ولو كان من مضت بعد وفاته
 مدة اكثر من شهر لا يصل عليه لو لم يمت عليه المدة وعلى الاقل وقوع اسئال منه عن المدة قبل ان يصل عليه
 ولما انه صلى عليه يوم ما صلى على اهل احد صلواته على الميت الحديث رواه في الصحيح وكان ذلك بعد ثمان سنين
 ولا يصلى الا صام على الغال لا متناعه صلى الله عليه وسلم في غزاة خيبر من الصلوة على الغال وقال صلوا على صاحبكم ثم انا احمد
 وابو داود والنسائي ابن ماجه وكذا على قائل نفسه لا يصلى عليه من قتل نفسه بالمشاققة رواه الجماعة الا
 البخاري وقال عمر بن عبد العزيز ولا يصلى عليه والعلامة لا يصلى مطلقاً على النفاق تصريحاً او تالياً وذهب
 ابو حنيفة واصحابه ومالك والشافعي ومجهول العلماء الى انه يصلى على النفاق واجابوا عن الحديث المذكور
 بانهم سمعوا ابا بصير يه نفسه رزحاً للناس في حديثه عن هذا الفعل صلى عليه اصحابه ويؤيد ذلك ما
 ذكره الناس في المعقل انا فلا يصلى عليه ويدل على الصلوة على النفاق حديثه صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله صلوا
 على كذا ورد في صحيحه اصل الحديث والتابعين حيث صلوا على ائمة الجور عماد بن امية اما المدعون فانما امتنع

الذي صلح عن الصلوة عليه في أول الإسلام حيث لم يكن له يصلح شيء في بيت المال فلما كثرت الفتوح واجتمعت الأموال في بيت المال على المديونين واحد منهم ديونهم وقال صلح شفقة على المومنين ترك مالا فلو نثرته ومن ترك ديناً أو حياً فالإيهما سؤال يروح وهو أنه لو فرض أنه لا بيت مال ووجد أحد يستدين لا يقصد الأداة أو قد رعى أداء الدين الذي بذمته ولو يرد لا عند احتج مات معسر مثلاً فهل يصلح عليه المنصب الذي لا بيت عنده أمر لا قلنا إن كانت باعية أهل تلك الأرض وكان لو لم يصل عليه يحصل للناس اتعاظوا ترجارع من فعل مثل هذه الممقوت جازل ذلك المنصب أن لا يعمل عليه ويقول لهم صلوا على صاحبكم لأن العلة التي كانت في أول الإسلام ما نفع للرسول صلح عن الصلوة على مثل هذا هي موجودة بلا تعارض فيما فرضه السائل ^{عليه} الله ولا يصلح على الكافر مطلقاً اتفاقاً لقوله تعالى ولا تقبل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره والمراد القيام على قبره إماماً صلحاً صلوة الجنازة أو مستغفر له ولا تدخل في يوم المنهي زيارة قبر الكافر التي تكون لأجل الاعتبار بالموت وتذكر الآخرة إذا دخلت عن الاستغفار له لما سألني أن شاء الله وقد زار النبي صلح قبر أبويهما ما تأمل الكفر وذكر السيوطي حديث أن الله ترحم عليهما فأما ما يصلح ويرد حديث أن أبي دابك في النار ويمكن أن قال هذا قبل الأحياء والأعيان وقوله ترحمهم على قربة أهلكتها اليهم لا يرجون لا يتأفده وهو

ظاهر لأن الآية واردة لهم أهل القرية والحديث لو صح فهو خاص بابويه صلح ولو اشتبه مسلم بكافر وجب غسل الجميع على عليهما ما يقصد المسلم أو واحد أو أحداً نادياً بالصلوة عليه إن كان مسلماً ويقول إذا جمعهما بصلوة واحدة اللهم اغفر للمسلمين بينهما فإن كانوا جميعاً قال اللهم اغفر للمسلمين منهم وإذا صلى عليهما واحد أو أحداً قال اللهم اغفر له إن كان مسلماً هكذا يفعل في غير الأدمية وليس في هذه اصلوة على كافر لأن المعلق على شرط لا يتحقق لا عند تحقق وجود المعلق عليه إنما جازت الصلوة بهذه الصفة لأنه لا يمكن تأدية الواجب إلا بها وما لا يتم الواجب إلا به فهو مثله أو نقول إن هذه هي التيسير في تأدية الواجب والميسور لا يسقط بالمعسور ولقوله صلح إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم الحديث أو كما قال صلح وهذه هو المستطاع في مثل هذه الحالة وقد تقدم أنه إذا أمر الكافر وله في مسلم فانه يغسله وليقننه ويدنيه كما أنه صلح أمر علياً بذلك لما مات أبوه أبو طالب قالت الشافعية الأصح وجوب تكفين الذمي والمعاهد المستأمن ودفعه من ماله ثم منقذه ثم بيت المال ثم من ميا سيرة المسلمين وإنه بزيادة كما يجب إطاؤه وكسوته إذا حجج وقالوا أيضاً لو مات مسلم بهدم وعجزه وتعد ربحه ربحه وغسله لا يصلح عليه وسألفهم المتأيلة وغيرهم فيما إذا تعد ربحه ربحه لغسل وضوءه وتعد ربحه لما نفع آخر كخوف

تفسيره وحديث يعذر اليمين ايضا قلت وقول الشافعية ضعيف عندنا لان البخاري لم يحقق تفسيره وعلى القول
 لم يفسر البطل الذي يشترطه الشافعية وقد صلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان من تعدد تطهيره عن الصلاة
 والنجس لا يصل عليه اذ لا تقسم الصلاة عليه كما قالوا للزمهم ان لا تقسم الصلاة
 على البخاري وهو خلاف المعلوم صحة عن الشارع وخلاف المقرر في مذهبيهم وايضا لو كان ما ذكره
 صحيحا لم تجز الصلاة على المقبر الذي احتل تفسيره اذا كان المصلي حين الموت من اهل فرضها الى غير ذلك
 مما لا حاجة بنا الى الاطالة بمذكرة ولا يصلي الا بعد من حين قطع الشمس حتى ترتفع حين يقوم قائم
 الظهيرة وحين تضيق للغروب حتى تقرب وقا قالوا من اهل المالكية والكوفيين واحدا وسماحا وقالت
 الشافعية لا تكره الاوقات سبب اما الدفن فيكون في مذهبهم ايضا بهذه الاوقات ان تعزى ويريد عليهم ان تعزى
 اما يكون مكلتا من الشخص الواحد في المكتوبات ونحوها سواء كان كسلا او اشتغالا او كان منا فعا لا يصلي
 الا رباعا واما اجلعات المسلمين فلا يتصور ولا يمكن منهم التعزى وقصد اوقات الكراهة خصوصا في امور اتهم
 فحمل احاديث النجى من الدفن في هذه الاوقات على ما لا يتصور وقوعه من التعزى المرحوم كما يجوز فبطلان هذه
 الشافعية في الدفن واما قولهم ان صلاة الجنائز ذات سبب وذوات الاسباب لا تكره في هذه الاوقات
 فجوابه اننا نسلم ذلك في صلاة الجنائز اذ لا تكون ولا تحدث في تأخيرها وما دامت بين ايدينا لا يغوت
 وقتها واما اجاز تادية ما خيف فوته من ذوات الاسباب في الاوقات الكراهة واما ما لا يخاف فوته ولا ياشم
 بتأخيرها فلا نسلم انه يجوز تأديته في هذه الاوقات فتأمل فانه داخل لما ذكره الشافعية ولنا حديث عقبه
 بن عامر قال ثلاث ساعات نهارا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نفل فيهن اذ ان تغرب فيهن موتا نأحين تطلع الشمس
 بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة وحين تضيق للغروب حتى تغرب رواه الجماعة الا البخاري فقله
 ان نفل فيهن كما يجب ان صلاة الجنائز داخله في عموم المنهي عنه يوضحه ان الذين لما كان غير داخل في النجى
 من الصلاة خصه بالذكر وقد اتى بمجئزة ايام اماما طارق بن عمرو والمكي عامل عبد الملك
 بن مروان بعد صلاة الصبح فوضعت بالبقيع وكان طارق يغلس بالعبيح فقال ابن عمر رضي
 لا هلهاما ان يصلوا على جنازتهم اذ كان واما ان تتركها حتى ترتفع الشمس واما ما لا
 في الموطا واثر ابن عمر رضي لا يقتضى كراهتها حين الاصفراء والاسفاد قال من قد ماذكرهم
 يقتضى ويوضع لسقوط قولهم كما قال الحافظ ماري عن ميمون بن مهران كان ابن عمر يكره الصلاة

على الجنابة اذا طلعت وحين تغرب الخرجه ابن ابي شيبه وهذه الرواية تقتضي انه ترى
الاختصاص حتى لو سلم ان رواية حرمله ونافع تحمل شمول وقت الاضطرار والاسفار وهذا
فتكون رواية ميمون مفسرة المراد وذلك ظاهر وبه يظهر ضعف توجيه الزرقلاني في
دعواه الشمول وعدم الاختصاص فتأمل قلت واذا ناقل ابن عمر لاهل الجنابة امسا ان
نصلوا على جنازة تكبر الا ان وامان تتركوها حتى ترفع الشمس انه كان من المقرر عند عمر
ان الاحق بالامامة على الجنابة لا يصل على الجنابة الا بعد اذن ولي الجنابة كما هو ظاهر
فاحفظه فانه مهم في هذا الزمن الذي كثرت فيه المقاتلون على الناس في حقوقهم لكن هذا
حيث لم يكن ضررا ولا يخاف تغير الجنابة او تفويت كثرة الجماعة وكالا الزم الولي بان ياذن فان
لم ياذن بالصلاة واراد الاضطرار بالجنابة او المصلين صلوا عليها فرادى او جماعة والله اعلم
ولو خاف ضررا صلى في هذه الاوقات ولا كراهة اى كان خيف تغير الميت ونحوه او خيف
تفرق المصلين لحادث او نحو ذلك لزم ان يصلوا على الجنابة حينئذ ولا كراهة لانه يتعين
ناديتها ويكون الطلب غير موسع كالملتبسة اذا ضاق وقتها وترفع الكراهة حينئذ
لعدم جواز نقل حكمين مختلفين بشئ واحد من كل الوجوه حتى ان واحد حيث لم يكن
تقصير وقد عرفت مما قد مناه ان للضررات احكاما تخصها والله اعلم.

فصل في حوا الجنابة وهو من الحقوق الواجبة للميت كغسله وتكفينه واندسوة
عليه وكذلك ما ياتي من نحو الدفن واذا احتيج الى اجرة له فقد صدقنا انها تجب
وتخرج من حيث يخرج الكفن ليس وضعه على سريره ونحوه اتفاقا لا اتباع وعليه
العمل من خلف فان عدم او تقدير حمل باحسن ما يمكن لما تقدم ان الملبس
لا يسهط بالمعسور ولقوله صلعم اذا امرتكم بما فاتوا منه ما استطعتم وكما قال وقد
تقدم ولا تخمس له النساء مع وجود الرجال لقوله صلعم اذا وضعت الجنابة واحتملها
الرجال على غنائهم الحديث رواه في الصحيحين نقوله صلعم واحتملها الرجال ظاهر في ان
حمل الجنائز هو من اعمال الرجال فنقول الامام البخاري في صحيحه باب حمل الرجال
الجنابة دون النساء مستدل بهذا الحديث مما لا محل للايراد عليه بل ذلك مما يدل

على وفور علمه ودقة استنباطه رحمه الله وهذا حتى مع الأعضاء عن استشعار العدول
فيه عن المشاكلة في الكلام أي فلو لم يوجد في هذا الحديث لفظ وضعت المبنى للجهول
لكان بقيمة الحديث بلا شك يدل على أن حمل الجنابة من أعمال الرجال لأن الشرط
المعلق عليه قول الجنابة المذكور في آخر الحديث ليس هو حمل الرجال كما ذكر المعترض
وإلا للزم انتفاء قول الجنابة المذكور في الحديث إذا حملها رجل واحد وحملت على دابة
لضرومة مثلاً ولا قائل به فاذا لم يكن لذكر الرجال تأثير في الشرط تعين أن يكون
انما نص على ذكر حملهم لأجل أن الحمل انما هو من أعمالهم وما كان من أعمالهم فلا يجوز لهم
تركه بدون عذر شرعي وما خصهم به الشارع فلا تنشر كهم فيه النساء ونحوهن فإن
قيل أن هذا يقتضي عدم الاعتداد بصلوة الجمعة ونحوها للنساء إذا حملن مع الرجال
لأن وجوب صلواتها انما هو مخصوص بالرجال قلنا هذا لا يرد لأنه فرق بين وجوب الشيء ^{عند} والأصل
بذلك الشيء إذا لو كان نفس فعل صلوة الجمعة مما اختص به الرجال كالحمل هنا لما
اعتد لهن بصلواتهن الجمعة لكن الأمر ليس كذلك فظهر الفرق وبطل الإبراد من أصله والخالف
قد غفل عن هذا أفلم يجب به عن الإمام البخاري رحمه الله وجميع بيننا وبينهما يوم الجمع
قلت ويدل على ما احتجنا من اختصاص الرجال عند وجودهم بحمل الجنابة نفيهم مسلم لهن
في غير حديث عن اتباع الجنائز وعن السنن قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فمر أي
سنة فقال احتملته قلن لا قال أمدا فنه قلن لا قال فاربعين ما نروى غير ما يروى روات رواه
ابو يعلى وفي الباب حديث أم عطية رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أن النبی صلعم
مرای فاطمة رضيها مقلدة فقال من أين جئت الحديث والأول في الصحيح والثاني عند أحمد والخائفة
وغيرها أما إذا لم يكن هناك رجال أو كان من لا يكفي لحملها منهم وحيث أن انتظار تغيير الميت
مثلاً فلا بأس بل يلزم أن تحملها النساء لأن المانع حينئذ أضعف من المقتضى فتأمله أما المقصود
فظاهر أن لزوم دفن الأموات المستلزم للحمل منصوص بالكتاب والسنة وأما نفع المانع فاقول
أم عطية نفينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا ديناً ب أن لم يتيسر الرجال لحملها ^{أن} فتميز في حجة
أو حجة أو ما كب آخر ما تيسر فإن تعذر لكل تعينت النساء للحمل ^{الحمل} بين اليهود والنصارى ^{الذين} يبيع سوا

والاول هو الافضل في الاصح عند الشافعية وذهب الاحناف والحنابلة الى ان الثاني هو الافضل
استدل الشافعية بما روى الشافعي ان النبي صلى الله عليه وسلم حمل جنازة سعد بن معاذ بين
العمودين وسرواه ايضا ابن سعد عن الواقدي واستدلوا ايضا بفعل كثير من الصحابة
كذلك واستدل من يقول بافضلية التربع بحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال من اتبع
جنازة فليحمل بجوانب السرير كلها فانهم من السنة ثمان شاء فليطوع وان شاء
فليمدح سرواه ابن ماجه وابوداؤد الطيالسي والبيهقي اسنادا ثقات الا انه معلول لان
ابا هبيلة لم يسمع ابيه وفي الباب احاديث لا تخلو عن مقال الا انها تتعارض وهي كما تواها
لا تدل على ان هذا افضل من هذا اوجهه قول ابن مسعود من السنة فان من تدل على التبعض
واما الامر وهو قوله فليحمل الى آخره فانما هو من قوله رضي فلا حاجة فيه فتأمل وعلى مقابل الاصح
عند الشافعية قال بعضهم يوجب حمل الجنازة تريبا وهو في غاية المبالغة جادة الانصات قلت
فان امكن فعل الامرين فهو الافضل جمعا بين الادلة وخروجا من الخلاف وذلك بان يحمل بين
العمودين اذا استطاع تاسرة وبجوانب السرير الاسراع اخرى وكوة النخعي الحمل بين العمودين قوله
مرود عندنا الا ان يخص حاله وحال فهو صحيح والله اعلم ولين الاسراع بهادون الخبث اتفاقا و
شد شيخنا العلامة ابو محمد ابن حزم فقال بوجوب الاسراع قلت واذا خشى ضررا او تغير فالتمتع
عند الجمهور صحة ما ذهب اليه ابن حزم مرودا ما مطلق الاسراع بما يلزم للميت بمعنى
عدم التأخير كعدم الوقت في الشيء بغير سبب مثلا فلا شك في وجوبه بهذا المعنى وقد دل
قوله صلوات الله عليه وسلم فلا تحبسوه واسر هوايه الى قبرة اسرجه الطبراني باسناد حسن حديث
لا ينبغي لحبيفة مسلم ان يبقى بين ظهراني اهله الحديث وقد تقدم الكلام على ذلك ود لسيلا
هذا المقام الخاص هو قوله صلوات الله عليه وسلم اسر هوايه بالجنازة فان كانت صلحة فربقوها الى الخديوان كان غير ذلك
فشر تضعونه عن رقابكم سرواه الجماعة واما كونه دون خبيب فحديث ابن مسعود قال سألت
رسول الله صلوات الله عليه وسلم عن المشي بخلع الجنازة فقال دون الخبيب الحديث رواه الترمذي وابوداؤد في
حديث ابى بكر قال لقد رأيتنا مع رسول الله صلوات الله عليه وسلم وانا لنكاد نزل بالجنازة سر ملا رواه
احمد والنسائي وابوداؤد والحاكم وقد روى انهم اسر هوايه بالجنازة سعد بن معاذ حتى تقطعت

فقال لهم ثبتت استقباب الاسراع بالجنادة وكلا وفعلا بمقتضى الاختصاص من استقباب المبادر
والاسراع في جميع تجاهاه فستقطما تاول به القرطبي وغيره احاديث الاسراع في خصوص
المشي بها قائله لكن بحيث لا ينتهي بالاسراع الى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت
او مشقة على الحامل والمشي فان انتهى الى ذلك كره ما زاد عن المنزلة فلو حملها اقرباء وجروا بها
حتى اعجزوا المشيعين كره هذا الاسراع وقد دل على ذلك حديث ابي موسى قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بالقصد سواء احمد وابن ماجه
والبيهقي وقاسم بن اصبغ في استاده وفيه ضعف لكن يورده ماروي عن البيهقي ايضا بلفظ
اذا انطلقتم بجنادة فاسرعوا في المشي الحديث وجه الدلالة انه اما رغب في الاسراع في المشي
لا في العدا ونحوه فانتيه وقد صح عنه صلعم وعن اصحابه انهم انما كانوا يمشون مع الجنادة
كانوا يمشون قبلها خلفها وقرىبا منها ويراها يقف بعضهم فيحمل ثم يتقدم او يخلع ولا يفوته من
يحمل الجنادة فعلم ان المراد بالاسراع بها هو الاسراع مع القصد فامل ذلك تسلم من الافراط والتقصير
والله اعلم والشييع سنة وبين يديها وخلفها وبجوانبها سواء اى المشيعون المشاة يمشون كذلك
وهو السنة المعلومة عن النبي صلعم وعليها عمل اصحابه رضي الله عنه وقد ثبت ان الصحابة كانوا يمشون حول جنادة
ابن الداح اح رواه مسلم في صحيحه وحول الشيء وحول اليه ما قارب من جميع اطرافه قال مالك
والشافعي واحول المشي امامها افضل وقال ابو حنيفة المشي خلفها افضل واستدل كل بمجرد فعل
او قول ليس هو نصا على مداها واما احاديث الجنادة متبوعة لا تابعة وليس معها من يقدمها فلا ارادة يصح
وان رواه ابن ماجه وقد صح حديث المعيرة رضي الله عنها فاعا الركب خلف الجنادة والماشي حيث شاء منها
وفي لفظ الماشي امامها قرىبا منها عن يمينها او عن يسرها رواه اصحاب السنن وصححه ابن حبان
والحاكم وثبت انه صلعم مشى امام الجنادة وكذلك ابو بكر وعمر رضي الله عنهما سقط دعوى
التخصيص بالافضل كيف لا وقد ثبت عند هؤلاء المتنازعين ان السنة للشييع ان يحمل بجوانب السير
الاربع وعليه فيلزم كل طائفة نقص ما ذهب اليه اما في الشييع او الحمل وذلك لان الحامل مشيع والخفي
اذا حمل بمقدمة الجنادة مثلا فقد تقدم الجنادة ولم يتأخر عن الجنادة وذلك غير الافضل في مذهبه وغيره
اذا حمل بمؤخرة الجنادة مثلا فقد تأخر عن الجنادة ولم يتقدم بها وذلك غير الافضل في مذهبه فتناقض

مذهب كل منهما بمنهايتين المسئلتين فتشقق بهذا وبما قد مناها ان الحق هو ما اخترناه
 وادرس علم ويكره الركوب الا من حاجة ويكون خلفها فاقا للحنابلة مطلقا الشافعية
 في كراهة الركوب وقالت الاحناف لا بأس بالركوب وقالت الشافعية الركوب يكون
 امامها وحد يث المغيرة المتقدم يرد عليهم ويرد على الاحناف حديث ثوبان ان رسول الله
 صلعم اتى بداية وهو مع جنازة والى ان يركبه فلما انضمت اتي بدابة فركب ف قيل له فقال
 ان الملائكة كانت تمشي فلم يكن لراكب وهم يمشون فارما ذهبوا ركبته رواه ابو داود و
 رجال اساده رجال الصحيح وروى انه سار على ناسا ركبنا فقال الاستحيون ان ملائكة الله
 على اقد امهم وانتم على ظهور الدواب رواه ابن ماجه والترمذي فان قيل ان انكاره صلعم
 على من ركب وتركه الركوب انما كان لاجل شئ الملائكة يمشيهم مع الجنازة التي شئ معها رسول
 الله صلعم لا يستلزم مشيهم مع كل جنازة لا مكان ان يكون ذلك منهم تبركاه صلعم فيكون
 الركوب مع غير تلك الجنازة او بعد موته صلعم جازيا غير مكروه قلنا ان كان مشى
 الملائكة فمما هو للتبرك به صلعم فقط لا لان عادتهم المشي مع الجنازة مطلقا
 فيلزم على قولكم ان تعود الملائكة معه صلعم تبركاه وان يمشوا معه دائما حيثما
 مشى تبركاه صلعم وعليه فلم يكن يركب وهم يمشون واذا ثبت انه كان يركب
 الا مع الجنازة علم ان الملائكة تشيع الجنازة فلا يكون التشيع ان يركب مع الجنازة
 بدون عذر للتحقق وجود الملائكة او اياه مع جنازة المسلم وايضا لو كان مقصود الملائكة
 المتبرك به صلعم لما كلفوه المشي بل يركبون حتى يركب ونقول ايضا ان نفس مشى الملائكة
 هو دليل مستقل على كراهة الركوب مع الجنازة ولو لم يكن كراهة في الركوب لو كبر الاسما
 بعد ان عرفوا ان رسول الله صلعم انما ترك الركوب لاجل كونهم يمشون الظاهر
 ان النبي صلعم انما ترك الركوب ناسيا بهم لا لاجلهم وانما نسيهم بمشيهم
 من ركب يتجاوز الحد لركوبه في سائبة لم ينجم الملائكة عليه الركوب فيها ولو كان
 الا نكار عليهم في الركوب لاجل مشي الملائكة لكان لاجل مشي صلعم
 من باب اولي فظهر ان الانكار ليس للمشى احدها انه هو لاجل عدم الناسي

والناسى ستة دائمة لا تختص بمحاضرة دون جنازة فتأمل له قالى لمرأى من سبقنى اليه والله أعلم ويؤيدونه
 بكروه جلوس تابعها حتى توضع أى من اعتناق الرجال الحديث أبى سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نائم الجنازة فقوموا
 لها فمن تبعها فلا يجلس حتى توضع رواه الجماعة إلا ابن ملبية وقد علل صاحب الهداية هذه الكراهة بأنه قد تقع
 الحاجة الى التعاون قال والقياض أمكن منه انتهى فإذا كانت كراهة الجلوس ثابتة بالسنة كما عرفت فكراهة الركوب تكون
 أشد بلا ريب لأن الركوب جلوس وزيادة مع ما فيه مما لا ينبغي لمشييع ميت فلو كانت علة كراهة الجلوس هى ما ذكره
 صاحب الهداية لم يرد على القول بالاعتناء بكراهة الركوب لأن أراكسبوا بجلوس عن المعاونة فتأمله وذكره مرفوع
 الصوت معها ولو بقراءة ونحوها كان الصلابة رضى الله عنهم كرهه حينئذ مراداً بالبيهقى كراهة الحسن وغيره ^{مستغنى}
 لا خبير ومن ثم قال ابن عمر لقائلة لا يغفر الله لك دائماً السنة ان يسكت متفكراً فى الموت وما يتعلق به وفناء الدنيا
 وتغيراتها ذكر أربلس أنه سأل أبا حمزة عن رفع الصوت مع الجنازة بدعة قبيحة كذا قال الحنابلة والشافعية وغيرهم
 وهو الحق فما فعله العامة من تجهيز كل الشهادة معها أو كلمة التوحيد أو قراءة ليس فيها ونشد الأشعار ونحوه
 غير مستند إلى أحد من يعرف بالعلم ويجب على العلماء ان يكفوه عن ذلك ويرجعهم إلى الله المشتكى من أهل
 هذا الزمان لا يستندون إلى حديث وقرآن بل يتبعون أبا نفهم من غير تأمل وعرفان وقد قال الحنابلة ان كان
 مع الجنازة منكر وجب إزالته على من قدر ويحرم تشييعها مع وجوده معها والبكاء على الميت برفع الصوت حرام وبه قبل الموت
 مكروه والنياحة أشد حرمة وهذا متفق عليه أما مجزئ البكاء بلا رفع صوت فذلك مما لا بأس به لأنه صلح لما اشتمل
 سعد بن عبادته بعبادة بعبادة صلح دكي وكما صحابه وروى قال لا تسمعون ان الله لا يذب بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن
 يعذب بهن وإشارته إلى أسائه أو يوحى رواه الحديث ليعذب ببكاء أهله عليه رواه البخارى فى الصحيح وهذا الحديث
 قد بينه وفضل وقيد ما حمل أو أطلق فى غير من الأحاديث التى أطلق فيها الذم والزجر عن مطلق البكاء ولا بأس بما
 عجز عن كتمه الطبع من الصوت وفى المواطن من حديث جابر بن عبد الله فيه فضاخ الذنوة فجعل بن عبد الله يسكتون قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاذا أوجبت فلا تبكين بألغة الحديث لما النياحة فقد وارتت الأحاديث فى الزجر عنها والتوعيد عليها
 وكان عمر يضرب فى ذلك بالعصا ويرى بالحجارة ويحشى بالتراب عن أبى مالك الأشعرى الناجحة إذا لم تلب قبل موتها
 تقام يوم القيمة وعليها سبال من قطر ان ودرع من حرب رواه احمد وصلى من حديث أبى موسى بلقظ انابرى مما برئ
 منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برئ من الصالقة والمالقة والناقة رواه الشيخان أصاقلته
 فى الحديث ان الميت ليعذب ببكاء أهله عليه فإما هى قضية مهمة فى قوة الجزئية عندنا ذلك حيث يكون البكاء بامرة

كما هو فعل الجاهلية يوصون الى اهلهم بان يكلوا عليهم وقد سأل عبد المطلب حين احتضر بناته كيف تتيكن على حينئذ تكون معصية النوح داخل في احوال الميت من بعض الوجوه فلا بد ان اذا عذب بذالك واذا لم يكن باهر الميت وكان بتقصيره في عدم تعليمهم تحريم النياحة ونحوها فكذلك يكون النوح عليه منهم مما يلزم عليه الميت ولو اخذ به لقوله صلعم كلهم راع الحديث ونحوه وعليه فلا تناقض بين هذا الحديث وقوله تركوا نثرهم وازرة ومنه اخرى الا به هذا اذا كان المراد بالتعذيب ان الله يعذب بسبب البكاء عليه اما اذا كان المراد بالتعذيب الا بفعل بان يتأذى بالبكاء تأذيا يؤول له حتى يكون في حقه عذابا او مثل العذاب فلا يراد ولا معارضة اصلا وهذا الوجه لما من سبقني اليه مما يقرب هذا المعنى ان النوائح الغالب عليهم الجهل لا تنوح من جهالة الا وهي علاج الميت والمخ فخرجوا من قوم يتأذى به الصلحاء الاحياء وكذلك يتأذى منكم الاموات مطلقا لا نهم قد شاهدوا اليقين وحقهم عند رب العالمين فاحتياجهم الى الذل التواضع والمسكنة اشد من احتياج الاحياء اليها وهي قد تمدحهم معصية ونحوها فتكون كالشهادة عليهم بها كانت صادقة او كاذبة فانه يتأذى غاية الا يذو وهل شيء يكون اشق اذية على الانسان من خذلان اقرب فاربته في الحرج او قاتيه حيث يكون الحرج ما يكون الى ربه من الاستغفار والنصد وقبضه واسترضاه من ظلمهم بالعفو عنه تغلي كل تقديركا ليراد على هذا الحديث الصحيح ولا احتياج الى مرده بما روت عائشة رضي الله عنها ان النبي صلعم قال هم سيكون عليه هو يعذب في قبره لجواز تعدد الواقعة وكذلك اشق الجيوب والدعاء بالويل والشور لقوله صلعم ليس من امن ضرب الحد وودشق الجيوب دعا بدعوة الجاهلية رواه الشيخان عن ابن مسعود والاحاديث في الباب كثيرة ولم ينال احد في تحريم ذلك الا ما يروى عن بعض المالكية فانه لم يحرم النياحة وقوله عندنا في نذابة السقوط وكذلك انما نجحهم مطلقا او بئرا لا الحاجة الى يحرم اتباع الجنائز بالمحارم والمباخر مطلقا اي بلا قيد لمحمد بن ابي بركة قال اوصى ابو موسى حين حضر الموت فقال لا تتبعوني في حجرهم قالوا اسمعت فيه شيئا قال نعم من رسول الله صلعم رواه ابن ملحمة وكان ذلك من فعل الجاهلية وقد هدم النبي صلعم ذلك ومنه جرحه اما اتباعها بئرا والحاجة كالسراج ونحوه للظلمة اذا دفنوا اليلا مشلا ولا باس به لمحمد بن جابر قال راى ناسا نار في المقبرة فاوقها فاذا ارسل الله صلعم في القبر يقول نادولوني صاحبكم واذا هو الذي كان يرفع صوته بالذكر رواه البراءة ودع عند الترسى من حديث ابن عباس نحوه وحديثه وقد احدث الناس في تجهيز الاموات ودقنها وتشبيح الجنائز امورا قبيحة عارضوا بها السنة وحادوا بها عن سيرة السلف الصالح وهي اولى بالخط من اكثر ما نض الشارع على تحريمه لعظم ضررها بالدين فوجها الله من ترك هذه البدع المنكرات وابتعد عن هذه البطالات منها كذا في الاسقاط ومنها رفع المظلة على الميت ومنها الفرش في القبر ومنها وضع الحنطة تحت راس الميت ومنها المغالاة في ثياب

الكنز منها الدفن في التابوت ومنها وضع الشجرة المكتوبة اسماء الملائكة في القبر ونحوها ولا بأس بتغطية النعش لا بثوب
 شجره لان ذلك من باب اكرام الميت واحترامه فهو لتسميته بثوب قبل تكفينه قبل ان القاء الوداع على اللقاة كما هو المراسم
 بدعة اما الاموات فليس تغطية نعشها للاتباع والله اعلم والقيام بها مستوخ وانما شرع القيام بها اذ كانا فيهما من الاهتمام
 بذكر الموت اذ كان المسلمون قليلين يسهل اطلاعهم على هلته وسببه لما كثروا ووجد فيهم من يعرف عادة اهل الكتاب في القيام
 للجنازة وخيف ان يندس الى بعضهم او يستغفروا ان القيام للجنازة تعظيما لها فسد الذريعة نسخ القيام للجنازة فمن على ربه قال
 كان رسول الله صلعم امرا بالقيام في الجنازة فحس بعد ذلك وامرنا بالجلوس رواه احمد وابوداود وروى مال اساده ثقات
 ورواه ايضا ابن ماجة وابن حبان وروى نحوه البيهقي في الباب ما يورده والزيادة من الثقة مقبولة لا يجوز اهلها
 ومن حفظ هو حجة على من لم يحفظ والترك والسكوت عن بعض الحديث من بعض الرواة قد يكون لاسباب فلا يردح
 في هذا الحديث عدم ذكر الامر بالجلوس في صحيح مسلم لما قد مناه وكان المذهب مقدم على الثاني فاما بالذي بالسكوت
 فتأمل فانه ظاهره لا يهولنا اضطراب كلام الامام الشوكاني والسيد في كتبه والله اعلم -

فصل في الدفن في الميت واجب في حفرة تفتح الرامة والسبع والسيل المعتاد وهذا واجب الميت بالالتفاق

وقد دل على ذلك قوله صلعم احفروا واعفوا واحسنوا الخرجه الشان والترمة ونحوه وجوبه مرتب على من يحب عليهم
 الكفن فتذكر ولو لم يوجد محل يدفن فيه الاملاك انسان فخير يحتاج اليه لزمه بالله بالقيمة على من تقدم ان لم يكن له مال
 فان اعسر الزمة بذله مجانانا تعين عليه نظير ما تقدم في الكفن وغيرها وليس ان يوسع من قبل الراشح الوهابين وان
 يجمعه قد تقدم حديث الترمذي في التعميق واما توسعته فلانه صلعم جلس على خيزر قبر فجلس يحيى الماخر ويقول
 اوسع من قبل الراشح اوسع من قبل الرجلين الحديث رواه احمد وابوداود والبيهقي واساده صحيح وقد اختلفوا في
 كمال الاعاق فقبل قامة وقيل الى السرة وقيل الى الثدي وقيل لاحد الاعاق والمنتهى قامة وبسطة كما قال
 ذا النون فاروق رضي رفاة عنه ابن ابي شيبة وابن المنذر والحد هو السنة لقول سعد الحد والى الحد او انصبوا
 على الدين نصبوا كما صنع رسول الله صلعم برؤاه مسلم وغيره ولا نه كان عمله فيمن حفرة فنه وقد دفن ولده وغيره
 في الحد ولا بأس بالضحى الى الشق وهو ان يحفر سطا القبر كالنحو او يني بجانبه وقد صرح بكرامة الخالبة واستدلوا
 بقوله صلعم الحمد لنا والشق لعيزنا رواه الخمسة وقد قيل ان بعضهم يحفره كروى في اساده عبد الله بن عامر هو ضعيف
 ولما حديث اخذ قال لما توفي رسول الله صلعم كان رجل من الجحش يضرخ فة الى شقيرين بناو لبعث اليهما فابهما سبق
 تركناه فارسل اليهما فسبق صاحب الحد فحمد والله رواه احمد وابن ماجة وليس استدلنا باستحارة الحاضرين بحديث

احدث حفرة قبره صلعم واما وجه الدلالة على وجود الذي يصرح في حياته صلعم وقل درجات ذلك ان يدل على الجواز وما
 يدل على الجواز ما عي في دفن الشهداء اثنين وثلاثة في قبر واحد فانه يبعد ان يتسع للحد الثلاثة لمشقة الحفر في الجانبين سيما
 اذا كان الحافض جيفا او اصابه قرح وجهد واحتمل ان علم الصحابة بوجود الذي يصرح يجوز ان يكون عن عهد قديم اى
 مستند الى ما قيل ان يقول الحد ثناو الشق لغیرنا الحديث لا تغدال اليه الا بدليل يصلح التعويل عليه وقد عرفت
 ضعف ما استدلوا به فالجواب عدم الكراهة لانها حكم شرعي لا تنبت الا بما يصلح للاحتجاج اما كراهة نفس الشخص
 الواحد ونحوه فيما يختص نفسه فلا بحث لانها هنا قدام له وبه يتدفع ما يهوى الريبة والشك مما ذكره السيد في الروضة
 والله اعلم فان كانت الارض روضة فالشق اولى هي انى تنها ورواها تنها ساك لانه من المعلوم ان الستة منع ان يخال
 التراب على الميت الا بعد سد جانب الحد المنفتح كما سياتى وايضا اذا كان الحد لا يتما ساك فهو كما لمعدوم وايضا كون الارض
 كذلك يخاف ان يتخال على الحافر وعلى الميت قبل ان يفرغ من فنه ولو انهار القبر تخشى ان تنال الميت لسباع وعلى كل تقدير
 فاذا كانت الارض روضة فالحالة حالة ضرورة والمضروبة احكام تخصها كما تقدم غير مرق ووضع راس الميت عند رجل القبر ثم
 يسلم من قبل راسه وقال الثلاثة وحلفوا الاخفاف حيث قالوا بوضع الميت بجانب القبر مما يلي القبلة ثم يحمل منه
 فيوضع في القبر قال بعضهم ولما اد الجانب القبلة معظم فيستحب الاحتفال منه وربما قالوا بانه لا استقبال الا في
 وضعة على القبر وكفى انزاله اليه جانبى القبر ليس شئ منه فاقبله بل اختيار الاخفاف وضع الميت على شفير القبر وهو اجد
 من الاستقبال من بعض الوجوه فان الذين يحملون الميت لينزلوه في قبره لا بد وان يستدبروا القبلة ولا فلا محالة يصعب
 عليهم حمله وانزاله ولنا ما روى ابراهيم قال قال وسمى الحارث ان يصلى عليه عبد الله بن يزيد فضى عليه ثم ادخله القبر
 من قبل رجل القبر فقال هذا من السنة رواه ابو داود ورجال سنده رجال الصحيح وقول بعضهم ان النبي صلعم ادخل
 قبره معترضا باطل كما قال الامام الشافعى لانه لا يمكن ذلك لما كان جدار الحجرة ما نفع من ذلك وقد شنع عليهم في ذلك
 وراجح الرواية في انه صلعم انما سلم من قبل راسه سلا ولا يوضع في القبر على جنبه الا حين مستقبل قال السيد وهو ما
 لا اعلم فيه خلافا كما قلت وقد دل على ذلك قوله صلعم اكبى قبلكم احياء وامواتا وينبغي ان يجعل بين يديه شئ
 ثلاثا ينكب على وجهه وان يسد بتراب من وراءه ثلاثا ينقلب يقول واضعه حينئذ بسم الله وعلى سلة رسول الله
 صلعم اتفاقا لحد يث ابن عمر بن النبي صلعم قال كان اذا وضع الميت في القبر قال بسم الله وعلى سلة رسول الله وفى لفظ
 وعلى سنة رسول الله صلعم ثم ايه الحنسة الا الدماى وقد رواه غيرهم ايضا وروى مرفوعا وموقوفا وراجح بعضهم هذا
 بعضهم ذلك ويسجد قبل المأمة ثوب حتى يجعل اللسان على الحد لا تدبر الرجل الا الحاجة خلافا للشافعية حيث استحبوا في الكل

مطلقا ولنا ان عبد الله بن يزيد صلى على الحارث الا عوف فيه ثم لم يدعهم عديرون ثوبا على القبر وقال هكذا السنة واما
طرق والفاظ جرى بعضها سعيد وبعضها البيهقي وغيرهم في الباب عن علي ايضا واستدل شافعية بان النبي صلى على
قبر سعد بن زبده فلنا هو صديق ومع ذلك لوضع فلعله انما اعطى قبرة لاجل ما به من الجرح المتغير ونحن نوافقهم على انه
اذا كان بالميت جرح او وزن او تورم او وجد ام او ادق او نحو ذلك مما لا يستحسن ان يطلع عليه المشيعون انه يستحب
ان يسجي قبرة وذلك عندنا الحاجة ولو كانت سنة عامة لكل ميت من الذكور انقل ذلك في غير سعد من لم يكن به
ما ينبغي اخفاؤه وسبته قائل وينصب اللبني على اللحد لما قد مناعن سعد رواه مسلم وتسد الفرج بين اللبني واللبني
يكن في نصب اللبني فائدة وقد روى انه صلى على دفن بعضهم فكان يتناول منهم ما يسد به ذلك فان لم يوجد نصب
قبرة منهما كان اى فان لم يوجد اللبني نصب على اللحد ما ليس نصبه من اخذ او فصب او خشب او حجر او نحو
ذلك لان المنيوس لا يسقط بالمعسور وصيانة الميت عن انهيار الارباب عليه مقصود شرعا فكل ما وافي عند
عدم اللبني يلزم فعله وكذا بعضهم لا يجزى لوجه للكرهية اذا لم توجد اللبني لان الحجر شدد ولحكم منه نعم اذا كان
دفنه في صرح اى شق فلا ينبغي ان يستحب نجر اللبني لانه لا يتحمل ما عليه من ثقل التراب بل ينحسف القبر بما عليه
ومن عليه وحيد من لا تحصى السنة بل يقع في حفرة واما هاته الميت ولنا ان يستحب اللبني سقعا للشق من حدل
عن ذلك الى ما حصل به المطلوب من حجر او نحو ذلك والله اعلم ولا يغيب عنك انه انما يتولى ذلك الرجال لما
قد مناه وان اكلهم بذلك اكلهم بصلوة عليه ورواهه الولي فولى ذلك من النفع لهم ولما باطلحة امر من ابتد
فلو لم يوجد من يكفي في القيام بالاحمال الذين فلا س ان يتولى ذلك النساء ويعين الرجل الواحد ونحو ذلك المنيوس
لا بد من الاتيان به كما تقدم ذلك غير مرة ولن ان يحتو من حصن ثلاث حثيات بكيفية لم يدرك اليها مرة ان النبي صلى على
على جنازة ثم انى قبر الميت فحشي عليه من قبل راسه ثلاثا رواه ابن ماجة وفي ارباب ما يعضد وفي النبل قوله من قبل راسه
فيه دليل على ان المشرع ان يحشي على الميت من جهة راسه ويستحب ان يقول عند ذلك منها خلقنا او فيها نعبد له ومنها
نخرجكم تارة اخرى ذكره اصحاب الشافعي تقي وقد روى عن علي انه يقول غير ذلك اماما اعتاده العامة من قراءة سورة الاخلاص
على الاحجار والمدور وضعها في القبر قبل اهالة التراب فما وجد ناله دليلا على ذلك لبقاء الوحيين والوجه عليه يومئذ
وفي اليوم الثالث الذي يسمونه يوم الزيارة وقد مرهم كثير من علماء ثقات نعيم اليوم لا يبعث الى التراب الى الميت اذ كان
لنفساء القهر ان له او تخصيص بعض الاعطية ولا شيئا للتصدق به بدعاء يعجب الاحترار عنهما ثم يبال
التراب بالمساحي ونحوه يتابع كما مر في حديثه اعاشة قالت ما علمنا بل من رسول الله صلى على سعد

صوت المساحي من آخر الليل ليلة الأربعاء الحديث رواه أحمد المساحي بفتح الميم جمع مسحاة يكسر هاء هي آلة تسمع
 الأرض بها لا تكون إلا من حديد والتسطيع أفضل من التسخير خلافا للاحناف والخالبة والمالكية قال بعض
 الأحناف لأنه صلح فمحي عن تربيع القبور من شاهد قبره أخبر أنه مسلم انتهى ونقول النحوي عن الترمذي لا يصلح لأن
 في إسناده بالحنيفة عن الشيخ المجهول وقد تكلم في أبي حنيفة من قبل حفظه فكيف إذا روى عن الشيخ المجهول أما
 أخبار القمام بأنه رأى قبر النبي صلح مسنن فلا حاجة فيه لأنه إذا رآه بعد طول المدة بعد أن نسي جدرا القبر في إمارة
 عمر بن عبد العزيز من قبل الوليد بن عبد الملك وكل من أخبر بأنه رأى قبره صلح مسنن فأنما هي كروية القمار ومنها
 ما لا يصح فسقط ما استدلوا به بوضوح ما ذكرنا ما ثبت عن القاسم قال دخلت على عائشة فقلت يا أمه
 بالله الكشي لي عن قبر النبي صلح وصاحبيه فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة مطوخة ببطح
 العرصة الحمراء رواه أبو داود والحاكم ورواية القاسم كانت في حكمه معادية فهي متقدمة على رواية
 التمار وذلك ظاهر في أنها كانت مسطحة ثم سمت حين بنى الجدار والله أعلم ولنا حديث أبي
 الهياج الأسدي عن علي قال كنت على ما بعثني عليه رسول الله صلح أن لا تدع مثالا إلا طمسته ولا
 قبر أمشرا فالأسويته رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه وجه الدلالة أن هذا الحديث المسلم الصحة قد صرح

فيه بالتسوية وهي لا تجمع التسليم وهي إجماع من تسويته بالأرض لصدقها بتسوية مسطحة قد برد لا يرفع أكثر من
 شبر ويضع عليه حصبا ثم يرش عليه بما أحدث جعفر بن محمد عن أبيه عن أن رسول الله صلح من على قبور ابنته
 إبراهيم ووضع عليه حصبا ورسوخه شبرا رواه البيهقي وسعيد بن منصور قلت وما زاد على هذا الرفع هو الذي
 أمر عليا بشدخه وتسويته إذا تخالف منته صلح وحيث يقال له مشفا أي ما نفعنا ويحرم تجصيص القبور بالنار
 والكتابة عليها الحديث بجابر رضي قال قال النبي صلح أن يجصص القبور أن يعقل عليه أن يبنى عليه رواه أحمد
 ومسلم والنسائي وأبو داود الترمذي وصححه ولفظه فمحي أن تجصص القبور وأن يكتب عليها وأن
 يبنى عليها وأن توطأ وفي لفظ النسائي فمحي أن يبنى على القبر أو يزاد عليه أو يجصص أو يكتب عليه وأخرج
 ذلك أيضا ابن ماجه وابن حبان والحاكم وهو مض في ما ذكرناه وسألت في ذكر القعود عليها داغنا في هذه الأمور
 لأنها تودي إلى السران واضاعة المال للكبر ولا تتخاروه وغيره لا بق بالميت بل الأولى له اظهار العجز ولا نكسار
 ويحرم اتخاذها مساحدا أي اتخاذ قبور المسلمين تعظيما واحتراما لها أما قبور المشركين فلا حرمة لها فإذا
 نبشت ورميت العظام مجوز أن يبنى عليها المساجد قال في لروضة الأحاديث في ذلك كبرية ثابتة في الصحيحين

وغيره اولها القاظمنها لعن الله اليهود اتخذوا قبورا لهم مساجد وفي لفظ قال الله اليهود الخديث و
 لفظ لا تتخذوا قبورا مسجدا وفي اخره لا تتخذوا قبورا وثنا انتهى ودعا النبي لمعلم فقال اللهم لا تجعل قبوري وثنا
 يعبد وفي الباب احاديث كثيرة قلت واتخذوا القبر مسجدا يكون بيناه المسجد عليه كما قال قال الذين غلبوا على
 امرهم لننتخذن عليهم مسجدا ويكون بالصلوة عنده والعبادة للقبور واصحاب القبور يكون بالصلوة اليه والكل
 داخل في هذا النفي المطلق العام ولا حاجة لمن استثنى شيئا مما ذكرناه كما قال بعضهم ان من اتخذ مسجدا في جوار
 صالح اعبادة الله بنسبة التبرك فلا يباس به يسأل ههنا معنى الجوار ان اراد بقربه منفصلا عنه فلا يباس
 به وان اراد متصلا به او كان القبر في جانب القبلة فيفقد داخل في النفي لمن يدا ايضا الحجة نقول قد
 ورد عنه التخصيص على كل زيد مما ذكرناه فقد ثبت عنه صلعم انه قال لا تجلسوا على قبور ولا تصلوا
 اليها ولا عليها روى ذلك الامام مسلم في صحيحه وزخر فيها اي يحرم زخرفة القبور لانه لما نفي عن عمر والبناء
 فالزخرفة اي التزيين التحسين يكون النفي ههنا من باب اولي الا ان ذلك لا يكون الا بعد البناء والتجسيم
 ونحوه وقد صح ان امر مسلمة اخبرته صلعم بكثيرة راتها بارض الحبشة فقال اولئك اذامات فيهم
 الرجل الصالح بنوا على قبره وصورت تلك الصور اولئك شر الخلق يوم القيامة وقد نفي عن زخرفة المساجد
 فالقبور من باب اولي وكلا السف كل الاسف على اهل مصرناهم بنحرفون القبور الحسن داشت من زخرفة المساجد
 وعلمنا وهم سائقون كانوا مسلمون لهذا العقل البقيح تسري بها اي يحرم ذلك ايضا لحد يث لعن الله زوارات
 القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج روى احمد وابوداؤد والنسائي والترمذي وحسنه قلت وكذا احاديث
 في النفي ان زجرا الشديدين عاذا ذكرناه معلومة معروفة لا شك فيها هي تدل على التحريم باوضح الدلائل وقد
 تقدم عند اهل الاصول ان النفي يقتضي الوجوب وعلى ذلك بناء اهل العلم انهم سائل الذين دبه عميزات الانكسار
 والحلال والحرام فمن دام نقض شيء مما ذكرناه فكأنه قد عاد على جميع الحكم الدين بالنقض لا لبطال لا سيما وقد
 علم ما تروى على مخالفة هذه الاحاديث من الغرض البديع التي قد رمت كثيرا من الناس الى ظلمات الشرك الاصغر
 والا كبر مع نصيب المال في مخالفة الله ورسوله كما قال ثم سئلت فقوتها ثم يكون عليهم حسرة ثم يظلمون ثم يبع
 ذلك لا ينبغي ان يجعله ذو عقل سليم ومن اخذ من الدين نصيبا ولكن المصيبة كل المصيبة والبليّة
 كل بليّة ان كثير من المتزيين بزى اهل الدين قد جعلوا هذه المخزيات سببا ارتزاقهم ووجه
 معاشهم فلهذا هم راسل لفتنهم الدعاة الى هذه الموبقات كانهم دعاة الى ابواب النار مع اننا قد

كثير منهم لا يعتقدون الصالح في أكثر أهل القرب فضلا عن اعتقاد النفع والضرر وإنما يكدبون
 على الناس لأجل ما يصلهم من السمات وما أشبه حالهم باليهود الذين يبدلون ما يبدلون من آيات
 الله وأحكامه والذين كفوا بالحق من بعد ما عرفوه تراهم يتحيلون ويقول بعضهم أن هذا من محبة
 الصالحين بعضهم يقول أن أرواح الأولياء تفرج بذلك ثم كاذبون كلا اظنهم يقولون هذا من صميم تلبسهم
 واعتقادهم لأن محبة الصالحين أغاها المحبة في الله فمحبتهم أغاها اتباعهم فيها أصابوا فيه حكم الله وستة
 رسوله صلعم من أعمالهم وأقوالهم والاستغفار لهم فيما أخطأوا وفي عليهم مما عملوا أو قالوا
 على خلاف ذلك فلان كنته تحبون الله فاتبعوني يحبك الله واعلم أن الميت إنما يلقي له ^{هذا} الأكل
 إذا أسكن ولا يشهر قومه المعلوم خطأ فيه ليعمل الناس به فان من يفعل ذلك كأنه يسعى إلى
 الآموات ويعرضهم في بعض الأمور إلى الأضرار بهم وقد قال صلعم من سن سنة سيئة كان عليه
 ووسرها من عمل بها إلى يوم القيمة الحديث فلو فرض أن أحد من ينظر فيه الصالح قد دعا إلى شيء
 من هذه البدع فقلنا لا بد من يجب من الناس أن يخفى مقاله ولا يعمل به لئلا يفتريه أحد من الجهلة
 فيعمل به فيكون على ذلك الميت وسرها من قول الله وسرها هذا الجاهل العامل بقوله فنشكو إلى الله
 من أهل هذا الزمان الذين يقلبون الحقائق حيث يحفلون من يحب الصالحين مبغضا لهم ومن يبغضهم
 ويضرمهم ويخالف معروفيهم من متابعة الله وسروله ويضربوا الله ويضرب نفسه محبا لهم ومثل هذه
 المعاملة لا يتسع بسطها مثل هذا المقام وقد أفردت بالتصنيف ومن احسن ما صنف في ذلك كتاب
 اقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ابن تيمية ^{دعا} فان شئت أن تطالع على أسرار هذه المسائل
 وما يرباها من التفصيلات والتحقيقات فذلك الكتاب قد صنف في ذلك جمع من اصحابنا واحسنوا وأجاءوا
 فان القبريين قد افسدوا والذين وقلنا المسلمين فان الله وانا إليه المرجعون والاجتماع عليها في كل شهر أو سنة
 كما يجتمعون يوم العيد لقوله صلعم لا تتخذوا ذري عبيد أو هذا الذي يسميه أهل هذا العصر العرس هو بدعة من ممة
 جامعة للمناهي من التسريح والخزعة والاجتماع فلا شك في حرمة ما من نحن بأباحة التسريح لمنفعة الأحياء
 الزاثرين فيقال له انشروا الزاثر في الدنيا إلى المظلمة وإذا كان نفس الاجتماع بدعة ومنهيا عنه فالذي
 يدعوا إليه يكون كذلك حتى أنهم كرهوا الاجتماع لقراءة القرآن وإيصال الثواب إلى الميت وكذلك تعيين
 يوم من الأيام له فكيف لا يكره الاجتماع الجامع للغناء والسماع والمنهايم والنساء الفواش الموصات التسريح

وانواع الملائكة الزخافات وهل يشهدون له ادنى فهم في تحريمه ومن يظن ابلهه احواله انتهى هذا الكلام العقود
 عليها الحاجة والراحة وكذلك المشي بالغال بين القبور لان فيها الهانة قبح المؤمنين امرنا بالحدادهم الحديث اني سمع
 قال لان يجلس احدكم على جمرة فحرق ثيابه فخلص الى جنة خيرا له من ان يجلس على قبر رءاه مسلم واحمد واهل السنن عن
 عمرو بن حزم قال رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم متكئا على قبر فقال لا تؤذي صاحب هذا القبر ثم اراه احمد باسناد صحيح وعن بشير
 ابن الحصاصية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يمشي في ظلمين بين القبور فقال يا صاحب السيتين القهه اراوه الخمسة
 الا الترمذي قلت وقد راينا اهل البديع القبورية يجلسون ويتكئون على القبور يفعلون المهرمات عندهم مع
 ذلك يستشفعون باهلها لقضاء حاجاتهم ولو كانت محرمة ومنهم من يوقد النيران للطبخ ونحوه بقربها ومنهم
 من يشرب الخمر يجامع النساء عندها الى غير ذلك من الكاهانات ومع ذلك يدكسون القنينة ويذبحون انهم يحبون
 الاولياء وان عمل بالسنة والاقتصاد في معاملة اهل القبور ويقتصر في زيارتها على طري السنة اى لا يدعونها
 ولا يستشفعوا باهلها ولا يطلب الحاج عند هابل يسلم عليهم ويستغفر لهم فهو مفضل لهم ومهيمن كل بل لهم
 للمفسدون في الدين مبغضو الانبياء والمسلمين وهل يحالفتهم لتعاليمهم ويغضبهم من اجل بهايد بنضنا
 واهانة له صلى الله عليه وسلم ما حكم من كان هذا حاله بازاء تعاليم رسول الله صلى الله عليه وسلم هل طمعهم في الانتفاع الغير المادون به
 شرعا من اهل القبور يمكن ان يتحقق كلا وهل يظنون ان ذلك المفعول يعود يوم القياس مسة ضل بل اذ تبرأ الذين
 اتبعوا من الذين اتبعوا وتقطعت بهم السبل سب الاموات اى يحرم ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الاموات فانهم
 قد افضوا الى ما قد حارسوا به البخاري وغيره من حديث عائشة ورمى لا تسبوا موتانا فتوقوا احيا تادله شواهد
 والامر بالصلوة على الجنائز والاستغفار للاموات يناقض سبهم والدعاء عليهم بالعنة ونحوها وطوبى لمن شغلته عيوبه
 عن عيوب الناس ليس المؤمن بالسباب ولا باللعان وقال تروا الذين جازوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولخواتنا
 الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا الآية وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم انقطع الوحي ونحن لا نعلم الا
 ما ظهر علينا فالمرزوق من احد فانه اخونا المسلم واعمال الاسلام الظاهرة قد جعلها الله حلالا على هذا ما بين الشخص
 كما قال تعالى فان علمتموهن مومنات فلا ترجعوهن الى الكفار الآية فان قيل قد ثبت في الصحيح تقريره صلى الله عليه وسلم على سب
 بعض الاموات حيث مررت جنازة فاشوا اهلها خيرا فقال وجبت وصرت اخرى فاشوا عليها شر فقال وجبت
 انتم شهداء الله في ارضه الحديث قلنا ليس في هذا الحديث ذكر انهم سبوا الجنازة بل ظاهر هذا الحديث انما يفهم
 ذكر اعمال صاحب الجنازة التي قد مر ذعا في حيين حياته لكونه يفعل كذا او يقول كذا وهذا الشبه بالشهادة متهمة

بالسب قاله صلعم عقب ان سمع منهم ما سمع انتم شهداء الله في ارضه صريح فيها ذكرناه وبه تعرف ان استهلال من
 استدل بهذا الحديث على جواز سب الاموات انما هي غفلة منه فان قيل قد جاء في القرآن لعن الظالمين والكاذبين
 ونحوهم وجاء في الحديث لعن اكل الربا وموكله وشاهدته وكاتبه ولعن مد من الخمر شاربه وحامله والمجرواة له و
 لعن الواشمة والمستوشمة والخالقة والخالقة ومن ادأ القبور المتخذين عليها المساجد والسرج ولعن المحلل
 والمحلل له ولعن امي امة ياتنم وجهها عليها فضبان او ابت اذا دعاها الى فراشه ونحو ذلك هذه الاشياء لا يكون
 احد يجرم فعلها بل ارتكابها قد يكون من المسلم وبناء على فقد جاز لعن المسلم العاصي المعين لان الوصف لا يتحقق الا في
 الموصوف المعين والا لا يمنع وجود الوصف الذي خلق الحكم عليه وقال تعالى ان الذين يكفون ما انزلنا
 من البينث والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون قلنا الجواب
 عن هذه الايراد يستمدى بعض بيان وتفصيل وحيث ان هذا المختصر لا يحتمل الاطالة فنقول ان الله لعن
 اشخاصا معينين واوقاما كذلك فنحن يجوز لنا ان يلعنهم فعلا ويجب علينا ان نعتقد انهم ملعونون و
 لعن عموم اشخاص بالوصف فنحن يجوز لنا ان نلعن كذلك ويجب علينا ان نعتقد جواز ذلك لكن لما كانت
 هذه الاشياء يجرم فعلها ليست من موجبات الكفر فنحن نعلم يقينا ان اللعن المعلق على الانصاف بها هو غير لعن الكفار
 والشیطان اذا معني لعن الواشمة والمستوشمة مثلا هو الدعاء عليها بان يعذبها الله بقدر ما وجبته معصيتها
 ولما كانت مثل هذه الذنوب قد يزول ثرها عن الشخص المعين باسباب اسياء كثيرة كالنوبة والصلوات الحسن
 والاعمال الصالحة كما قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وقال النبي صلعم الصلوات الحسن كفارة لما يليهن الاعمال
 الصالحة قد يتعد رعليان صحتها وكشفاعة الشاخذين وكان يؤخذ له يوم القيامة من حسنات غيره ويؤخذ من
 سيئاته فتلقى على غيره وقد تكون قوة الايمان مكفرة لها وقد تكون محبة الله ورسوله صلعم مانعة عن استحقاقه
 اللعن كما في رسول الله صلعم لعن شارب الخمر المعين وقال انه يحب الله ورسوله الى غير ذلك
 من الاسباب التي تكون منيابة لارتكاب المعصية ومتى زال تحقق الوصف او اختل زواله لم يثبت الحكم المرتب عليه
 ولهذا لم يلعن الله ولا رسوله صلعم احد امينا من اهل هذه الذنوب ولا امرنا بلعن شخص معين من هؤلاء
 بل امرنا ان نستغفر لعموم المسلمين ونصلي صلوة الجنازة على كل بروناجر وهو متضمنة للاستغفار ولا يكون
 الا للذنب فظهر بما ذكرناه ان ههنا امران الامر الاول هو اطلاق الشارع اللعن على عموم من اتصف بنحو ما
 قد منا ذكرها من المعاصي مع عدم امره لنا بلعنهم والامر الثاني هو امره صلعم بالا استغفار لعموم المذنبين

من المؤمنين وهذا اقل يومهما التعارض ونحن نقول لا تعارض عندهم التعيين لاننا اذا العنا بالاعتين فانما
 نلحن في الحقيقة من علم الله استحقاقه اللعنة من هؤلاء وذلك لعدم علمنا بمن استمر قائما به اثر العصية ولما
 من لعن المعين فانه مع ابتداءه وارثا به لما لم يامر الله بمحوصه بل بما امر بتقيضه من الاستغفار بما
 يقع لعنه على من قل عفا الله عنه ولا يستحقها لاي سبب كان مما قد ضاه ذلك كان احسن المسلم للمعين غير الصواب
 بل لعن الكافر للمعين ايضا بعيد عن الاحتياط اذ بما يوفق الله سبحانه للايمان ونرى انه لا يجوز فاد
 ضممتا الى الامر بالاستغفار لعموم المذنبين الامر بصلوة الجنازة ونحوها على الشخص المعين حتى المذنب
 فلا شك انه لا تبقى شبهة في جواز الاستغفار للعصاة المعيين وان من امرنا بالاستغفار له لا يجوز
 لنا لعله لا سيما وقد ثبت ان شفا صلعم يوم القيامة لاهل الكبا ثمن امته وبه يظهر الفرق بين لعن
 المعين ولعن غير المعين فنحن نلعن كما لعن الله وكما لعن رسوله صلعم والله اعلم بمن يستحق اللعن من لا يستحقه
 من اولئك الاشخاص اما نحن فلا نعلم فلا بد من تخصص ذلك واما نحن ما موثر بالاستغفار للمعين ومع ذلك
 نحن نعلم ان في ضمن ذلك العموم اشخاصا يستحقون اللعنة باحد ما فيها ولكننا لكل تعيينهم الى الله تعالى لعرفنا
 مما قد ضاهه وحديث كان المسلم المؤمن هو الوات عند حد وما شرع الله ورسوله صلعم فانا نقف عند هذا الحد
 المحدود ولا سيما وقد علمنا بان السبب فلا يجوز لنا اطلاقه حتى على من يستحقه اذا استلزم ذلك ضررا او حجة وم
 ذلك قوله تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله الآية ونهى الله تعالى رسوله صلعم لعن اناس مخصوصين
 من الكفار لما كان يلغتهم في الصلوة بقوله ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم او يعذبهم فاعلموا انهم
 وهذا في حق الاحياء اما الاموات المسلمون فقد قد مناهى الله عن سبهم الشامل للجميع لعنهم من باب
 اولي هكذا قال الجمهور في كل كلام وهو ان الشكل الاول بلا هي الاحتاج وقال الله تعالى ان الذين يذون الله
 ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة واعدا لهم عن ايامهيتنا فاذا قلنا ان معاوية يزيد وعمر بن العاص
 وشمر بن عمار بن سعد وستان وحنى آذوا الله ورسوله وكل من كان كذلك فهو ملعون ينتج انهم ملعونون و
 لهذا يجوز لبعض اصحابنا لعن يزيد وامثاله صبرهما اما ما ادعى بن حنبل في المخلص من هذا الاشكال بعرف مما قد ضاهنا
 ملعونون من جهة اثم اذوا الله ورسوله وغير ملعونين من جهة الايمان ولا مساحاة في ذلك اذا الحكماء تختلف
 باختلاف الحثيثا وبه يرتفع نزاع الفريقين ومع هذا كله الاحتياط في ان نسكت عنهم ونكل امرهم الى الله تعالى
 في هذا الموضع فانه قد اشتبه على الكثير من اخواننا بل على كثير من الرجال انكم ملين نحن لا نزيد لهذا الرد على احد

ولا ينبغي للمدافعة والذبح عن بعد ام ان النبي الكريم وانما كثروا في السؤال علينا في هذه المسائل فربما ان الكتابة
 على كل سؤال مما يتعدى او يصعب اجبته ان نكتفي بهذه الكلمات في جواب الراجحين المسئلة وان كانت تتجمل
 الا سها في التطويل الا اننا قد اتينا في هذه الكلمات بما يرفع الاشكال محل عقد النزاع والله الهادي للصواب هذا
 داني اري من اللازم على الباحث عن هذه المسئلة ان يعرف مع ما قدمه الفرق بين ذكر مصادي الشخص وسببه
 والدعاء عليه وله ولا يدخل هذا في هذا فيقع في الخلط والخط ولا اشتباه والله الحافظ ويسر ان تقف جماعة
 بعد دفنه عند قبره تستغفر له وتسال له التثبيت لحديث عثمان قال كان النبي صلعم اذا فرغ من دفن الميت
 وقف عليه فقال استغفر والاخيكم وسلوا له التثبيت فان الاك يسال رواه ابو داود والحاكم
 وصححه البزار واعلم ان السنة تحصل بسؤال كل واحد واحد وتحصل ايضا بان يسال ويستغفر واحد
 مع تامين الحاضرين على دعاءه لان المؤمن كالداعي وما يفعله الناس اليوم ليس فحالف السنة لانه
 لم ينقل عنه صلعم في هذا السؤال الا استغفار الفاظ مخصوصة فلهما فلهما مما يصدق عليه انه
 سؤال له واستغفارا فانه تحصل به السنة وما يفعله الناس اليوم ويسمونه تلقينا هو ان يجلس رجل
 عند القبر يدعو الناس يؤمنون على دعاءه فيقول يا عبد الله فلان بن فلان او يا امة الله فلانة
 بنت فلان اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمد ارسل الله وان الجنة حتى
 وان النار حتى وان البعث حتى وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وانك رضى
 بالله ربنا وبالا سلام دينا ونحمد صلعم نسيما وبالقرا ان اما ما وبالكعبة قبله وبالمومنين اخوانا ومنهم من يزيد
 على هذا او منهم من ينقص منهم من يبدل بعض هذه الالفاظ بغيرها فاختلفوا في استجابه ومنع عنه
 البعض والا مراد سعه عندنا الكل بخير لا بأس به وانما انكر من انكر من اعجابنا على هؤلاء دعواهم انحصار السنة
 فيما زعموه وان السنة عينت هذه الالفاظ فخصوصها لان ما روى في ذلك مرفوعا لم يصح ولا اثر
 في ذلك مع ضعف سند به غاية ليس بحجة وان شئت ان تقف على جهات ضعف ذلك فدوناك
 المطولات وقد نبه على ذلك صاحب النيل وصاحب الزاد واما اخرة الفاتحة بعد صلوة الجنازة قبل
 ان تحمل الى القبر ايضا كاللثواب الى الميت فمما لم نزله دليل او الظاهر انه بدعة وكذلك اقراية
 الفاتحة والاكابات المتفرقة مثل وما ارسلناك ولا يستوى وامن الرسول بعد ختم القرآن في اليوم
 الثالث ولا يلقن اثنان في توكيده لا يد فمنا في قبر واحد الا الضرورة للاتباع في ذلك كله حيث

ان المعروف في زمانه صلعم هو تكفين كل ميت في كفن ودفنه في قبر على حدة ولم يجمع بين اثنين وزيادته
 في كفن واحد او قبر واحد في غير حالة الضرورة وانما يجمعها في وقت الضرورة وكثرة الاموات كيوم بعد
 واذا كثرت الاموات بسبب طاعون ونحوه وشق ارتعدت رءسهم وتكفينهم كل على حدة فقال اكثر الفقهاء
 لا بأس بان يدفن عد في قبر واحد قلت وقولهم وجيه وقال اكثر الفقهاء ليس ان يجعل بين كل اثنين
 حاجز من تراب نحو ليصير كل واحد كانه في قبر منفرد قلت وما ذكره لا بأس به خصوصا اذا كان احد
 النسي لكن ذلك يلزم في حالة الضرورة ولم يأت ما يدل على كونه سنة ما تروى وانما هو مما
 يستحسنه كثير من الناس لكن يعكز عليه حديث جابر قال كان النبي صلعم يجمع بين الرجلين
 من قتلى احد في ثوب واحد الحد يثروا البخاري في صحيحه ولا ينتقل الميت الى بلد اخر اى
 يكره ذلك او يحرم على خلاف في ذلك ولا فرق في ذلك بين ان يكون الميت اوصى
 بذلك ام لا لان في ذلك هتك الحرمه وايداء المشيعين او حملهم على ترك التشيع
 وقل حالات ذلك الكراهة وكذلك النقل فيها ازدرأوا باموات بلده لان اكثر الناس انما ينقلون
 لاجل مجاورة الصالحين وقد روى مالك في الموطا عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال
 ما احب ان ادفن بالبقيع لان ادفن في غير ارض احب الى ان ادفن بها فانما هو احد رجلين لما ظالم فلا احب
 ان ادفن معه واما ما لم يصرح فلا احب ان تينش على عظامه وعن جابر بن عبد الله قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يردوا الى مصارعهم وكانوا ينقلوا الى المدينة رواه الخمسة وصححه الترمذي فلو لم يكن في النقل محذور
 لم يأمروهم بدهم لا سيما وقد علم صلعم ما عليهم من المشقة في الرد وبالخصوص في ذلك الحين
 حيث كانوا متأثرين من تعب الحرب ولما لم يخصص بتركهم الى حيث نقلوا ورضخ في دفن الاثنين
 والثلاثة في قبر علم ان المحذور في النقل اكثر منه في الجمع في قبر واحد فان قيل ذلك خاص
 بالشهداء يدفنون حيث صرعو كما ان من خصوصيات النبي صلعم ان يدفن حيث يقبض قلنا ذلك
 بعيد ليعدم معرفة مصرع كل واحد ولا نفهم قد دفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد ليس
 ذلك القبر مصرعهما معا واذا بطل ايراد نفس المصرع ظهر ان المراد قربه وكذلك
 فعلوا وبه يبان الفرق بين الشهداء والانبياء فالخصوصية فتكون نسبة مصارع
 الشهداء اعنى المعركة الى مدافنتهم كالبلد لمن مات بها الى مقبرة ذلك البلد

ونقوموا خبرنا به حديث مراد الشاهد اء الى مصارعهم تقسرحديث تدفن الاجساد
حيث تقبض الامراض بحيث ينسب اليه كنسبة المقبرة الى البلد ومدفن الشهيد الى
عمل مصرعه وعليه فلا يارض هذا الحديث الاجماع على نقل الميت من داره الى المقابر
فتامله وبه تعرف ضعف ما رجحه الاصنام الشوكاني من عدم كراهة نقل الميت مطلقا
واما الاستدلال بنقل موسى عليه السلام يوسف وغير سديد لان شرايع من
قبلنا ليس شرعنا سيما وقد عرفت ما ورد عن نبينا صلى الله عليه وسلم
في خصوص ذلك المسألة وقد استدال بعضهم بما رواه مالك في الموطأ
انه سمع غير واحد يقول ان سعد بن ابى وقاص وسعيد بن زيد
ماتا بالعقيق فحُملا الى المدينة ودفنا بها وانت ترى ان ذلك غير مرفوع
فهو ان صح ليس بحجة على ان العقيق اقلها ملحقا بالمدينة وبقربها
وما كان كذلك فالامر فيه اخف ومن ثم بحث بعضهم استثناء من بقرب
مكة والمدينة او بيت المقدس ولعل مادة ما اذا كان قريبا لقرب العقيق
قلت هذا هو الراجح عندى حيث لا ضرر على الجنازة ولا على جاملها لان لهذه
المواضع مزية على غيرها فلا يقاس بها غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال الا الى ثلثة
مساجد الحديث ويجوز نبشه لغرض صحيح امكن تداركة اى اذا مكن تدارك ذلك
الغرض الصحيح لما روى شريح بن عبيد الحضرمي ان رجلا اتى قبر صاحبا الهم لم تغسلوه
ولم تحمدوا له كفنا ثم لقوا معا بن جبل بن فاخبروه فامرهم ان يخرجوه فاخرجوه من قبره
ثم غسلوا كفن وحفظوا عليه اخبره سعيد بن مسنه وتداركهم ذلك دل على
قرب العهد وان لم يتغير وكان جابرا نقل والده لسانه مع غيره لانه يعلم ان الشهيد
لا تغير الارض واقادفن مع غيره للضرورة فاختار لابي الفضل وهو الكون في قبر منفرد ولم تطبقه
لابيه الا الفضل ولودفن متوجها لغير القبلة كشف عنه ووجه لها الا ان يظن انه تغير وقد يجب اى
نلبس المدفن كالمدينة تدفن في بطنها جنين تزجي حيوته وكان دفن في مسجد اراض مغصوبة لم
يسامح مالكها اى ويحول الى موضع آخر حرمة الروح في الاول وللنهي عن اتخاذ القبور مساجد

في الثاني وكان المسجد اماناً للصلوة كاللدفن وفي الثالث حرمة التصرف في ملك الخبز بغير اذنه
 الا ان تعينت هذه البقعة للدفن فلا ينشئ دافناً للمالك القيمة اذا لم يتعين عليه وجوب
 دفن ذلك الميت ولو كفن في ثوب مفصوب قالت الشافعية وجب الكشف عنه لاجل الكفن
 عنه حتى ولو تغير الميت قلت والصواب عندنا لا لانه بدلته فيه قد تعين لواجب الميت
 الذي فوض من ماله ثمن مال ورثته ثمر على ما سيرا المسلمين فصاحب الثوب ليس له الا
 القيمة في هذه الصورة لانه من يجب عليه ذلك في الجملة ولو دفن معه مال كشف عنه واخرج
 المال لزوماً ولو انخفض القبر لزم من لزمه الدفن ابتداءً اصلاحه ان شئى عليه من السباع
 او ظهورها المنة لان العلة التي وجب لاجلها دفنه ابتداءً هي لم تزل موجودة في هذه الصورة
 ونحوها والله اعلم والتعزية سنة كالعبادة وهي التصبير والعزاء الصبر الحسن وعزاء صيرة
 وقد عني صلعم احدي بناته في ابن لها بقوله ان الله ما اخذ والله ما اعطى وكل شئ عنده
 باجل مسمى قال لمن ارسله اليها بهذه التعزية فمرها فلتصبر ولتحتسب الحديث رواه
 الشيخان وورد الترغيب في التعزية ايضاً فنعني بن حزم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من مؤمن يعزى اخاه
 بمصيبته الا كساه الله عز وجل من حلل الكرامة يوم القيامة رواه ابن ملجاء ورجال اسادة ثقات
 وفي الباب احاديث والتعزية تحصل باي لفظ حصل به تصبير وتسلية لذي المصيبة وهي
 تشريح لكل مصيبة مالية او بدنية موت او غيره اتفاقاً واختلفوا في وقتها فقال ابو حنيفة هي
 في الموت قبل الدفن لا بعده وقال الشافعي واحمد قبله وبعدة ثلثة ايام وهذا في حق الحاضر اما
 الغائب ونحوه فحين يبلغه الخبر فيعزى اذا شاء ولو مع رسول او مكتوب السنة مرة واحدة لعدم
 الدليل على تكررها ولو تجدد حزن ذي المصيبة فلا بأس بان يصبر لان ذلك من الامر بالمعروف
 الذي ادلت عليه مطلقة عامة فتأمل والجلوس للتعزية مكروه وبه قال مالك والشافعي واحمد قال
 شيخ الاسلام العلامة ابن القيم ولم يكن من هديه ان يجتمع الغزاء وقراءة القرآن لا عند قبره
 ولا غيره وكل هذا ابدعة حادثة مكروهة وبين اهداء الطعام لاهل الميت قالت الخبابة ثلثة ايام
 لقوله صلعم امنعوا الال جعفر طعاماً فقد جاءهم ما يشغلهم رواه الشافعي واحمد والترمذي
 حسنه ويكره لهم فعله للناس اى اطعام اهل الميت الناس الذين جاءوا عندهم للدفن

أو التعزية كما هو المرسوم في بلاد الهند يطعم أهل الميت الضيفان في اليوم الأول والثاني
 والثالث والعاشر والأربعين وفي كل سنة مرة ويسمونه تبجة ودهم ويجهلهم وبرسى ونحو ذلك
 جبر بن عبد الله البجلي قال كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من
 النياحة رواه أحمد وابن ماجه وأسناده صحيح وبذلك ترى أن الكراهة كراهة تحریم
 لأن النياحة حرام كما تقدم الكلام عليها ويهذه تعرف أن إعداد الطعام وتفريقه
 على الناس خلف الجنادة أو عند القبر وكذا قسمة الدسراهم والأخباز على المساكين
 خلف الجنادة أو عند القبر قبل الدفن وبعده وكذلك أهل الزاد للميت ريسونه وتوشه مع الجنادة
 أتبع من إعدادة في البيت لأن فيه مزيد إعلان وإظهار لهذه البدعة وقد تنقص
 به الرياء والسمة والفخر والخيلاء قالت الخبابة وفي معنى ذلك الصدقة عند القبر فإنه محدث
 وفيه رياء أنفي قلت المراد التحريم بالصدقة عند القبر وما من انفق له مصادفة
 محتاج عند القبر فلا بأس أن يتصدق عليه إذا شاء ويحرم الذبح للقبر وعندة فإن
 دخله خضوعا لصاحب القبر لطلب نفع أو دفع ضرر فهو شرك وكفر والذبيحة كالميتة حرام
 لا يحل أكلها وإن ذكر عند الذبح اسم الله تعالى لأنه مما أهل به لخير الله وقدمي الخلاف فيه
 في الجزء الأول من هذا الكتاب ههنا ثلاث مسائل الأولى أن يذبح للقبر تعظيما له كما كان
 أهل الجاهلية يفعلون لا لطلب نفع أو دفع ضرر وذلك حرام لأنه أقيم من إعداد الطعام الذي
 الصحابة تعدونه من النياحة بل هو إعداد طعام بأذواق الروح لأجل تعظيم وإشهاد مقامه
 الميت وقد يكون هذا شركا أو وسيلة إلى الشرك وقد روى ابن عمر عن رسول الله صلعم أنه
 قال لا عقر في الإسلام رواه أحمد وأبو داود وأسناده صحيح وقال عبد الرزاق كانوا
 يعقرون عند القبر بقرة أو شاة في الجاهلية اتقى وهم أي أهل الجاهلية لم ينقل عن أحد منهم
 أنه كان يعقر عبادة للقبر وإنما كان بعضهم يعقر للشهيد بكرم الميت أو لثياب بما
 تغلوه عند قبرة من العقر فيقولون من عقر عند قبرة سراحلة أو شاة
 يأتي يوم القيامة أكبا وبه يظهر أن الذبح عند القبر ولو للصدقة عنه وهي
 المسئلة الثانية في المتن هو ما كان فعله بعض أهل الجاهلية ولكل وقع الفحش عنه في حديث

الشريعة الذي ذكرناه فقامله وامام من ذبح عند القبر لأجل ان يأكل ويوكل الناس فقط ولا يقصد ان يصلا
 الثواب الى الميت ولا حصول النفع لنفسه او للميت فهذه او ان لم يدخل في حق اهل الجاهلية فهو مخالف
 للهدى النبي صلعم ولا يفعله الا ذو قساوة وآل حالته الكراهة الشديدة اذا لم يكن متحررا للذبح هنا
 وان تحرر فهو داخل اما فيما يفعله اهل الجاهلية او فيما عداها الصحابة من النجاسة واذا كان صلعم قد غي
 عن هجر القول عند القبور ففعل ذوى اللب وهو القساوة اولى بان يكون منها والحق يقتضى التحريم
 كما هو مقرر عند الاصوليين والمسئلة الثالثة الذبح عند القبر لطلب النفع او دفع الضرر فهذه الاشياء
 انه يقارنه التعظيم والتدليل لصاحب القبر وهذا هو الذبح لغير الله لعن فاعله على لسان النبي صلعم
 فمن فعله يكفر ويعد من المشركين فان قيل ان بعض الناس اما يفعل مثل هذه الاشياء لأجل ان يشفع له
 صاحب القبر والذبح انما فعله لله صدقة منه وتعظيما له لكي يفرج من الزائر ويجازيه
 بالدعاء والشفاعة عند الله عملا بقوله تعزله جزاء الاحسان الا الاحسان وما يفعل عادة وعبادته
 لا يكون عبادة الا بالنية قلنا ان طلب الاحياء والشفاعة والدعاء من الهوات لم يشرع عن النبي صلعم
 ولا عن اصحابه ولا عن السلف بل مخالفت لما جرى عليه السلف ولذلك اختلفت في جوازها والذبح
 ونحوه بين يدي طلب الشفاعة والدعاء في معنى الرشوة وهي محرمة في دين الاسلام والميت
 اولى الناس بالابتعاد عن المحرم هذا اذا كان الذبح لله وارادة الذابح اهداء ثوابه ولما اذا كان
 الذبح اى اهرق دمه تعظيما لصاحب القبر فهو شرك وموجب لللعن سواء تلفظ باسم الله
 او اسم صاحب القبر لان قصده اذهاق هذه الروح لغير الله وذلك شرك والتقرب الى غير الله
 بالعبادة التي هي مختصة على لسان الشرح بالله تعالى يدل على كونه شركا كحديث من قدم ذبا بالى الى
 والقبر انما يصير صنما في حق عابدة والجواب عن قول القائل ان ما يفعل عادة وعبادة لا يكون عبادة
 الا بالنية انا نقول نعم الا كما ذكرنا في العادة المباحة شرعا انها لا تكون عبادة لله الا بالنية
 واما عادة الجاهلية المتبحر عنها فاما ينظر في صيغة النهي الواحدة لها وسببها وعلتها ونحو ذلك
 فالمكروه لا يشترط في كونه مكروها نية الكراهة والمحرام لا يشترط في تحريمه نية التحريم
 وما فعله شرك وكفر لا يشترط في كونه كفرا او شركا نية الكفر والشرك لكن سجد للصنم
 مصلى لغير الله فهو يكفر وان لم ينبو عبادة الصنم وليس للمعاصي نية اتفاقا وان كانت تختلف

درجات المعصية بحسب اختلاف النية والنية ليست شرط الوجود حقيقة العمل إنما هي شرط لصحته لله وإيضاً لا يوجد عمل إلا لا يقصد وهو النية فالذبح لسلطة غيبية مرغوبة أو رهيبة عبادة سواء كانت هذه السلطة حقيقة أو وهمية باطلة كما في ذباح الجن وقد ورد النفي عنها والآل نسك وعبادة لله عز وجل والثانية كالذبح لأهل القبور مع طلب النفع أو دفع الضرر جل المطلوب أمحق لأن ذلك طلب من سلطة غيبية والذي يطلب من الغائب أو الميت ما لا يطلب إلا من الله كالنفع ودفع الضرر وكشف سوء وإمثاله ظاهر فغله وقوله يدل على أن لذلك الغائب أو الميت سلطة غيبية وطاعة في الوجود ذاتية وعلم محيط بأحوال الطالبين أو سمع محيط بأن كثروا وإن تعددت حاجاتهم وتباعدت محالهم واختلفت مقاصدهم وذلك كما يكون لغیر الله والميت أقل حالاته أن يكون كالغائب وهل يستطيع الغائب أن يفعل غير ما جرت العادة أن يفعل هو وإمثاله وإما ما قد يجري على يد بعض الناس كالأنباء عليهم الصلوة والسلام أو الأولياء من خواص العادات فذلك ليس من فعلهم ولا قدرته أن يفعلوه متى أرادوا وإنما هو فعل الله تعالى فلا تطلب منهما أنفسهم فتأمل ذلك

فانه مهم مع اختصاره والتفصيل يطلب من المطولات وزيارة القبور مشروعة للرجال للاستغفار لهم والسلام عليهم إذا كان صاحب القبر مسلماً ولا اعتبار بالمصير إلى مثل حالهم فتكون سبباً للزهد في الدنيا وتذكر الآخرة والعلة في الترخيص لزيارة القبور كون مشاهدتها موعظة قوية ولذلك كانت أول ما رقت الرخصة لزيارة قبر الكافر القريب يوضحه أن السلام والاستغفار وثلاثة القرآن ونحو ذلك لا يمكن فعله في زيارة كل قبر كقبر الكافر ومعلوم التفات مثلاً فلا يكون شيئاً من ذلك هو السبب والعلة لأن العلة يجب إتمامها بوجودها مع كل محلول فتعين أن العلة هي ما ذكرناه يدل عليه صراحة قوله فإينما تذكر الآخرة هذا أمسك شيخنا ابن تيمية ومن تبعه فخلى هذا المسلك من جعل لزيارة القبور سبباً غير ما ذكرناه فهو زائد لغير السبب الشرعي فإن أحدث مع ذلك في زيارة ما يصدق عليه أنه من هجر القول أو الفعل فقد وقع في الأثم والوزر كما في الثواب والأجر ويقول الآخرون إن النبي صلعم بين غرضاً عاماً لزيارة القبور الذي يحصل من زيارة كل قبر وهو تنكير الآخرة

والزهدي في الدنيا وسكنت عن غيرها وحج فلأمانع من حصول غرض آخر أيضاً بحسب خصوصية المقابر
وويل عليه ندب زيارة قبور المؤمنين اذ لو كان المقصود ذلك بحسب يسوي بين زيارة قبر المؤمنين
وزيارة قبور الكافرين ففي زيارة قبور المؤمنين زيادة وهو الدعاء والاستغفار لهم والسلام
عليهم ولا ريب ان مرد السلام فرض على الأحياء فالأموات ايضاً تزج منهم رداً والسلام كما قال
السيوطي هم انهم يردون حيث لا تمنع وردد السلام هو الحقيقة دعاء للمسلم بانه يسلمه الله
من كل آفة ما اذا ثبت انهم يردون فاي مانع من ان تكون الزيارة لأجل طلب الدعاء منهم
او لتحصيل الفيض والبركة والذي ظهر من اطباق الصوفية الكرام هو انه قد تحصل الفيوض
والبركات للزائرين زيارة قبور الصالحين بل هذا منقول بالتواتر عندهم فكما يطلب من الحي الدعاء
والشفاعة والتبرك كذلك يمكن طلبها من ارواح الصالحين ايضاً لانهم في حكم الأحياء
بعض الكتاب السنة وقد قال النبي صلعم الانبياء احياء في قبورهم يصلون ورايت موسى يصلي
في قبره ويقول الموافقون شيخنا ابن تيمية قول بعض الناس انا نذر قبور الصالحين تحصل
لنا منهم البركة والفيوض غلط منهم لان ذلك ليس من وظيفة قداسة المخلوق وانما ذلك
من باب التكوين والا نفعا المعنوي وذلك من خصائص قدرة الرب جل وعلا فلا يجوز طلب
ذلك الا من الأحياء ولا من الأموات وانما يطلب من الحي الدعاء بذلك من الله تعالى ومن
زاد الزيارة الشرعية مكملته الشروط فلا شاف في انه يجوز ان يفيض الله عليه من حيرة ^{بطقة}
ما شاء وان يبارك له فيما لديه من الخير واما من لم يأت بالزيارة على وجهها الشرعي فهو
وان حصل له شيئاً مما يظن انه خير فلا تغد الا استسما اجابطير ما يحصل للعصاة والكفار
بشاهد قوله تعالى كلامه هؤلاء وهؤلاء الآية فما علم ان لفظ الفيض مما لا نعلمه في كلام السلف
فلينظر في اما اذا المتكلم به وامات تبرك فقد كانوا يتساقون على ماء وضوءه وبعضهم اخذ
بعض ثيابهم صلعم تبرك به والتبرك معناه طلب حصول البركة في شئ موجود فالله الذي
توضاً به صلعم قد دخلت فيه بركة وكذلك الثوب الذي لبسه بالي هو داعي صلى الله عليه
وسلم فاذا شرب المسلم وليس الثوب فنرى انه قد شرب ذا بركة وليس ذا بركة وهو
مع ذلك يزاد محبة واتباع النبي صلى الله عليه وسلم فوق محبة بسبب شربه الماء

وليس له لذلك الثوب فهو كلما رأى ثوب النبي صلعم يزداد تنكراً لله صلعم ومحبة وذلك
بركة أى زيادة فيما لديه من الخير والإيمان وأى شئ أحب إلى المؤمن من شرب الماء المبارك
وليس الثوب المبارك الذى يزداد بسببه بركة أى زيادة ماله من الخير والإيمان
ولذلك كان التبرك جائزاً لأن معناه طلب البركة من الله بسبب أن ذلك المستبرك
يكون سبباً لزيادة الخير وليس فى التبرك شئ من معانى الشرك فلا تظن أن التبرك
يمكن أن يكون حجة كاهل الشرك على شركهم فاستعمال ذى البركة لا بأس به وليس فيه
رأى من الشرك فتأمل فى كلام الفريقين وإلى هنا نكتفى بما ذكرناه عن الإطالة لأن هذا
الكتاب لا يحتمل أكثر مما سقناه واطن فيه الكفاية لمن أراد أن الله له الهداية ولنعد إلى
ما كنا بصدده فنقول قد دل على الترخيص فى زيادة القبور بعد النجى عنها إحداهن
كثيرة فمنها حديث بريدة قال قال رسول الله صلعم قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور
فقد اذن لمحمد فى زيارة قبر أمه فزوروها فانها تذكركم بالآخرة رواه الترمذى وصححه
ومسلم وأبو داود وابن حبان والحاكم وعنه ابن هريرة روى عنه قال استأذنت ربى أن
استغفر لها فلم يؤذن لى واستأذنته فى أن اذور قبرها فأذن لى فزوروا القبور فانها

تذكركم الموت الحديث رواه الجماعة وتجويز للنساء إذا منعت الفتنة وكل محد ومروءة وقيل
تحم مطلقاً وقيل تكره واستدل المانعون بلعنه صلعم من إمرات القبور وبقوله عليه السلام لا تقول
ما أخرجه من بتيك فقالت أتيت أهل هذا الميت على ميتهم فقال لها فلعلك بلغت
معهم الكدى قالت معاذ الله وقد سمعتك تذكر فيها ما تذكر فقال لو بلغت معهم الكدى فذكر
شديد فى ذلك وفى رواية لو بلغت معهم الكدى ما رأيت الجنة حتى يراها جند أبىك قال
الحاكم صحيح الإسناد وإليه عن الأول بأن ذلك فى المكثرات وعند خوف الفتنة بدليل ما يأتى
وعنه الثانى بأن الذهاب مع الجنازة مظنة النوح والصياح ونحوه أكثر منه فى الزيارة لقرب العهد بالميت
مع مشاهدته جنازته والتشجيع غير الزيارة ولا قياس مع الفارق كما عرفت ولنا حديث عائشة وقد سألها
عبد الله بن أبى مليكة حين رآها قبلت من المقابر فقال لها يا أم المؤمنين من أين أقبلت قالت
من قبر أخى هبيل الرحمن فقال لها ليس كان نعى رسول الله صلعم عن زيارة القبور قالت نعم كان نعى عن

زيارة القبور ثم امر بزيارتها رواه الأثرم في سننه وغيره وفي بعض رجال أسناده ضعف ومما
 يوجد فيها علمت منه صلعم إذا في زيارة القبور خاصة بالنساء حديث أنها قالت كيف أقول يا رسول الله
 إذا زارت القبور قال قل السلام على أهل الديار من المؤمنين والمؤمنات رواه مسلم وقد رأى صلعم امرأة
 تكي عند قبر فقال اتقي واصبري الحديث رواه البخاري في صحيحه ولم ينكر عليها إيمان القبر ولا كونها عند
 ويحيى ابن فاطمة زارت قبر النبي صلعم فأنشدت ما ذكره من شعر تربة أحمد أن لا يشم صدى الزمان نحو اليل
 بصيت على مصائب لو أنها نصبت على الأيام صرنا ليا ليا يذل ذلك على الجوارح والأصروا صبح لا غبار فيه وقد
 زيارة القبور للنساء الشافعية مطلقا وقال بعضهم بحجامة ذلك والمحقق ما قلناه ولا بأس أن يعلم
 قبر من يريد العودة للزيارة بحجر ونحوه لحديث الشريفة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ابن ملعة ونخب الجريدة الخضراء على القبور أي فان لم توجد جريدة الفحل فأي عود أخضركا لا يسبح الله
 مادام أخضر فنجب وجود ذكر أن الله عنده ومنه يعلم استقبال قرعة ليس أو سورة الملائكة أو شيئا آخر
 من القرآن دسائر الأذكار المأثورة عند قبور المؤمنين وقد دل على ذلك حديث ابن عباس عنه صلعم أنه من قبور
 فقال انهما يعن بان فما يعن بان في كبير وفيه ثم اخذ جريدة رطبة فشققها نصفين ثم غمر في كل قبر واحدة
 فقالوا يا رسول الله لم صنعت هذا فقال لعنه ان يخفف عنهما ما لم ييبس الحديث رواه البخاري في صحيحه
 من مشى بين القبور فليزغ نغليه احتلاما للقبور المؤمنين المشي بالنعال فيها مكروه وقيل حرأما لحديث
 بشير بن الحصاصية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا مشى في نعالين بين القبور فقال يا صاحب السبتيين
 القهقما رواه المحمسة الأثرم في رجال أسناده ثقات إلا لخال بن غنير فإنه يهرم واخرجه الحاكم وصححه ولا
 يعارضه حديث ان الميت ليسمخ خفق نعالهم الحديث لأنه لا يلزم من ذلك ان يكونوا مشيرون بين القبور
 خلا فالأب حرم رم في تجويزه وطأ القبور بالنعال لغير السبتيه وهذه غلطة منه فاحشة لما قلناه من
 تحريم وطنها والقعود عليها والأكل عليها ولو لغير نعال لما في كلهما من اهانة قبور المؤمنين والاحصوية
 للنعال لسبتيه كالحيلة في ليسها فقد لبسها رسول الله صلى الله عليه وسلم الحيلة محرمه بين القبور خارج القبور فاندفع
 الإشكال وصح ما اخترناه بصريح ما تقدم دأبه اعلم وثواب القرب المهدى يصل إلى الأموات من صلوة وصل
 وتلاوة وذكر خلافة المعتزلة للعموم قوله تروا ان ليس للانسان إلا ما سعى واجيب بان الآية مساتة في بيان
 ما يكون الانسان عليه يوم القيامة عند الحساب له وعليه مما يكون له فيه حقيقة المطالبة وما يلزمه العقاب به

ولا شك ان ذلك لا يكون الا بما يسعاه له او عليه فهذه الآية عامة في بابها لم يرد فيها التخصيص ولا التمام حقيقة في ذلك ثم الاستحقاق على ان السنة لا تحذف في تخصيصها لعموم القرآن على اننا نقول بصلوات
 الثواب من الغير يكون لقراءة او محبة ادا احسان من الميت على الموصل لكل ذلك مما سعى فيه الميت ومن تعافى
 في ذلك فحجته واهية ثم اعلم انه ورد في السنة ان الكافر لا ينفعه عمل المسلم عنه كما في حديث عبد الله بن عمر
 عند احمد وقد دل على ذلك القرآن ايضا اما المسلم فقد دل القرآن والحديث انه ينفعه اهل اوتواب القرآن
 اليه وانه ينفعه الدعاء والاستغفار له والا حاديث في ذلك متوافرة فمن ابي هريرة ان رجلا قال للنبي صلى
 الله عليه وسلم ان مات ولم يوص اخذني فقلت ان تصدق عنه قال نعم مرداه احمد ومسلم والنسائي وابن ماجة وفي هذا
 المعنى احاديث صحاح عن جميع من العجوبة لا تظيل بذكرها وورد في الدين انه يسقط عن الميت بقضاء غيره
 وصح انه صلى الله عليه وسلم قال من ترك ديناً فعل في الحديث فلا انحصار في الولد او القرابة وكذا في الحج من الولد كما في حديث
 الخثعمية ومن غير الولد ايضاً كما في المحرم عن اخيه شبرمة حيث لم يستفصل له هل اوصى شبرمة
 ام لا وكذا في العتق من الولد كما وقع في البخاري في حديث سعد وكذا في الصلوة والصوم من الولد
 كما روى الدارقطني ان رجلاً قال يا رسول الله انه كان لي ابوان ابرهما في خيرتهما فكيف لي ببرهما بعد موتتهما
 فقال صلى الله عليه وسلم ان من البر بعد البر ان تصلي لهما مع صلواتك وان تصوم لهما مع صيامك وورد في الصوم
 احاديث ايضا في الصيحين وغيرهما وورد في قراءة القرآن اقراؤا على موتاكم ليس واذا كان الدعاء والاستغفار
 ينفعه الله به من اخوانه المؤمنين فلان ينفعه بما اهدوه اليه من اعمالهم الصالحة من باب اولي والله
 جل شانه ذو الفضل العظيم فهو يتفضل بما شاء على من شاء من عباده وما تفضل به لا شك انه يكون لهم
 زيادة على اعمالهم لكنهم ليس لهم حق في ذلك حين المحاسبة وكذلك نقول فيما اهدى لهم من ثواب القرب
 من اخوانهم سواء بسواء وبه تعرف سقوط ما ذهب اليه المعتزلة ومن وافقهم في عدم وصول ثواب
 العبادات البدنية وينبغي لهم ان لا يصلوا صلوة الجنائز على امواتهم لانها قراءة ودعاء واستغفار
 وهي لا تنفع الميت عندهم اما اذا كان وصول ثواب القرب المهداة الى الميت في البرئخ والشبهة
 ساقطة من اصلها لما عرفت ان الآية المعترض بها انما هي واردة في يوم القيامة والمحاسبة
 فتأمل ذلك فانه مهم **خاتمة** في احكام تجاهيز الشهيد بعد موته وقد اخرها
 صاحب الهداية وذكرها في باب تجاريزه في تاخير ذلك الشهيد لا يقبل لما ياتي وعليه عامة

اهل العلم وشهد سعيد بن المسيب والحسن البصري وابن سريج فقالوا بفضل وقولهم هذا ضعيف جبري حتى لو كانت
على الشهيد جنابة فانا لا نغسله لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يغسل من استشهد وهو جنب فان قيل ان الملا
قد غسلوه قلنا نحن لم يامرنا بذلك ولعل الملا انما يغسلون كل شهيد كذا وقد ورد انه يفرغ
عن الشهيد الجلود والحد يد من كرامة الحرب ثم اهل ان ما رجحناه فيما ياتي من حكم الصلوة هو ما
اختاره الامام احمد رحمه الله تعالى لا تجب الصلوة عليه بل يجوز وقالت الثلاثة تحرم الصلوة عليه وقالت الاخر
تجب استدلال الاولون بحديث جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى احد
في الثوب الواحد ثم يقول ايهم اكثر اخذ القرأت فاذا اشير اليه الى احدهما قدمه في المحل ويبرئ
في دمائيهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم رواه البخاري في صحيحه وكذا رواه غيره وكذا احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال في قتلى احد لا تغسلوهم فان كل جرح او كل دم يفوح مسكا يوم القيامة ولم يصل عليهم وانت ترى النفي
اذا وقع عن الفضل واما الصلوة عليهم فلم ينه عنها فلم يتم للمنفين ما ارادوه من تحريم الصلوة لان
عدم الفعل حينئذ لا يدل على التحريم كما هو مقرر في علم الاصول واستدل الموجبون الصلوة على الشهيد
بحديث ابي سلام عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال اغرنا على حي من جهينة فطلب رجل من المسلمين
سجلا منهم فضر به فاخطأ واصاب نفسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر المسلمين فابتدأ
الناس فحيدوه قدامات فلذو رسول الله صلى الله عليه وسلم بثيابه ودمائه وصلى عليه ودفنه فقالوا يا رسول الله
اشهيد هو قال نعم وانا له شهيد رواه ابو داود وسكت عنه وسكت عنه المنذر روى ايضا في اسناده
سلام بن ابي سلام وهو مجهول وقال ابو داود دعي اخر ابيه عن سلام المنذر كرس انما هو عن زيد بن سلام
عن حبة ابي سلام انتهى وزيد ثقة كذا في النيل واستدلوا ايضا بحديث شداد بن الهاد
ان رجلا من الاطراب جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فآمن به واتبعه وفي الحديث انه استشهد صلى الله عليه
صلعم فحفظ من دعائه صلعم اللهم ان هذا عبد لك خرج مهاجرا في سبيلك فقتل في سبيلك
الحديث رواه النسائي وقول البيهقي يحتمل انه لم يميت في المعركة لا يمنع الاستدلال به
لانه خلاف الظاهر منه واستدلوا ايضا بما ورد في الصلوة على حمزة وعليه مع شهداء احد
قالوا انها وان كانت ضعيفة الا ان تعد طرقها يقويها ورغليهم المانعون في خصوص الصلوة
منفردا ومع شهداء احد بان الضعيف وان تعددت طرقه لا يحتم به اذا كان الطعن صريح في عدم عدالة

راويه لا سيما اذا كان مخالفا لما نقله الاثبات الثقات كما هاتفاته قد استغفر المقل الصحيح على انه صلعم لم يصل
 على شهيد اء احد فلا يصح لمن له مسائل في العلم ان يعمل او يقدم عليها ما لم يضعفه ونحن اذا احسننا النظر
 بهذه الاحاديث الضعاف فالمتعين علينا ان نحملها على ان المراد بالصلوة فخرج الدعاء والترضى ونحوه
 والتكبير المرسل كما نفع منه بل واقع منه صلعم اذا راى ما يجب او ليكره واستدل الموجهون ايضا بحديث عقبة
 بن عامر انه صلعم صلى على قتلى احد بعد ثمان سنين صلوة على الميت كالودع للاخيار والاموات رواه البخاري
 وغيره وقد تناول المانعون بما يخالف صريح لفظة قلت وانت اذا تأملت فيما ذكرنا من ادلة المانعين المخرين
 الصلوة على الشهيد وحديث انفكاك تدل على التحريم بوجه من الوجوه واذا تأملت ادلة الموجهين للصلوة
 عليهم رايتهما انفكاك تدل على الوجوب بل ترى انه صلعم صلى على بعض الشهداء ولم يصل على بعضهم
 وذلك لا يدل على اكثر مما اختاره في المتن من ان الصلوة على الشهيد او لا واجبة ولا محرومة بل هي جائز فمن
 فعل فلا باس ومن ترك فلا باس وهذا الى مما اختاره السيد تبعاً للشوكاني انه لا يصل على عليه ثم ان من لم
 يصل على الشهيد عمد له وقت الجوارح الى وقت شلو حتى بعد وفاتهم بسنين اذا كان من اهل الصلوة حين
 استشهادهم كما هو ظاهر من حديث البخاري رواه الشهيد هو من مات في قتال الكفار بسببه فلو حمل
 من المعركة وفيه حياة مستقرة فليس هو بشهيد هذا الباب وان قطع بموته وغيره شهيد قتال الكفار
 هو كسائر الاموات يصل عليه لانهم صلوا على عمره ورفضوا لعداءه وروى ما يدل على عدم الصلوة عليه
 عن المعصوم صلى الله عليه وسلم

ثم كتاب الصلوة وينتقل كتاب الزكاة

خاتمة الطبع

نحمدك اللهم يا من رزقنا التفقه في الدين ورفعت درجات المستنبيين في عليين وفضلت على عبيدك المؤمنين
 محمد وعلى وآله واصحابه اجمعين الى يوم الدين وبعد فقد استتب طبع الجلد الخامس المسمى بالمشترى
 من الفقه المحمدي الذي هو الزمان حيد في العصر في الملحق بالملوي وقارنا زينة الحيد رايا في المطبع المعروف
 بسعيد المطابع الواقع في بلدة بنارس على يد السيد الامام محمد ابي القاسم في شهر جمادى الآخرة سنة الف وثلثمائة وتسع
 وعشرين من الهجرة على صاحبها التسليم الخفية - مادامت الشمس مضيئة - والكوكب درية مكملة

صحت نامه جلد پنجم المشراب الوردی

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲۳	۲۳	تفتضی	یفتضی	۱۵	۲۳	ولا تخرج بعد المساء حیثین	ولا تخرج بعد المساء حیثین
۵	۱۱	ولا یوم الرجل فی	ولا یوم الرجل فی	۱۷	۲۳	ما لکین تذاذنی	ما لکین تذاذنی
۱۲	۱۲	سلطانہ ولا فی منزلہ الا	سلطانہ ولا فی منزلہ الا	۲۰	۲۳	الصف سعة	الصف سعة
		بازنہ ومن نازقما فلا یجوز	بازنہ ومن نازقما فلا یجوز	۲۰	۲۳	وذکر انہ کان	وذکر انہ کان
		الا باذنہما ایضاً	الا باذنہما ایضاً	۲۰	۲۳	الحجۃ	الحجۃ
۱۴	۱۴	اذا کان	اذا کان	۲۰	۲۳	اشراط	اشراط
۶	۶	ولا یعمی المولی کثیرہ اذا	ولا یعمی المولی کثیرہ اذا	۲۰	۲۳	سرحاہ	سرحاہ
		تاهل وکذلک لعبد	تاهل وکذلک لعبد	۲۲	۲۳	واما من	واما من
۱۷	۱۷	البقی	البقی	۱۰	۲۵	فاذا قصد متابعہ مصل	فاذا قصد متابعہ مصل
۲۲	۲۲	والمولی	والمولی	۲۱	۲۵	فی صلوٰتہ کانا جاعۃ	فی صلوٰتہ کانا جاعۃ
۲	۲	وعدما	وعدما	۲۱	۲۵	اولتین	اولتین
۹	۹	ولیس	ولیس	۲۲	۲۵	المقتدین	المقتدین
۱۰	۱۰	ان لا یشر علیہم بالتطویل	ان لا یشر علیہم بالتطویل	۲۲	۲۵	امامہ	امامہ
۱۰	۱۰	موزنھا	موزنھا	۲۲	۲۵	شاذۃ	شاذۃ
۱	۱	یتوسطھا	یتوسطھا	۲۲	۲۵	سنیۃ	سنیۃ
۱۴	۱۴	فائدۃ	فائدۃ	۲۲	۲۵	فما بالک	فما بالک
۱۱	۱۱	منفردۃ فی	منفردۃ فی	۲۱	۲۵	اذا سمع	اذا سمع
۹	۹	لا یجب	لا یجب	۲۱	۲۵	بل ناقض	بل ناقض
۱۵	۱۵	جسہن	جسہن	۲۱	۲۵	بل ناقض	بل ناقض
۱	۱	یتبتان	یتبتان	۲۱	۲۵	ومن ادراک الکلام من الادراک	ومن ادراک الکلام من الادراک
۱۷	۱۷	وتحذف المفضل ومن	وتحذف المفضل ومن	۲۱	۲۵	فقد ادراک الجماعۃ	فقد ادراک الجماعۃ
		لا تلزمہ اعادۃ کما فی حارکۃ	لا تلزمہ اعادۃ کما فی حارکۃ	۲۱	۲۵	وما کان الجمع الاثر فیراد	وما کان الجمع الاثر فیراد
		وصیہم وما سمی	وصیہم وما سمی	۲۱	۲۵	الی اللہ	الی اللہ
۱۰	۱۰	الشافعیۃ ولا	الشافعیۃ ولا	۲۲	۲۵	وما بعد وکان جمیعہ اکثر	وما بعد وکان جمیعہ اکثر
۱۹	۱۹	الجهلاء الذی	الجهلاء الذی	۲۳	۲۵	او امامہ افضل	او امامہ افضل
۱۴	۱۴	قرضا	قرضا	۲۳	۲۵	فالصلوۃ فیہ افضل	فالصلوۃ فیہ افضل
۳	۳	اختلاف	اختلاف	۲۳	۲۵	العزم	العزم
۶	۶	يقوم	يقوم	۲۳	۲۵	عن المذۃ	عن المذۃ
۲۰	۲۰	قال الله	قال الله	۲۳	۲۵	فان استطاع فی التشہد	فان استطاع فی التشہد
۲۲	۲۲	وتکرم	وتکرم	۲۳	۲۵	الا فی جلیس الخوی وقشہن	الا فی جلیس الخوی وقشہن
۲۳	۲۳	ولما ان یصیوا بین	ولما ان یصیوا بین	۲۳	۲۵	وسلم وصلوۃ صحیحۃ	وسلم وصلوۃ صحیحۃ
		السواہری	السواہری	۲۳	۲۵	لہ یوم ودا	لہ یوم ودا
۱۳	۱۳	ان یراہ بعض ضفت	ان یراہ بعض ضفت	۱	۳۶	تعد رۃ	تعد رۃ
		او یسمیہ مبلغا	او یسمیہ مبلغا	۱۰	۳۶	السراہی	السراہی
				۱۲	۳۶	تد ارلہ اما	تد ارلہ اما
				۹	۳۸	یعل	یعل

فألقى تراه	فألقى تراه	١٠	٥٨	حكمه	حكمه	١٢	٣٨
ان المقدس	ان المقدس	٢٢	"	الله	الله	٣	٣٩
واستدل	استدل	١٣	٤٢	ولو تكلم بنظم	ولو تكلم بنظم	١١	"
الفرجينة	الفرجينة	١٥	"	فأغتنر فيها	فأغتنر فيها	١٨	"
واجبها الى احدى	واجبها الى احدى	٨	٤٣	نعم قال فما	نعم فما	٣	٣٠
عشرة ركعة يسلم من كل اثنين	عشرة ركعة يسلم من كل اثنين	٩	"	الاحوال	الاحوال	٩	"
ولو ترولوا حدة ثم اذا تبين	ولو ترولوا حدة ثم اذا تبين			اذا اخذ	اذا اخذ	١٣	"
الرجل يصلي ركعتين خفيفتين	الرجل يصلي ركعتين خفيفتين			راى	راى	٢٢	"
المخبر	المخبر	٤	٤٥	ذلك وما	ذلك وما	١٢	٤١
نظاهرة الامام	نظاهرة الامام	١٤	"	اتخاذة	اتخاذة	٤	٢٢
المصطلحين	المصطلحين	٢١	٤٤	فضاء	فضاء	١٣	"
تصوير	تصوير	"	"	والكلب والحمار	والكلب والحمار	٢٢	"
لا تقرأ	لا تقرأ	٣	٤٩	"	"	٢٣	"
وطأ نكاح على النضارى	وطأ نكاح على	٤	"	صلوته المارة	صلوة المرأة	٢	٣٣
والنيابة				ما يريد	ما يريد	١٩	"
ان يقول	ان تقول	١٤	٤٢	اذ جاء	اذ جاء	٧	٣٣
وما سواه	وما سواه	٢٠	٤٥	المنتقى	المنتقى	١٤	"
يصليهما	يصليهما	١٠	٤٧	اما الناس	اما الناس	٢١	٣٥
نفي الرواية	نفي الرواية	٤	٤٤	رفع يديه	رفع يديه	٣	٣٦
المبارك ومن	المبارك ومن	٨	"	لربما	لربما	٢٠	"
اذ اثنين	اذ اثنين	٢١	٤٩	فيكون	فيكون	٧	٣٤
نهية	نهية	٢٣	٨٠	الخوض	الخوض	٨	"
اربع ارجا	اربع ارجا	٣	٨١	صحح بل العبث	صحح العبث	١٤	"
يقال	قال	١٣	"	لا يرفع	لا يرفع	٢٢	"
الغير	الغير	١٩	"	والخمرى	والخمرى	٨	٣٨
الصلوة المحض	الصلوة المحض	١٤	٨٣	كراهة	كراهة	١٩	"
سقوط الركعتين	سقوط الركعتين	١٩	"	نيزلون	يأزل	١٠	٥٠
كلية بجمرة	كاية بجمرة	"	"	المصومين	المصومين	١٣	"
القتال	القتال	٢١	"	يبدل	يتبدل	١	٥١
صلوته	صلوته	٧	٨٤	اذ لم تكن	اذ لم تكن	١٠	"
النازل	النازل	١٨	"	لا تكلمه	لا تكلمه	١٣	"
الفعلية	الفعلية	٢٣	٨٤	صلوته	صلوة	١	٥٢
اذ لم يقف	اذ لم يقف	٩	٨٨	لان ذلك	لان ذلك	٨	"
لللفظ	لللفظ	"	"	فالما مومن	فالما مومن	٢٠	"
حاشية صفحة ايضا	حاشية صفحة ايضا			تستنبط	تستنبط	٣	٥٣
اول صلوة تكون العمل بها	اول صلوة تكون العمل بها	١٠	"	في القياسات	في القياسات	١٤	"
سبب التكرار للمسلمين	سبب التكرار للمسلمين			اذ علمته	اذ علمته	١	٥٥
الاسلام	الاسلام	١٣	"	ثم حلها	ثم حلها	٤	"
تشهدا	تشهدا	١٠	٩٠	لما في	لما في	١٢	"
بالتثلاث	بالتثلاث	٢٣	"	والوفاة	والوفاة	٣٨	"
وقد تقدم	قد تقدم	٤	٩٣	لا يحجوبه	لا يحجوبه	١٧	٥٤

واجب	فاجب	٤	١٢٤	از ومن نقد	از ومن نقد	١	٩٣
اذا لا سلم	اذا لا نسلم	١٢	"	تا ايضا	تا ايضا	٢	"
نظير به	نظير به	١٥	"	لا يقضى	لا يقضى	٩	"
وهو متم	وهو متم	٢٠	"	ماله يخفف	ماله يخفف	٤	٩٥
ينقص	ينقص	٢٢	"	صلوات	صلوة	٢٠	٩٦
تبايت فيها اسراء	تبايت فيها آراء	١٥	١٢٨	يجن وبها	يجن والها	١٠	٩٤
لم يستثن	لم يستثن	٩	١٢٩	حتى يموت	حتى لا يموت	١٤	٩٨
ثلاثة اميال	ثلاثة ميال	٣	١٣	ولا صلوة له	ولا صلوة له	٥	٩٩
الى عشرين	الى عشرين	١٤	"	لا سترزم	لا سترزم	١٥	١٠٠
بمحل	بمحل	٢١	"	انكارا	انكارا	١٨	"
فيما دلت	فيما دلت	٢	١٣١	العلية	العلية	٢٠	"
ودفع	ودفع	٩	"	مكل الصلوة	مكل الصلوة	٢٢	١٠٣
فقوله	فقوله	٢٣	"	او قهصا	او قهصا	٢١	١٠٣
الحسن	حسن	٣	١٣٣	شهدا ثم سلم	شهدا سلم	٢٣	"
كذلك	كذلك	٨	١٣٣	وكان	وكانت	٣	١٠٥
او وجوبه	وجوبه	٢١	"	حسنه وذلك	حسنه وذلك	٢٢	"
بنية السجود	بنية السجود	١	١٣٥	وجوبه	وجوبه	١٥	١٠٦
الماسور	الماسور	١٣	"	ولو عند السهو فلا يلزم	ولو عند السهو فلا يلزم	١	١١٢
بمحل	بمحل	٢٢	"	الا سجدتان	الا سجدتان	٢	"
تابعه	تابعه	٢	١٣٦	الزمن	الزمن	٢	"
قاصدا	قاصدا	٣	١٣٦	ومن غير ما تقدم اخبرت	ومن غير ما تقدم اخبرت	٤	١١٣
في الاثا	في الاثا	٥	١٣٦	عنه	عنه	٩	"
ان محل	ان محل	١	١٣٠	لا يسقط عنه	لا يسقط عنه	٩	"
اذا ابرك	اذا ابرك	١٨	١٣١	بعينه	بعينه	"	"
ما تركها	ما تركها	١٠	١٣٢	الحالة	الحالة	٢٠	"
لم يتعد	لم يتعد	٢١	١٣٣	مواقتهم	مواقتهم	٢	١١٤
ليتميز	ليتميز	١	١٣٣	شاهدة غيره	شاهدة غيره	١	١١٨
المحالة	المحالة	٣	"	دقوله	دقوله	١	١٢٠
"	"	١٣	"	او غير	او غير	٤	"
كان من	كان من	١٩	"	اذلم	اذلم	٤	١٢١
بشئ	بشئ	٢٢	"	ماذا	ماذا	١١	"
اذ معرفة	اذ معرفة	١٨	١٣٥	ثانيا واعلم	ثانيا واعلم	٢١	"
نفي الجمع	نفي الجمع	٢٣	"	ولا يكبر للرفع	ولا يكبر للرفع	٤	١٢٢
اذا لا	اذا لا	١	١٣٤	ما يجب	ما يجب	٢٢	١٢٣
الجائز ناسيا	الجائز ناسيا	٣	"	من نقد	من نقد	٢	١٢٣
اذلم	اذلم	٤	١٣٩	زاد على	زاد الرعتين	٢	١٢٥
السلطان	السلطان	٩	"	دانه لو كان	دانه كان	١١	"
لما هو	لما هو	"	"	مترافا	مترافا	"	"
الا اذا	الا اذا	٢٣	"	لا انها	لا انها	٢٢	"
لا تنقضي	لا تنقضي	٣	١٥٠	لغيره	لغيره	١٥	١٢٦
في موافقته	موافقته	١١	١٥١	هو الرخصة	هو الرخصة	٤	١٢٤

١٥١	١٤	تقتمتم	تقتنح	١٤١	١٣	دهي نود	دهي نود
١٥٢	٢	وحمل منه	وحدات	١٤٢	١٤	والشريح	والشريح
١٥٣	٣	يقيد الشارح	يقيد الشارح	١٤٣	٩	تحقيق	تحقيق
١٥٤	٤	تاديتها	تاديتها	١٤٤	٥	رواه هذا	رواه هذا
١٥٥	١٨	الحقيقتان	الحقيقتان	١٤٥	١٩	اذا عدا	اذا عدا
١٥٦	٢١	نغير الرتبة	نغير الرتبة	١٤٦	٢١	احدا من	احدا من
١٥٧	١٥	قوا فقهم	قوا فقهم	١٤٧	٢٣	بمعنى	بمعنى
١٥٨	١٤	اسماء اربعين	اسماء اربعين	١٤٨	١٥	الخبر وكان النساء يكنين	الخبر وكان النساء يكنين
١٥٩	٢٠	معه فلوا سرا	معه فلوا سرا	١٤٩	١٠	لشمس	لشمس
١٦٠	٢	سريع	سريع	١٥٠	٨	جوية	جوية
١٦١	٤	ولكن ان يدق على المنبر	ولكن ان يدق على المنبر	١٥١	٢٠	الرقبة	الرقبة
١٦٢	١٥	يقصرون	يقصرون	١٥٢	١	ويدل	ويدل
١٦٣	٤	قال رسول	قال كان رسول	١٥٣	٢	احدا	احدا
١٦٤	١٢	ركعتيها	ركعتيها	١٥٤	٣	ادعوه	ادعوه
١٦٥	٨	لسلام	لسلام	١٥٥	١٥	الخارج	الخارج
١٦٦	١٩	بعداها	وبعداها	١٥٦	٢٠	ارادوا ان	ارادوا ان
١٦٧	٢٣	الجمعة	الجمعة	١٥٧	٢٠	وحينئذ	وحينئذ
١٦٨	٣	بمعنى في	بمعنى عن	١٥٨	٢٣	الحقيقة	الحقيقة
١٦٩	٤	بذلك	بذلك اليوم	١٥٩	١٨	داعوذ بك	داعوذ بك
١٧٠	١١	واقم اها	واقم اها	١٦٠	٢٢	مومن في	مومن في
١٧١	٩	بغسل	بغسل	١٦١	٢٠	من الا نواع	من الا نواع
١٧٢	٨	ان كان	وان كان	١٦٢	٤	من الشافعية	من الشافعية
١٧٣	١٠	انقه	الفه	١٦٣	١٩	لا يصلح	لا يصلح
١٧٤	١	ادخل	ادخل	١٦٤	١٢	ما قبل منا	ما قبل منا
١٧٥	١	يفزع	يفزع	١٦٥	١٤	ان تكون	ان تكون
١٧٦	٤	السياسة	السياسة	١٦٦	١٨	ومنهم	ومنهم
١٧٧	٢٠	الفرق	الفرق	١٦٧	٨	عندنا اصابني	عندنا اصابني
١٧٨	٢٢	في العزم	في العزم	١٦٨	٢٢	لا نه وتر	لا نه وتر
١٧٩	٤	وانما بدلا	وانما بدلا	١٦٩	٣	خلف الامام وذالك	خلف الامام وذالك
١٨٠	٩	يعزى	يعزى	١٧٠	٢٢	منعني عنه	منعني عنه
١٨١	١٥	اجيببت	اجيببت	١٧١	٤	الطبراني	الطبراني
١٨٢	١٩	تقرعهم	تقرعهم	١٧٢	٢	يجوز في	يجوز في
١٨٣	١	والاعتبار	والاعتبار	١٧٣	٤	في مال او حال	في مال او حال
١٨٤	٤	وزاد بعض	وزاد بعض	١٧٤	٨	رسول الله	رسول الله
١٨٥	٢٠	يعرف من درجا	يعرف من درجا	١٧٥	١١	قلت رجل من	قلت رجل من
١٨٦	٢١	عنه الظاهر	عنه الظاهر	١٧٦	١٢	سيفي حتى يرد رواه	سيفي حتى يرد رواه
١٨٧	١٢	الحاج معني	الحاج معني	١٧٧	١٣	فينا رسول الله	فينا رسول الله
١٨٨	٢٢	رسول الله	رسول الله	١٧٨	١٥	الوقت قال	الوقت قال
١٨٩	٢	الاولين	الاولين	١٧٩	١٦	بذلك	بذلك

وعذرة	وعذرة	١٤	٢٠٨	ارضاء الله	ارضاء الله	٢	١٩٥٠
ووصيته	ووصية	١٨	"	انت وكان	انت ركان	٥	١٩٦
فتفطن	فتفطن	١٩	"	تغيبه	ترفيه	٢٠	"
والعامة	والعاملة	٢١	"	وذكر في ذلك آثارا	وذكر في نصب الراية	٢	١٩٤
لا يجب	لا يجب	٢٢	٢٠٩		على قول صاحب الهداية		
للشافعية	للشافعية	١٠	"		وكلا دل هو السنة		
ثم على بيت المال	ثم على بيت المال	١	٢١٠		لم اجد لا مسئلا او ذكر		
ما لا على الزوج	ما لا على الزوج	٢	"		في ذلك آثارا		
لان النبي	كان النبي	٨	"	قد صاه	قاه صاه	١٥	"
مذروكه	مذروكه	١٠	"	القتلة	القتله	١٤	"
صحته	صحته	١٤	٢١٠	اليهودى	اليهودى	٢	١٩٨
والمالكية	والمالكية	١٩	"	ليس	ليس	٥	"
اد فتوى	اد فتوى	٣	٢١١	الحراطين	الحراطين	٩	"
رجحه	رجحه	٢	"	لبنت	لبنت	٢٠	"
فلا يجابا	فلا يجابا	٨	"	اذا وقع	اذا وقع	١٤	١٩٩
الفاء الخاص	الفاء الخاص	٢٣	"	طلحة	طلحه	٢٠	"
اذا وقع	اذا وقع	٥	"	اتقن الله	اتقن الله	٤	٢٠٠
لا فرق العليا	لا فرق العليا	٥	٢١٢	هذا في	هذا في	١٩	"
ولو لا وقع	ولو لا وقع	١١	٢١٣	ولم يفش	لم يفش	١٠	٢٠١
فيه حبرة	فيه حبرة	١٢	"	بقربه ورجحه من يد	بقربه من يد	١٢	"
بل تقدم	تقدم	١٥	"	عليها له ولذلك	عليها ولذلك	٢١	"
المظلة	المظلة	٤	٢١٣	ما مر لك	ما مر لك	٢	٢٠٢
او الجهمية	والجهمية	١٠	"	فتتبعين	فتتبعين	١٦	"
فرض كفاية وقيل	فرض كفاية وقيل	١٣	"	لم يوجد	لم يوجد	١٨	"
سنة	سنة	١٨	"	فلتغسله	فلتغسله	١٨	٢٠٣
لولده	لولده	٤	٢١٥	الموايعة	الموايعة	٢٣	"
بتغرات	يتغرات	٤	"	بنية	بنية	٣	"
لا سفركت	لا سفركت	٤	"	ولا ابن سعد	ولا ابن سعد	١٠	"
المعلوم	المعلوم	١٠	"	ونجاسة	ونجاسة	١٢	"
شرفا لها	شرفا لها	٢١	"	صحته	صحته	١٩	"
لها كفى	لها كفى	٢٢	"	بن ابي عامر	بن عامر	٢١	"
والامامة لها كفى	والامامة لها كفى	"	"	غسلوه صلح	غسلوه	٢١	٢٠٥
في سائر الصلوة	سائر الصلوة	١٠	٢١٦	اخلاق الصحابة	اخلاق الصحابة	١٢	٢٠٦
غير صلح	غير صلح	٢	٢١٤	فليجل	فليجل	"	"
في الصلوة	في الصلوة	١٢	"	بزوج	بزوج	١٣	"
عليها انها	عليها انها	"	"	السوانين	السوانين	٢٠	"
وسط	وسط	"	"	الاولى ان يجلسه	الاولى يجلسه	٥	٢٠٤
حاشية	حاشية	"	"	شقة	شقة	٢٠	"
يخير	يخير	٢	"	الانضباط	الانضباط	٣	٢٠٨
الصلوات	الصلوة	١١	٢٢٠	تزيها	تزيها	١٢	"

والبعض	وبعض	٢	٢٣٠	لديك	لديك	٥	٢٣١
والدان	ولدان	٢	٢٣٢	وفي قول ضعيف	وفي قول ضعيف	١٨	٢٣٢
الحديث	الحديث	١٤	٢٣٣	وغیره من	وغیره من	٢٠	٢٣٣
معارضة	معارضة	٣	٢٣٤	مجازاتها في غير الأولى	مجازاتها في غير الأولى	٨	٢٣٤
دليل	دليل	٥	٢٣٥	مردود بما عرفت	مردود بما عرفت	٩	٢٣٥
ليس	ليس	١٨	٢٣٦	الصلوة	الصلوة	١٠	٢٣٦
نفسه	نفسه	١٨	٢٣٧	البتراء	البتراء	١٩	٢٣٧
لم يصل	لم يصل	٩	٢٣٨	ياخر	ياخر	١	٢٣٨
المنهي	المنهي	٢٠	٢٣٩	بالدعاء	بالدعاء	١٨	٢٣٩
يدانته	يدانته	٢٢	٢٤٠	التكبير الأولى	التكبير الأولى	١٢	٢٤٠
بما مته	بما مته	٢٣	٢٤١	كثير من	كثير من	١٤	٢٤١
او تعدر	او تعدر	٢٤	٢٤٢	لامته	لامته	١٥	٢٤٢
الحديث	الحديث	٢٥	٢٤٣	وليس الدعاء	وليس الدعاء	١٦	٢٤٣
صحته	صحته	٢٦	٢٤٤	بعد الرابعة	بعد الرابعة	١٧	٢٤٤
والاوقات الكراهة	والاوقات الكراهة	٢٧	٢٤٥	ثم مكث	ثم مكث	١٨	٢٤٥
الكراهة	الكراهة	٢٨	٢٤٦	فاخفظه	فاخفظه	١٩	٢٤٦
يرى	يرى	٢٩	٢٤٧	والدخول	والدخول	٢٠	٢٤٧
سرى ودخوة	سرى ودخوة	٣٠	٢٤٨	فيكون	فيكون	٢١	٢٤٨
اذا لو كان	اذا لو كان	٣١	٢٤٩	الحديث	الحديث	٢٢	٢٤٩
تخص	تخص	٣٢	٢٥٠	اي دلا	اي دلا	٢٣	٢٥٠
اصبح	اصبح	٣٣	٢٥١	الله لها	الله لها	٢٤	٢٥١
داخلها	داخلها	٣٤	٢٥٢	اذا استلما	اذا استلما	٢٥	٢٥٢
والتشيع	والتشيع	٣٥	٢٥٣	ولا حجة	ولا حجة	٢٦	٢٥٣
نقص	نقص	٣٦	٢٥٤	في نفي	في نفي	٢٧	٢٥٤
المتبرك	المتبرك	٣٧	٢٥٥	هاتان	هاتان	٢٨	٢٥٥
مشته	مشته	٣٨	٢٥٦	اما لو انها	اما لو انها	٢٩	٢٥٦
من المجلس	من المجلس	٣٩	٢٥٧	والنساء	والنساء	٣٠	٢٥٧
يكفرهم	يكفرهم	٤٠	٢٥٨	ولا يلزمه	ولا يلزمه	٣١	٢٥٨
يزجروهم	يزجروهم	٤١	٢٥٩	سنة	سنة	٣٢	٢٥٩
عليه رواة	عليه رواة	٤٢	٢٦٠	التشيع	التشيع	٣٣	٢٦٠
فاذا اوجبت	فاذا اوجبت	٤٣	٢٦١	هو الصلوة على الجنائز	هو الصلوة على الجنائز	٣٤	٢٦١
ليعد ب	ليعد ب	٤٤	٢٦٢	في ذلك الموضع تكون	في ذلك الموضع تكون	٣٥	٢٦٢
حينئذ	حينئذ	٤٥	٢٦٣	الصلوة عليها في المسجد	الصلوة عليها في المسجد	٣٦	٢٦٣
يعذب به	يعذب به	٤٦	٢٦٤	نادرا	نادرا	٣٧	٢٦٤
اوقاتة	اوقاتة	٤٧	٢٦٥	يلغ	يلغ	٣٨	٢٦٥
المتوبة فيه	المتوبة فيه	٤٨	٢٦٦	عليها	عليها	٣٩	٢٦٦
لتسجته	لتسجته	٤٩	٢٦٧	ولو كان لنية	ولو كان لنية	٤٠	٢٦٧
وقبل	وقبل	٥٠	٢٦٨	محكوم	محكوم	٤١	٢٦٨
ولما لثروا	ولما لثروا	٥١	٢٦٩	يلغوا	يلغوا	٤٢	٢٦٩
ثم جلس	ثم جلس	٥٢	٢٧٠	بالمغفرة	بالمغفرة	٤٣	٢٧٠
اختلفوا في حد	اختلفوا في حد	٥٣	٢٧١	حاشية	حاشية	٤٤	٢٧١

٢٠	٢٢٣	ادبني	ادبني	٢٠	٢٥٣	انما جمعها	انما جمعها او
٢٢	٢٢٣	اشتر ل	اشتر ل	٢٢	٢٥٣	ذلك بل لازم	ذلك بل لازم
٢٣	٢٢٣	ما قبل	ما قبل	٢٣	٢٥٣	حاملها	حاملها
١٩	٢٢٣	العبه	العبه	١٩	٢٥٣	الرجال	الرجال
٥	٢٢٥	الحاجة	الحاجة	٥	٢٥٣	تفسلوه	تفسلوه
١٤	٢٢٥	غيره	غيره	١٤	٢٥٣	لم يحدوا	لم يحدوا
٢٢	٢٢٥	تقراة	تقراة	٢٢	٢٥٣	وقد يجيب	وقد يجيب
٥	٢٢٤	التمام	التمام	٥	٢٥٤	والكل	والكل
١٣	٢٢٤	سطحه	سطحه	١٣	٢٥٤	الاحياء الشفاعة	الاحياء الشفاعة
١	٢٢٤	الحديث و	الحديث و	١	٢٥٤	مصل	مصل
٦	٢٢٤	بنية	بنية	٦	٢٥٤	الذكر	الذكر
١١	٢٢٤	امسلة	امسلة	١١	٢٥٤	في الترخيص	في الترخيص
١٤	٢٢٤	والزجر	والزجر	١٤	٢٥٤	ما وقعت	ما وقعت
١٤	٢٢٤	الحق يقتضي الوجوب	الحق يقتضي الوجوب	١٤	٢٥٤	لا يمكن	لا يمكن
١٩	٢٥٩	الوجوب	الوجوب	١٩	٢٥٩	وجودها	وجودها
١٨	٢٥٩	توت	توت	١٨	٢٥٩	ليسى	ليسى
١٤	٢٥٩	بالنقص	بالنقص	١٤	٢٥٩	انه خير	انه خير
١٤	٢٥٩	تميزت	تميزت	١٩	٢٥٩	في امراد	في امراد
١٣	٢٥٨	محباً لهم	محباً لهم	١٣	٢٥٨	واما تبرك	واما تبرك
١٨	٢٥٨	الذين	الذين	٩	٢٥٨	ريادة	ريادة
١	٢٥٩	والعقود	والعقود	١٠	٢٥٩	ذكر الله	ذكر الله
١١	٢٥٩	بعضهم	بعضهم	١٣	٢٥٩	من متي	من متي
٦	٢٥٠	بناء على ذلك	بناء على ذلك	١٤	٢٥٠	فانه بهم	فانه بهم
١٠	٢٥٠	للعنهم	للعنهم	١٩	٢٥٠	ولو تغير	ولو تغير
٢١	٢٥٠	للاستغفار لا يكون	للاستغفار لا يكون	١	٢٥٣	وتشد	وتشد
٢	٢٥١	من هؤلاء	من هؤلاء	٢٣	٢٥٣	خصوص الصلوة	خصوص الصلوة
١١	٢٥١	لكن لكل	لكن لكل	٢٣	٢٥٣	الطعن	الطعن
١٣	٢٥١	بان السب	بان السب	٢	٢٥٣	ما علم لعم	ما علم لعم
١٤	٢٥١	للنهي	للنهي	٦	٢٥١	لفظه	لفظه
٢٣	٢٥١	بهذا	بهذا	٩	٢٥١	هي جائزة	هي جائزة
٢١	٢٥٢	ايضاً	ايضاً				

فهرس ما فيه من الابواب

باب	٥١٠	باب	٥١٠
باب صلاة المسافرين	١٢٣	باب الامامة والجماعة	٢
باب صلاة الجمعة	١٣٨	باب الحدث في الصلاة	٣١
باب العيد بين وصلوتهما	١٤٣	باب ما يفسد الصلاة وما يكبره فيها	٣٣
باب صلاة الكسوف	١٤٤	فضل في مكروهات الصلاة	٣٤
باب صلاة الاستسقاء	١٨٣	فصل في المساجد	٥٣
باب صلاة الخوف	١٩٠	باب صلاة الوتر	٦٠
باب الجنائز	١٩٥	باب النوافل	٤٥
في الغسل	٢٠٠	فضل في القراءة	٨١
في التكفين	٢٠٩	فصل في قيام رمضان	٨٨
في الصلاة على الجنازة	٢١٣	باب ادراك الفريضة	٩٠
في حمل الجنازة	٢٣٦	باب قضاء الغوايت	٩٣
في الدفن والقبور	٢٣٦	باب سجود السهو	١٠٣
في التشييد	٢٤٢	باب صلاة المريض	١١٢
		باب سجود التلاوة	١١٥

